

ارفع الحنثا
عن قاري
منظومة ابن الشحنة

في علم البلاء

تأليف

محمد بن السادي بن عبد القادر الأدهل الحسني الشامي

عناية

زكرياء توناني

الأستاذ المساعد بكلية الآداب والعلوم الإسلامية
جامعة الزيتونة - تونس (فلسطين - الجزائر)

قدمته:

الدكتور محمد بن عبد العزيز نصيف الشيخ علي بن حسن الخليلي الأديبي

الدكتور صادق بن محمد البضاني



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah
أسسها محمد بن عبد العزيز نصيف
سنة 1971 بمدينة تونس



عَنْ قَارِي مَنْظُومَةِ ابْنِ الشَّحْنَةِ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ

تَأْلِيْفُ

صَحْبِهِ سَيِّدُ السَّادَاتِ سَيِّدُ الْعُلَمَاءِ سَيِّدُ الْفُقَرَاءِ سَيِّدُ الْغَنِيِّ

عِيَايَةِ

زَكَرِيَاءُ تُونَسِي

الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة القاهرة
دكتور في اللغة العربية (قسنطينة - الجزائر)

قَدَّمَ لَهُ:

الدكتور محمد بن عبد العزيز صيفي

الدكتور صادق بن محمد البستاني



دار الكتب العربية
Dar al-Kitab al-Arabiya

DKI

أسستها في بيروت سنة 1971
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Stablie par Mohamed Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : دفع المحنة عن قارىء
منظومة ابن الشحنة

Title : **DAF AL-MUNNA 'AN QARI'**
MANZUMAT IBN AS-SHANA

التصنيف : بلاغة

Classification: Rhetoric

المؤلف : محمد بن المساوي بن عبد القادر الأمدل الحسيني الثهامي

Author : Muhammed ben Al-Musawa ben Abdul
Qader Al-Ahdal Al-Housseini At-Thami

المحقق : زكرياء توناني

Editor : Zakariyyaa Tounani

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages 240 عدد الصفحات

Size 17x24 cm قياس الصفحات

Year 2013 A.D - 1434 H. سنة الطباعة

Printed in : Lebanon بلد الطباعة : لبنان

Edition : 1st (2 colors) الطبعة : الأولى (لونان)

**Dar Al-Kotob
Al-ilmiyah**

Est. by Muhammad Ali Boydoun
1871 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax : +961 5 804813
P.O.Box 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عزمون-الجبعة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤ ٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤ ٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

جميع الحقوق محفوظة

2013 A.D - 1434 H.



تَقْرِيطُ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ نَصِيفِ

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فقد اطلعت على تحقيق الشيخ: زكرياء توناني لكتاب دفع المحنة شرح منظومة ابن الشحنة، فالفيتة تحقيقاً جيداً، بذل فيه المحقق جهداً ظاهرًا، وقد أكثر فيه من التعليق والتدقيق حتى صار أقرب إلى الحاشية على دفع المحنة، وهو في مجمله نافع للراغبين في دراسة علوم البلاغة، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى، والحمد لله أولاً وآخراً.

د. محمد بن عبد العزيز بن عمر نصيف

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

شوال: 1432هـ

تَقْرِيطُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَلَبِيِّ الْأَثَرِيِّ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فقد اطلعتُ على مواضع عدة من كتاب «دفع المحنة عن قارئ منظومة ابن
الْبُشَّحَةِ» الذي حققه الأخ الفاضل زكرياء توناني، فرأيت تحقيقه جيدًا، وافنيًا
بالمقصود، كافيًا بالمطلوب...

فشكر الله له - أولًا - على حُسن ظنه بي لطلبه تقديمي لكتابه، و - ثانيًا -
على جهده الواضح في عمله العلمي عليه.

أسأل الله العظيم أن يرزقنا - وإياه - الإخلاص والقبول...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

وكتب:

علي بن حسن الحلبي الأثري

عمان - الأردن

13 محرم 1433هـ

تَقْرِيطُ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ صَادِقِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَيْضَانِي

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه،

وبعد:

فقد وقفت على تحقيق وحواشي كتاب: «دفع المحنة عن قارئ منظومة ابن الشحنة» للشيخ الكريم الأستاذ: زكرياء بن مخلوف توناني، الأستاذ المساعد.... بكلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة - الجزائر)، وتأملت حواشيه وتعليقاته أثناء القراءة فأعجبت بها؛ وذلك لاشتمالها على الفوائد والفرائد الجمة التي ألست الشرح حلة علمية مفيدة، وزينته بلباس ورونق جميل مع ذوق رفيع، لتجعل منه مدخلاً جليلاً لفك ألغازه وتوضيح الغامض منه بعبارات سهلة المتناول يفهمها كبار هذه الصناعة وصغارها، وهذا إن دل فإنما يدل على أن المحقق قد أتى أسلوباً رائعاً لإيصال المدلولات الوافية إلى مريديه من طلبة العلم ورواد هذه الصناعة، فعباراته ذليلة الألفاظ، جلية المعاني، جميلة السبك، حسنة السياق، مع ما عرف به من حسن السيرة وجميل المحيا:

ليهنك ما شادت لك الهمم العلا وهئيت مجداً لم يجذ عنك معدلا
إليك ارتقى إذ كنت مذ كنت فوقه وغيرك ما ينشك برقى إذا علا

لقد اعتمد المحقق حفظه الله على نسخة المكتبة الأزهرية التي نسخها عمر خليل من خط المؤلف، وحسب علمي أنها النسخة التي تكاد محفوظة من بين النسخ التي جرى بها الركبان وخفي أصلها مع نقص ورقة منها وفأها المحقق من كتاب درر الفوائد المستحسنة للعمري رحمه الله.

وقد استفدت من الشارح رحمه الله ومن المحقق حفظه الله فوائد جمة شرفت بها، وخصوصاً أنني كتبت شرحاً منذ عشر سنين لهذا النظم الأدبي الرائع، مما

يدفتمني أن أضيف بعض الفوائد في الطباعات القادمة إن شاء الله لكتابي «محاسن الصياغة شرح مائة المثنوي والبيان في علوم البلاغة»، سائلا المولى أن يحفظ الشيخ زكرياء وأن يبارك في علمه وجهده، وأن يرزقه الصبر لمواصلة البحث والتحقيق في تراث هذه الأمة، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه

د. صادق بن محمد صالح البيضاني

حرر بالرياض في 9 جمادى الأولى لعام 1433هـ

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

عَمَلًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَا يَشْكُرِ النَّاسَ لَا يَشْكُرِ اللَّهَ»^١
أَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ وَالثَّنَاءِ الْجَمِيلِ لِكُلِّ مَنْ مَدَّ لِي يَدَ الْعَوْنِ وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ مُشَجِّعَةٍ،
وَأَخْضُ بِالشُّكْرِ:

وَالَّذِي الْكَرِيمَيْنِ - أَطَالَ اللَّهُ فِي عُمْرِهِمَا عَلَى طَاعَتِهِ، وَأَسْبَغَ عَلَيْهِمَا ثَوْبَ
الصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ - اللَّذَيْنِ رَبَّنَايَ تَرْبِيَةً إِسْلَامِيَّةً، وَوَجْهَانِي لِبَطْلِبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ،
وَأَغَانَانِي عَلَى ذَلِكَ بِالْغَالِي وَالنَّفِيسِ.

زَوْجَتِي / الْأُسْتَاذَةُ الْفَاضِلَةُ مَرْيَمُ بِنْتُ أَحْمَدَ سَلَمَانَ، بَارَكَ اللَّهُ فِيهَا.
شَيْخُنَا الْفَاضِلَ الْجَلِيلَ خَزَرِيجَ جَامِعِ الزُّيْتُونَةِ / سَعِيدَا الضُّدْقَاوِيِّ، أَطَالَ اللَّهُ فِي
عُمْرِهِ عَلَى طَاعَتِهِ وَأَمَدَّهُ بِالصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ؛ فِيهِ تَخَرَّجْتُ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ
الْعُلُومِ.

فَضِيلَةُ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ نَصِيفِ حَفِظَةُ اللَّهِ تَعَالَى - الْأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ
بِكَلِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ - .

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَلَبِيِّ الْأَثَرِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ
تَعَالَى - أَحَدِ كِبَارِ تَلَامِيذَةِ الْإِمَامِ الْمُحَدِّثِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ - .

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ صَادِقِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَيْضَانِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - صَاحِبِ
التُّصَانِيفِ الرَّفِيعَةِ، وَالْفَوَائِدِ الْبَدِيعَةِ - .

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْمُتَّقِينَ الْمُتَقِينَ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُصَنِّعِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى
- كَبِيرِ الْمُزَشِّدِينَ بِالْخِدْمَاتِ الطِّبِّيَّةِ لِلْقَوَاتِ الْمُسَلَّحَةِ وَالْمُدَرِّسِينَ بِمَسْجِدِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

جَزَاهُمْ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ وَأَوْفَاهُ

كَمَا لَا أَنْسَى كَلًّا مِنْ:

رئيس جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية / الأستاذ الدكتور عبد الله
بروخامال، حفظه الله تعالى.

عميد كلية الآداب والحضارة الإسلامية / الأستاذ الدكتور إسماعيل ماضي،
بارك الله فيه.

رئيس قسم اللغة العربية / الأستاذ عز الدين نائبي، أثنى الله ونفع به.
نائب رئيس قسم اللغة العربية / الأستاذة شافية هلال، رفع الله قدرها في
الدارين.

رئيس المجلس العلمي للكلية / الأستاذ الدكتور ربيع دوي، أجرل الله له
المثوبة.

الأستاذة الدكتورة ذهبة بوزويس، أيدها الله وفقها للخير.
أشكرهم جميعاً على ما هيئوه لي من جو علمي في الجامعة، يعين على نشر
العلم والإزدياد من المعرفة، فجزاهم الله خيراً.

المغتني بالكتاب:

زكرياء ثوناني

الأستاذ المساعد بكلية الآداب والحضارة الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة - الجزائر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الْمُعْتَنِي

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.
أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا شَرْحٌ لَعَلِيفٌ عَلَى مَنْظُومَةِ مِائَةِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ لِابْنِ الشَّيْخَةِ الْحَلَبِيِّ، شَرْحُهُ الشَّاعِرُ الْأَدِيبُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَسَاوِي بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْأَهْدَلِ الْحُسَيْنِيِّ الْبَهَامِيِّ، رَأَيْتُ أَنْ أُخْرِجَهُ لَطَلَابِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ؛ إِحْيَاءً لِلْعِلْمِ، وَدَلَالَةً عَلَيْهِ، وَقَدْ جَاءَ أَنْ «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»⁽¹⁾.

وَمَنْظُومَةُ ابْنِ الشَّيْخَةِ قَدْ اغْتَنَى بِهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالشَّرْحِ، فَمِنْ شُرُوحِهَا:

أَوَّلًا: دَفْعُ الْمِخْنَةِ عَنْ قَارِي مَنْظُومَةِ ابْنِ الشَّيْخَةِ - وَهُوَ هَذَا الشَّرْحُ -.

ثَانِيًا: دُرَرُ الْفَرَائِدِ الْمُسْتَحْسَنَةِ فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ ابْنِ الشَّيْخَةِ⁽²⁾، لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيِّ، تَقَعُ نُسَخَتُهَا الْمَخْطُوطَةُ فِي 78 وَرَقَةً، وَهِيَ مِنْ مَخْطُوطَاتِ مَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِ.

حَقَّقْتُهُ الْبَاحِثُ هَدَى عَبَّاسُ سَيِّدِ أَحْمَدَ، وَقَدِّمَتْ التَّحْقِيقَ لِنَسِيلِ شَهَادَةِ الْمَاجِسْتِيرِ عَامَ 1991م، جَامِعَةُ الْأَزْهَرِ، كَلِيَّةُ الْبَرَايَسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ

(1) خَدِيتُ أَخْرَجَهُ مُسَلِّمٌ فِي ضَجِيجِهِ (1893).

(2) هَذَا هُوَ عُنْوَانُهَا كَمَا فِي طَرِيقَةِ النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ، وَجَاءَ فِي مُعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ (4/12) أَنَّهُ: «دُرَرُ الْفَرَائِدِ»، وَقَدْ كُنْتُ أَسْبِيهِ هَكَذَا إِلَى أَنْ تَبَهَّنِي عَلَى هَذَا الْخَطِ الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَصِيفُ جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا.

يُطْبَعُ هَذَا التَّحْقِيقُ - فِيمَا أَعْلَمُ -
وَقَامَ بِتَحْقِيقِهِ - أَيْضًا - الْأُسْتَاذُ الْبَاحِثُ سَلِيمَانُ حَمِيرَات، وَلَمْ يُطْبَعِ تَحْقِيقُهُ
بَعْدَ.

ثَالِثًا: شَرَحَ صُنْعَ اللَّهِ، الْمُلَقَّبُ بِ: أَبِي الْإِقْبَالِ الْحَلَبِيِّ، وَجَاءَ عَلَى طَرِيقَةِ نُسْخَتِهِ
الْخَطِيئَةِ: (هَذَا كِتَابُ شَرْحِ الْمَائَةِ بَيْتِ التِّي لِابْنِ الشَّخْتَةِ الْحَلَبِيِّ)، وَقَدْ أَهْدَانِي
صُورَةً مِنْ هَذَا الشَّرْحِ الشَّيْخُ الْمُفِيدُ أَبُو مَالِكٍ الْبُوصَيْي حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَقَعُ فِي
55 وَرَقَةً، وَفِيهَا سَقَطَ مِنْ أَوَائِلِهَا - وَالْغَالِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ تَنَقَّصَهُ وَرَقَةً -، ثُمَّ خَصَلَ
سَقَطٌ كَبِيرٌ مِنْ مَبْحَثِ الْأَمْرِ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي إِلَى مَبْحَثِ الْكِتَابَةِ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ.
رَابِعًا: نُورُ الْأَفْئَانِ عَلَى مِائَةِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، لِمُحَمَّدِ الْمُحْفُوظِ بْنِ مُحَمَّدِ
الْأَمِينِ الشَّنْقِيطِيِّ.

وَهُوَ شَرْحٌ مُطْبُوعٌ مُخْتَصَرٌ، يَذْكُرُ صَاحِبُهُ الْمَقْصُودَ مِنَ الْبَيَانِ مَعَ الْأَمْثَلَةِ،
ذُونَ فَكٍّ عِبَارَةِ التَّظْمِ؛ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ.
خَامِسًا: شَرْحُ مَنْظُومَةِ ابْنِ الشَّخْتَةِ، لِمُحِبِّ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ الْخَمُورِيِّ الدِّمَشْقِيِّ الْخَنْفِيِّ، تَوْجَدُ نُسْخَةٌ مِنْهُ فِي دَارِ الْكُتُبِ الْبُصْرِيَّةِ
(رَقْم: 236).

سَادِسًا: مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ عَلَى مِائَةِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْعَزْزِيِّ
الْخَنْفِيِّ، وَتَوْجَدُ مِنْهُ نُسَخَتَانِ فِي دَارِ الْكُتُبِ الْبُصْرِيَّةِ (رَقْم: 67، 420).
سَابِعًا: شَرْحُ مَنْظُومَةِ ابْنِ الشَّخْتَةِ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ، لِأَخِيهِ الدِّيَوَهَجِيِّ.
ثَامِنًا: بَذَرُ الدُّجْنَةِ فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ الْعَلَامَةِ ابْنِ الشَّخْتَةِ، لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ
جَعْفَرِ بْنِ أَبِي نُمَيْ (ت 1379هـ).

تَاسِعًا: مَخَاسِنُ الصِّيَاغَةِ فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ مِائَةِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ فِي الْبَلَاغَةِ،
لِلشَّيْخِ الدُّكْتُورِ صَادِقِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَيْضَانِيِّ.

عَاشِرًا: الْبَيَانُ عَلَى مِائَةِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، لِلْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ نَصِيفٍ، وَقَدْ
أَتَمَّ شَرْحَهُ هَذَا، وَلَعَلَّهُ يُطْبَعُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

• أَمَّا الشَّرْحُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا - وَهُوَ دَفْعُ الْمَبْحَثَةِ -؛ فَمُؤَلَّفَةٌ:

الغلامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسَاوِي بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْأَهْدَلِ الْحُسَيْنِيِّ النَّهَاسِيِّ، مُحَدِّثٌ
أَدِيبٌ شَاعِرٌ بَيْتَانِيٌّ، مَوْلَدُهُ سَنَةَ 1201، وَآخَذَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَهْدَلِ،
وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الْأَهْدَلِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الْأَهْدَلِ، وَعَبْدِ الْهَادِي بْنِ
إِبْرَاهِيمِ الْأَهْدَلِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَرْجَاجِيِّ، وَأَمَانَةَ اللَّهِ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ
الْبَهْدِيِّ، وَأَخْمَدَ حَمَادَ الْخَزَرْجِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ الرَّيْسِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

مَنْ تَأَلَّفَهُ: شَرَحَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ حَدِيثًا النَّبِيِّ جَمَعَهَا الْحَافِظُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
سُلَيْمَانَ الْأَهْدَلِ، سَمَّاهُ: «تَلْقِيحُ الْأَفْهَامِ فِي وَضَائِحِ خَيْرِ الْأَنْبَاءِ»، وَلَهُ شَرْحٌ عَلَى
مَنْظُومَةِ ابْنِ السَّيْنَةِ فِي عِلْمِ الْمُتَعَانِي، سَمَّاهُ: «كُفُّ الْجَمْعَةِ»⁽¹⁾، وَلَهُ غَيْرُ ذَلِكَ.

تُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي 17 صَفَرٍ سَنَةِ 1266، وَدُفِنَ بِقَرْيَةِ الْكَدَادِينَ مِنْ
أَعْمَالِ زَبِيد⁽²⁾.

• وَضَفَ النُّسخَةَ الْمُعْتَمَدَ عَلَيْهَا فِي تَحْقِيقِ الْكِتَابِ:

اعْتَمَدْتُ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الشَّرْحِ عَلَى نُسخَةٍ خَطِيئَةٍ وَجِيذَةٍ، وَهِيَ نُسخَةُ الْمَكْتَبَةِ
الْأَزْهَرِيَّةِ، وَهِيَ نُسخَةُ صَحِيحَةٍ، مَنْقُولَةٌ عَنْ نُسخَةِ الْمُؤَلِّفِ الشَّارِحِ فِي خِيَاتِهِ.

نُسخَهَا: [...] عَمْرُ خَلِيلٍ، سَنَةَ 1254، فَقَدْ جَاءَ فِي آخِرِهَا الْعِبَارَةُ الْآتِيَةُ:

«انْتَهَى مَا نَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّ الشَّرِيفِ الْمُؤَلِّفِ، أُعِيدَتْ بَرَكَاتُهُ عَلَيْنَا وَعَلَى سَائِرِ
الْمُسْلِمِينَ، وَنَفَعَ بِهِ وَبِأَسْلَافِهِ الْمُطَهَّرِينَ الْغُرَّ النَّيَامِينَ، آمِينَ آمِينَ آمِينَ.

بِقَلَمِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ [...]»⁽³⁾ عَمْرُ خَلِيلٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِعَائِمَتِهِ
الْمُسْلِمِينَ.

(1) كَذَا فِي مَصَادِرِ تَرْجُمَتِهِ! وَفِي طَرَةِ النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ لِلْكِتَابِ: «دَفْعُ الْجَمْعَةِ»، وَكَذَا سَمَّاهُ
الشَّارِحُ فِي مُقَدِّمَةِ شَرْحِهِ.

(2) تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ: ثَمِيلُ الْوَطَرِ مِنْ تَزَاجِمِ رِجَالِ الْيَمَنِ فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثِ عَشَرَ، لِمُحَمَّدِ بْنِ
مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى زَهْرَةَ الْحُسَيْنِيِّ الْيَمَنِيِّ الْمُتَعَانِي (315/2 - 318) ط. المَكْتَبَةُ السُّلْطَانِيَّةُ،
وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ لِعَمْرِ رِضَا كُخَالَةَ (15/12).

(3) لَمْ أَتَيْنِ الْكَلِمَةَ!

وكان الفراغ من نسخها ضحى نهار الأحد سابع وعشرين شهر جمادى الآخر سنة 1254.

وذلك بعناية سيدي العلامة البفضال الشيد رزق ابن رزق العلوي، أطال الله بقاءه وعافاه، آمين. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

• وهذه النسخة تقع في 41 ورقة⁽¹⁾، تحوي كل ورقة على وجهين؛ كل وجه يتضمن 24 سطراً - غالباً -.

وبهذه النسخة سقط في أوائل علم البيان - الورقة 25 -، ولعدم وقوفي على نسخة أخرى؛ رأيت أن من الفائدة تجميع السقط من ذرر الفرائد المستحسنة، وقد بيثت موضع الزيادة من بدايته إلى نهايته.

• غنيلي في التحقيق:

أما عملي في التحقيق؛ فهو على النحو الآتي:

1 - قمت بنسخ المخطوط، وكتابته على قواعد الإملاء، وضبطت غالبه بالشكل؛ ليطمئن القارئ إلى أنني اعتنت فيه بكل كلمة، وحاولت أن أخرجه في أقرب صورة أرادها المؤلف.

2 - كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، على ما يوافق مصحف المدينة النبوية، وجعلتها بين قوسين زهراوين هكذا: ﴿ 》.

3 - ضبط الأحاديث النبوية - وهي قليلة -؛ وقد جعلتها بين قوسين مزدوجين صغيرين هكذا: «»، وعزوتها إلى مصادرها مع بيان درجتها - إن كانت في غير الصحيحين -.

4 - عزوت الآيات القرآنية، وضعت بعد الآية مباشرة اسم سورتها ورقفها، وجعلت ذلك بين معقوفين صغيرين هكذا: []؛ وقد عزوتها داخل النص.

5 - إذا وجد خطأ في الآيات القرآنية - مما سبق به القلم - فلأني أثبتته في النص على الصواب، وأشير إلى الخطأ في الهامش.

(1) هذا ما يتعلق بالشرح، والبحث به عدة تفاريظ.

6 - عزوت الأشعار الواردة في الشرح إلى كتب الأدب، وضبطتها بالشكل الثام.

7 - تزجمت لغالب الأعلام الذين لهم ذكر في الشرح، سواء المشهورون منهم أو غيرهم؛ لأن الشهرة وعدمها نسبية.

8 - ضبطت الألفاظ الغريبة وشرحتها معتمداً على المعاجم اللغوية.

9 - قومت ما ظهر لي أنه تضحيف أو تحريف ويثبت ذلك في الهامش.

10 - علقت على مواضع كثيرة من الشرح؛ زيادة في الإيضاح، أو تقييماً لمطلق، أو تقييماً على حكم؛ مما ستراه في موضعه.

11 - قدمت بين يدي الشرح: منظومة ابن الشحنة مضبوطة على خمسين نسخ خطية؛ هي: دفع البحنة - وجعلتها أصلاً -، ودرر الفرائد المستخسنة للعمري، وشرح صنع الله الخلبي على مائة المغاني، ونسخة للمنظومة من جامعة الملك سعود [ورمزت لها بـ«ج»]، وأخرى من المكتبة الأزهرية [ورمزت لها بـ«ز»] برقم: 314622.

وقد يثبت جميع الفروقات بين هذه النسخ.

12 - ختمت الكتاب بضبط منظومة ابن الشحنة على أصح الأوجه - دون بيان الفروقات -؛ ليتيسر حفظها لمن يريد ذلك.

13 - نقلت ملاحظات فضيلة الشيخ صالح بن عبد الله العضيبي - حفظه الله - التي أفادني بها عند عرضي للتحقيق عليه، وقد راجعته وعلقت عليه إلى قول الناظم: «ورد سامع إلى الضواب».

هذا؛ ولا أدعي كمالاً في هذا العمل، ولكن حسبي أنني أخرجت هذا الشرح ليتنبع به طلاب العلم.

فما كان فيه من ضواب وحق فمن الله وخده - وله المنة أجمع -، «وإن رأيت هفوة فقل: طغى القلم؛ فإن ذلك من ذواجي الكرم، وخاشاك أن تكون بمن قيل فيهم:

فَإِنْ رَأَوْا هُمْسَوهَ طَارَوْا بِهَا فَرَحًا مِثِّي وَمَا عَلِمُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَعُوا^(١)
 وَنَسَّالَ اللَّهُ أَنْ يَنْفَعُ بِهِ طُلَّابَ الْعِلْمِ غَائِمَةً، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ.
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.
 كَتَبَهُ: زَكْرِيَاءُ بْنُ مَخْلُوفٍ ثُونَانِي
 الْبُلَيْذَةُ - الْجَزَائِر
 حَرَسَهَا اللَّهُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ

(١) من مُقدِّمة الخنلاوي لكتابه: فلذا الغزف في فنِّ الصُّرْف (ص 10).

نَظْمُ مِائَةِ الْمَعَانِي لِابْنِ الشَّحْنَةِ^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- | | |
|---|---|
| 1 - الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ | عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اجْتَبَاهُ ^(٢) |
| 2 - مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، | وَنَعُدُّ قَدْ أَخْبَيْتُ آبِي أَنْظَمًا ^(٣) |
| 3 - فِي عِلْمِي الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي | أَزْجُوزَةً لَعِيفَةِ الْمَعَانِي |
| 4 - أَبْيَانُهَا عَنْ مِائَةِ لَمْ تَزِدْ، | فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدٍ: |
| 5 - فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي صَلَاحَتِهِ | مِنْ نَفَرَةٍ فِيهِ، وَمِنْ غَرَابَتِهِ، |
| 6 - وَكَوْنِهِ مُخَالِفِ الْقِيَاسِ. | ثُمَّ الْقَصِيحُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ |
| 7 - مَا كَانَ مِنْ تَنَاقُرٍ مَلِيحًا، | وَلَمْ يَكُنْ تَالِيْفُهُ سَاقِيًا، |
| 8 - وَهُوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي. | وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ ^(٤) |
| 9 - فَهُوَ الْبَلِيغُ، وَالَّذِي يُؤَلِّفُهُ، | وَيَالْفَصِيحُ مَنْ يُعَبِّرُ نَصْفَهُ ^(٥) |

(١) ضَبَطْتُهَا فِي الْأَصْلِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي «دَفْعِ الْبُخْتَةِ» - فَلَا يُخْتَرَضُ عَلَيَّ بِأَنِّي أَثْبِتُ الْمَرْجُوحَ فِي الْأَصْلِ! - وَقَدْ نَبَّهْتُ عَلَى الْجَلَاظِ فِي الْهَامِيشِ، وَأُورِدْتُ مَلَاحِظَاتِ الدُّكْثُورِ مُحَمَّدِ نَصِيفٍ - حَفِظَهُ اللَّهُ - الَّتِي أَبْنَاهَا عِنْدَ عَزْهِي لِلْمَنْظُومَةِ عَلَيْهِ.

(٢) وَيُرْوَى: «اضْطَفَاهُ» كَمَا فِي النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ (ج) وَ(ز) لِلْمَنْظُومَةِ، وَكَمَا فِي قُزْرِ الْفَرَايِدِ الْمُشْتَحَنَةِ وَشَرَحَ صُنْعُ اللَّهِ الْخَلْقِي.

(٣) وَيُرْوَى: «أَنْ أَنْظَمًا»، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ (ز) وَقُزْرِ الْفَرَايِدِ الْمُشْتَحَنَةِ، وَهَذَا أَجْوَدُ.

(٤) وَيُرْوَى: «فَإِنْ يَكُنْ»، كَمَا فِي النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ (ز).

(٥) وَيُرْوَى: «نَصْفَهُ»، كَمَا فِي شَرَحِ صُنْعِ اللَّهِ الْخَلْقِي، وَفِي (ز): «نَصْفُهُ».

[الْمَدْلَبُ الْأَوَّلُ: عِلْمُ الْمَعَانِي]⁽¹⁾

- 10 - وَالصِّدْقُ: أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا
 11 - وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالِ
 12 - جِرْفَاتُهَا جِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي
- يَقُولُهُ، وَالْكَذِبُ: أَنْ ذَا يُغْدِمَا⁽²⁾
 يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ
 مُنْخَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي ثَمَانٍ⁽³⁾

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ⁽⁴⁾

- 13 - إِنْ قَصِدَ الْمُخْبِرُ نَفْسَ الْحُكْمِ
 14 - إِنْ قَصِدَ الْإِعْلَامَ لِلْعِلْمِ بِهِ:
 15 - إِنْ ابْتَدَأَ بِمَا فَلَا يُؤَكِّدُ،
 16 - وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ،
 17 - وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْنَدَهُ
 18 - حَقِيقَةً عَقْلِيَّةً، وَإِنْ إِلَى
- فَسَمَّ ذَا: فَأَبْلَدُهُ، وَصَمَّ
 لَازِمَهَا، وَلِلْمَقَامِ اثْنَيْ⁽⁵⁾
 أَوْ طَلَبِيًّا فَهُوَ فِيهِ يُخْنَدُ
 وَيُخْسَنُ التَّجْدِيلُ بِالْأَخْيَارِ⁽⁶⁾
 لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرِ ذَا عِنْدَهُ
 عَيْنِ مُلَابِسٍ مَجَازًا أَوْلَا⁽⁷⁾

- (1) لبست في الأصول، وإنما أرسدني الدكتور محمد نصيف حفظه الله لزيادته توضيحا..
 (2) ويؤوى: «يقول والكذب بخلافه اعلمنا» بدل «يقوله والكذب أن ذا يغدما»، كما في النسخة الخطيئة (ز).
 (3) ويؤوى: «علمنا» بدل «علم»، كما في النسخة الخطيئة (ز).
 (4) ويؤوى: «أحوال الإسناد الخبري»..
 (5) ويؤوى: «بالعلم» - بالناء بدل اللام - [وهو أولى، قاله الدكتور محمد نصيف].
 (6) في النسخة الخطيئة (ز): «وخصب التجديد»..
 (7) ويؤوى: «غير» بدل «عين»، وذكر الأهدل أنه - أي: غير - شهر من الناطم أو تحريف من النابخ، [ما غطاه الأهدل هو الضواب، قاله الدكتور محمد نصيف].
 وفي النسخة الخطيئة (ز): [وإن أتى غير ملابس مجازا أولا]..

- 29 - وَهـ - يَدِه، وَالْوَضْفُ لِلثَّيْبِينَ
 30 - وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا فَيَخْضَلُ
 31 - وَالسُّهُو وَالشَّجُورُ الْمُبَاحُ،
 32 - بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ، وَالْإِنْدَالُ
 33 - وَالْمُطَفُّ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ
 34 - وَالْفَضْلُ لِلتَّخْصِيصِ، وَالتَّقْدِيمُ
 35 - كَالْأَضْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعْجَلِ،
 36 - نَفْيًا، وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ
 وَالْمَدْحُ وَالتَّخْصِيصُ وَالتَّغْيِيبُ
 لِنَفْعٍ وَهَمٍّ كَوْنُهُ لَا يَشْمَلُ
 ثُمَّ بَيَانُهُ فَلِلْإِيضَاحِ
 يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِمَا يُقَالُ
 وَزِدُ سَامِعٍ إِلَى الصُّوَابِ⁽¹⁾
 فَلَا هَتَمًا يَخْضَلُ التَّقْسِيمُ⁽²⁾
 وَقَدْ يَقِيدُ الْاِخْتِصَاصُ إِنْ وَلِيَ⁽³⁾
 يَأْتِي كَأُولَى وَالتَّجْفَاتُ ذَابِرُ⁽⁴⁾

البَابُ الثَّالِثُ: أَحْوَالُ الْمُسْتَدِ

- 37 - لِمَا مَضَى التَّرْكُ مَعَ الْقَرِينَةِ
 38 - وَكَوْنُهُ فَعْلًا فَلِلتَّقْيِيدِ
 39 - وَاضْمًا فَلِلْإِعْدَامِ ذَا، وَمُفْرَدًا
 40 - وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا
 41 - وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مَعَهُ، وَإِنْ
 42 - آدَابِهِ، وَالْجَزْمُ أَضْلٌ فِي إِذَا
 43 - وَالْوَضْفُ وَالتَّغْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ
 وَالذِّكْرُ قَدْ يَقِيدُنَا تَغْيِينَهُ⁽⁵⁾
 بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ الشَّجْدِ⁽⁶⁾
 لِأَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ فِيهِ قَصِيدَا
 وَنَحْوُهُ فَلْيَقِيدَ أَزِيدَا⁽⁷⁾
 بِالشَّرْطِ بِإِغْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ
 لَا إِنْ وَلَوْ وَلَا كَذَلِكَ مَعُ ذَا⁽⁸⁾
 وَعَكْسُهُ يُفْرَفُ وَالتَّشْكِيْرُ

(1) وَيُزَوَّى: «أَوْ زِدُ» بِ «أَوْ» بَدَلِ الزَّوَايِ.

(2) وَيُزَوَّى: «وَلَا هَتَمًا» بِ «فَلَا هَتَمًا».

(3) نَقَطَ هَذَا الْبَيْتَ مِنْ النُّسخَةِ الْمُخْطُوطَةِ (ج).

(4) وَيُزَوَّى: «كَأُولَى» بَدَلِ «كَأُولَى».

(5) وَيُزَوَّى: «أَوْ» بَدَلِ «قَدْ»، إِنْ هَذَا هُوَ الصُّوَابُ. وَالْمَذْكُورُ - أَغْلَاهُ - مُخْتَلٌ الْمَعْنَى، قَالَه الذِّكْرُ مُحَمَّدُ نَصِيفٌ.

(6) فِي النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ (ج): «فَلِلتَّقْيِيدِ» بَدَلِ «فَلِلتَّقْيِيدِ».

(7) وَيُزَوَّى: «وَزَادَنَا» بَدَلِ «أَزِيدَنَا».

(8) وَيُزَوَّى بِ: «آدَابِهِ» بَدَلِ «آدَابِهِ»، وَكَأَنَّهُ - أَيُّ: آدَابِهِ - لَا مَعْنَى لَهُ، وَيُزَوَّى: «بِلَذَلِكَ» بَدَلِ «كَذَلِكَ».

[الباب الرابع]: أحوال متعلقات الفعل

- 44 - ثُمَّ مَعَ الْمَفْعُولِ حَالُ الْفِعْلِ
45 - تَلْبِيسٌ، لَا كَوْنُ ذَاكَ قَدْ جَرَى
46 - التَّنْصِي مَطْلَقًا أَوْ الْإِثْبَاتُ لَهُ
47 - مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ، وَإِلَّا لَزِمَا،
48 - أَوْ لِمَجْيِءِ الذِّكْرِ أَوْ لِرَدِّ
49 - أَوْ هُوَ لِلتَّعْصِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَةِ
50 - وَقَدْ مَعَ الْمَفْعُولِ أَوْ شَبِيهَهُ
51 - وَيَنْغُضُ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ [كَمَا]
- كَحَالِهِ مَعَ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ
وَإِنْ يُرَدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا
فَذَاكَ مِثْلُ لَازِمٍ فِي الْمَنْزِلَةِ
وَالْحَذْفُ لِلْبَيَانِ فِيمَا أَبْهَمَا
ثَوْنُ السَّامِعِ غَيْرَ الْقَصْدِ⁽¹⁾
أَوْ هُوَ لِاسْتِهْجَانِكَ الْمُقَابَلَةِ
رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يَصِبْ تَغْيِيئَهُ
كَالِاجْتِمَاعِ أَوْ لِأَصْلِ عِلْمَا⁽²⁾

[الباب الخامس]: في القصر⁽³⁾

- 52 - الْقَصْرُ نَوْحَانِ: حَقِيقَتِي، وَذَا
53 - فَقَصْرُكَ الْوُضْفُ عَلَى الْمُوصُوفِ
54 - طَرِيقَةُ: التَّنْصِي وَالْإِسْتِثْنَاءُ هُنَا،
55 - دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالْفَخْوَى، وَمَا
56 - الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَرٍ وَالْمُبْتَدَأِ
57 - مِنْهُ، فَمَعْلُومٌ وَمَا يُنْزَلُ
- نَوْحَانِ، وَالثَّانِي: الْإِضَافِي كَذَا⁽⁴⁾
وَعَكْسُهُ مِنْ نَوْحِهِ الْمَعْرُوفِ⁽⁵⁾
وَالْعَطْفُ، وَالتَّقْدِيمُ، ثُمَّ إِنَّمَا⁽⁶⁾
عِذَاهُ بِالْوَضْعِ، وَأَيْضًا مِثْلُ مَا
يَكُونُ بَيْنَ فَاعِلٍ وَمَا يَنْزِلُ⁽⁷⁾
مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ أَوْ يُبَدَّلُ⁽⁸⁾

(1) وَيُزَوَّى: «سَامِعٍ» بِلا «أَل».

(2) وَيُزَوَّى: «إِذَا اجْتِمَاعٌ»، [أَوْ هُوَ أَوَّلِي، قَالَهُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَصِيف].

(3) وَيُزَوَّى: «الْقَصْرُ» بِلا «فِي».

(4) وَيُزَوَّى: «إِضَافِي» بِذَلِكَ «الْإِضَافِي».

(5) وَيُزَوَّى: «فَقَصْرُ صِفَةٍ» بِذَلِكَ «فَقَصْرُكَ الْوُضْفِ».

(6) وَيُزَوَّى: «طَرِيقَةُ» بِذَلِكَ «طَرِيقَةُ».

(7) وَيُزَوَّى: «وَمُبْتَدَأٌ» بِلا «أَل».

(8) وَيُزَوَّى: «وَقَدْ» بِذَلِكَ «وَمَا»، وَ«أَوْ ذَا يُبَدَّلُ» بِذَلِكَ «أَوْ يُبَدَّلُ»، أَكُلُ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ لَا تَخْلُو مِنْ زَكَاتٍ؛ قَالَهُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَصِيف.

الباب السادس: الإنشاء

- 58 - يشتدعي الإنشاء إذا كان طلب ما هو غير حاصل، والمُشْتَدَّعُ لَيْتَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْمَوْضُوعُ⁽¹⁾ فِيهِ، وَالِاسْتِغْنَاءُ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ كَمْ كَيْفَ أَيْبَانُ مَتَى أَمْ أَنَّى⁽²⁾ لَا هَمَزَةٌ [تَضَوُّرًا، وَهِيَ هُمَا⁽³⁾ وَغَيْرُهَا] يَكُونُ لِلتَّخْفِيرِ⁽⁴⁾ وَقَدْ لِأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَائِزِي وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ، وَالْيَدَا يَجِيءُ، ثُمَّ مَوْضِعُ الْإِنْشَاءِ وَالْجُزْءِ، أَوْ يَعْكُسُ ذَا، تَأْمِلُ
- 59 - مِنْهُ: التَّمَنِّي، وَلَهُ الْمَوْضُوعُ 60 - وَلَوْ وَهَلْ بِمَثَلٍ لَعَلَّ الدَّاحِلَةَ 61 - هَلْ هَمَزَةٌ مِنْ مَا وَأَيُّ أَيْنَا 62 - فَهَلْ بِهَا يُطَلَّبُ تَضَدِّيقٌ، وَمَا 63 - وَقَدْ كَالِاسْتِغْنَاءِ وَالتَّخْفِيرِ 64 - وَالْأَمْرُ وَهُوَ طَلَبُ اسْتِغْلَاءِ 65 - وَالتَّهْنِئَةِ وَهُوَ مِثْلُهُ بِلا بَدَا 66 - وَقَدْ لِلِاخْتِصَاصِ وَالْإِعْرَافِ 67 - قَدْ يَنْفَعُ الْخَبَرُ لِلتَّفَاوُلِ

الباب السابع: في الفضل والوضل⁽⁵⁾

- 68 - إِنْ تُزِلَّتْ ثَالِيَةٌ مِنْ ثَانِيَةٍ 69 - أَفْصَلَ، وَإِنْ تَوَسَّطَتْ فَالْوَضْلُ كَتَفَسَّهَا أَوْ تُزِلَّتْ كَالْعَارِيَةِ⁽⁶⁾ بِجَامِعٍ أَرْجَحُ، ثُمَّ الْفَضْلُ⁽⁷⁾

(1) وَيُزَوَّى: «فِيهِ» بَذَلُ «مِنْهُ»، وَ«يُمْكِنُ» بَذَلُ «يُمْكِنُ».

(2) وَيُزَوَّى: «وَأَنَّى» بَذَلُ «أَمْ أَنَّى».

(3) وَيُزَوَّى: «هَمَزًا غَدَا تَضَوُّرًا» بَذَلُ «لَا هَمَزَةٌ تَضَوُّرًا»، وَفِي دُرَرِ الْقَرَائِدِ الْمُسْتَحْسَنَةِ: «غَدَا هَمَزَةٌ» [قَالَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَصِيفٌ: «وَمَا هَمَزًا غَدَا»: أَوَّلًا].

(4) وَيُزَوَّى: «بِلِاسْتِغْنَاءٍ» بَذَلُ «كَالِاسْتِغْنَاءِ»، وَ«تَكُونُ وَالتَّخْفِيرِ» بَذَلُ «يَكُونُ لِلتَّخْفِيرِ» [قَالَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَصِيفٌ: «وَالْتَّخْفِيرِ» أَوَّلًا].

(5) وَيُزَوَّى: «الْفَضْلُ وَالْوَضْلُ» بِلا «فِي».

(6) وَيُزَوَّى: وَ«ثَانِيَّةً» بَذَلُ «ثَانِيَةً».

(7) وَيُزَوَّى: وَ«تَوَسَّطَتْ» بَذَلُ «تَوَسَّطَتْ».

70 - لِلْحَالِ خَيْثُ أَضْلَاهَا قَدْ سَلِمَا وَإِنْ يَكُنْ مُرْجِعُ نَحْنُمَا⁽¹⁾

الْبَابُ الثَّامِنُ: فِي الْإِيحَازِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ⁽²⁾

71 - ثَوْبِيَّةُ الْمُرَادِ بِالنَّاقِصِ مِنْ لَقَطٍ لَهُ الْإِيحَازُ، وَالْإِطْنَابُ إِنْ

72 - بِزَائِدِ عَنَّهُ، وَضَرْبُ⁽³⁾ الْأَوَّلِ: قَصْرٌ وَحَذْفُ جُمْلَةٍ أَوْ جُمْلٍ

73 - أَوْ جُزْءٍ جُمْلَةٍ، وَمَا يَسْدُلُ عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِثْلُهَا: الْعَقْلُ

74 - وَجَاءَ بِالتَّوْشِيحِ بِالتَّفْصِيلِ ثَانٍ، وَالْإِغْتِرَاضِ وَالتَّذْيِيلِ

[الْمَطْلَبُ الثَّانِي: عِلْمُ الْبَيَانِ]

75 - عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ يُعْرِفُ إِسْرَادَ مَا طَرُقَهُ تَحْتَلِفُ

76 - فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةً الدَّلَالَةَ وَأَنَّهَ الْإِلَازِمُ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ⁽⁴⁾

77 - إِثْمًا مَجَازٌ - مِثْلُهُ اسْتِغَارَةٌ ثَبِي عَنِ الثَّيْبِ - أَوْ كِمَانَةٌ

78 - وَطَرَفًا الثَّيْبِ حَسْبَيْنِ وَلَوْ خَيَالِيًّا وَعَقْلِيًّا

79 - وَمِثْلُهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوُجْدَانِ أَوْ فِيهِمَا يَحْتَلِفُ الْجُزْآنِ

80 - وَوَجْهُهُ: مَا اشْتَرَكَا فِيهِ، وَجَا ذَا فِي حَقِيقَتَيْهِمَا وَخَارِجَا⁽⁵⁾

81 - وَضَفَا فَجَبْتِي وَعَقْلِي، وَذَا وَاحِدًا أَوْ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا كَذَا

(1) وَيُزَوَّى هَذَا الْبَيْتُ:

بِمَا لِحَالِ أَضْلَاهَا قَدْ سَلِمَا
وَفِي دُورِ الْفَرَائِدِ الْمُتَخَصُّنَةِ:

أَضْلَ وَإِنْ مُرْجِعُ نَحْنُمَا
لِلْحَالِ خَيْثُ أَضْلَاهَا قَدْ سَلِمَا

(2) وَيُزَوَّى: «الْإِيحَازُ وَالْإِطْنَابُ» بِمَا «فِي» وَلَا ذَكَرَ لَهُ «الْمُسَاوَاةُ».

(3) وَاسْتَحْسَنَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَصِيفٌ أَنْ تُعَبِّطَ: «وَهَرَبْنَا»، وَقَارَنَ بِمَا فِي دَفْعِ الْبِخْنَةِ.

(4) وَيُزَوَّى: «فَمَا بِهِ لَازِمٌ مَا وَجَعَ لَهُ» بِذَلِكَ «وَأَنَّهَ الْإِلَازِمُ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ»، وَفِي النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ

(ج): «فَمَا بِهِ لَازِمٌ مَوْضُوعٌ لَهُ»، وَالْبَرَوَائِثَانِ الْمُتَبَتَّنَانِ فِي الْهَامِيشِ أَوَّلَى [قَالَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَصِيفٌ].

(5) وَيُزَوَّى: «حَقِيقَتَيْهِمَا» بِذَلِكَ «حَقِيقَتَيْهِمَا».

- 82 - وَالْكَافُ أَوْ كَانَ أَوْ كَمَا
أَدَاتُهُ وَقَدْ بِذِكْرِ الْفِعْلِ⁽¹⁾
- 83 - وَغَرَضٌ مِنْهُ عَلَى مُشَبِّهِ
يَغُودُ، أَوْ عَلَى مُشَبِّهِ بِهِ⁽²⁾
- 84 - فَبَاغْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ أَقْسِمُ
أَنْوَاغُهُ، ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَمُ⁽³⁾
- 85 - وَمُفْرَدٌ مُرَكَّبٌ وَتَارَهُ
يَكُونُ مُرْسَلًا أَوْ اسْتِعَارَةً⁽⁴⁾
- 86 - يُجْعَلُ إِذَا ذَاكَ إِذْعَاءً أَوَّلَهُ
وَهِيَ إِنْ اسْمٌ جُنِسَ اسْتَعِيرَ لَهُ⁽⁵⁾
- 87 - أَصْلِيَّةٌ، أَوْ لَا فَتَبْعِيَّةٌ
وَيَنْ تَكُنْ ضِدًّا تَهْكِيمِيَّةً⁽⁶⁾
- 88 - وَمَا بِهِ لَا زِمٌ مَعْنَى وَهُوَ لَا
مُتَّبِعًا كِنَايَةً، فَأَقْسِمُ إِلَى
- 89 - إِرَادَةِ التَّنْسِيبِ أَوْ نَفْسِ الصِّفَةِ
أَوْ غَيْرِ هَذَيْنِ اجْتِهَادًا تَعْرِفُهُ⁽⁷⁾

[الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: عِلْمُ الْبَدِيعِ]

- 90 - عِلْمُ الْبَدِيعِ وَهُوَ تَحْسِينُ الْكَلَامِ
بَعْدَ رِغَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْمَقَامِ
- 91 - هَزَبَانِ: لَفْظِي، وَتَجْنِيسٍ وَرَدٌ
وَسَجْعٌ، أَوْ قَلْبٌ، وَتَشْرِيعٌ وَرَدٌ⁽⁸⁾
- 92 - وَالْمَعْنَوِيُّ: وَهُوَ كَالْتَشْبِيهِ،
وَالْجَمْعُ، وَالتَّفْرِيقُ، وَالتَّجْسِيمُ⁽⁹⁾

- (1) وَيُرْوَى: «فعل» بدل «الفعل».
- (2) وَيُرْوَى: «المشبه» بدل «مشبه» - فِي الشُّعْرِ الْأَوَّلِ -.
- (3) وَيُرْوَى: «أقسما» - بِثَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمُخَفِيفَةِ الْمُتَقَلِّبَةِ أَلْفًا عِنْدَ الرَّقَبِ - بدل «أقسِم» و«فأفهمها» بدل «فأفهم».
- (4) وَيُرْوَى: «مفرد أو مركب» بدل «ومفرد مركب»، وهو أولى [قَالَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ نَصِيفٌ].
- (5) وَيُرْوَى: «يجعل ذا ذاك» بدل «يجعل إذا ذاك».
- (6) وَيُرْوَى: «فتابعية» بدل «فتبعية» وَفِي فُرُوزِ الْقَرَايِدِ الْمُشْتَحَصَةِ: «أصلية وإلا فتابعية».
- (7) وَيُرْوَى: «اجتهد أن تعرفه» بدل «اجتهدا تعرفه»، وهو أصح.
- (8) وَيُرْوَى: «كتجنيس» بدل «وتجنيس»، و«ورق» فِي آخِرِ الْبَيْتِ ضَبَطَتْ بِتَثْوِيلِ الدَّالِ، عَلَى أَنَّهُ أَسْلُوبٌ «رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصُّنْعِ»، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ شَرْحُهَا عَلَى أَنَّهَا مُخَفَّفَةُ الدَّالِ، وَلِذَا حَكَمَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا حَشْوٌ.
- (9) وَتَبَسَّرَ: «والتفريق» بدل «والتفريق»، وهو غلط.

وَفِي النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ (ج):

وَالْمَعْنَوِيُّ وَهُوَ كَالْتَّجْسِيمِ وَالْجَمْعُ وَالتَّفْرِيقُ وَالتَّجْسِيمِ

- 93 - وَالْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ، وَالتَّجْرِيدُ وَالْجَسَدُ، وَالطَّبَاقُ، وَالتَّأَكُّيدُ
94 - وَالْعَكْسُ، وَالرُّجُوعُ، وَالْإِيْهَامُ وَاللَّفْ وَالنَّشْرُ، وَالْإِسْتِخْدَامُ⁽¹⁾
95 - وَالشُّوقُ، وَالتَّوْجِيْهِ، وَالتَّوْفِيْقُ وَالْبَحْثُ، وَالتَّغْلِيْلُ، وَالتَّغْلِيْقُ

[بَابُ] الشَّرَقَاتِ الشَّعْرِيَّةِ

- 96 - الشَّرَقَاتُ ظَاهِرٌ فَالْشَّنْخُ يُدْمُ إِلَّا أَنْ يَطْلُبَ الْمَنْخُ⁽²⁾
97 - وَالشَّنْخُ مِثْلُهُ، وَغَيْرُ ظَاهِرٍ كَوَضْعِ مَعْنَى فِي مَخْلٍ آخِرٍ
98 - أَوْ يَنْشَابَهُانِ، أَوْ ذَا اشْتَمَلُ وَمِثْلُهُ: قَلْبٌ، وَاقْتِبَاسٌ يُنْقَلُ⁽³⁾
99 - وَمِثْلُهُ تَضْمِيْنٌ وَتَلْمِيْحٌ وَحَلٌ وَمِثْلُهُ عَقْدٌ، وَالتَّائِقُ إِنْ تَسَلَّ
100 - بِسَرَاةٍ اسْتِهْلَالِ الْإِنْجَالِ خَسَنُ الْخَتَامِ، انْتَهَى الْمَقَالُ⁽⁴⁾

(1) ونُشِرَ: «الإيهام» - بالبناء الموحدة - بَدَلُ «الإيهام» - بالمشقة الشخصية -.

(2) وَيُرْوَى: «إِنْ اسْطَلَبَ» بَدَلُ «أَنْ يَطْلُبَ»، وَفِي الشُّعْبَةِ الْخَطِيَّةِ (ج): «إِنْ اسْطَلَبَ».

(3) وَيُرْوَى: «أَشْمَلُ» بَدَلُ «اشْتَمَلُ» وَهُوَ أَصَحُّ، وَجِيْتَبَذَ تَضْمٌ لَمْ «يُنْقَلُ» فِي آخِرِ الْبَيْتِ.

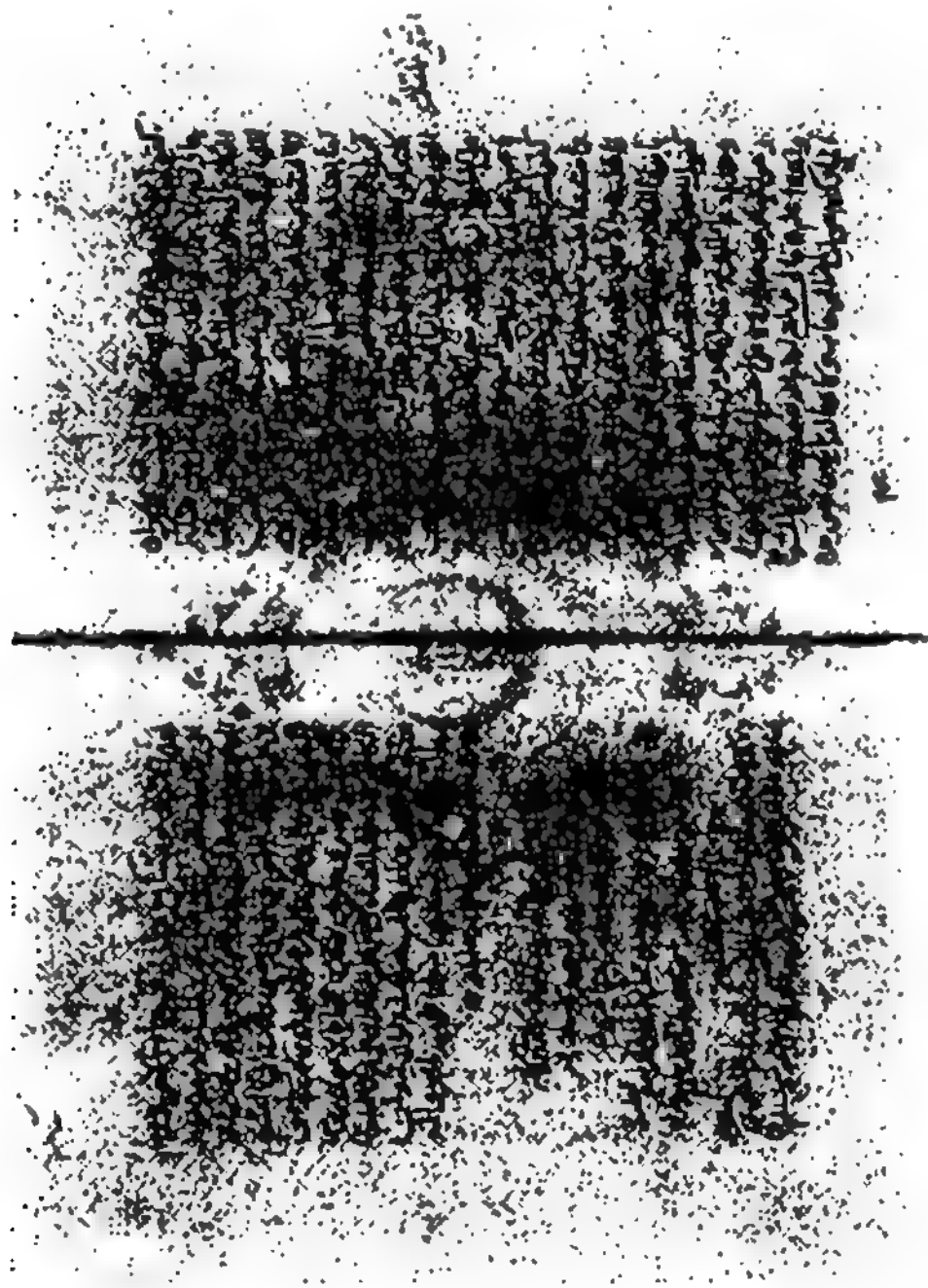
(4) وَيُرْوَى: «سَرَاةٍ اسْتِهْلَالِ وَانْجَالِ» بَدَلُ «سَرَاةٍ اسْتِهْلَالِ الْإِنْجَالِ»، وَفِي ذِرْبِ الْقَرَابِدِ الْمُشَخَّصَةِ: «سَرَاةٍ الْإِسْتِهْلَالِ انْجَالِ»، قَالَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَصِيفٌ: «لَقُلُّ الْأَخْسَرِ: (سَرَاةٍ اسْتِهْلَالِ انْجَالِ)».

قَالَ زَكْرِيَاءُ ثَوْنَابِي عَفَا اللَّهُ عَنْهُ: وَقَدْ تَمَّ ضَبْطُ هَذِهِ الْمُنْظُومَةِ فِي مَجَالِسِ مُتَعَبَّدَةٍ، آجِرُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ 13 رَجَبِ الثَّانِي 1432 هـ، الْمَوَافِقُ بِقَدْرِ اللَّهِ لِي: 18 مَارَسَ 2011 م.

صُورٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ

د فجع المحسن عن قاضي منظومه ابن الشيخ
 قاليد السيد الخليل لمجد الله
 النبيل لا ينيل المسبح المياوي
 الا هذل ينفع الله به ويطي
 واطدمم بركاته وبركة
 اسلمه الطاهر
 امين
 امين
 امين

طُرَّةُ الْمَخْطُوطِ



الورقة الأخيرة من المخطوط [مما يتعلق بشرح المنظومة]

[مُقَدِّمَةُ الْمُصَنِّفِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ الْإِعَانَةُ

الحمد لله الذي جعل الأثوان كاللِّقَاطِ، والعلماء كالمعاني، وشبه الشُّبُهَاتِ بالدُّنَاجِي^(١)، وهم لِحْفِيهَا^(٢) كإيضاح الضَّباحِ البَيَّانِي^(٣)، وأبرزهم كالضَّمَانِ لِمُسْتَدِّ مَا يُتْلَى مِنَ الْمَثَانِي، ومنحهم بِذَكَاءِ كَضَرَامِ السَّقَطِ^(٤) لدلائل الإعجازِ الْقُرْآنِي، وأشهد أن لا إله إلا الله وخذهُ لا شريك له؛ شهادة من لا يُشْبِهُهُ عن التَّوْحِيدِ ثَانِي، وأشهد أن سيدنا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الذي نطقَ بالبلاغةِ والبراعةِ^(٥)، وعلى آله وصحبه إلى قيام الساعة، أما بعدُ:

فإنه طَلَبَ مِنِّي بعضُ الأشرافِ الفضلاءِ، ونُحْبَةُ الشَّادَةِ الثُّبَلَاءِ، أنْ أَصْغِ شَرْحًا

(١) الدُّنَاجِي: اللَّيَالِي الْمُظْلِمَةُ. يُنظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١٥٢/٢)، لسان العرب لابن منظور (١٤٧/١٣).

(٢) أي: إظهارها، يقال: خَفَا الْبَرْقُ يَخْفُو خَفْوًا وَيَخْفَى خَفْيًا أي: ظهر من الغيم. يُنظر: الغيْنُ للخليل بن أحمد (٣١٤/٤).

(٣) كذا في الأصل؛ ومما يقال قريبًا من هذا: يَلُوحُ كَأَنَّهُ بِضَبَاحٍ بَانِي، قال الشاعر:
أَلَا يَمَانُ زَايَ الْبَرْقِ الْيَمَانِي يَلُوحُ كَأَنَّهُ بِضَبَاحٍ بَانِي
والباني: هو العَرُوسُ الذي بنى على أهله، شبه لمعانَ البرقِ بمضباحِ الباني على أهله؛ لأنه لا يطفأ تلك اللبلة.

يُنظر: تهذيب اللغة للأزهري (٣٥٣/١٥)، درة الغواص في أوام الخواص للحريزي (ص ٢٥٥)، سرور النفس بمداك الحواس الخمس (ص ٢٥٥)، لسان العرب (٩٧/١٤).

(٤) أي: منحهم الله ذكاءً مُتَوَقِّدًا كَتَوَقُّدِ ضَرَامِ السَّقَطِ، والسَّقَطُ: ما سَقَطَ مِنَ النَّارِ، وَالضَّرَامُ: ما يُرَى مِنَ اشْتِعَالِ اللَّهَبِ. يُنظر: العين (٧١/٥)، و (٣٨/٧).

(٥) البلاغة والبراعة بمعنى واحد في استعمال كثيرين؛ كالشيخ عبد القاهر في الدلائل.

عنى منظومة ابن الشحنة الحلبي في المعاني والبيان والبديع، فمنطلته⁽¹⁾ نحو ثلاثة أشهر؛ لعلمي بقصوري عن رتبة الشراح لهذا الفن الذي دخل جيله في خبر كان⁽²⁾ وراح، بينما ولم أجد قبلي من شرحها أو ذاق ملحها، فلم يزد زدي إلا تكراراً، ولا مطلبي إلا التردد مراراً، فأسعفتني إلى أربي⁽³⁾، وأعنته على مطلبه، فطيفت⁽⁴⁾ أحل مغلقها بمفتاح السعد الشريف، وأقيد مطلقها المنكر بآلة التعريف. ولم أجنح إلى بسط ولا اختصار، بل توشطت بين ذين في البضار، على أنها لا تزيد على مائة بيت⁽⁵⁾، ولا تحتاج عند الفحول إلى عسى وليت؛ لكن هذا الفن قد ولت الأذبار أنصاره، فلم يبق لديهم إلا سيرة وأخباره، فأكملت هذه النبذة في سبعة أيام، مع تراذف الأمور التي كالركام⁽⁶⁾، وجاء هذا الشرح بحمد الله عزوساً في الشروح، تغدو طير الفهم خميصاً إليه وبطيناً يزوح⁽⁷⁾، ولم آل جهداً في تسهيل حل المشكل، ولست على غير لطف الله أتكل، ولم أخرج عن دائرة المختصر والمنطول، وليس لي ولا مثالي بعد الله إلا عليه المعول، ولم أقصر في ضرب الأمثال سهيلاً على

(1) المنطل: الشويف والمداغة بالعذة؛ وذكر الجوهري أنه مشتق من قولك: منطلت الحديد؛ إذا ضربتها ومنذنتها لتطول.

ينظر: لسان العرب (624/11)، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي (ص 101).

(2) أي: انقضوا ومضوا يقال: دخل الأمر في خبر كان؛ إذا مضى.

ينظر: المعجم الوسيط (806/2).

(3) أي: حاجتي. ينظر: المصباح المنير للفيومي (11/1).

(4) أي: شرعت وأخذت.

(5) عدد أبياتها: مائة بيت (100).

(6) الركام: ما اجتمع من الأشياء وتراكب بغضة فوق بعض. ينظر: المعجم الوسيط (370/1).

(7) أي: أن فازغ المعرفة بهذا الفن المختار إليه؛ إذا قرأ هذا الشرح؛ امتلاً علماً.

وكلام الشارح مقتبس من قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو أنكم تؤكلتم على الله حق تؤكلوه لزرقكم كما يزرق الطير، تغدو جماعاً، وتزوح طائفاً» أخرجه الترمذي (4164)، وهو صحيح كما في السلسلة الصحيحة (620/1)، رقم: 310.

ومعنى الحديث: أنها «تغدو بكزة وهي جناح، وتزوح جشاء وهي مفتلة البطون».

ينظر: قوت المفتدي للسيوطي (567/2).

الطالب، وتيسيرا عليه في تحصيل المطالب، على أنبي - وإن وصفته في رغبتي -
معتقد القصور، معتبر لمن على عثرة لي فيه بالعثور، لأنني سؤدته بين سكان
الغضا؛ فلهذا أقول: أحسن الله لمن نظر إليه بعين الرضا، وليسد كل أخ منصف
خللة⁽¹⁾، ويصلحه أصلح الله عملي وعمله، وسميته:

«دفع المحنة عن قارئ منظومة ابن الشحنة»

وأرجو أن تهب عليه نسمات القبول، وتلقاه أيديها عن ملح أفهام أهل
المعقول والمنقول، ومن الله سبحانه أستجد الإعانة، وليكن هذا أو أن السير إلى
سواء هذه الطريق، والشروع فيما وعدنا به وبالله التوفيق.

(1) الخلل: الفرجة بين الشيتين، والخلل في الشيء: الضعف فيه.

يُنظر: جمهرة اللغة لابن دريد (2/1005)، مختار الصحاح (ص96)..

[شرحُ مُقَدِّمَةِ النَّاطِمِ]

(الحَمْدُ لله). الحَمْدُ: هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ^(١)، سِوَاةُ تَغْلُقُ بِالْفَضَائِلِ
أَمْ بِالْفَوَاضِلِ^(٢).

وَالشُّكْرُ^(٣): فِعْلٌ يُثْبِتُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ بِسَبَبِ الْإِنْعَامِ^(٤)، سِوَاةُ كَانَ ذِكْرًا
بِاللِّسَانِ، أَوْ اعْتِقَادًا، أَوْ مَحَبَّةً بِالْجَنَانِ، أَوْ عَمَلًا أَوْ خِدْمَةً بِالْأَرْكَانِ^(٥).

- (١) وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْحَمْدَ وَالثَّنَاءَ مُتَغَايِرَانِ، فَالْحَمْدُ: هُوَ وَضْفُ الْمَخْمُودِ بِالْكَفَالِ عَلَى وَجْهِ
الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ، وَالثَّنَاءُ: هُوَ تَكَرُّرُ الْمَخَامِدِ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا التَّفْرِيقِ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كُنْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي بِضَافَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا
سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ يَا رَبِّ فَتَقَبَّلْتِ» ﴿١﴾ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: خَبَرْتَنِي عَبْدِي، وَإِذَا
قَالَ: «تَرَكْتَنِي كَرِيمٌ» ﴿٢﴾ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتَيْتَنِي عَبْدِي...» الْحَدِيثُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي
صَحِيحِهِ (395)، فَغَايَرَ بَيْنَ الْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ. يُنْظَرُ: شرح السفارينية لابن عثيمين (ص 33).
• وَقَوْلُ الشَّارِحِ (الْأَهْلُ): «الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ» فِيهِ قُصُورٌ، إِذِ الْحَمْدُ يَكُونُ بِاللِّسَانِ، مَعَ مَحَبَّةٍ
وَتَعْظِيمٍ مَحَلُّهُمَا: الْقَلْبُ، أَمَّا الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ دُونَ مَحَبَّةٍ وَتَعْظِيمٍ فَلَهُ يُسَمَّى: مَذْحَا لَا حَمْدًا.
قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْمُضَيَّبِي مُعَلِّقًا: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ التَّبَرُّجَ تَبَعًا، فَلَا يَجْرِي بِهِ اللَّسَانُ إِلَّا
بَعْدَ انْضِمَامِ الْقَلْبِ عَلَى حُبِّ الْمَخْمُودِ وَتَعْظِيمِهِ» اهـ.
(٢) الْفَضَائِلُ: الْمَخَاسِنُ، وَالْمُرَادُ بِهَا: الصِّفَاتُ غَيْرُ الْمُتَعَبَّدِيَّةِ، وَالْفَوَاضِلُ: الْإِبَادِي الْجَمِيلَةُ،
وَالْمُرَادُ بِهَا: الصِّفَاتُ الْمُتَعَبَّدِيَّةُ.

يُنْظَرُ: جُمُهرَةُ اللُّغَةِ (907/2)، الْفُرُوقُ اللُّغَوِيَّةُ لِلْعَسْكَرِيِّ (ص 201).

(٣) الشُّكْرُ فِي اللُّغَةِ: عِزْفَانُ الْإِحْسَانِ وَنَشْرُهُ.

يُنْظَرُ: الْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ (680/6)، لِسَانُ الْعَرَبِ (423/4).

(٤) وَقَدْ نَصَّ الْفَيْزُورِيُّ أَبَا دِي عَلَى أَنَّ الشُّكْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ يَدٍ، أَيْ: نِعْمَةٍ.

يُنْظَرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص 419).

(٥) وَعَرَّفَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ بِقَوْلِهِ: «ظَهَرُ أَثَرِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى لِسَانِ عَبْدِهِ ثَنَاءً وَاعْتِرَافًا، وَعَلَى قَلْبِهِ
شُكْرًا وَمَحَبَّةً، وَعَلَى جَوَارِحِهِ اتِّقْيَاذًا وَطَاعَةً». يُنْظَرُ: مَدَارِجُ السَّالِكِينَ لابن القيم (234/2).

فَمُؤَرَّدٌ^(١) الْحَمْدُ: هُوَ اللَّسَانُ وَخَذَهُ، وَمُتَعَلِّقُهُ: يَغْمُ الْبَنِعْمَةُ وَغَيْرُهَا، وَمُؤَرَّدُ الشُّكْرِ: يَغْمُ اللَّسَانُ وَغَيْرُهُ، وَمُتَعَلِّقُهُ: يَكُونُ لِلْبَنِعْمَةِ وَخَذَهَا؛ فَالْحَمْدُ: أَعْمُ بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلِّقِ، أَخْصَرُ بِاعْتِبَارِ الْمُؤَرَّدِ، وَالشُّكْرُ بِالْعَكْسِ^(٢).

وَمِنْ هَا هُنَا تَحَقُّقُ تَصَادُفُهُمَا فِي الثَّنَاءِ فِي مُقَابَلَةِ الْإِحْسَانِ، وَتَفَارُقُهُمَا فِي صِدْقِ الْحَمْدِ فَقَطْ عَلَى الْوُضُفِ فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ، وَصِدْقِ الشُّكْرِ فَقَطْ عَلَى الثَّنَاءِ بِالْجَنَانِ^(٣) فِي مُقَابَلَةِ الْإِحْسَانِ^(٤).

وَاللهُ: اسْمٌ لِلذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ الْمُسْتَحَقِّ لِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ، وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ: (الْحَمْدُ لِلْخَالِقِ وَالرَّازِقِ وَنَحْوِهِمَا)، مِمَّا يُوهِمُ اخْتِصَاصَ اسْتِحْقَاقِ الْحَمْدِ بِوُضُفٍ دُونَ آخَرَ.

وَاللَّامُ^(٥) فِي (الْحَمْدُ) لِلْجَنَسِ^(٦) دُونَ الْإِسْتِغْرَاقِ، [وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُقْصَدَ

(١) أي: آله.

(٢) أي: أَنَّ الشُّكْرَ أَعْمُ آلَةٍ (مُؤَرَّدًا)، أَخْصَرُ مُتَعَلِّقًا.

(٣) وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: (وَصِدْقُ الشُّكْرِ فَقَطْ عَلَى الثَّنَاءِ بِالْأَرْكَانِ)؛ لِأَنَّ آلَةَ الْحَمْدِ: اللَّسَانُ وَالْقَلْبُ عَلَى الصَّحِيحِ الْمُخْتَارِ.

قَالَ الشَّيْخُ ضَالِحُ الْغَضِيي: «وَفِي التَّعْبِيرِ بِالثَّنَاءِ نَظَرٌ، بَلْ يُقَالَ: «وَصِدْقُ الشُّكْرِ فَقَطْ عَلَى عِزْفَانِ الْإِحْسَانِ بِالْأَرْكَانِ»، وَفَقَّ الْمُتَعَدِّمُ عَنْ ابْنِ سَيِّدِهِ وَابْنِ الْقَيْمِ» اهـ
(٤) فَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا: أَنَّ بَيْنَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ عُمُومًا وَخُطُوصًا وَجْهِيًّا يَجْتَمِعَانِ فِي مَحَلٍّ، وَيَتَفَرَّدُ كُلُّ مَنَهُمَا عَنِ الْآخَرِ فِي مَحَلٍّ.

(٥) يُرِيدُ (أَلْ) فَإِنَّ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ مُخْتَلِفُونَ فِي الْمُغَرَّبِ، أَمَرُ (أَلْ) بِرُمَّتِهَا، أَم (الَّام) وَخَذَهَا؛ وَإِلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْخُلَاصَةِ بِقَوْلِهِ:

(أَلْ): حَزَفٌ تَغْرِيفٌ أَوْ (الَّام) لَقَطٌ فَ(نَطَطٌ) حَزَفَتْ قُلُ فِيهِ: (الشَّنَطُ)

يُنْظَرُ: شَرْحُ الْفَنَاءِ ابْنِ مَالِكٍ لابْنِ عَقِيلٍ (١/١٧٧).

قَالَ الشَّيْخُ ضَالِحُ الْغَضِيي: «وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ، رَاجِعٌ: الضَّبَّانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ» اهـ

يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ (١/٢٥٧ - ٢٥٨).

(٦) «أَلْ» الْجَنْسِيَّةُ: هِيَ الَّتِي لِبَيَانِ الْمَاهِيَةِ وَالْحَقِيقَةِ، وَهِيَ الَّتِي يُشَارُ بِهِ إِلَى نَفْسِ حَقِيقَتِهِ الْحَاضِرَةِ فِي الذَّهْنِ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لَشَيْءٍ بِمَا صَدَّقَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ.

يُنْظَرُ: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى الْفَنَاءِ ابْنِ مَالِكٍ (١/١٦٧).

الإستغراق^(١)].

(وص. لم. الله)، الصلاة من الله: رخصة^(٢)، ومن الملائكة: استغفار، ومن المؤمنين: التضرع والدعاء.
(على رسول الذي اجتباه) والرسول: بشر ذكر^(٣) أوجي إليه بشرع يعمل به ويؤمر بتبليغه^(٤)، فإن لم يؤمر بتبليغه، فتبي فقط.

(١) وضابط «أل» الاستغراقية: أن يصح خلول «كُل» مخلصها، ففي قولك: «الخذ لله» يصح أن تقول: «كُل الخند لله» ويستقيم المعنى. ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام (ص 113).

(2) هذا فيه نظراً لأن الله جل وعلا قال: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: 157]، فعطف الرخصة على الصلاة، والأصل في العطف: المغايرة.

والذي رجحه جماعة من أهل العلم ما رواه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه عن أبي الغالية الزجاجي أنه قال: «صلاة الله: ثناؤه عليه عند الملائكة»، وهذا فيه إشكال، لأن هذا التفسير لا يقال من قبل الرأي، وأبو الغالية: تابعي، فحديثه هذا مرسّل.

والمختار في معنى صلاة الله على عبده أنها ترجع إلى معناها اللغوي، ومعنى الصلاة في اللغة - على التحقيق -: الخنث والغطف - كما اختاره جماعة من اللغويين؛ كالسهيدي، ونصره ابن القيم -، فمعنى صلاة الله على عبده: خنثه وعطفه عليه.

أفاد هذا الشيخ صالح بن عبد الله العنزي في تقريراته على حاشية ابن مانع على الفريدة الواسطية.

وقد علق الشيخ صالح عند هذا الموضع بكلام مفيد، إلا أنني لم أقتله هنا بطوله.

وينظر للاستزادة: بدائع الفوائد لابن القيم (26/1 - 27).

(3) فلا يكون الرسول أنش قطعاً، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ [يوسف: 109]، قال السفاريني في لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية: «فأثبت الرسالة للرجال الموحى إليهم، وأشعر بنفي ذلك عن غيرهم، فلا تكون أنش نبية» اهـ المقتضود.

ينظر: لوامع الأنوار للسفاريني (265/2 - 266).

(4) في مقابلة الشارح الأمر بتبليغ الرسالة للخلع به، يؤهم أن المراد بالتبليغ: هو التعليم ودعوة الناس، وبناء عليه فقوله في النبي: إنه لم يؤمر بتبليغه، معناه: أنه يعمل به في خاصة نفسه فقط، وهذا فيه نظر بين، بل كل من الرسول والنبي مأمور بتعليم الناس ودعوتهم.

ولكن مراد أهل العلم بالأمر بالتبليغ في هذا المنحط: هو الأمر بقتال من خالف، فالرسول

(الذي اجْتَبَا): صِفَةُ أُخْرَى لِلْمَوْصُوفِ الْآتِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: (مُحَمَّدٌ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وَمَعْنَى (اجْتَبَا): اضْطَفَا واختاره من بين خلقه؛ لحديث: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ خَلْقَهُ؛ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي آدَمَ، ثُمَّ اخْتَارَ بَيْنِي آدَمَ؛ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ الْعَرَبَ، ثُمَّ اخْتَارَ الْعَرَبَ؛ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ قُرَيْشًا، ثُمَّ اخْتَارَ قُرَيْشًا؛ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي هَاشِمٍ، ثُمَّ اخْتَارَ بَيْنِي هَاشِمٍ؛ فَاخْتَارَنِي مِنْهُمْ»⁽¹⁾ الْحَدِيثُ.

(مُحَمَّدٌ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ مُضَعَّفُ الْكَلِمَةِ؛ مُشْتَقٌّ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ، أَيِ: مُحَمَّدٍ الْخِصَالِ⁽²⁾، كَمَا فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي رَوَاهَا جَدُّهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ: يَحْمَدُهُ أَهْلُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ⁽³⁾.

مأمور بقتال من خالفه، والتبني غير مأمور بقتال من خالفه.

يُنظر: إعانة المستفيد للفوزان (311/1).

فلو لم يقابل الشارح الأمر بتبليغ الرسالة للفعل به؛ لكان كلامه على وجهه، ولكن إقحامه لعبارة: (يفعل به) شوشت على المعنى.

(1) أخرجه الحاكم في المستدرک (6996) عن ابن عمر بنخوة، وأخرج مسلم (2276) عن عائشة بن الأنعم مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَى كِنَانَةَ بْنِ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاضْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةٍ، وَاضْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاضْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ».

(2) واسمه (مُحَمَّدٌ) أشهر أسمائه؛ وقد ذكر منها في القرآن اثنان: مُحَمَّدٌ وَأَخْمَدُ والفرق بينهما: أولاً: مِنْ جِهَةِ الْعَبِيَّةِ.

لِمُحَمَّدٍ: اسم مفعول، وَأَخْمَدُ: اسم تفضيل.

ثانياً: مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

ففي مُحَمَّدٍ: يكون الفعل واقعاً من الناس، أي: أَنْ النَّاسَ يَخْمَدُونَهُ.

وفي أَخْمَدُ: يكون الفعل واقعاً منه، يعني: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْمَدُ النَّاسِ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ

يَكُونُ واقعاً عليه، يعني: أَنَّهُ هُوَ أَخْقُ النَّاسِ أَنْ يَخْمَدَ.

يُنظر: شرح المنظومة البيقونية لابن عثيمين (ص 24).

(3) يُنظر: حيون الأثر لابن سيد الناس (38/1).

(وآله): أضله (أهل) ⁽¹⁾؛ بدليل: (أهمل) ⁽²⁾، خُصَّ استعماله في الأشراف ومن له خطر ⁽³⁾، وعن الكِنَانِي ⁽⁴⁾: «سَمِعْتُ أَغْرَابِيًّا فَصِيحًا يَقُولُ: أَهْلٌ وَأَهْلِيلٌ، وَآلٌ وَأَوْيَلٌ ⁽⁵⁾»، وهم: مُؤْمِنُو بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ⁽⁶⁾، وقيل: المراد بهم في مقام الدعاء: كُلُّ

(1) يُنظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (ص 230).

(2) لأن التضيير - ومثله الجمع - يزدُّ الأشياء إلى أصولها.

يُنظر: اللوحة في شرح الملحة لابن الصائغ (111/1).

(3) قال الفَيَرُوزُ أبادي في القاموس (ص 963): «لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا فِيهِ شَرَفٌ غَالِيًا، فَلَا يُقَالُ: آلُ الْإِسْكَافِ».

وأما قول الله تعالى: ﴿أَذِلَّةٌ آلُ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: 46] فهو شريفٌ عندكم، أو هو تهكمٌ بهم.

وكذا، لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْعَاقِلِ، فَلَا يُقَالُ: آلُ الْفَرَسِ، وأما قولهم: آلُ الصَّليبِ، فلتنزيهه منزلة العاقل حيث غبوة. يُنظر: حاشية ابن حمدون على ميثارة (10/1).

(4) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكِنَانِي، إمام في اللغة والنحو، وهو أحد القُرَّاء الشُّبَّة، له مُصَنَّفَاتٌ منها: مغاني القرآن، والمصايد، والخزوف، والقراءات، والمُتَشَابِه في القرآن، توفي بالري سنة 189.

يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي (162/2 - 164)، الأعلام (283/4).

(5) وغلبه، فيكون أضل كلمة (آل): (أول).

(6) وهو مذهب الجَنَاهُورِ، وذهب الإمام مالك في أحد قوليه وهو المذهب جند الخنابلة: أن آل النبي هم: بنو هاشم فقط.

يُنظر: بداية المجتهد لابن رشد (153/2)، مواهب الجليل للخطاب (345/2)، العدة في شرح العمدة لبهاء الدين المقريزي (ص 159).

قال الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُضَيَّبِي فِي «الزَّائِد»: «وَأَلَّ نَبِيَّنَا ﷺ هُمُ الَّذِينَ خَرُمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ، وَمَوْلَاهُ بَنُو هَاشِمٍ وَأَزْوَاجُهُ ﷺ فِي أَصْحَابِ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ آلَ النَّبِيِّ: أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ.

وإلى هذا أَشْرَفْتُ بِقَوْلِي:

عَلَيْهِمُ الزُّكَاةُ وَالْحَضَرُ اخْلَعُوا
وَكُلَّ زَوْجٍ لِلنَّبِيِّ لَمْ تَرِدْ
أَتْبَاعُ بِهِ فَعِ الْمَغَالَا

أَلَّ النَّبِيِّ هُمُ الَّذِينَ تَحَرَّمَ
فِي هَاشِمٍ وَمَنْ لَهُ مِنْ الْوَلَدِ
وَمَذْهَبُ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْأَلَا

انتهى كلام الشَّيْخِ صَالِحِ الْمُضَيَّبِي.

مؤمن⁽¹⁾؛ لخبر ضعيف فيه⁽²⁾.

وجمع المؤلف بين الصلاة والسلام⁽³⁾ اقتداءً بالكتاب العزيز: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا صَلَواتٌ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: 56].

(وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر⁽⁴⁾، وأصلها: أما بعد؛ بذليل لزوم الفاء في خبرها غالباً؛ لتضمن (أما) معنى الشرط، والأصل: مهنا يكن من شيء⁽⁵⁾ بعد التسمية والحمد والصلاة والسلام على ما ذكر.

وقول الشيخ: (قد أحييت) بحذف الفاء للوزن، أصله: وبعد؛ فقد أحييت. (أبي أنظما)، والنظم: ضد الثبر، وهو بالبحور الستة عشر المفعوفة في

(1) قال ابن خلدون: ولو غاصيا. ينظر: حاشية ابن حمدون على ميارة (1/11).

(2) يريد ما روي منقوها: «آل محمد: كل بقي»، وهو حديث ضعيف جداً، كما في السلسلة الضعيفة (3/468 - 470، رقم: 1304).

قال الشافعي في المقاصد الحسنة (ص 40): «ولكن شواهد كثيرة، منها في الضجيجين قوله صلى الله عليه وسلم: «إن آل أبي فلان ليسوا بي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين» اه المقصود.

وضغف الحديث السابق لا يدل على بطلان المعنى، إذ إن اللغة تساعد على معناه؛ فإن الآل يطلق ويراد به: الأتباع؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَىٰ فَرْمَتِكَ أَسَدٌ الْمَكَّابِ﴾ [غافر: 46] أي: أتباعه على دينه، وهكذا يقال: إن آل النبي هم أتباعه على دينه، ومن هذا قال بعضهم:

آل النبي هم أتباع بلجيه من الأعاجم والشودان والعرب
لو لم يكن آل إلا قرابته صلى المصلي على الطاهي أبي لهب

(3) هذا هو الأكمل، وليس الاختصار على أحدهما مكرهاً.

(4) مراد: الانتقال من أسلوب المقفلة إلى أسلوب الشروع في المقصود؛ وليس مراده: الانتقال من أسلوب الأمر إلى أسلوب النهي، ومن أسلوب البداء إلى أسلوب الثمني... وهكذا.

(5) قال ابن مالك في الخلاصة:

أما كنهها فك من شيء وفا ليل تلوها وجونا ألقا

ينظر: شرح الفية ابن مالك لابن عقيل (4/52).

[فَئِنِّهَا]، وهذه المنظومة من بحر الرجز الذي وزنه: (مُسْتَقْبِلُنْ مُسْتَقْبِلُنْ مُسْتَقْبِلُنْ)، وهذا نظم البحور جميعاً:

طَوِيلٌ مَدِيدٌ وَابْسِيطٌ وَوَافِرٌ وَكَامِلٌ أَفْرَاجُ الْأَرَاكِيزِ اِزْمَلَا
سَرِيعٌ سَرَاحٌ وَالْخَفِيفُ مُضَارِعٌ وَمُقْتَضِبُ الْمُجَثُّ مُقْتَرِبٌ جَلَا⁽¹⁾
وَزَادَ الْأَخْفَشُ⁽²⁾: الْمُتَذَارِكُ⁽³⁾.

(في علمي البيان والمعاني) وسيأتي تعريف البيان في محله إن شاء الله تعالى، وأما علم المعاني فهو: علم يعرف به أحوال اللفظ التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال⁽⁴⁾.

(1) الطويل، المديد، البسيط، الوافر، الكامل، الهزج، الرجز، الزمل، السريع، المشرخ، الخفيف، المضارع، المقضب، المجث، المتقارب.

وأما ذكرتها مع أن البيتين اشترعنا هذه البحور؛ لأنه قد حصل تغيير لبعض أسمائها؛ مراعاة لبصيق النظم. ينظر: علم العروض والقافية لعبد العزيز حنيق (ص 26).

(2) هو: سعيد بن مسعدة أبو الحسن، المعروف بـ الأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتاباً منها: تفسير معاني القرآن، وشرح أبيات المعاني، والإشعاق، وكتاب الملوك، والفواقي، توفي سنة: 215.

ينظر: معجم الأدباء للحموي (1374/3)، الأعلام للزركلي (101/3 - 102).

• فائدة: يعرف بلقب (الأخفش) ثلاثة، مضي واحد.

والثاني: عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب البصري، المعروف بـ الأخفش الكبير، ينظر: سير أعلام النبلاء (323/7).

والثالث: علي بن سليمان بن الفضل، المعروف بـ الأخفش الأصغر، توفي سنة 315.

(3) ويسمى بعدة أسماء أخرى، منها: المحدث، والمخترع، والمخرب.

ينظر: أهدى سبيل إلى علمي الخليل للدكتور محمود مصطفى (ص 73).

(4) والمراد بـ: أحوال اللفظ، ما يشمل أحوال الجملة وأجزائها؛ فأحوال الجملة: كالفضل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة، وأحوال أجزائها: كأحوال المنشد إليه، وأحوال المنشد، وأحوال متعلقات الفعل.

ينظر: بغية الإيضاح لعبد المتعال الضعيفي (33/1)، وقد أشار إلى أن مثل هذا التعريف فيه نهائاً.

وقدّم علم المعاني على البيان؛ لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب،
والمفرد مقدّم على المركب طبعاً؛ فقدّم على البيان وضعا.
قوله: (أزجوزة) قد تقدّم معناه آنفاً⁽¹⁾.
وقوله: (لطيفة المعاني) أي: دقيقتها⁽²⁾.
(أبنائها عن مائة لم تزد - فقلت غير آمن من حسد)، والبيت من الشعر:
مضراعان⁽³⁾؛ فأجر المضراع الأول يسمى: عروضا، وآخر المضراع الثاني يسمى:
ضرباً⁽⁴⁾.

-
- والأولى أن يقال في تعريف علم المعاني: هو قواعد يعرف بها كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال. ينظر: جواهر البلاغة للهاشمي (ص 46).
والحال (المقام) هو ما يشتد فيه حال المخاطب [حالنا] من التكلم على وجه مخصوص.
ينظر كتابي: التسهيل لعلوم البلاغة (ص 19).
(1) والأزجوزة: منظومة من بحر الرجز.
(2) قال ابن فارس في معجم اللغات (250/5): «اللام والطاء والفاء: أصل يدل على رفق، ويدل على صغر في الشيء».
(3) وشيبي الشطران مضراعين؛ تشبيها بمضراعي الباب.
ينظر: علم العروض والقافية (ص 26).
(4) وما ليس عروضا ولا ضربا من البيت يسمى: خشوا. ينظر: المرجع السابق نفسه (ص 27).

[الفصاحة وشروطها]

ومَقُولُ الْقَوْلِ قَوْلُهُ: (فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهِ • مِنْ نَفَرَةٍ فِيهِ) أَي: خُلُوصِهِ
مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ، وَالتَّنَافُرُ فِي الْكَلِمَةِ يُوجِبُ ثِقَلَهَا عَلَى اللِّسَانِ، كَمَا: الْهَمْخَعُ، تَبَيَّنَ
فِي الْبَادِيَةِ - بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ -^(١)، فِي قَوْلِ أَغْرَابِي سُبُلَ عَنْ نَاقَةٍ، فَقَالَ: تَرَكْتُهَا
تَرْغَى الْهَمْخَعُ - بَوَزْنِ دِرْهَمٍ -^(٢).

وَمِنْهُ مَا دُونَ ذَلِكَ^(٣)، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

هَذَا بَرٌّ مُشْتَرِزَاتٌ^(٤) إِلَى الْعُلَى

.....^(٥)

(١) وَقِيلَ: إِنَّهَا كَلِمَةٌ مُعَابَاةٌ، لَا أَصْلَ لَهَا. يُنْظَرُ: بَغِيَةُ الْإِيضَاحِ (٢١/١).

(٢) وَتَضْبِطُ (هَمْخَع) كَمَا: قُفْقُذٌ، وَبِالْخَاءِ بِدَلِّ الْهَاءِ (هَمْخَع).

(٣) فَالتَّنَافُرُ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ: شَدِيدُ التَّنَافُرِ، وَمِنْ أَمَثَلَتِهِ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ: عَفْجَقٌ، وَالشُّضَاضَاءُ.

وَالثَّانِي: دُونَ ذَلِكَ، وَهُوَ خَفِيفُ التَّنَافُرِ، وَمِنْ أَمَثَلَتِهِ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ: مُفْعَنْجَرٌ،
وَمَوْئِدَوَاتُهَا، وَاطْلَخَمٌ.

(٤) ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ كَلِمَةَ (مُشْتَرِزَاتٍ) ثَقِيلَةٌ عَلَى النُّطْقِ بِسَبَبِ طَوَّلِهَا لَا بِسَبَبِ تَنَافُرِ فِي
حُرُوفِهَا، وَفِيهِ نَظَرٌ لَوْ جُودَ كَلِمَاتٍ عَلَى وَزْنِهَا نَحْوُ: (مُشْتَرِزَاتٍ)، وَ(مُشْتَرِزَاتٍ)، بَلْ

وَاطْوَلُ مِنْهَا، نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَسْتَوِلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥]، وَلَيْسَ فِي التُّطْقِ بِهَا ثِقَلٌ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: أَنَّنَا لَوْ أَفْرَدْنَا كَلِمَةَ (مُشْتَرِزَاتٍ)؛ فَقَلْنَا: (مُشْتَرِزٍ)، لَمَا زَالَ الثِّقَلُ عَنْهَا؛ وَلَعَلَّ

هَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَ الْعَلَمَةُ أَحْمَدُ وَلَدَ مِرْزَابِطِ الشَّنْقِيطِيِّ يُعْتَمَلُ فِي الْفِيهِ الْبَلَاغِيَةِ بِ(مُشْتَرِزٍ)

حَالِ كَوْنِهَا مُفْرَدَةً؛ فَقَالَ:

أَي: مِنْ ثَلَاثَةِ عَلَى الْمُشْطُوبِ

فَصَاحَةُ الْكَلِمَةِ بِالْخُلُوصِ

(مُشْتَرِزٍ) وَ(هَمْخَعٍ) يُؤَابِئِي

تَنَافُرُ الْحُرُوفِ بِثَلَاثَةٍ مَا فِي

(٥) وَقِيلَ:

أَبْسِثْ كَقَبْرِ الثَّخَلَةِ الْمُتَعَكِّلِ

وَقَرَعَ يَزِينُ الْمَثْرَ أَسْوَدُ فَاجِمِ

(وَمِنْ غَرَائِبِهِ) أَي: كَوْنِ الْكَلِمَةِ غَيْرَ ظَاهِرَةِ الْمَعْنَى ^(١)، وَلَا مَأْتُوسَةٍ الْإِسْتِغْمَالِ، كَقَوْلِ عِيْسَى بْنِ عَمَرَ النُّخَوِيِّ ^(٢) حِينَ سَقَطَ عَنِ الْجِمَارِ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا لَكُمْ تَكَافَأْتُمْ عَلَيَّ كَتَكَافَأْتُمْ عَلَى ذِي جَنَّةٍ، أَفَرْتَقِعُوا عَلَيَّ» ^(٣)، وَهَذَا التَّنَوُّعُ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُخْرَجَ إِلَى بَحْثٍ عَنْهُ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ الْمَبْسُوطَةِ. ^(٤)

وَالتَّنَوُّعُ الثَّانِي مِنَ الْغَرَائِبِ: يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُخْرَجَ لَهُ وَجْهٌ بَعِيدٌ، كَقَوْلِ الْعَجَّاجِ ^(٥):

وَفَاجِعًا وَمُزْمِنًا مُسْرَجًا وَمُقْلَةً وَحَاجِبًا مُزْجَجًا ^(٦)

هَذِهِ مُنْشَفِرَاتٌ إِلَى الْفَلَاحِ تُضِلُّ الْمَنَازِي فِي مُشَى وَمُزْزِلِ

يُنْظَرُ: الْمَعْلَقَاتُ الْعَشْرُ وَأَخْبَارُ شِعْرَانِهَا لِأَحْمَدَ الْأَمِينِ الشَّنْقِيطِيِّ (ص 68).

(١) لَا بُدَّ أَنْ يُقَيَّدَ عَدَمُ ظُهُورِ الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ (عِنْدَ الْعَرَبِ الْمَضْحَاكُ) لِأَنَّا نَشْفِرُ كَثِيرًا مِنَ الْفَاطِ

الْقُرْآنِ وَالشُّعْرِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ قَادِحًا فِي فَصَاحَتِهَا؛ لِأَنَّ اسْتِفْرَافَنَا لَهَا نَاتِجٌ مِنْ بُعْدِنَا مِنَ الْغَرِيبَةِ.

(٢) عِيْسَى بْنُ عَمَرَ التَّقْفِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو سُلَيْمَانَ، مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ، وَهُوَ شَيْخُ الْخَلِيلِ وَبِيزَوِيهِ، وَهُوَ

أَوَّلُ مَنْ هَذَبَ النُّخُوَّ وَرَثَهُ، وَكَانَ صَاحِبَ تَقْفَرٍ فِي كَلَامِهِ، مُكْتَنَزًا مِنَ اسْتِغْمَالِ الْغَرِيبِ، لَهُ

نُخُوٌّ سَبْعِينَ مُصَنَّفًا؛ احْتَرَقَ أَكْثَرُهَا، ثَوَفِي سَنَةِ 149. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (106/5).

(٣) تَكَافَأْتُمْ: اجْتَمَعْتُمْ، جَنَّةٌ: جُنُونٌ، أَفَرْتَقِعُوا: انْصَرَفُوا.

(٤) يُنْظَرُ: أَخْبَارُ الظُّرَافِ وَالْمَتَمَاجِنِينَ لِابْنِ الْجَوَزِيِّ (ص 123)، صَبَحَ الْأَعْمَى لِلْقَلْقَشْنَبِيِّ (2/

256).

(٥) وَمِنْ أَمثلةِ هَذَا التَّنَوُّعِ: الْفَذْرَكْسُ لِلْأَسَدِ، وَالْخُنْفِيلُ لِلْمَاجِي مِنَ الشَّيْفِ وَغَيْرِهِ، وَالْخَنْدَرِيشُ

لِلْبَحْمَرِ، وَالذُّزْدِيشُ لِلذَّاهِيَةِ، وَكَجَحْلَنْجَعٍ، مِنْ قَوْلِ أَبِي الْهَمَنِصِ:

مِنْ طَمَحَةٍ صَبِيرَهَا جَحْلَنْجَعٍ لَمْ يَخْطُهَا الْخَنْدُولُ بِالتَّنَوُّعِ

(٦) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُوَيْدَةَ التَّمِيمِيُّ السَّعْدِيُّ، أَبُو الشَّعَثَاءِ، الْمَعْرُوفُ بِالْعَجَّاجِ، رَاجَزٌ مُجِيدٌ مِنَ

الشُّعْرَاءِ، وُلِدَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَالَ الْبَحْرُ فِيهَا، ثُمَّ أَسْلَمَ، وَحَاشَ إِلَى أَيَّامِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ،

وَكَانَ لَا يَهْجُو، وَجَمِيعُ شِعْرِهِ فِي دِيْوَانِ مَطْبُوعٍ فِي مَجْلَدَيْنِ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (86/4 - 87).

• تَنْبِيْهُ: قِيلَ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ لِزُوَيْدَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ.

(٧) الْمُقْلَةُ: شَحْمَةُ الْعَيْنِ، وَالْحَاجِبُ: مَعْرُوفٌ، وَالْمَرْجَجُ: الْمَقْرُوسُ مَعَ طَوِيلٍ وَدَقَّةٍ فِي طَرَفِهِ،

وَالْفَاجِمُ: الشُّغْرُ الْأَسْوَدُ الَّذِي لَوْنُهُ كَلَوْنِ الْفَحْمِ، وَالْمَرْسُنُ (أَوْ الْمَرْسَنُ): الْأَتْف.

أي: كالتسيف السريجي [- وهو رجل منسوب إليه -] في الدقة والاستواء،
وكالتزاج⁽¹⁾ في البريق واللمعان، وهذا قريب من قولهم: سرج الله وجهه، أي: بهجة
وخسنة.⁽²⁾

ينظر: صبح الأعشى (226/2 - 227).

(1) كذا، ولعله: (أو كالتزاج).

(2) قال ابن عبد الله أحمد شبيب في كتابه: بحوث منهجية في البلاغة العربية (ص 19): «وشاهد
الغرابية فيه هو في لفظة (مُسْرَجًا): للاختلاف في تخريجها، فاللفظة إذا كانت على أكثر من
معنى، واختلف في تحديد المعنى المراد منها في موضعها، فإنها تكتسب بذلك صفة الغرابية
التي تقتض من درجة فصاحتها».

وهذا فيه نظر، بل الأولى أن يقال: ما كان مُحتملاً لمعنيين لا منافاة بينهما بحيث يصح
حمل الكلام عليهما من غير فساد في المعنى، فإن هذا لا يُعتبر غيباً ولا قادحاً في فصاحتها،
بل هو عين الفصاحة، ولهذا نطالع في القرآن الكريم، كقول الله تعالى: ﴿لَوْ لَمْ يَلْمِزْ (514/5)﴾
[المذثر: 29]، فلواحة يحتمل أن يكون معناها: أنها ظاهرة، من قولهم: لاخ الشيء يلوح،
وعلى هذا فيكون (البشر) معناها: الناس، ويحتمل أن معنى (لواحة): حواقة، وعليه فيكون
معنى (البشر): جمع بشر. [المحرر الوجيز لابن عطية (514/5)].

ولا منافاة بين المعنيين، فيقال: هي ظاهرة للناس، وحواقة للبشر (جمع بشر).
والخاصل: أن المعنى إذا احتمل معنيين لا يُبادر إلى الحكم بغيبه، هذا ما ظهر لي في هذه
المسألة - بعد التأمل -، ثم وقفت على كلام للدكتور عبد العزيز الخزي يقرر فيه قربنا من
هذا، فالحمد لله.

علق الشيخ ضابط بن عبد الله المصنبي ههنا فقال: «لا بد من تحقيق المعيب جينياً وموما
اغتراه غموض احتمال معنيين بينهما منافاة، لا يمكن حمل الكلام عليهما، وينشعب
اجتماعهما، وذلك يستوجب الغرابية متى كان المقصود أبغضهما» اهـ.

(و) مِنْ (كُونِهِ مُخَالَفَ الْقِيَاسِ) أَي: بِأَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ عَلَى خِلَافِ الْقَانُونِ الْمُشْتَبِطِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ^(١)، كَقَوْلِ أَبِي النُّجُمِ^(٢):
 الْحَسَنُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِ^(٣)
 بِفِكَ الْإِدْغَامِ، وَقِيَاسُهُ: الْأَجَلُ - بِالْإِدْغَامِ -^(٤)،^(٥)

(١) مخالفة القياس نوعان:

١ - مُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ، مَعَ مُخَالَفَةِ الْإِسْتِعْنَالِ وَالْوَضْعِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُخِلُّ بِالْفَصَاحَةِ، وَهُوَ الَّذِي قَصَدَهُ الْبَلَاغِيُّونَ هُنَا.

٢ - وَمُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ، مَعَ مُوَافَقَةِ الْإِسْتِعْنَالِ وَالْوَضْعِ، فَهَذَا لَا يُخِلُّ بِالْفَصَاحَةِ، وَلَمْ يَرِدْهُ الْبَلَاغِيُّونَ؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَلْفَاظِ مَا يَنْطُزِ الضَّرْفِيُّونَ عَلَى مُخَالَفَتِهَا لِلْقِيَاسِ؛ لَكُونِهَا عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ الْأَغْلِيَّةِ، وَلَا يَعْتَوْنُ بِذَلِكَ غَدَمَ فَصَاحَتِهَا، بَلْ قَدْ لَا تُشْنَعُ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا كَذَلِكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي النِّسْبَةِ إِلَى: (فَعِيلَةٌ)، إِنَّهَا تُحَذَفُ يَأْوِمَا الْأَوَّلَى، ك: ضَحِيفَةٌ، نَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهَا: ضَحِيفٌ، وَفِي النِّسْبَةِ إِلَى بَنِي خَبِيفَةٍ: خَبِيفٌ، هَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ.

وَلَكِنْ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ النِّسْبَةُ إِلَى (سَلِيقَةٍ): سَلِيقِي، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَسْتُ بِسَخَوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأُضْرِبُ

فَقَدْ نَظَرَ الضَّرْفِيُّونَ عَلَى شُدُودِ هَذِهِ النِّسْبَةِ، وَلَا يَعْتَوْنُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَُا مُخَالَفَةٌ لِلْقَاعِدَةِ الْأَغْلِيَّةِ، وَلَا يَعْتَوْنُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ نِسْبَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى هَذَا النُّحُو.

يُنْظَرُ كِتَابِي: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص ١٤).

(٢) الْفَضْلُ بْنُ قُدَامَةَ الْعَجَلِي، أَبُو النُّجُمِ، مِنْ أَكْبَارِ الرُّجَّازِ، وَمِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ إِشَادَا لِلشُّعْرِ، نَبَغَ فِي الْغَضَبِ الْأَمْوِيِّ، وَكَانَ يَحْضُرُ مَجَالِسَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَوَلِيِّهِ حِشَامَ، تُوَفِّي سَنَةَ ١٣٠.

يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (١٥١/٥).

(٣) وَبَعْدَهُ:

الزَّوْجِدُ الْقُرْدُ الْقَدِيمُ الْأَوَّلُ

وَيُزَوَّى شَطْرُهُ الثَّانِي: (الزَّوْاسِعُ الْفَضْلُ الْوُحُوبُ الْمَجْزَلُ)، وَيُزَوَّى بِغَيْرِ ذَلِكَ.

يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ (٣٩٠/٢).

(٤) وَهُوَ إِنَّمَا فَكَّ الْإِدْغَامَ لِلضَّرُورَةِ، وَلَكِنْ مِنْ الضَّرُورَاتِ مَا يُفْتَحُ.

(٥) وَمِنْ أَمْثَلِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي وَجَدَ فِيهَا هَذَا الْغَيْبُ كَلِمَةُ (بُوقَات) فِي قَوْلِ الْمُشْتَبِي:

إِذَا كَانَ يَنْطُزِ النَّاسَ سَيْفًا لِقَوْلِهِ فَفِي النَّاسِ بُوقَاتُ لَهَا وَطَبُورُ
 وَالْقِيَاسُ: أَبْوَاقُ.

« قيل: ومن فصاحة المفرد خلوصه من الكراهة في السمع⁽¹⁾، نحو:

كريم الجرشي شريف النسب⁽²⁾

وفيه نظر؛ لأن الجرشي معناها: النفس⁽³⁾، وهي قد دخلت في الغرابة.

(ثم الكلام) (الفصيح من كلام الناس) يشترط خلوصه⁽⁴⁾ أي: كونه ساليماً مما ذكره في قوله: (ما كان من تنافر) الكلمات (سليماً) أي: ساليماً؛ لأن تنافر الكلمات يتأين فضاحتها، والتنافر كقول الشاعر⁽⁵⁾:

(1) قال السيوطي في المزهر في علوم اللغة وأنواعها (1/148): «وزاد بعضهم في شروط الفصاحة: خلوصه من الكراهة في السمع؛ بأن يمتنع الكلمة ويثبو عن سماعها، كما يثبو عن سماع الأصوات المنكرة؛ فإن اللفظ من قبيل الأصوات، منها: ما تستلذ النفس بسماعه، ومنها: ما تكره سماعه؛ كلفظ: الجرشي....»، ثم رد هذا الشرط.

وقد قال الخطيب بعد أن ذكر اشتراط الكراهة في السمع: «وفيه نظر»؛ قال عبد المتعال الصعيدي تعليلاً على قول الخطيب: «وجه النظر: أن الكراهة لا تكون إلا من تنافر حروف الكلمة أو غزائنها، فليست شيئاً آخر غيرهما» اهـ المنقوض. ينظر: بغية الإيضاح (1/15 - 16).

(2) البيهقي في الطبقات المتتبي في قصيدة، وكان سيف الدولة ابن خلدان صاحب حلب قد أنفذ إليه كتاباً بخطه إلى الكوفة بأمان، وسأله المميز إليه، فأجابه بقصيدة، مطلعها:

فهنت الكتاب أبى الكُثب فنمنا لأنر أمير العرب

وطوعاً له وإستهاجاً به وإن قضر الغفل عما وجب

وما عاقبني غير خوف الرضاة فإن الوفاة طريش الكلب

وفيه:

أفي الرأي يشبه أم في السخاء أم في الشجاعة أم في الأدب

مبارك الاسم أغر اللقب كريم الجرشي شريف النسب

ينظر: معاهد التنصيص للعباس (1/26 - 27).

(3) ينظر: العين للخليل (6/35)، مقاييس اللغة (1/443).

(4) هذا بقدر أن تكون كلماته - حال انفرد بها - فصيحة.

(5) لا يغزف قائله، وقيل: إنه من شعر الجني.

ينظر: البيان والتبيين للجاحظ (1/74)، معاهد التنصيص (1/34).

وَقَبْرُ خَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قَرْبٌ قَبْرٌ خَرْبٌ قَبْرٌ⁽¹⁾
 وهذا التَّوَعُّدُ مِنَ التَّنَافُرِ ثَقِيلٌ عَلَى اللِّسَانِ⁽²⁾.
 والتَّوَعُّدُ الثَّانِي: دُونَهُ، كَقَوْلِ أَبِي ثَمَامٍ⁽³⁾:
 كَرِيمٌ مَتَى أَمَذَخَهُ أَمَذَخَهُ وَالْوَرَى مَجِي، وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَخَدِي⁽⁴⁾
 فليس الثَّقُلُ مِنْ اجْتِمَاعِ الْخَاءِ وَالْهَاءِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلِ الثَّقُلُ فِي ضَمِّ
 الْكَلِمَةِ الْأُخْرَى إِلَيْهَا هُوَ⁽⁵⁾: (أَمَذَخَهُ) - الثَّانِي -؛ لَوُزُودِهِ فِي الْقُرْآنِ: ﴿فَسَيِّئَةٌ﴾⁽⁶⁾
 [ق:40].

(وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيْفُهُ) أَي: الَّذِي سَلِمَ مِنَ الْكَلِمَاتِ مِنَ التَّنَافُرِ⁽⁷⁾ (سَقِيمًا) أَي:
 ضَعِيفَ التَّأْلِيْفِ⁽⁸⁾.

(1) جاء في حاشية المخطوط عند هذا الموضع ما نفى: [ذكر في عجائب المخلوقات: أن من
 الجن نوعاً يقال له: الهائف، فصاح واحد منهم على خرب بن أمية فمات، فقال ذلك الجني
 ذلك البيت] اهـ

• فائدة: قوله (قفز)، يصح فيه: الجز، لأنه نعت لـ (مكان)، ويصح فيه الرفع على قطع التابع،
 أي: بمكان هو قفر، وهذا الوجه أولى؛ لينسجم إنشاء البيت.

(2) ومن هنا قيل: إن هذا البيت لا يهتأ لأحد أن ينشئه ثلاث مرات إلا ويتفتن.

يُنظر: ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري (317/1).

(3) خبيب بن أويس بن الخارب الطائي، أبو ثمام: الشاعر، الأديب، له تصانيف منها: فحول
 الشعراء، وديوان الخماسة، وجميع شغرة في ديوان مطبوع، ولد سنة 188، وتوفي 231.
 يُنظر: الأعلام (165/2).

(4) الوساطة بين المتنبي وخصومه للرجلاني (ص65)، العمدة في محاسن الشعر لابن رشيق
 (264/2).

(5) كذا.

(6) ولو قدم هذه العبارة لكان أولى، بأن يقول: «فليس الثقل من اجتماع الخاء والهـاء في كلمة
 واحدة؛ لوزوده في القرآن: ﴿فَسَيِّئَةٌ﴾، بل الثقل في ضم الكلمة الأخرى إليها هو: (أَمَذَخَهُ)
 - الثاني -».

(7) كذا في الأصل، والأشبه: الذي سلم من تنافر الكلمات.

(8) وهو أن يكون تأليف الكلام على خلاف المشهور من قواعد الشعر، أما لو خالف المجمع
 عليه؛ فمر خطأً وفاسدًا. يُنظر: بغية الإيضاح (17/1)، جواهر البلاغة للهاشمي (ص33).

نحو: ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا، لَأَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظِهَا وَرُثْبَةٍ،
وَذَلِكَ ضَعِيفٌ^(١) عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٢)، خِلَافًا لِلْأَخْفِيشِ وَابْنِ جَنِّي^(٣)، وَمَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِ
الشَّاعِرِ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومُنْ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَزَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(٤)
[فَشَادًا]^(٥) لَا يَفَاسُ عَلَيْهِ.

(وَهُوَ أَيْ: الْكَلَامُ (مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالٍ)، أَيْضًا: مُضْدَرٌ آخَرٌ، إِذَا رَجَعَ^(٦).
أَيْ: خُلُوصُهُ مِنَ التَّعْقِيدِ، وَالتَّعْقِيدُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى
الْمُرَادِ لِخَلَلٍ:

[١ -] إِمَّا فِي النُّظْمِ^(٧)، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ^(٨) يَمْدَحُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ هِشَامٍ الْمُخَرَّبِيَّ

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ (١٠٥/٢ - ١١٠).

(٢) إِلَّا فِي سِتِّ مَسَائِلَ، فَيُجَوِّزُ ذَلِكَ، جَمَعَهَا الْغَلَامَةُ مُحَمَّدٌ عَلِيُّ آدَمِ الْأَثُوبِيِّ بِقَوْلِهِ:

وَعَوْدُ مُضْمَرٍ عَلَى مَا أَخْرَا لَفْظًا وَرُثْبَةً أَتَى مُعْتَفَرَا
فِي مُضْمَرِ الثَّانِ، وَنَعَمَ رَجُلًا، وَرُثْبَةً فَئِي، كَذَا مَا أَبْدَلَا
مَا بَعْدَهُ هُنَا، وَمَا قَدْ فُتِّرَا بِخَبَرٍ، وَفِي الثَّنَائِعِ جَرَى
فَتِلْكَ بَسَتْ وَبِوَاهٍ أَوْجَبَ تَقْدُّمُ الْمَرْجِعِ بَعْدَ الْمَذْعَبِ

(٣) عُثْمَانُ بْنُ جَنِّيٍّ الْمُؤَصِّلِي، أَبُو الْفَتْحِ، مِنْ أُنَافَةِ الْأَدَبِ وَالنَّحْوِ، وَلَدَ بِالنُّجَاجِلِ، وَتُوفِيَ بِبَغْدَادَ
سَنَةَ ٣٩٢، مِنْ تَضَائِفِهِ: شَرْحُ دِيَوَانِ الْمُتَنَبِّيِّ، وَالْمُخْتَصِبُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ، وَالْخُصَالُصُ.
يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (٢٠٤/٤).

(٤) صَبَحَ الْأَعَشَى (٢٨٦/٢)، خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ (٢٨٠/١).

(٥) فِي الْأَصْلِ: «فَسَادَ»، وَهُوَ تَضْعِيفٌ، وَالضُّوَابُ مَا أَثْبَتَ أَعْلَاهُ.

(٦) تَهْذِيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ (٦٩/١٢).

(٧) وَيُسَمَّى عَنْدهُمْ: التَّعْقِيدُ اللَّفْظِيُّ، وَضَابِطُهُ: أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَافُ مَرْتَبَةً لَا عَلَى وَفْقِ تَرْتِيبِ
الْمَعَانِي، فَيَفْسُدَ الْكَلَامُ وَتَأْلِيفُهُ يَنْسَبُ مَا يَخْصُلُ فِيهِ مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.
يُنْظَرُ: عُلُومُ الْبَلَاغَةِ لِلْمَزَاغِيِّ (ص ٢٦).

(٨) هِشَامُ بْنُ غَالِبٍ بْنُ ضَعْفَةَ التَّيْمِيِّ الدَّارِمِيِّ، أَبُو فَرَاسٍ، الشَّهِيرُ بِالْفَرَزْدَقِ، شَاعِرٌ، مِنْ
الْبُلَاةِ، عَظِيمُ الْأَثَرِ فِي اللُّغَةِ، كَانَ يُقَالُ: «لَوْلَا شِعْرُ الْفَرَزْدَقِ لَلَّهَبَتْ ثُلُثُ لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَوْلَا
شِعْرُهُ، لَلَّهَبَتْ نِصْفُ أَخْبَارِ النَّاسِ»، وَقَدْ جُمِعَ بَعْضُ شِعْرِهِ فِي دِيَوَانِ مُطَبَّرِجٍ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ
(٩٣/٨).

خال هشام بن عبد الملك:

وما مثله في الثابس إلا مُملَكًا أبو أمية حي أبوه يُقارِبُهُ⁽¹⁾
أي: ليس (مثله في الثابس) (حي يُقارِبُهُ) أي: أحد يشبهه في الفضائل (إلا مُملَكًا) أعطى الملك والمال، أغني: هشامًا؛ (أبو أمية) أي: أبو أم ذلك الرجل المملك أبوه أي: إبراهيم الممدوح، أي: لا يماثله أحد إلا ابن أخته الذي هو هشام.

ففيه: فضل بين المبتدأ والخبر - أغني: (أبو أمية) - بالأجنبي الذي هو (حي)، وبين الموصوف والصفة - أغني: (حي يُقارِبُهُ) - بالأجنبي الذي هو (أبوه)، وتقديم المستثنى - أغني: (مملَكًا) - على المستثنى منه - أغني: (حي يُقارِبُهُ) -، وفضل كثير بين المبتدل وهو (حي) والمبتدل منه وهو (مثله).

[2 -] وإما في الانتقال⁽²⁾، كقول العباس بن الأختف⁽³⁾:

سأطلب بُغْد الدار عنكم لتقرَّبوا وتسكُب عَيْناي الدُمُوع لِشَجْمَدَا⁽⁴⁾

(1) قال أبو إسحاق البطلاني: «هذا وأمثاله، وإن كان جائزًا في الإعراب، فلنيس بحسن في الشعر عند ذوي الألباب؛ لما فيه من وهي التشجيع والاضطراب، والشعر إذا أخرج إلى شرح لم يغد في فاجر المساق، ولا قام في الإحسان على ساق، ولا غدب في المساق، فهو مكزوة عند الخنائق.

ويحتاج الشعر إلى أن يسبق معناه لفظه؛ فتشذب النفوس بروايته وجفظه، وأول ما ينبغي للشاعر والمتكلم، بيان ما يحاوله للعالم والمتعلم، فإن تكلم بمقلوب، مجتة الأشماغ والقلوب، ولم يتخطل منه الغرض المطلوب». ينظر: المزهر في علوم اللغة (ص 26).

(2) ويسمى عندهم: التقييد المغنوي، وضابطة: هو خفاء دلالة الكلام على المعنى المراد من أجل ما غافها من اللوازم البعيدة والكتابات المفتجرة إلى وسائط، أو اللوازم القريبة الحفية العلاقة، مع عدم ظهور الفرائض الدالة على المقصود، فيعجز الكلام عن أداء المعنى. ينظر: علوم البلاغة للمراعي (ص 28).

(3) العباس بن الأختف بن الأسود الخثمي النمامي، أبو الفضل: شاعر حرز رقيق، قال فيه البخري: أغزل الثابس، خالف الشعراء في طريقهم فلم يمدح ولم يهج، بل كان شغره كله حرزًا وتشيبيًا، توفي سنة 192، له: ديوان شعر. ينظر: الأعلام (259/3).

(4) الموازنة للامدي (74/1)، صبح الأعشى (289/2).

فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع؛ لا إلى ما قصده من الشرور
الخاصيل بملاقاة الأصدقاء⁽¹⁾.

(وإن يكن مطابقاً للحال) أي: وإن يكن الكلام مطابقاً لمقتضى الحال،
والمُرَاد بالحال: الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص، أي: إلى أن يفتبر
مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما [وهو مقتضى الحال]⁽²⁾.
مثلاً: كون المخاطب متكبراً للحكم، حال يقتضي التأكيد، ومقتضى الحال في
عدم الإنكار: عدم التأكيد⁽³⁾.

(فهو) أي: الكلام المطابق لمقتضى⁽⁴⁾ الحال: (البليغ) أي: الموصوف

(1) والشاهد فيه: شطره الثاني، وبه حصل التعميد، فإن معنى البيت: أطلب وأريد البعد عنكم
أيها الأجيال لتغزبوا! إذ من عادة الزمان الإتيان بضد المراد، فإذا أريد البعد يأتي الزمان
بالقرب، وأطلب الخزن الذي هو لازم البكاء ليخضل الشرور بما هو من عادة الزمان،
فأزاد أن يكتبي عما يوجب دوام التلاقي من الشرور بالجمود؛ لظنه أن الجمود هو خلو العين
من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر، وأخطأ في مراده؛ إذ الجمود هو خلو العين من
البكاء حالة إزادة البكاء منها، كقول الخنساء:

أعيني جوداً ولا تحمداً ألا تكياناً لصخر الندى

فلا يكون الجمود كناية عن الشرور، بل عن البخل. فيكون الانتقال من جمود العين إلى
بخلها بالدموع لا إلى ما قصده من الشرور.

ولو كان في الجمود صلاحية لأن يزداد به عدم البكاء حال المسرة؛ لجاز أن يقال في الدعاء:
لا زالت عينك جامدة، كما يقال: لا أبكي الله عينك.

ينظر: معاهد التنصيص للعباسي (51/1 - 52) بتصرف يسير.

(2) وقد تقدم تعريف سهل للحال وهو: ما يستدعيه حال المخاطب [غالباً] من التكلم على
وجه مخصوص. ينظر كتابي: التسهيل لعلوم البلاغة (ص 19).

(3) وتوضيح هذا بالجنال على النحو الآتي:

لو أنكز مخاطبك (زيد) قُدوم عمرو، فإنكاره: حال، وهذه الحال (الإنكار) تقتضي: التأكيد،
ومطابقة الكلام لمقتضى الحال: هو اشتغاله على التأكيد؛ فإذا قلت لمخاطبك المنكر
(زيد): قديم عمرو - بلا تأكيد -، يكون كلامك غير مطابق لما يقتضيه الحال من التأكيد،
وإذا قلت له: قد قديم زيد - بالتأكيد - يكون كلامك قد طابق مقتضى الحال.

(4) كذا، ولعل الأضوب: «لمقتضى» - باللام بدل الباء -.

بالبلاغة^(١).

(والذي يؤلفه) أيضًا: بليغ^(٢).

(وبالفصيح من يُعَيَّرُ نَصْفُهُ) أي: ويوصف المتكلم بالفصيح، فيقال: كلام فصيح، ورجل فصيح، فيقال: كل بليغ فصيح، ولا عكس، والمراد بالبليغ^(٣): [الكلام] والمتكلم^(٤).

(١) فيشترط في الكلام البليغ: أن يكون فصيحاً - وقد تقدم ضابطه - مع مطابقتها لمقتضى الحال، فإن اختل شرط الفصاحة فلا يعد فصيحاً ولا بليغاً، وإن اختل شرط مطابقتها لمقتضى الحال، كان فصيحاً فقط لا بليغاً.

ومن هنا نعرف: أن كل كلام بليغ فصيح، وليس كل كلام فصيح بليغاً.
(٢) أي: أن الذي يؤلف الكلام البليغ يسمى بليغاً أيضًا؛ ولكن هذا ليس على الإطلاق، بل يشترط في وصف المتكلم بالبلاغة: أن تكون لديه ملكة يقتدر بها على التعبير عن مراده بكلام بليغ في أي عرض كان.

ينظر كتابي: التسهيل لعلوم البلاغة، (ص 21).

(٣) جنح هذا الشيوطي في عقود الجنان بقوله:

يُوصَفُ بِالفَصَاحَةِ المُسَوِّكُ وَمُفْرَدٌ وَمُنْجَبٍ مُسَوِّبٌ
وَعَيَّرَ ثَانٍ صِفَةً بِالبَلَاغَةِ وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ التَّبَرُّاهُ

(٤) دون الكلمة؛ لعدم السماع، ولأن الكلمة قاصرة عن الوصول إلى المراد، فوصفها بالبلاغة تناقض، بخلافها للجوهري فإنه ذكر أن الكلمة توضع بالبلاغة؛ ويمكن أن يقال: إن كلامه مؤول بما يوافق قول الجمهور، وأنه أراد بالكلمة معناها اللغوي وهو الكلام.

[المطلب الأول: علم المعاني]

(والصدق أن يطابق الواقع ما) أي: الذي (يقوله والكذب أن ذا عذما) أي: صدق الخبر: مطابقتها للواقع، وكذبه: عذمها⁽¹⁾.
وأثبت الجاحظ⁽²⁾ وأبسطه، أي: ويكون الخبر فيها ليس بصدق ولا كذب،
بدليل قوله تعالى: ﴿فَقَرَأَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ [سبا: 8]، أن المراد بالثاني غير الكذب، لأنه قسيمه، وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره.
وهذا مردود؛ لأن المعنى: أم لم يفتّر، فغير عنه بالجثة؛ لأن المجنون لا افتراء له؛ لأن الافتراء: الكذب عن عمد، ولا عمد للمجنون⁽³⁾.
(وعربي اللفظ ذو أحوال) يأتي بها مطابقا للحال أي: اللفظ العربي ذو أحوال، يأتي بها المتكلم مطابقا لمقتضاها المناسب من التأكيد وعذبه، والذكر والخذف، وغير ذلك من الأحوال التي بها يطابق اللفظ الحال.
(عزفانها) أي: معرفة مستندهما (علم) أي: ملكة يثتدّر بها على إدراكات جزئية، أو هو نفس الأصول والقواعد.

(1) الحكم على الخبر بأنه كذب إذا خالف الواقع، إنما هو اصطلاح، ولا يلزم منه أن يكون هو الكذب المذموم شرعا، فإن الذي يخبر بخلاف الواقع واجما يكون خبره كذبا في الاصطلاح؛ لمخالفته الواقع، ولكنه لا يكون كذبا يذم بذلك شرعا، والله أعلم.

(2) عمرو بن بخر الكناني ولأه، الليثي، أبو عثمان، الشهير بـ الجاحظ، الأديب المعروف، ولد سنة: 163، وتوفي سنة: 255 والكتاب على صدره، قتله مجلدات من الكُتب وقعت عليه، له تصانيف كثيرة، منها: الحيزان، والبيان والتبيين، والبغلاء، الخنق إلى الأوطان.
ينظر: الأعلام (74/5 - 75).

(3) ينظر: بغية الإيضاح (38/1).

• تنبيه: الحكم على الخبر بالصدق أو الكذب ليس من صنن البلاغة، وإنما ذكّر استطرادا.

وقوله: (هو المعاني - منحصراً الأبواب في ثمان) أي: في ثمانية أبواب:
 الأول: أحوال الإسناد الخبري.
 والثاني: أحوال المسند إليه.
 والثالث: أحوال المسند.
 والرابع: أحوال متعلقات الفعل.
 والخامس: القصر.
 والسادس: الإنشاء.
 والسابع: الوصل والفضل.
 والثامن: الإيجاز والإطناب والمساواة.

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ^(١)

وَهُوَ ضَمُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرَ بِخَبَرٍ يُفِيدُ الْحُكْمَ أَنَّ مَفْهُومَ أَحَدِهِمَا ثَابِتٌ لِمَفْهُومِ الْآخَرِ، أَوْ مُتَّبِعٌ^(٢) عَنْهُ.

(إِنَّ قَصْدَ الْمُخْبِرِ نَفْسَ الْحُكْمِ)، لَا شَكَّ أَنَّ قَصْدَ الْمُخْبِرِ بِخَبَرِهِ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ، إِمَّا نَفْسَ الْحُكْمِ، أَوْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ، فَسَمِيَ الْأَوَّلُ: فَائِدَةُ الْخَبَرِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَسَمِذَا: فَائِدَةُ، وَسَمِيَ^(٣)) الثَّانِي (إِنَّ قَصْدَ الْإِعْلَامِ لِلْعِلْمِ^(٤)) بِهِ: لَازِمُهَا، وَلِلْمَقَامِ انْتِبَاهِ) أَيُّ: فَيُتَّبَعِي لِلْمُخْبِرِ - سِوَاءَ قَصْدِ فَائِدَةِ الْخَبَرِ أَوْ لَازِمِهَا - أَنَّ يَفْتَضِرَّ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ الَّتِي يَفْتَضِيهَا الْمَقَامُ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، لِمَنْ لَا يَعْلَمُ^(٥)، وَمِثَالُ الثَّانِي: قَدْ حَفِظْتَ التَّوْرَةَ^(٦)، لِمَنْ حَفِظَهَا، وَذَلِكَ لِمَنْ لَزُورَةُ

(١) قَدْ أَمَّا الْإِسْنَادُ عَلَى أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالْمُسْنَدِ مَعَ أَنَّهُ نَسْبَةٌ بَيْنَهُمَا، وَالنَّسْبَةُ تَسْتَدْلِي بِتَقْدِيمِ الْمُتَّبِعِينَ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ عَنْ أَحْوَالِ اللَّفْظِ الْمَوْضُوفِ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا أَوْ مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَمِثْلُ الْوَضْفِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْإِسْنَادِ، لِأَنَّهُ مَا لَمْ يُسْنَدَ أَخَذَ اللَّفْظَيْنِ إِلَى الْآخِرِ لَمْ يَصِرْ أَحَدُهُمَا مُسْنَدًا إِلَيْهِ وَالْآخَرُ مُسْنَدًا، وَالْمُتَقَدِّمُ عَلَى النَّسْبَةِ إِنَّمَا هُوَ ذَاتُ الطَّرْفَيْنِ، وَلَا بَحْثَ لَنَا عَنْهَا.

يُنْظَرُ: شَرْحُ الشُّغْبِ عَلَى التَّلْخِيصِ (42/1) ..

(٢) فِي الْأَصْلِ: مُتَّبِعِي، وَالضَّوَابِ: مَا أُثْبِتَ أَغْلَاةً.

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ (سَمِيَ) بِالْيَاءِ، وَالْيَاءُ لِإِشْبَاعِ الزُّوِّيِّ.

(٤) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ (لِلْعِلْمِ) - بِاللَّامِ -، وَيُزَوَّى: (بِالْعِلْمِ) - بِالْبَاءِ - وَهُوَ أَوَّلَى.

(٥) فَيُرِيدُ بِهَذَا إِعْلَامَهُ بِالْحُكْمِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْجُمْلَةُ، وَهُوَ نَسْبَةُ الْقِيَامِ إِلَى زَيْدٍ، وَيُسَمَّى هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْخَبَرِ: فَائِدَةُ الْخَبَرِ.

(٦) قُلْتُ: وَالْأَوَّلَى أَنَّ يُعْتَمَلَ بِهِ قَدْ حَفِظْتَ الْقُرْآنَ.

ثُمَّ عَلَّقَ الشَّيْخُ ضَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُصَنِّيفُ عَلَى كَلَامِي السَّابِقِ قَائِلًا: «لَعَلَّ اسْتِغْرَارَ الْعِنَايَةِ لَدَى الْمُسْلِمِينَ بِالْقُرْآنِ حَمَلَهُ عَلَى التَّمَثِيلِ بِحَفِظِ التَّوْرَةِ؛ لِظَهْوَرِ حُصُولِ الْفَائِدَةِ الْمَنْجُوهَةِ

أَنْ كُونَ^(١) الْمُخَاطَبُ إِمَّا جَاهِلًا بِالْحُكْمِ أَوْ غَالِمًا بِهِ^(٢).
 (إِنْ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّدُ) أَي: إِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ خَالِي الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ، فَيُسَمَّى الضَّرْبُ: ابْتِدَائِيًّا، لَوْقُوعِهِ ابْتِدَاءً^(٣)، فَلَا يَحْسُنُ التَّأْكِيدُ.
 وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِي الْحُكْمِ طَالِبًا لَهُ^(٤)، حَسُنَ التَّأْكِيدُ^(٥)، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (أَوْ طَلِبًا فَهُوَ فِيهِ يُحْمَدُ).

وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مُنْكَرًا لِلْحُكْمِ، وَجِبَ التَّأْكِيدُ بِقَدْرِ الْإِنْكَارِ قُوَّةً وَضَعْفًا، إِزَالَةً لَهُ^(٦)، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ)^(٧).

(وَيَحْسُنُ التَّبْدِيلُ بِالْأَغْيَانِ أَي: يُبَدَّلُ مَا كَانَ غَيْرَ مُؤَكَّدٍ بِمَا يُؤَكَّدُ، بِحَسَبِ الْمَقَامِ، فَيُؤَكَّدُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى بـ: إِنْ وَبِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ: بِهَا وَبِلَامِ الْقَسَمِ وَالْجُمْلَةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى جَايَةً عَنْ رَسُولٍ عَمِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جِبْنَ

هَذَا ذِكْرُهُ اهـ.

- (١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الْأَضْرَبُ: أَنْ يَكُونَ.
- (٢) وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي، الْمُخَاطَبُ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ إِذْ لَا يَتَضَرَّرُ أَنْ أَحَدًا يَغْلِبُهُ بِأَنَّهُ قَدْ خَفِظَ التَّوَازُؤُ، فَهُوَ أَغْلَمُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِ.
- (٣) قَلَمَ يَنْسَبِقُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبِ شَيْءٌ مِنَ الطَّلَبِ وَالْإِنْكَارِ [شَرَحَ الْمُرْشِدِيُّ عَلَى عُقُودِ الْجُمَانِ].
- (٤) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ: طَلِبًا، لِأَنَّهُ مُسْتَبِقٌ بِطَلَبِ الْمُخَاطَبِ، إِمَّا بِلِسَانِ الْخَالِ أَوْ النَّمَالِ [الْمُرْشِدِيُّ].
- (٥) بِمُؤَكَّدٍ وَاحِدٍ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّوَجُّبِ.
- (٦) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ: إِنْكَارِيًّا، لِأَنَّهُ مُسْتَبِقٌ بِإِنْكَارِ الْمُخَاطَبِ [الْمُرْشِدِيُّ].
- (٧) قَالَ الْمُرْشِدِيُّ فِي شَرْحِ عُقُودِ الْجُمَانِ: «فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ يَكُونُ الْجَطَابُ ابْتِدَائِيًّا، وَطَلِبًا، وَإِنْكَارِيًّا، إِذَا كَانَ لِمَنْ لَا يَنْتَظِرُ قِيَامَ زَيْدٍ، وَتَرَدَّدَ فِي قِيَامِ غَيْرِهِ، وَيُنْكَرُ قِيَامَ بَكْرٍ، فَمَاذَا يُضَنُّ؟

قُلْتُ: الَّذِي اسْتَظْهَرَهُ الشُّبْكِيُّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ: أَنْ يُعَامَلَ الْجَمِيعُ مُعَامَلَةَ الْإِنْكَارِي، فَيُؤَكَّدُ تَعْلِيلًا عَلَيْهِمَا، فَيُقَالُ: إِنْ زَيْدًا، وَغَيْرًا، وَنَكْرًا قَائِمُونَ، فَإِنَّ تَأْكِيدَ الْإِبْتِدَائِيِّ لَا يَدْعُ فِيهِ، بِخِلَافِ تَرْكِ تَأْكِيدِ الْإِنْكَارِي، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ» اهـ.

أرسلهم إلى أهل أنطاكية إذ كذبوه المرة الأولى: ﴿فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ (١٦) [يس: 14]، وفي الثانية: بحسب الإنكار: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ (١٧) [يس: 16].
• فالضروب ثلاثة^(٢):

[1] - الخلو عن التأكيد.

[2] - والتأكيد استخساناً.

[3] - ووجوبه بحسب الإنكار.

• وقد جعل السائل والمنكر كغيرهما، وبالعكس، على خلاف مقتضى الظاهر^(٣).

مثال جعل السائل كغيره، قوله تعالى: ﴿أَنْ لَّكَ لَئِبٌ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَهْوَى﴾ [آل عمران: 37]، فاستغنت عن التأكيد.

ومثال جعل المنكر كغيره^(٤)، قولك لمنكر الإسلام: الإسلام حق، بلا تأكيد.

(1) وزاد بنفسهم ذكر مؤيد، وهو ﴿قَالُوا رَبَّنَا يَلُغْ﴾ [يس: 16]، فهو في قوة القسم.
ينظر: علوم البلاغة للمراغي (ص 44)، البلاغة، فنونها وأفانها (علم المعاني) لفضل حسن عباس (ص 114).

(2) ويذكر أن الفيلسوف الكندي رجب إلى أبي العباس المبرّد (أو ثعلب)، وقال له: «إني أجد في كلام العرب خشوا»، فقال له أبو العباس: «في أي موضع؟»، قال: «وجدت العرب تقول: عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد»، فقال له أبو العباس: «لا، بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إن عبد الله قائم، جواب على إنكار منكر قيامه»، فما أثار المتقلب جواباً.
ينظر: دلائل الإعجاز (ص 315).

(3) موافقة لمقتضى الحال.

(4) وضابط تنزيل المنكر منزلة غير المنكر: إذا كان لديه من الدلائل والشواهد ما لو تأملها لازتدغ عن إنكاره.

ومثاله - مما لم يذكره الشارح -: قول الله تعالى مخاطباً منكري وحنانيه: ﴿وَاللَّهُ يَكْفُرُ عَنْهُ﴾ [البقرة: 163].

لأن معناه دلائل على حقيقة الإسلام، لو تأملها ارتدغ عن إنكاره.

وهو^(١) معنى التغيير والتبديل^(٢) في الشطر الأخير من البيت^(٣).

(وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْتَدَّ) أي: إِنْ أَسْبَدَ الْفِعْلُ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ: مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَاسْمُ التَّمْثِيلِ، وَالظُّرْفُ (لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرِ ذَا عِنْدَهُ) أَيِ: عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ مِنْ كَلَامِهِ، بَأَنْ لَا يَكُونَ قَرِينَةً عَلَى خِلَافِهِ، كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ: أَتَيْتُ اللَّهَ الْبَقْلَ^(٤)، وَقَوْلِ الْجَاهِلِ^(٥): أَتَيْتُ الزُّبَيْعَ الْبَقْلَ^(٦).
فَقَوْلُ الْمُؤْمِنِ: مِمَّا يَطَابِقُ الْوَاقِعَ وَالْإِعْتِقَادَ، وَقَوْلُ الْجَاهِلِ: مِمَّا يَطَابِقُ الْإِعْتِقَادَ لَا الْوَاقِعَ.

وَالثَّالِثُ: مَا يَطَابِقُ الْوَاقِعَ فَقَطْ، كَقَوْلِ الْمُعْتَرِضِ لِمَنْ لَا يَعْرِفُ حَالَهُ: خَلَقَ اللَّهُ

(١) الضمير يعود على جميع ما يخرج على خلاف مقتضى الظاهر.

(٢) في قوله: (وَيُخَسِّنُ التَّبْدِيلَ بِالْأَهْيَانِ) ومعنى: (وَيُخَسِّنُ التَّبْدِيلَ) أي: بتبديل ما يقتضيه الظاهر (بِالْأَهْيَانِ) أي: بتغيير ما يقتضيه الظاهر.

ينظر: دُرَرُ الْفَرَائِدِ الْمُتَحَسِّنَةِ لِلْعَمَرِيِّ (لوحه رقم: ١١) [مخطوط].

(٣) ومثال جعل غير المنكر كالمنكر قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَئِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥]، فكل أحد يعلم أنه سينوث، ولهذا كان مقتضى الظاهر أن يلقى الخبر خالياً من المؤكّذات، ولكن لما كان العالم بأنه سينوث غالباً بأنه سيخاصب، لزم من ذلك أن يعمل بمقتضى هذا العلم، فكان من لم يعمل بمقتضاه كالمنكر له.
ينظر: التسهيل لعلوم البلاغة (ص 38).

ومثال جعل خالي البهين كالمائل قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُخْطِئُنِي فِي الْيَمِينِ ظَلَمُوا لِإِنِّهُمْ مُضِرُّونَ﴾ [هود: 37].

فهذا الجزء من الآية تقدّمه قوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ﴾ [هود: 37]، وهو يجعل النفس سائلاً: ما الذي سيخطل للمكذّبين؟ ولماذا الفلّك؟ ولهذا ألقي له الكلام مؤكداً تنزيلاً لتروح عليه السلام منزلة السائل المتزدد، والله أعلم.
ينظر: المرجع السابق نفسه.

(٤) البقل: كل نبات اخضرث به الأرض. ينظر: المصباح المنير للفيومي (١/58).

(٥) أقول: (الجاهل): الطبايعي، وهو الفلّسفي الذي يقول: إنّ العالم قديم (من الخاشية).

(٦) فإذا قال الجاهل الطبايعي هذا، فهو يسبّد إنبات البقل للزبيح على وجه الحقيقة في رغبه.

الأفعال كلها^(١).

والزايغ: ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد، كقولك: جاء زيد، وأنت تعلم أنه لم يَجِ دُونَ الْمُخَاطَبِ، إذ لو علم المُخَاطَبُ أيضًا لما تعين كونه حقيقة؛ لجواز كون المُتَكَلِّم قد جعل علم المُخَاطَب بأنه لم يَجِ قرينة على أنه لم يَرِدْ ظاهره، فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المُتَكَلِّم في الظاهر.

وهذه الأربعة الأقسام في الحقيقة العقلية، كما قال: (حقيقة عقلية).

(وإن إلى • غين مَلَابِس مجازاً أولاً) أي: وإن استند إلى غين مَلَابِس، أي: ذات مَلَابِس غير ما هو له أو ما في معناه، كما مر.

ووجد في بغض النسخ بذل (عين): (غير) بالراء، وهو سهو من الناظم أو تحريف من الناسخ؛ إذ لا كلام في غير المَلَابِس؛ لأنه يقال: مَلَابِسٌ غَيْرُ مَا هُوَ له، ولا يقال: غَيْرُ مَلَابِسٍ، فتأمل^(٢).

وقوله: (مجازاً أولاً) أي: بأن تنصب قرينة ضارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له، كقول العالم: أثبت الزبيغ البطل.

• وللفعل مَلَابِسَاتٌ^(٣) شئ، وهي: الفاعل، والمفعول به، والمضمر، والزمان، والمكان، والسبب.

مثال الفاعل، كقوله^(٤) تعالى: ﴿عِشْوَ رَاضِيَةٍ﴾ [القارعة: 7]؛ فإنه يني للفاعل، وأُسند إلى المفعول به^(٥).

(١) فهو مطابق للواقع، مخالف للاعتقاد المغتزل؛ إذ المغتزل يقولون بأن الإنسان يخلق بفعل

نفسه، وهو مضاد لقول الله تعالى: ﴿رَأَاهُ خَلَقَكَ وَمَا تَمَلَّوْهُ﴾ [الطافات: 96].

ينظر: التعليقات المختصرة على الطحاوية للفوزان (ص 209 - 212).

(٢) قال الشيخ أحمد بن عمر الحازمي في شرحه على مائة المعاني - بغد نعليه لعبارة الشارح هنا -: «وفيه نظراً لأن «غير» إذا نونت - «غير» - - - - - جيند - انفككتا وما ذكره الشارح» اهـ.

(٣) أي: علاقات.

(٤) كذا في الأصل، بزيادة الكاف.

(٥) والأصل - في غير القرآن -: في عيشة مرضية؛ أي: مرضي عنها.

ومثاله في المفعول: سَيْلٌ مُفْعَمٌ، أَي: مَمْلُوءٌ، فِي عَكْبِهِ⁽¹⁾؛ لَأَنَّ السَّيْلَ هُوَ
الَّذِي [يُفْعَم] أَي: يَمْلَأُ مَا دَخَلَهُ⁽²⁾.
ومثاله في المضمر: جَدُّ جَدُّهُ⁽³⁾.
وفي الزمان: نَهَارُهُ ضَائِمٌ⁽⁴⁾.
وفي المكان: نَهْرٌ جَارٌ⁽⁵⁾.

(1) عكس العلاقة السابقة.

(2) ومفعم: اسم مفعول، من: أَمْعَمْتُ الإِنَاءَ، مَلَأْتُهُ، فَالْمَمْلُوءُ - هُنَا - هُوَ الْوَادِي، وَالسَّيْلُ مُفْعَمٌ
- بِالْكَسْرِ -؛ لِأَنَّهُ مَالِيٌّ، لَا مَمْلُوءٌ، فَالْأَصْلُ: سَيْلٌ مُفْعَمٌ. إِمِنْ شَرَحِ الْمَرْشِدِي عَلَى عُقُود
الْجَمَانِ؛ بِتَصْرِيفٍ.

• ومثاله أيضًا قول الله تعالى: ﴿وَلِإِنَّا قَرَأْتَ الْفُرْقَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ
جَهَنَّمَ مَثُورًا ۖ﴾ [الإسراء: 45].

ففيه: إِسْنَادُ الشَّرِّ إِلَى الْجَبَابِ، وَهُوَ إِسْنَادُ اسْمِ الْمَفْعُولِ ﴿مَثُورًا﴾ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ؛
فَأُسْنَدُ اسْمِ الْمَفْعُولِ ﴿مَثُورًا﴾ هُنَا إِلَى الْفَاعِلِ ﴿جَعَلْنَا﴾ (إِذْ هُوَ فَاعِلٌ مِنْ جِهَةِ الْمُفْعَى)؛
لِأَنَّ الْجَبَابَ ضَائِرٌ وَلَيْسَ مَثُورًا.

(3) والأصل: جَدُّ ضَاجِبُ الْجَدِّ؛ قَالَ أَبُو فِرَاسٍ:

سَيْلٌ كَزَنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جَلُّهُمْ وَفِي اللَّيْلَةِ الظَّلَمَاءُ يَنْقُذُ الْبَنُرُ
فَأُسْنَدُ الْجَدِّ (هَذَا الْهَزْلُ) إِلَى الْجَدِّ (الاجْتِهَادِ)، وَهُوَ لَيْسَ بِفَاعِلٍ لَهُ، بَلْ فَاعِلُهُ: الْجَادُّ،
فَاضْلَةٌ: جَدُّ الْجَادِّ جَدًّا، أَي: اجْتَهِدَ اجْتِهَادًا، فَحُذِفَ الْفَاعِلُ الْأَصْلِيُّ وَهُوَ الْجَادُّ، وَأُسْنَدُ
الْفِعْلِ إِلَى الْجَدِّ (الْمُضْمَرِ).

(4) والنَّهَارُ لَا يَضُومُ، وَإِنَّمَا يُضَامُ فِيهِ؛ وَالْأَصْلُ: ضَائِمٌ فِيهِ.

ومثله أيضًا قول أبي النُّفَّاءِ الزُّنْدِيِّ فِي رِثَاءِ الْأَنْدَلُسِ:

هِيَ الْأُمُورُ كَمَا شَاهَدْتُهَا قَوْلَ مَنْ سَرَّهَ زَمَنٌ سَاءَتْهُ أَرْمَانُ

فَأُسْنَدُ الْإِسَاءَةِ وَالسُّرُورِ إِلَى الزَّمَانِ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ لِلْأَفْعَالِ لَا وَاقِعَةٌ مِنْهَا.

يُنْظَرُ: عُلُومُ الْبَلَاغَةِ لِلْمَرَاذِيِّ (ص 246).

(5) لَأَنَّ النَّهْرَ فِي الْأَصْلِ: الشَّقُّ فِي الْأَرْضِ، وَلَيْسَ الْمَاءُ؛ فَلِذَا قُلْنَا: نَهْرٌ جَارٌ، كَانَ هَذَا إِسْنَادًا
مَجَازِيًّا، وَالْأَصْلُ: جَارٌ مَآوَةٍ. يُنْظَرُ: بَغِيَةُ الْإِيضَاحِ (54/1).

وفي السبب: ﴿يَذَرُحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [القصص: 4] أي: يأمر بذبحهم⁽¹⁾.
• تنبيه: أقسام المجاز، باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيهما أربعة، لأن طرفيه وهو⁽²⁾ المُسْنَدُ والمُسْنَدُ إِلَيْهِ:

- [1] - إما حقيقتان لغويتان، ك: أثبت الربيع البقل⁽³⁾.
 - [2] - أو مجازان لغويتان، ك: أخيا الأرض شباب الزمان⁽⁴⁾.
 - [3] - أو مختلفان، بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً، ك: أثبت البقل شباب الزمان، فيسمى المُسْنَدُ: حقيقة، والمُسْنَدُ إِلَيْهِ: مجازاً.
 - [4] - أو: أخيا الأرض الربيع، في عكسه⁽⁵⁾.
- وينجري المجاز العقلي في الخبر والإنشاء ك: ﴿يَهْمَكُنْ أَبْنِي لِي صَرْحًا﴾⁽⁶⁾ [غافر: 36].
- ولا بد له من قرينة صارفة لإرادة ظاهره⁽⁷⁾.

-
- (1) ومثله فيما لو قيل: بنى الأمير المدينة.
 - (2) كذا في الأصل، والضواب: وهما.
 - (3) إذ كل من الإثبات والربيع مراد حقيقة اللغوية - وإن خصل الثجوز في الإسناد - . ومثال ما كان طرفاه حقيقتين لغويتين قول رؤنة:
- يَا رَبِّ قَدْ فَرَجْتَ عَنِّي عَنِّي قَدْ كُنْتُ ذَا هِمٍّ وَذَا جِي نَجِي
فَنَامَ لَيْلِي وَتَجَلَّى عَنِّي
- والشاهد في قوله: (فَنَامَ لَيْلِي)، ينظر: بغية الإيضاح (60/1).
- (4) إذ المراد بإخيا الأرض: إخذات النضارة والخضرة فيها بما ينتج عن تهييج القوى المنعوية فيها، كما أن المراد من شباب الزمان: ابتداء حرايته وازدياد قواه.
- ينظر: علوم البلاغة للمراعي (ص 247).
- (5) هذا والذي قبله يتضح من تأمل الأمثلة التي سبقتهما إذ هو مركب منها.
 - (6) والشاهد: في نسبة البناء لهما، وليس هو الذي يفعل، وإنما يأمر به، لأنه كان وزيراً لفرعون، فيكون من الإسناد للسبب. ينظر: بغية الإيضاح (62/1).
 - (7) إما أن تكون القرينة لفظية، أو غير لفظية، كاستحالة صدور المسند من المسند إليه، أو قيامه به عطلاً، أو عادة. فننظر مع أمثلتها في: بغية الإيضاح (62/1 - 63).

البَابُ الثَّانِي: فِي مَعْرِفَةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

أي: الأمور الغارضة له من حيث إنه مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، كحذفه وذكره، وتغريبه وتثكيره، وغير ذلك.

(الحذف للصون ولإلتكاف • والاختراز أو للاختبار أي: كون المُسْنَدِ إِلَيْهِ محذوفاً، سواء كان مُبْتَدَأً، أو فاعلاً يجوز حذفه عند قيام القرينة⁽¹⁾، إما للاختراز عن القَبْثِ بِنَاءٍ عَلَى الظَّاهِرِ؛ لِعَلِّمِ السَّامِعَ بِهِ⁽²⁾، نحو: قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: خَلِيلٌ⁽³⁾ أَيْ: أَنَا.

أو لصون اللسان عن ذكره⁽⁴⁾، إما تعظيماً ك: خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، أي: الله، أو:

(1) يُرِيدُ بِالْفَاعِلِ الَّذِي يُحَذَفُ: الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى؛ وَلَا فَالْفَاعِلُ الْإِضْطِلَاحِي لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ عِنْدَ كَافَةِ الثَّحَاةِ، خِلَافًا لِلْكَسَانِي فَيُجُوزُ حَذْفُهُ إِذَا دُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَأُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ ادَّعَى فِيهِ الْحَذْفُ؛ فَالْإِضْطِلَاحُ فِيهِ مُمَكِّنٌ، فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الْحَذْفِ. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ (600/2).

(2) يَحْبِثُ لَوْ ذَكَرَ، عُدَّ غَبْنًا، نَظَرًا إِلَى ظَاهِرِ الْقَرِينَةِ، وَإِنَّمَا فِي الْحَقِيقَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ غَرَضٌ بِمَثَلِ الثَّبُوكِ وَالِاسْتِئْذَانِ وَالتَّثْبِيهِ عَلَى غِنَاوَةِ السَّامِعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وبهذا يَبَيِّنُ أَنَّهُ لَا تَعَاوُضَ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَا عِنْدَ الْبَيِّنِ الْآتِي، وَبَيْنَ مَا سَيَذْكُرُ نَقْلًا عَنِ ابْنِ التَّخَوُّفِ فِي كِتَابِهِ: إِسْفَارُ الضَّبَاحِ - وَأَقْرَأْهُ عَلَيْهِ -.

يُنْظَرُ: الْإِبْرَاضُ لِلْمَخْطِيبِ (4/2) [هَامِش] ط. دار الجيل.

(3) وتماثلة:

هَهُوَ دَائِمٌ وَخَزَنٌ طَوِيلٌ

وَلَمْ يَقِفِ الْعَبَّاسِيُّ عَلَى قَائِلِهِ. يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّصْمِيمِ (100/1).

(4) وَالْأَوَّلَى فِيمَا مِنْ شَأْنِهِ التَّعْظِيمُ أَنْ يُغْبِثَ بِنِ صُورِهِ عَنِ الْبَلْسَانِ؛ وَفِيمَا مِنْ شَأْنِهِ التَّحْقِيرُ بِنِ صُورِهِ الْبَلْسَانِ غَنَةً.

وَمُغَابِ الْأَلُوفِ، أَي: السُّلْطَانُ.⁽¹⁾

أَوْ تَخْفِيزًا لَهُ، نَحْوُ: رَجِيمٌ، أَي: الشَّيْطَانُ.

أَوْ لِتَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ نَحْوُ: قَابَسَقُ فَاجِرٌ، عِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ أَنَّهُ زَيْدٌ، لِيَسِيرَ الْإِنْكَارُ، بِأَنْ يَقُولَ: مَا أَرَدْتُهُ، بَلْ أَرَدْتُ غَيْرَهُ.⁽²⁾

وقوله: (أَوْ لِلِاخْتِبَارِ)، وَالِاخْتِبَارُ: هُوَ امْتِحَانُ الْمُتَكَلِّمِ تَنْبِيهُ السَّامِعِ بِأَنَّهُ: هَلْ يَنْبِيهِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ أَوْ لَا؟ أَوْ اخْتِبَارٌ بِمَقْدَارِ تَنْبِيهِهِ، بِأَنَّهُ: هَلْ يَنْبِيهِ بِأَدْنَى قَرِينَةٍ، أَوْ يَخْتِاجُ إِلَى أَزِيدَ مِنْهُ، وَجَعَلَ فِي إِسْفَارِ الصَّبَاحِ⁽³⁾ قَوْلَهُ:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ

مِثَالًا لِضَيْقِ الْمَقَامِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيهِ، صَالِحٌ لَهُ أَيْضًا.

(وَالذِّكْرُ لِلْأَضْلِ) أَي: وَأَمَّا كَوْنُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَذْكُورًا، فَلِأَصَالَتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَضْلَ ذِكْرُهُ، وَلَا مُقْتَضَى لِلْمَعْدُولِ عَنْهُ بِمَا ذُكِرَ فِي بَكَاتٍ⁽⁴⁾ الْحَذْفِ⁽⁵⁾.

(1) وجعله الخطيب في الإيضاح مثالا لما كان فيه الخبر لا يصلح إلا للمُسند إليه المخذوف، إما حقيقة كمثال الشارح الأول، أو ادعاء كمثاله الثاني. يُنظر: بغية الإيضاح (70/1).

(2) فُلُوْ ذُكِرَ «شَخْصٌ بَعِيْنُهُ فِي مَغْرَضِ الْحَدِيثِ عَنِ الشَّجَاعَةِ وَالشُّجْعَانِ، فَيَنْبَغِي فِيهِ أَحَدُ الْحُضُورِ رَأْيُهُ قَائِلًا: جَبَانٌ رَغْبِيدٌ، يُرِيدُ: هُوَ جَبَانٌ رَغْبِيدٌ فَقَدْ حُذِفَ الْمُتَبَدُّ لِأَمْرِ بِلَاغِي اقْتِضَاءِ الْخَوْفِ، لِأَنَّ فِي حَذْفِهِ فُرْصَةً لِمُصَاحِبِ الرَّأْيِ أَنْ يَنْتَكِرَ بِسَبَبِ هَذَا الرَّأْيِ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَوْ أَنَّ صَاحِبَ الْإِتِهَامِ صَرَّحَ بِذِكْرِهِ فَقَالَ مَثَلًا: فَلَانَ جَبَانٌ رَغْبِيدٌ (الرَّغْبِيدُ: جَبَانٌ يَدْعُو الْقِتَالَ مِنْ رَغْبَةٍ تَأْخُذُهُ)، لَأَقَامَ الْبَيِّنَةُ عَلَى نَفْسِهِ بِهَذَا التَّضَرُّيْحِ، وَلَمَّا اسْتَطَاعَ الْإِنْكَارَ».

يُنظر: بحوث منهجية في البلاغة العربية لابن عبد الله أحمد شعيب (ص 265).

(3) هو كتاب: إِسْفَارُ الصَّبَاحِ فِي شَرْحِ ضَوْءِ الْمُصْبَاحِ، لِب: بَلَدِ الْبَيْنِ، مُحَمَّدِ بْنِ يَفْقُوبِ الْخَمُوصِيِّ، الْمَعْرُوفِ: بِأَبِي النُّخُوْنَةِ (ت 718)، شَرَّحَ فِيهِ كِتَابَهُ: ضَوْءُ الْمُصْبَاحِ فِي مُحْتَضَرِ الْمِفْتَاحِ.

يُنظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (1767/2)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للباباني (143/2).

(4) جمع: (نَكْتَةٌ)، وَيَصِحُّ فِي ثَوْنِ الْجَنَعِ مَثَلُ: الْكَثْرُ، وَسَمِعَ الضَّمُّ أَيْضًا.

يُنظر: الفاموس المحيط (ص 162)، تاج العروس (128/5).

(5) مثاله: قَوْلُكَ: هَذَا أَحْيِي، وَذَلِكَ ضَبِيْقِي. يُنظر: علوم البلاغة للمراعي (ص 73).

(وَاللَّتَّوْبَةُ) أَي: إِظْهَارِ تَعْظِيمِهِ، كَمَا يُقَالُ لَكَ: مَنْ نَبِيَّكَ؟ فَتَقُولُ: نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

(وَالنَّبْطُ) أَي: بَسْطُ الْكَلَامِ حَيْثُ الْإِضْغَاءُ مَطْلُوبٌ لِلْمُتَكَلِّمِ؛ لِإِعْظَمِهِ وَشَرْفِهِ، نَحْوُ: ﴿يَا عَمَّاسَى﴾^(٢) [طه: 18].

(وَالضَّعِيفُ) أَي: ضَعْفُ الثَّغِيرِ عَلَى الْقَرِينَةِ^(٣).

(وَاللَّتَّيْبَةُ) أَي: عَلَى عِبَاوَةِ السَّامِعِ^(٤).

(وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مُعْرِفًا) أَي: وَإِنَّمَا تَعْرِيفُهُ بِالْإِضْمَارِ؛ (فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاعْرِفًا) أَي: وَهِيَ مَقَامُ التَّكَلُّمِ وَالْخُطَابِ وَمَقَامُ الْغَيْبَةِ، نَحْوُ: أَنَا ضَرَبْتُ، وَأَنْتَ ضَرَبْتُ، وَهُوَ ضَرَبَ^(٥).

(وَالْأَضْلُ فِي الْخُطَابِ لِلْمُعْتَبَرِينَ • وَالتَّزْكُ فِيهِ لِلْمَعْنُومِ الْيَتِيمِ) أَي: قَدْ يَتَزَكُّ هَذَا

(١) يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفْئَانُهَا (علم المعاني) لفضل حسن عباس (ص 251).

(٢) قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِمَعِينِكَ يَتُومَنُ﴾ [طه: 17]، «فَادْرَكَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ هَذَا مَقَامٌ يُعْلِي فِيهِ الْخَبِيرُ، وَيَخْلُو فِيهِ التَّفْصِيلُ، وَلَا يَجْمَلُ فِيهِ الْإِجْمَالُ، فَقَالَ: ﴿يَا عَمَّاسَى﴾ [طه: 18]، وَكَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ: عَصَا، وَلَكِنَّهُ قَالَ: ﴿يَا عَمَّاسَى﴾، وَلَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ، بَلْ قَالَ: ﴿قَالَ يَا عَمَّاسَى أَتَوْسَكُونَا عَلَيْنَا وَأَمْلَسَ بِهَا عَلَى عَنِينِي وَلَوْ فِيهَا مَقَارِبُ أُخْرَى﴾ [طه: 18]». يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفْئَانُهَا (ص 252).

(٣) هَذَا جَنْدُ خَفَاءِ الْقَرِينَةِ؛ كَمَا تَقُولُ: مَنْ خَضَرَ وَمَنْ سَافَرَ؟ فَيُقَالُ: الَّذِي خَضَرَ زَيْدٌ، وَالَّذِي سَافَرَ غَمَزُو، وَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ وَغَمَزُو؛ لِأَنَّ السَّامِعَ قَدْ يَجْهَلُ تَغْيِينَ ذَلِكَ مِنَ السُّوَالِ. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْضَاحِ (73/1).

(٤) وَهَذَا جَنْدُ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ؛ كَمَا تَقُولُ: مَنْ خَضَرَ؟ فَيُقَالُ: الَّذِي خَضَرَ زَيْدٌ. يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ (73/1).

(٥) «لَا يَخْفَى أَنَّ مَقَامَ التَّكَلُّمِ يُوجِبُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ، وَمَقَامَ الْخُطَابِ يُوجِبُ ضَمِيرَ الْخُطَّابِ، وَمَقَامَ الْغَيْبَةِ يُوجِبُ ضَمِيرَ الْغَائِبَةِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَتَحَدَّثُ عَنْهُ فِي الْبَلَاغَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَعَانٍ نَحْوِيَّةٌ لَا يَصِحُّ ذِكْرُهَا فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ» اهـ بِحَذْفِ يَسِيرٍ. يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ (76/1).

الأصل إلى غير معين، وذلك لينعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البذل⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الشجدة: 12]، فلا يريد مخاطباً معيناً؛ إذ لا يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم معنى، وإنما اختص به لفظاً، فقصداً إلى تفضيل حال المجرمين⁽²⁾.

(أو علمية) أي: وإنما كون المستند إليه علماً⁽³⁾.

(فلإخضاره) أي: إخضاره بشخصه⁽⁴⁾، بحيث يكون مميزاً عما عداه، نحو: زينة قائم.

(وقصد تفضيل أو اختصار) أي: إهانة؛ كما في الألقاب الصالحة لذلك، كـ زين العابدين⁽⁵⁾، وأنتب الناقبة⁽⁶⁾.

(1) وكما تقول: (فلان لبيم، إذا أكرمته أهانك، وإن أخصنت إليه أساء إليك)، فلا تريد مخاطباً بعينه، بل تريد إن أكرم أو أخصن إليه، فتخرج في صورة الخطاب، ليفيد العموم؛ أي: سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (11/2).

(2) وجه التفضيل: أن حالهم تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها، فلا تختص بها رؤية راء، بل كل من تأنى منه الرؤية فدخل في هذا الخطاب. ينظر: المرجع السابق نفسه.

(3) والعلم: هو اسم يعين منشاء مطلقاً، كما قال ابن مالك في الخلاصة: اسم يعين المنشئ مطلقاً علمه، كجعفر وبكرنا

ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (118/1).

(4) أي: إخضاره في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به.

(5) في التفضيل: كأن تقول: زين العابدين قائم.

(6) في الإهانة والتحقير: كأن تقول: أنتب الناقبة مؤل.

(وأنف الناقبة): لقب جعفر بن قريع، وسبب تليقه بذلك: أن أباه نحر ناقبة، وقسمها بين نساياه، فبعثته أمه إلى أبيه - ولم ينز إلا رأس الناقبة -، فقال له أبوه: شأنك به، فدخل يده في أنف الناقبة وجعل يجره، فلقب به.

وكانوا يفضون من هذا اللقب حتى مذهبهم الحطينة بقصيدة مطلقها:

طافت أمانة بالركبان أمانة بما حسنة من قوام ما ومتقنا

وفيها:

أو كِنَايَةً عَنْ مَعْنَى يَضْلَعُ لَهُ الْعِلْمُ^(١)، نحو: أَبُو لَهَبٍ فَعَلَ كَذَا، كِنَايَةً عَنْ كَوْنِهِ جَهَنَّمِيًّا.

(وصلة للجهل) أي: وَإِذَا كَوُنَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مُوَضُّوْلًا؛ فَلْيَعْدَمِ الْعِلْمُ بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ، نحو: الَّذِي كَانَ مَعْنًا بِالْأَمْسِ رَجُلٌ عَالِمٌ.

(والتعظيم = للشأن والإيماء والتعظيم) أي: التَّعْظِيمُ والتَّهْوِيلُ، نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلَيمٍ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: 78]^(٢)، والتَّعْظِيمُ والتَّعْظِيمُ: مُتَرَادِفَانِ.

• فَايِدَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ التَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ: أَنَّ التَّعْظِيمَ لَا يَخْلُو مِنْ مَذْحٍ، بِخِلَافِ التَّهْوِيلِ.

وَالْإِيمَاءُ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِيكَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: 60]، فَإِنَّ فِيهِ إِيمَاءً إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْمُبْنِيَّ مِنْ جَنْبِ الْعِقَابِ وَالْإِذْلَالِ^(٣)، بِخِلَافِ مَا إِذَا ذُكِرَتْ أَسْمَاؤُهُمُ الْأَعْلَامُ.

ثُمَّ إِنَّهُ رُبَّمَا جُعِلَ ذَرْيَةً إِلَى التَّغْرِيبِ بِالتَّعْظِيمِ لَشَأْنِهِ، نَحْوُ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ: إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٤) مِنْ دَعَائِمِ كُلِّ بَيْتٍ^(٥)، فَبِئْسَ قَوْلُهُ: «إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ» إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّ

قَوْمٌ هُمْ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ السَّاقَةِ الدُّنْيَا

يُنظر: توضيح المقاصد (391/1) [هامش].

(1) وضلاح الاسم للكناية هو بالنظر إلى أصله قبل العلمية. يُنظر: بغية الإيضاح (79/1).

(2) قَالَ أَبُو السُّعْدِ: «﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلَيمٍ مَا غَشِيَهُمْ﴾» أي: عَلَاهُمْ مِنْهُ وَغَمَزَهُمْ مَا غَمَزَهُمْ مِنَ الْأَمْرِ الْهَائِلِ الَّذِي لَا يُقَادَرُ قُدْرَةً، وَلَا يُبْلَغُ كُنْهَهُ، وَقِيلَ: غَشِيَهُمْ مَا سَجَعَتْ قِصَّتُهُ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ، فَإِنَّ مَذَارَ التَّهْوِيلِ وَالتَّعْظِيمِ خُرُوجُهُ عَنْ حُدُودِ الْفَهْمِ وَالْوَضِيفِ لَا سَمَاعَ قِصَّتِهِ.

يُنظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعدي (32/6).

(3) لِأَنَّ مَعْنَى (فَاخْرَجِينَ): ذَلِيلِينَ. يُنظر: المفردات للراغب (ص 309).

(4) يُنظر: معاهد التنصيص للعباسي (103/1)، وَقَوْلُهُ: (سَمَكَ) أي: رَفَعَ.

(5) أَوْ: مِنْ بَيْتِ جَرِيرٍ، لِأَنَّ الْبَيْتَ ضَمْنُ قَصِيدَةٍ يَفْتَخِرُ بِهَا الْفَرَزْدَقُ عَلَى جَرِيرٍ.

الخبر المُنْبِي عليه أمرٌ من جِئِشِ الرِّفْعَةِ والْبَنَاءِ⁽¹⁾.⁽²⁾
 (رِيشَارَة) أي: وإِما كَوْنُ المُسندِ إِلَيْهِ بِإِيرادِ اسمِ الإِشَارَةِ (لِذِي فَهْمٍ بَطْنِي)
 أي: التَّغْرِيبُ بِغَاوَةِ السَّامِعِ، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:
 أَوْلَيْكَ آبَائِي فَجِئِشِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ⁽³⁾
 فَجَعَلَ جَرِيرًا⁽⁴⁾ كَأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ غَيْرَ الْمُخْشَوَاتِ.
 (لِلْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ)، كَقَوْلِكَ: هَذَا، أَوْ ذَلِكَ، أَوْ ذَاكَ زَيْدًا، لَأَنَّ (هَذَا)
 لِلْقُرْبِ، وَ(ذَلِكَ) لِلْبُعْدِ، وَ(ذَاكَ) لِلتَّوَسُّطِ⁽⁵⁾.
 (فَأَلْ لِعَهْدِ) أي: فَلَا يَخْلُو تَغْرِيفُ المُسندِ إِلَيْهِ بِـ (أَلْ)، إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلْعَهْدِ،
 نَحْوُ: «وَلَيْسَ الذَّكَرُ» الَّذِي طَلَبَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ «كَأَلَانْتِ» الَّتِي وَهَبَتْ لَهَا، فَالْأَنْتِ:
 إِشَارَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «كَانَتْ رَبِّي إِيَّيَ وَصَعْتَهَا أَنْتِ»

(1) وفيه تَغْرِيبٌ بِتَغْلِيمِ بِنَاءِ يَتِيٍّ، لِكُونِهِ فِعْلٌ مِنْ دَفْعِ الشَّاءِ الَّتِي لَا بِنَاءَ أَرْفَعُ مِنْهَا وَلَا أَغْطِمُ.
 يُنظر: معاهد التنصيص (104/1).

(2) ومن أغراض التَّغْرِيبِ بالنَّوْضُولِ:

- استَهْجَانُ التَّضَرُّعِ بِالْأَسْمِ، مِثْلُ: الَّذِي يُخْرِجُ مِنْ أَحَدِ السَّيْلَيْنِ نَاقِضَ لِلزُّوْءِ.
- التَّهْكِيمُ، نَحْوُ: «وَقَالُوا يَا أَبَتَا الَّذِي تَزَلُّ عَلَيْهِ الذُّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ» [الجن: 6].
- تَغْلِيلُ الْحُكْمِ، نَحْوُ: «وَلَنْ أَلِيْنَ مَأْتُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا» [الكهف: 107]، فِي ذِكْرِ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ بَيَانٌ لِسَبَبِ فَرْزِهِم بِالْجَنَّاتِ وَرَفْعِ الدَّرَجَاتِ.

- الْحَثُّ عَلَى التَّرَحُّمِ، نَحْوُ: الَّذِي سَبَّيْ أَوْلَادَهُ، وَنَهَبَ طَرِيفَهُ وَتِلَادَهُ، يَسْتَحِقُّ الْمَغْفُونَةَ.

يُنظر: الإيضاح (18/2)، علوم البلاغة للمراغي (ص 99 - 101).

(3) يُنظر: معاهد التنصيص (119/1).

(4) جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةَ بْنِ حَذِيفَةَ الْحُطَيْفِي، أَشْغَرَ أَهْلَ عَصْرِهِ، وَكَانَ هَجَاءً، وَلِدَ سَنَةَ 28، وَتُوْفِيَ سَنَةَ 110، وَقَدْ جُمِعَتْ "نَقَائِضُهُ مَعَ الْفَرَزْدَقِ" فِي ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ، وَدِيَوَانُ شِعْرِهِ فِي جُزْأَيْنِ.

يُنظر: الأعلام (119/2 - 120).

(5) هَذَا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الْمُسَارَ إِلَيْهِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ (قَرِيبٌ، وَبَعِيدٌ، وَوَسْطٌ)، وَقِيلَ: إِنَّ الْمُسَارَ إِلَيْهِ عَلَى مَرْتَبَتَيْنِ: قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ.

يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (136/1).

[آل عمران: 36].

وَنَحْوُ: خَرَجَ الْأَمِيرُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ غَيْرُهُ، فِي حُكْمِ الْمَذْكُورِ⁽¹⁾، لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِهِ.

وَقَوْلُكَ لِمَنْ دَخَلَ الْبَيْتُ: أَهْلَقِ الْبَابَ⁽²⁾.

(أَوْ حَقِيقَةً) أَي: وَيُشَارُ بِهِ (آل) إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ⁽³⁾، كَقَوْلِكَ: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ⁽⁴⁾، وَمِنْهُ: الدَّاخِلُ عَلَى الْمَعْرِفَاتِ، نَحْوُ: الْإِنْسَانُ خَيْرٌ أَنْ يَأْخُذَ⁽⁵⁾، وَالْكَلِمَةُ

(1) أَي: أَنْ قَوْلَهُمْ: (خَرَجَ الْأَمِيرُ) هُوَ فِي حُكْمِ الْمَذْكُورِ إِذْ قَدْ اسْتَعْنِي عَنْ ذِكْرِهِ الْكِفَاءَ بِتَقْدِيمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِهِ.

(2) فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَذْكُورِ.

(3) الْمُرَادُ بِالْحَقِيقَةِ: مَا يُفْهَمُ مِنَ اللَّفْظِ، سِوَاةِ كَانْ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي الْخَارِجِ بِتَحَقُّقِ أَفْرَادِهِ، كَمَا فِي أَمَثَلَةِ الشَّارِحِ، أَوْ فِي الذِّهْنِ فَقَطْ نَحْوُ: الْغَنَاءِ وَالْعُورِ، فَإِنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُمَا وَمِنْهُ قَالَ الْقَائِلُ:

السُّيُومُ وَالْعُيُودُ وَالْغَنَاءُ تَالِئُهَا أَشْغَاءُ أَشْيَاءَ لَمْ تُحْلَقْ وَلَمْ تَكُنْ

يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ (30/2) [الهامش].

• ثَنِيَّة: الْمُرَادُ بِ: السُّيُومِ الْمُنْقَبِي فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ، هُوَ مَا كَانَتْ تَرْغُمُهُ الْعَرَبُ مِنْ أَنْ رُوِيَ الْقَبِيلُ الَّذِي لَا يُنْزَكُ بِأَرَاهُ تَصِيرُ هَامَةً، فَتَصْبِيحُ عِنْدَ قَبْرِهِ تَقُولُ: اسْقُونِي اسْقُونِي، فَإِذَا أُدْرِكَ بِأَرَاهُ طَارَتْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا حَسْرَتُ وَلَا تَدْعُ شَتْبِي وَمَنْقُصَتِي أَضْرَبُكَ حَتَّى تَقُولَ الْهَامَةُ: اسْقُونِي

يُرِيدُ: أَقْنَتِكَ.

يُنْظَرُ: أَمَالِي الْقَالِي (129/1)، تَهْذِيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ (151/12)، الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (5/2063).

(4) يُنْظَرُ لِلْفَائِدَةِ، كِتَاب: مَعْنَى تَفْضِيلِ جِنْسِ الرِّجَالِ عَلَى جِنْسِ النِّسَاءِ، لِلشَّيْخِ: سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحِ الْخُرَاشِيِّ، مِنْ مَطْبُوعَاتِ دَارِ الْقَاسِمِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ [الرِّيَاضُ - الْمَمْلُوكَةُ الْعَرَبِيَّةُ الشُّعُودِيَّةُ]، (ص 68 - 76).

(5) قَالَ الْعَلَمَةُ أَبُو حَتِّيمٍ فِي كِتَابِهِ: الْأَصُولُ مِنْ عِلْمِ الْأَصُولِ (ص 36): «فَإِذَا قُلْتُ: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ، أَوْ: الرَّجَالُ خَيْرٌ مِنَ النِّسَاءِ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ كُلُّ فَرْدٍ مِنَ الرِّجَالِ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ: أَنَّ هَذَا الْجِنْسَ خَيْرٌ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُوجَدُ مِنْ أَفْرَادِ النِّسَاءِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْ بَعْضِ الرِّجَالِ».

(6) وَالْمُرَادُ بِالنُّطْقِ هُوَ الْاسْتِعْدَادُ لِلْعُلُومِ. يُنْظَرُ: الْمَثَلُ السَّائِرُ لِابْنِ الْأَثِيرِ (411/1).

لفظاً: "مُفْرَدٌ مُؤْضَرْجٌ"^(١)، ونحو ذلك؛ لأنَّ التَّعْرِيفَ لِلْمَاهِيَةِ. وقد يَأْتِي الْمَعْرُوفُ بِلَامٍ الْحَقِيقَةِ؛ بِاعْتِبَارِ عَهْدٍ فِي الذَّمَنِ لِمُطَابَقَةِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ لِلْحَقِيقَةِ، كَقَوْلِكَ: ادْخُلِ الشُّوقَ، حَيْثُ لَا عَهْدَ فِي الْخَارِجِ^(٢)، وَهَذَا فِي الْمَعْنَى كَالنِّكَرَةِ^(٣).

(وَقَدْ يُفِيدُ الْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ الْمَشَارَ بِهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ (الاسْتِغْرَاقِ)، نَحْوُ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِرٌ﴾ [الغُضُرُ: 2]، أَشِيرُ بِاللَّامِ إِلَى الْحَقِيقَةِ، لَكِنْ لَمْ يُقْصَدْ بِهَا الْمَاهِيَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، وَلَا مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقُهَا فِي ضَمَنِ بَعْضِ الْأَفْرَادِ، بَلْ فِي ضَمَنِ الْجَمِيعِ^(٤)، بِدَلِيلِ صُخْبَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ^(٥) الَّذِي شَرْطُهُ دُخُولُ الْمُسْتَنْثَى فِي

(١) الْأَوَّلَى فِي تَعْرِيفِ الْكَلِمَةِ أَنْ يُقَالَ: (الْكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ).

يُنْظَرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى لِابْنِ هَشَامٍ (ص ١١ - ١٢).

وَالْفَرْضُ مِنْ هَذَا مُجْرَدُ الْفَائِدَةِ وَالتَّشْبِيهِ، لَا الْإِسْتِغْرَاقَ عَلَى تُمَثِيلِ الْمُنْصَبِّ.

(٢) أَيُّ: وَضَعَهُ الْوَاضِعُ لِيَدُلَّ عَلَى مَعْنَى، بِخَيْثُ مَثَى ذِكْرُ ذَلِكَ الْفَلَفْظِ، فَهَمَّ بِهِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ قَوْلُهُ.

(٣) فَإِنَّ الدُّخُولَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي سُوقٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: دَخَلْتُ الشُّوقَ فِي بَلَدٍ كَذَا، فَلَيْسَتْ اللَّامُ فِي ذَلِكَ كَلِمَةً لَامَ الْحَقِيقَةِ الْمَشْرُوكَةِ بَيْنَ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ، بِقَرِينَةِ قَوْلِكَ: ادْخُلْ، وَدَخَلْتُ؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ لَيْسَتْ بِمَا يَدْخُلُ فِيهَا، وَلَا لَامَ الْإِسْتِغْرَاقِ؛ لِامْتِنَاعِهِ، إِذْ لَا يُمْكِنُ دُخُولُ جَمِيعِ الْأَسْوَاقِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهَا غَيْرُ مُعَيَّنٍ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ الْمُتَجَدِّدَةِ فِي الذَّمَنِ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْفَرْدِ الْمَوْجُودِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْحَقِيقَةَ مُوجُودَةٌ فِيهِ، فَجَاءَ بِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ، لَا بِاعْتِبَارِ الْوَضْعِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّمُّ﴾ [يُوسُفُ: ١٣]. [مِنْ شَرْحِ الْمَرْشِدِيِّ عَلَى حَقَائِدِ الْجَمَانِ، بِخَذْفٍ وَتَضَرُّفٍ يَسِيرَيْنِ].

(٤) كَالنِّكَرَةِ فِي الْمَعْنَى، أَمَّا فِي الْفَلَفْظِ فَتَجَرِّي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمَعَارِفِ.

يُنْظَرُ: عِلْمُ الْبَلَاغَةِ لِلْمَرَاغِيِّ (ص ١٠٢).

(٥) وَضَائِعُ (أَلِ) الْإِسْتِغْرَاقِيَّةِ - وَقَدْ تَقَدَّمَ - هُوَ: أَنْ يَصْبَحَ خُلُولُ (كُلِّ) مَخْلُوعٍ، كَمَا فِي الْآيَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّارِحُ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِرٌ﴾^(٦)، لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ: إِنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ لِرَبِّهِ خَشِرٌ، لَصَحَّ الْكَلَامُ، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ: الْإِسْتِثْنَاءُ بَعْدَهُ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَا.

يُنْظَرُ لِلْفَائِدَةِ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى (ص ١١٣).

(٦) وَمِنْ الْقُرَاجِدِ: (الْإِسْتِثْنَاءُ: بِمَعْنَى الْمَحْذُومِ).

المُسْتَنَى مِنْهُ لَوْ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِهِ^(١).

(أو ما انفرد) أي: وَيَفِيدُ اسْتِغْرَاقَ الْمُفْرَدِ، نَحْوُ: ﴿عَلَيْكُمْ الْعَمَلُ وَالشَّهَادَةُ﴾^(٢) [الأنعام: 73] أي: كُلُّ عَمَلٍ وَشَهَادَةٍ، وَهُوَ أَشْمَلُ مِنْ اسْتِغْرَاقِ الْمُثْنَى الْمُجْمُوعِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ^(٤) يَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ، وَاسْتِغْرَاقِ الْمُثْنَى إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ كُلَّ اثْنَيْنِ، وَلَا يُنَافِي خُرُوجَ الْوَاحِدِ، وَاسْتِغْرَاقِ الْجَمْعِ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ كُلَّ جَمَاعَةٍ اثْنَيْنِ، وَلَا يُنَافِي خُرُوجَ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ^(٥).

يُنْظَرُ لِلْفَائِدَةِ: شرح الكوكب المنير للفتوحى (153/3).

(١) بِمِثَالِهِ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فَإِنَّهُ زَيْدًا لَمْ يَثْبُتْ لَهُ الْقِيَامُ، وَلَكِنْ لَوْ سَكَتَ عَنْهُ فَقِيلَ: قَامَ الْقَوْمُ، فَإِنَّ زَيْدًا دَاخِلًا فِي جُمْلَةِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَامُوا، وَلِذَلِكَ يُعْرَفُ الْإِسْتِثْنَاءُ بِأَنَّهُ: إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ تَحْتَ اللَّفْظِ، وَفِي هَذَا التَّغْرِيفِ نَظَرٌ لَيْسَ هَذَا مُوَضِّعٌ بَيْنَاهُ.

(٢) هَذَا تَنْظِيرٌ لِاسْتِغْرَاقِ الْمُفْرَدِ فَقَطْ، وَلَيْسَ فِي الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ.

(٣) قَالَ الشَّيْخُ ضَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَضَائِي مُعَلِّقًا: «وَالشَّافِعِيُّ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِثْنَيْنِ مُجْتَمِعَيْنِ اتِّخَاذًا هُنَا مُجْمُوعٌ، فَتَكُونُ الْجَمَاعَةُ بِهِمَا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ بَعْدُ: «كُلُّ جَمَاعَةٍ اثْنَيْنِ»^(١)

(٤) أي: اسْتِغْرَاقِ الْمُفْرَدِ.

(٥) قَالَ أَحْمَدُ مُصْطَفَى الرَّاجِزِي: «بَيْنَ الْقَضَايَا الْمَشْهُورَةِ قَوْلُهُمْ: (اسْتِغْرَاقُ الْمُفْرَدِ أَشْمَلُ)، وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ اسْمَ الْجَنْسِ الْمُفْرَدِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَدَاءُ الْإِسْتِغْرَاقِ كَحَرْفِ التَّغْرِيفِ أَوْ النِّفْيِ كَانَ شَمُولَهُ لِلْأَفْرَادِ وَتَنَاوَلَهُ إِنَّمَا أَكْثَرُ مِنْ شُمُولِ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِمَا بَلَدُ الْأَدَاءِ.

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُفْرَدَ يَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ، وَالْمُثْنَى إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ كُلَّ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَالْجَمْعُ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ كُلَّ جَمَاعَةٍ جَمَاعَةٍ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ صَحَّةُ قَوْلِكَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، إِذَا كَانَ فِيهَا رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ، وَعَدَمُ صَحَّةِ قَوْلِكَ: لَا رَجُلَ، إِذَا كَانَ فِيهَا وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ.

وهذه القضية ليست بصحيحة على عمومها، وإنما تصبح في التكررة المنفية دون الجمع المعروف باللام، لأن المعروف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد، بل هو في المفرد أقوى، كما دل عليه الاستقراء وصرخ به انفة اللغة وعلماء التفسير في كل ما وقع في القرآن الكريم، نحو: ﴿أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ﴿وَأَنَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢)، ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، إلى غير ذلك مما لا يخفى. يُنْظَرُ: علوم البلاغة (ص 102 - 103).

وقول الناظم: (أو ما إنفرد) بهَمْزَةُ الْقَطْعِ لِلْوَزْنِ.
 (وبإضافة) أي: وإما تعريف المُسند إليه بالإضافة.
 (فلاختصار) المُسند إليه في ذهن السامع؛ لأنها أخضر طريق، نحو قول
 جعفر بن الخارثي⁽¹⁾:

هَوَايَ مَعَ الرُّكْبِ الِيمَانِي مُضِعِدٌ⁽²⁾

وهذا أخضر من: (الذي أهواه)، أي: مهوتي، ونكتة الاختصار في البيت:
 لضيق المقام⁽³⁾، وفزط السامة؛ لكونه في السجن والحبيب مع الركب، وتمام
 البيت:

جَنِيْبٌ وَجُفْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٌ⁽⁴⁾

(نعم، وللدِّم)، نحو: علماؤ البلد فعلوا كذا وكذا⁽⁵⁾.
 (أو اختصار) أي: اختصار المضاف [المُسند إليه]⁽⁶⁾، نحو: ولد الخجاء
 خاضر.

(وإن تُنكره) أنت (فللثخيف) وأما تنكير المُسند إليه؛ فيكون للثخيف،
 (والضد) أي: الثخيف، كقول ابن أبي السيط⁽⁷⁾:

(1) هكذا في الأصل، وهو جعفر بن غلبة الخارثي، وكان منجونا بمكة في جنانية، فزارته
 محبوبته مع ركب من قومها، فلما رخلت قال فيها ذلك. يُنظر: بغية الإيضاح (91/1).

(2) يُنظر: معاهد التنصيص للعباس (120/1).

(3) كذا، ولو قال: (ضيق المقام) بلا لام، لكان أولى. يُنظر: بغية الإيضاح (91/1).

(4) اليماني: جمع يمان، مضعد: منبجذ ذاهب في الأرض، الجيب: المجنوب، المستبغ الذي
 يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم، الجفمان: الشخص، الموتق: المقيد.

يُنظر: الإيضاح (447/1) [الهامش].

(5) أي: مثلاً لا يليق بمقامهم.

(6) فإن المُختَر في مثال الشارح - ولد الخجاء خاضر - هو الولد، وهو مضاف؛ بخلاف
 قولك مثلاً: هارب زيد خاضر؛ فإن المُختَر هو زيد (مضاف إليه)، إذ هو مضروب. يُنظر:
 بغية الإيضاح (92/1).

(7) كذا في الأصل، والصواب: ابن أبي السيط.

يُنظر: التذكرة الحمدونية (49/4)، معاهد التنصيص (127/1).

لَهُ خَاجِبٌ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ⁽¹⁾ يَشِيبُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ خَاجِبٌ
أَي: مانِعٌ حَقِيرٌ، فَكَيْفَ بِالْعَظِيمِ⁽²⁾.

(والإفراد) أي: وَيَكُونُ تَنْكِيرُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لِلْإِفْرَادِ، نَحْوُ: ﴿وَأَلَّهُ خَلَقَ كُلَّ نَفْسٍ مِنْ
مَّاءٍ﴾ [التور: 45] أي: كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الدُّوَابِّ مِنْ نُطْقَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَهِيَ نُطْقَةُ أَبِيهِ
الْمَخْصُوصَةِ⁽³⁾.

(والتكثير) أي: كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ لَهُ لِبَلًا، وَإِنَّ لَهُ لَعَنًا، أَي: كَثِيرًا.

وَقَدْ جَاءَ التَّنْكِيرُ لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّعْظِيمِ جَمِيعًا، نَحْوُ: ﴿وَلَنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ
مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: 4] أَي: ذُورٌ عَدَدٌ كَثِيرٌ، وَذُورٌ آيَاتٌ عَظَامٌ⁽⁴⁾.
• وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ بِاعْتِبَارِ الْكِبَيَاتِ وَالْمَقَادِيرِ.
(وَصِدْوِهِ) وَهُوَ التَّجْلِيلُ، نَحْوُ: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنْ أَهْلِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: 72] أَي:
رِضْوَانٌ قَلِيلٌ⁽⁵⁾.

(1) [نسخة: (أمر)] (من الخاصية).

(2) هَذَا يَرْجِعُ عَلَى قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ خَاجِبٌ) فَإِنَّ التَّنْكِيرَ فِي (خَاجِبٍ)
لِلتَّخْفِيرِ وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ خَاجِبٌ مَا، وَلَوْ كَانَ خَفِيرًا يَحْجُبُ عَنْهُ طَالِبُ الْمَعْرِفَةِ،
بِسَبَبِ أَنَّهُ جَوَادٌ لَا يَزُدُّ طَالِبٌ مَعْرُوفٍ.

• وَفِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ لِلتَّعْظِيمِ أَيْضًا، فِي قَوْلِهِ: (لَهُ خَاجِبٌ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ يَشِيبُهُ) أَي: لَهُ خَاجِبٌ
عَظِيمٌ يَحْجُبُهُ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيبُهُ. يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ لِلْمِثْلَانِي (406/1).

(3) وَيَخْتَلِجُ التَّنْزِيعُ كَذَلِكَ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ كُلَّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الدُّوَابِّ مِنْ نَوْعٍ مِنْ
أَنْوَاعِ الْبَيَاضِ. يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْإِيضَاحِ (94/1).

(4) وَذَكَرَ يَخْضَى الْعُلُوِّي فِي الْعَرَّازِ أَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْتَلِجُ التَّنْكِيرُ أَوْ التَّعْظِيمُ.

يُنْظَرُ: الْعَرَّازُ لِأَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ وَعِلْمِ حَقَائِقِ الْإِعْجَازِ لِلْعُلُوِّي (144/3).

(5) فِي هَذِهِ الْبَيَانَةِ قُصُورٌ، إِذْ مَا ذَكَرَهُ يَرْجِعُ إِلَى التَّنْكِيرِ فَقَطً، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: «الْفَرْقُ بَيْنَ
التَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ، أَنَّ الْأَوَّلَ يُنْظَرُ فِيهِ لِرَفْعِ الشَّانِ وَعُلُوِّ الْقَدْرِ، وَالثَّانِي يُلَاحَظُ فِيهِ الْكِبَيَاتُ
وَالْمَقَادِيرُ».

يُنْظَرُ: بَحْوثُ مَنْهَجِيَّةِ فِي الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (ص 289).

(6) يُنْظَرُ: الْكَشَافُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ (290/2).

وقد يكون للتخفيف والتقليل^(١)، نحو: حصل منه شيء، أي: حقيق قليل.
 (والوصف، للثبوت) أي: وأما وصف المسند إليه، فليكونه مثبتاً له كاشفاً عن
 معناه^(٢)، كقولك: الجسم الطويل العريض العجيق يحتاج إلى فراخ يشغله، فإن هذه
 الأوصاف مما توضح الجسم وتعرفه.
 (والمذح) أي: للمسند إليه [نحو:]^(٣) جاء زيد العالم، وكذا للذم نحو: جاء
 زيد الجاهل.^(٤)

(والتخصيص) أي: تخصيص المسند إليه، فيكون التخصيص مقللاً اشتراكه،
 أو زائفاً احتمالاً^(٥)، نحو: جئنا رجلاً عالم، وزيد التاجر جئنا.
 (والتعيين) أي: تعيين الموصوف، والتعيين إما أن يكون له شريك في ذلك
 الاسم، أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذلك الوصف، واشترط هذا لئلا
 يصير الوصف مخصصاً.

• تبيية: قول الناظم: (والمذح والتخصيص والتعيين) فيه نظر؛ لأن المذح
 والذم والترحم، كالعالم والجاهل والفقير^(٦)، مما يتعين الموصوف^(٧) قبل ذكرها،
 فجعل التعيين قسماً برأيه، لا سلف له في ذلك.
 (وكونه مؤكداً فيحصل) بدفع (وهم) كونه لا يشمل) أي: إذا كان المسند إليه
 مؤكداً فإنه يكون لدفع توهم عدم السؤال، نحو: جاءني القوم كلهم، أو أجمعون،

- (١) ويقال في الفرق بين التخفيف والتقليل نظير ما قيل في الفرق بين التظيم والتكثير.
- (٢) قال عبد المتعال الضبي: «هذا معنى أصلي للوصف، فلا يصح ذكره في وجوه البلاغة، وكذلك كونه مخصصاً للموصوف». ينظر: بغية الإيضاح (٩٩/١).
- (٣) ليست في الأصل.
- (٤) بشرط أن يتعين الموصوف قبل ذكره، وإلا كان الوصف مخصصاً، والتعيين إما بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم، أو يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف [شرح المزمدي على عقود الجمان].
- (٥) مقللاً اشتراكه في التكرار، زائفاً احتمالاً في المعارف.
- (٦) على الترتيب، فالعالم للمذح، والجاهل للذم، والفقير للترحم.
- (٧) كذا.

لَيْلًا يُتَوَهَّمُ أَنْ يَغْضَهُمْ لَمْ يَجِئْ، أَوْ لِأَنَّكَ لَمْ تَعْتُدْ بِهِمْ^(١)، أَوْ أَنَّكَ جَعَلْتَ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ مِنَ الْبَغْضِ كَالوَاقِعِ مِنَ الْكُلِّ؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُمْ فِي حُكْمِ شَخْصٍ وَاحِدٍ^(٢).

(وَالشُّهُورُ) أَيُّ: وَلَدَفَعَ تَوَهُمَ الشُّهُورِ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدًا؛ لَيْلًا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْجَائِي غَيْرُهُ وَأَنْ مَا ذَكَرَهُ سَهْوٌ.

(وَالشُّجُورُ الْمُبَاحُ) أَيُّ: وَيَكُونُ التَّأَكِيدُ لَدَفْعِ تَوَهُمِ الشُّجُورِ^(٣)، وَهُوَ التَّكْلُمُ بِالْمَجَازِ، نَحْوُ: قَطَعَ اللَّصُّ الْأَمِيرَ [أَوْ]^(٤) نَفْسَهُ، أَوْ هَيْئَةً؛ لَيْلًا يُتَوَهَّمُ أَنَّ إِنْشَادَ الْقَطْعِ إِلَى الْأَمِيرِ مَجَازٌ، وَأَنَّ الْقَاطِعَ بَغْضٌ غِلْمَانِهِ^(٥).

وَقَوْلُهُ: (الْمُبَاحُ) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ.

(ثُمَّ بَيَانُهُ فَلِلْإِيضَاحِ • بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ) أَيُّ: وَأَمَّا [تَغْيِيبُ] الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِعَطْفِ الْبَيَانِ؛ فَلِإِيضَاحِهِ بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ^(٦)، نَحْوُ: قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ^(٧)، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَوْضَحَ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَخْضَلَ الْإِيضَاحُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا.

(١) أَيُّ: لَمْ تَعْتُدْ بِسَبَبٍ لَمْ يَخْضُرَ.

(٢) وَعِبَارَةُ الْمُزْشِدِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «لَكِنَّكَ لَعَدَمَ اعْتِدَادِكَ بِالْبَاقِي مِنْهُمَا، جَعَلْتَ الْفِعْلَ الْمُسْنَدَ إِلَى الْبَغْضِ، كَالْمُسْنَدِ إِلَى الْكُلِّ؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُمْ فِي حُكْمِ شَخْصٍ وَاحِدٍ» اهـ الْمَقْصُودُ.

(٣) أَيُّ: الشُّجُورُ فِي الْبَيِّنَةِ.

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالْأَظْهَرُ: خَذَّهَا.

(٥) وَمِثَالُهُ أَيْضًا: جَاءَ الرَّيْسُ نَفْسَهُ؛ فَالتَّأَكِيدُ قَدْ دَفَعَ تَوَهُمَ الْمَجَازِ، بِأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ رَسُولُهُ.

يُنْظَرُ: نَوَّرَ الْأَقْنَانِ عَلَى مِائَةِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ لِمُحَمَّدٍ الْمُحْفَظِ الشَّنْقِيطِيِّ (ص ١٢١).

(٦) الْمُرَادُ بِالْإِيضَاحِ: رَفْعُ الْإِحْتِمَالِ فِيهِ، سِوَاةَ كَانِ نَكْرَةً أَمْ مَعْرِفَةً.

يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ (٤٥/٢) [الهامش].

(٧) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْمُخَاطَبِ أَكْثَرُ مِنْ صَدِيقٍ وَاحِدٍ، فَلَا يَنْبَازُ إِلَى ذَهَبِهِ مِنْ لَفْظِ (صَدِيقُكَ) مَا هُوَ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ؟ فَلَمَّا قُبِّرَ بِنَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَهُوَ: (خَالِدٌ) اتَّضَحَ الْمُرَادُ [الْمُزْشِدِيُّ].

وَقَدْ [يَكُونُ] ^(١) عَطْفُ الْبَيَانِ بِغَيْرِ اسْمٍ مُخْتَصٍ بِهِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٢):
 وَالْمُؤْمِنِ الْغَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمَسُّهَا زُجْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسُّنْدِ ^(٣)
 فَإِنَّ (الطَّيْرَ) عَطْفُ بَيَانٍ لِه: (الغَائِذَاتِ)، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ اسْمًا مُخْتَصًّا بِهِ.
 • ثَبِيَّةٌ: وَقَدْ يَجِيءُ عَطْفُ الْبَيَانِ لَغَيْرِ الْإِيضَاحِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿جَمَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ فِيمَا لِلنَّاسِ﴾ [الْمَائِدَةُ: 97]، فَإِنَّ «الْبَيْتَ
 الْحَرَامَ» عَطْفُ بَيَانٍ لِه: (الْكَفَّةَ)، جِيءَ بِهِ لِلْمَذْحِ لَا لِلْإِيضَاحِ ^(٤)، كَمَا تَجِيءُ الصِّفَةُ
 لِذَلِكَ ^(٥).
 (وَالْإِبْدَالُ يَزِيدُ تَقْرِيرًا) أَي: وَأَمَّا الْإِبْدَالُ ^(٦) مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، فَلِزِيَادَةِ
 التَّقْرِيرِ ^(٧).
 أَمَّا فِي بَدَلِ الْكُلِّ ^(٨)، نَحْوُ: جَاءَ أَخُوكَ زَيْدٌ، [فَلْيَتَكْرَبَا] ^(٩)، إِذْ هُوَ عَيْنُ الْمَشْبُوعِ
 صِدْقًا.

-
- (١) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَالْبَيَانُ اقْتَضَى زِيَادَتَهَا.
 - (٢) هُوَ الثَّابِتَةُ الدُّبِّيَانِيَّةُ. يُنْظَرُ: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ (٨٧/١).
 - (٣) وَالْمُؤْمِنُ: هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، مِنَ الْأَمَانِ، الْغَائِذَاتِ: الطُّيُورُ الْمُخْتَبِئَاتُ بِالْخَزَمِ، وَالطَّيْرِ: عَطْفُ
 بَيَانٍ لِلْغَائِذَاتِ، وَالْغَيْلِ وَالسُّنْدِ: مَوْضِعَانِ فِي جَانِبِ الْخَزَمِ، فِيهِمَا الْمَاءُ.
 - (٤) يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ (٤٥/٢) [الْهَامِشُ]، تَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ (العصر الجاهلي) لَشَوْقِي ضَيْف
 (ص ٢٨٦).
 - (٥) بَآئِنَا حَزْمٌ آمِنٌ. يُنْظَرُ: عُلُومُ الْبَلَاغَةِ لِلْمِرَاغِيِّ (١١٢).
 - (٦) كَمَا تَقَدَّمَ.
 - (٧) الْبَدَلُ: هُوَ الثَّابِتُ الْمَنْقُضُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ.
 - (٨) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى الْفَيْهِ ابْنِ مَالِكٍ (٣/٣).
 - (٩) لِأَنَّ الْبَدَلَ كَالْتَقْصِيرِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ، فَيَزِيدُ بِهِ تَقْرِيرُ الْمَنْقُضُودِ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ.
 - (١٠) يُنْظَرُ: عُلُومُ الْبَلَاغَةِ لِلْمِرَاغِيِّ (ص ١١٢).
 - (١١) وَالْأَخْسَنُ: تَنْسِيبُهُ بَدَلِ الْمُنَاطَبَةِ لَوْفُوعِهِ فِي حَقِّ اللَّهِ جُلَّ جَلَالُهُ، وَلَمْ يَرُدَّ فِي التَّصْوِصِ
 وَضْعُهُ بَدَلِ الْكُلِّ.
 - (١٢) فِي الْأَصْلِ: فَلْيَتَكْرَرَا بِلَامٍ وَاجِدَةٍ.

وأما في بَدَلِ الْبَغْضِ^(١) وَالْإِسْتِمَالِ^(٢)، نَحْوُ: جَاءَ الْقَوْمُ أَكْثَرُهُمْ، وَصَلِبَ عَمْرُو ثَوْنُهُ؛ فَلَا اسْتِمَالَ الْمُشْبُوعِ عَلَيْهَا إِجْمَالًا، فَكَانَ التَّابِعُ مَذْكُورًا، أَمَا فِي الْبَغْضِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَا فِي الْإِسْتِمَالِ فَلِأَن مَعْنَاهُ: أَنَّ اسْتِمَالَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ عَلَى الْبَدَلِ كَاسْتِمَالِ الظُّرْفِ عَلَى الْمَطْرُوفِ.

وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِبَدَلِ الْغَلَطِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ^(٣).
ثُمَّ الْأَبْدَالُ الثَّلَاثَةُ، لَا تَخْلُو عَنْ إِضْاحٍ وَتَفْسِيرٍ.
وَقَوْلُهُ: (لِمَا يُقَالُ) خَشَوْا تَبَعَهُ الْبَيْتُ.

(وَالْعَطْفُ) أَيُّ: وَأَمَا عَطَفُ الشَّيْءِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، فَهُوَ (تَفْصِيلُ) لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، فَإِنَّ فِيهِ تَفْصِيلًا لِلْفَاعِلِ، بِأَنَّهُ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَمِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى تَفْصِيلِ الْفِعْلِ^(٤) بِأَنَّ الْمَجِئِينَ كَانَا مَعًا، أَوْ مُزْتَبِئِينَ مَعَ مُهْلَةٍ أَوْ لَا مُهْلَةٍ^(٥).
(مَعَ اقْتِرَابِ) أَيُّ: اخْتِصَارِ، اخْتِرَازًا عَنْ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَجَاءَنِي عَمْرُو، فَإِنَّ فِيهِ تَفْصِيلًا لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَا مَعَ الْإِخْتِصَارِ.

(وَرَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصُّوَابِ) أَيُّ: وَيَكُونُ عَطَفُ الشَّيْءِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لِرَدِّ السَّامِعِ مِنَ الْخَطَأِ فِي الْحُكْمِ إِلَى الصُّوَابِ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، لِمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ [عَمْرُو]^(٦) جَاءَ دُونَ زَيْدٍ^(٧)، أَوْ أَنَّهُمَا جَاءَا مَعًا^(٨).

وَكَلِمَةُ (لَكِنْ) أَيْضًا لِلرَّدِّ إِلَى الصُّوَابِ، لِأَنَّهَا لَا يُقَالُ لِنَفْيِ الشَّرَكَةِ، أَوْ ضَرْفِ

(١) وضابطة: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي جُزْءًا مِنَ الْأَوَّلِ. يُنْظَرُ: شَرَحَ قَطْرَ النَّدَى لِابْنِ هِشَامٍ (ص 309).

(٢) وضابطة: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مَلَابَسَةٌ بِغَيْرِ الْجُزْئِيَّةِ. يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ.

(٣) قَالَ الْمُبَرِّدُ: «بَدَلُ الْغَلَطِ لَا يَكُونُ مِثْلَهُ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَلَا فِي شَيْءٍ وَلَا فِي كَلَامِ مُسْتَقِيمٍ».

يُنْظَرُ: مَعِ الْهُوَامِعِ لِلْسَّيْوِيِّ (178/3).

(٤) وَهُوَ الْمُسْنَدُ.

(٥) لِأَنَّ الْوَاوَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ وَلَا تَنْفِيهِ إِلَّا بِذَلِيلٍ.

(٦) فِي الْأَصْلِ (هَمْرُو)، وَالصُّوَابُ مَا أَثَبَتْ أَعْلَاهُ.

(٧) وَيَكُونُ الْمِثَالُ الْمَذْكُورُ جَيْتَبُذٌ مِنْ قَضَرِ الْقَلْبِ.

(٨) وَيَكُونُ الْمِثَالُ الْمَذْكُورُ جَيْتَبُذٌ مِنْ قَضَرِ الْإِفْرَادِ وَسَيَأْتِي بَيَانُ أَقْسَامِ الْقَضَرِ بِمُخْتَلَفِ

الِاخْتِيَارَاتِ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الحكم عن المخكوم عليه إلى محكوم إليه آخر، نحو: ما جاء زيدٌ لكن عمرو.
(والفضل للخصيص) أي: تغيبُ المُسند إليه بضمير الفضل⁽¹⁾ يكون
للخصيص بالمُسند، أي: قصره عليه؛ لأن قولنا: زيد هو القائم، أن القيام مقصور
على زيد⁽²⁾ لا يتجاوزهُ إلى غيره.

(والتقديم) أي: للمُسند إليه (فلاهتمام يحصل التفسير) لوجود الإهتمام
وأسبابه، أي: وأما تقديم المُسند إليه؛ فلكونه أهم، ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر
الإهتمام، بل لا بد أن يُبين أن الإهتمام من أي جهة وبأي سبب⁽³⁾، فلهذا فضله
بقوله: (كالأصل) أي: لأن تقديم المُسند إليه هو الأصل؛ لأنه محكوم عليه، فلا بد
من تحقيقه قبل الحكم، فقصدوا تقديمه في الذكر أيضاً، ولا مقتضى للعدول عن
ذلك الأصل⁽⁴⁾.

(والتمكن) لتمكن الخبر في ذهن السامع، لأن في المبتدأ تشويقاً إلى الخبر،
كقول أبي العلاء⁽⁵⁾:

(1) وضمير الفضل: هو ما يؤتى به بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر؛ للدلالة على
أنه خبر لا صفة، لأنك إذا قلت: زيد القائم، يختل أن (القائم) خبر لـ (زيد)، ويختل أنه
صفة له، وأن الخبر لم يذكر بعد. ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني (305/2).

(2) كذا في الأصل، وكان في العبارة سقطاً، والأصوب: (لأن قولنا: زيد هو القائم، [فيه] أن
القيام مقصور على زيد)، والله أعلم.

(3) ولهذا عبر الخطيب في الإيضاح بقوله: «وأما تقديمه فلكون ذكره أهم، إما لأنه الأصل ولا
مقتضى للعدول عنه» اهـ المقصود. ينظر: بغية الإيضاح (190/1).

(4) نحو: الصدق فضيلة، والكذب رذيلة. ينظر: التسهيل لعلوم البلاغة (ص40).

(5) أحمد بن عبد الله بن سليمان، التوحفي المغربي، شاعر فيلسوف، ولد سنة 363، وتوفي سنة
449، كان نجيف الجسم، أصيب بالجذبة صغيراً فعجمي في السنة الرابعة من عمره، وقال
الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، من تصانيفه: لزوم ما لا يلزم، وسقط الزند، ومن أودا
تصانيفه: رسالة الغفران، وله شعر يدل على زندقته، ونقال: إنه تاب والله أعلم بحقيقة
الخال.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (23/18 - 39)، ميزان الاعتدال (112/1)، الأعلام (157/1).

والسَّيِّ خَسَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ خَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جُمَادٍ^(١)
أَيُّ: تَحِيرَتِ الْخَلَائِقُ فِي الْمَعَادِ الْجِسْمَانِي، فَبَغَضُوهُمْ يَقُولُ بِهِ، وَبَغَضُهُمْ لَا
يَقُولُ بِهِ.

(وَالْتَعْجَلُ) أَيُّ: تَعْجِيلُ الْمَسْرُةِ، فَيُقَدِّمُ الْمُسْنَدُ لِأَجْلِ ذَلِكَ، نَحْوُ: سَعَدَ فِي
دَارِكَ^(٢)، وَمِثْلُهَا: الْمَسَاءَةُ^(٣)، نَحْوُ: السَّخَّاحُ فِي دَارِ صَدِيقِكَ^(٤).

(وَقَدْ يُقْبَذُ الْإِخْتِصَاصُ إِنْ وَلِيَ تَفِيًّا) أَيُّ: تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ: التَّخْصِصُ^(٥) لَهُ
بِالْخَبَرِ الْفَعْلِيِّ، أَيُّ: قُضِرَ الْخَبَرُ الْفَعْلِيُّ عَلَيْهِ إِنْ وَلِيَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ خَرَفَ الثَّقِي، نَحْوُ:
مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا^(٦).

وَالَا فَقَدْ يَأْتِي التَّخْصِصُ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ^(٧)، أَوْ مُشَارَكِيهِ
فِيهِ^(٨)، نَحْوُ: أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ^(٩).

(وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ • يَأْتِي كَأَوَّلِي) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَشُكُونِ الْوَاوِ، يَغْنِي

(١) قِيلَ: إِنَّ الْخَيَوَانَ هُوَ الْإِنْسَانُ، وَالْجُمَادُ الَّذِي خُلِقَ مِنْهُ هُوَ الطُّفْلَةُ، وَخَيْرَةُ الْبَرِيَّةِ فِيهِ هُوَ
الْإِخْتِلَافُ فِي إِعَادَتِهِ لِلْخَيْرِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنَّ الْخَلَائِقَ تَحِيرُتُ فِي الْمَعَادِ الْجِسْمَانِي، يَدُلُّ
لِذَلِكَ قَوْلُهُ قَبْلَهُ:

بِإِنِّ أَمَرُ الْإِلَهِ وَاجْتِلَافُ الشَّيْءِ
سُ فَذَاعَ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادِي
يُنْظَرُ: علومُ البلاغة للمراغي (ص ٨٧).

(٢) وَبَنَى فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَعَلْتُ مَقْنً يَمْشُونَ﴾ [الرَّغَد: ٢٣].

(٣) أَيُّ: تَعْجِيلُ الْمَسَاءَةِ.

(٤) وَبَنَى فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿النَّارُ وَصَدَّهَا اللَّهُ الَّذِي كَذَّبُوا﴾ [الْخُج: ٧٢].

(٥) أَيُّ: وَقَدْ يُقْبَذُ تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ التَّخْصِصُ... إلخ.

(٦) أَيُّ: لَمْ أَقُلْهُ، وَهُوَ مَقُولٌ لِغَيْرِي، وَلَا يُقَالُ هَذَا إِلَّا فِي شَيْءٍ ثَبَتَ أَنَّهُ مَقُولٌ، لَكِنْ تُرِيدُ أَنْ
تَنْفِي كَوْنَكَ قَابِلًا لَهُ.

وَوُجْهُ التَّخْصِصِ فِي هَذَا الْمِثَالِ: هُوَ أَنَّ قَوْلَكَ: (مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا) تَدُلُّ عَلَى تَخْصِصِ الثَّقِي
عَلَى نَفْسِكَ، مَعَ إِبْنَابِ الْقَوْلِ لِغَيْرِكَ. يُنْظَرُ: البلاغة العربية للميزداني (١/٥٤١).

(٧) فَيَكُونُ الْمِثَالُ الْمَذْكُورُ - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ - قُضِرَ قَلْبِي.

(٨) فَيَكُونُ: قُضِرَ إِفْرَادِي.

(٩) أَيُّ: لَا غَيْرِي.

بذلك: أنسلوب الحكيم، وهو تلقى المخاطب بغير ما يشرقه، أو السائل بغير ما يتطلبه؛ يحمل كلام كل منهما على خلاف المراد، تشبيها له على أنه الأولى بخاله.

مثاله في المخاطب: قول القنطرة للخجاج - وقد توعدده بقوله: "لأخبلتك على الأذهم"، يغني: القيد⁽¹⁾ -: مثل الأمير يحمل [على]⁽²⁾ الأذهم والأشهب، أي: من كان مثل الأمير في السلطان، فالأولى أن [يضفد]⁽³⁾ لا أن يضفد⁽⁴⁾، أي: يغطي الأذهم الذي هو الغرض، لا الأذهم الذي هو القيد، فهو الأولى والأليق بسلطانه⁽⁵⁾.

ومثاله في السائل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ

النَّاسِ وَالْحَجَّ﴾ [البقرة: 189]، سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فأجيبوا عن ذلك ببيان الغرض من هذا الاختلاف، وهو أن الأهلّة بحسب ذلك الاختلاف مغاليم توقيت الناس بها أمورهم من المزارع والمتاجر ومخال الذين وغير ذلك، ومغاليم الحج؛ ليعرف فيها وقته، وذلك للتشبيه على أن الأولى بجالبهم أن يسألوا عن ذلك، لا عن السبب⁽⁶⁾.

وأنسلوب الحكيم من خلاف مقتضى الظاهر، وإن لم يكن من مناجات المسند إليه.

(والتيفات دابر) أي: ونأتي الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للإتياف⁽⁷⁾.

(1) أي: لا تبتذلك بالخدب.

(2) ليست في الأصل.

(3) أي: يغطي، تقول: أضفدته، إذا أغطيته. ينظر: الصحاح للجوهري (498/2).

• تشبيه: ضبطت هذه الكلمة في الأصل هكذا (يضفد)، ولم أقف لها على وجه، فافهم.

(4) أي: يفتد ويوثق، ويصح في ضبطها: (يضفد)، و(يضفد).

ينظر: مختار الصحاح (ص 176).

(5) أي: الأليق بالأمير هو الوعد لا الوعيد.

(6) ينظر: نيل المزام من تفسير آيات الأحكام للفتنوجي (ص 40).

(7) ويسمى: شجاعة الغريزة، «والسبب في تلقيبه بذلك، هو أن الشجاعة هي الإقدام، والرجل إذا كان شجاعاً، فإنه يرد الموارد الصعبة، ويقتحم الورط العظيمة حيث لا يردّها غيره، ولا يقتحمها سواه، ولا شك أن الإتياف مخصوص بهذه اللغة العربية دون غيرها».

وهو عند الجمهور: التَّعْيِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ - التَّكْلِيمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ - بَعْدَ التَّعْيِيرِ عَنْهُ بِأَخَرٍ مِنْهَا، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ التَّعْيِيرُ الثَّانِي عَلَى خِلَافِ مَا يَمْتَنِيهِ الظَّاهِرُ وَيَتَرَقَّبُهُ السَّامِعُ^(١).

مثاله مِنَ التَّكْلِيمِ إِلَى الْخِطَابِ: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [نسر: 22]، وَمُقْتَضَى الظَّاهِرِ: أَرْجِعْ^(٢)،^(٣)

وَمِنَ التَّكْلِيمِ إِلَى الْغَيْبَةِ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ① فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ② [الكوثر: 1 - 2]، وَمُقْتَضَى الظَّاهِرِ: (فَصَلِّ لَنَا)^(٤).

يُنظر: الطَّرَازُ لِلْعُلُوِّي (71/2).

(١) يُنظر: بَغِيَةِ الْإِيضَاح (138/1 - 139).

(2) قَالَ ابْنُ عَابِدٍ: «قَوْلُهُ: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾، أَصْلُ الْكَلَامِ: وَمَا لَكُمْ لَا تَعْبُدُونَ، وَلَكِنَّهُ صُرِفَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ لِیَكُونَ الْكَلَامُ اسْتِعْرَافًا، وَلِذَلِكَ جَاءَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ③ دُونَ ﴿وَإِلَيْهِ أَرْجِعْ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، وَهَلِهِ الطَّرِيقَةُ أَحْسَنُ مِنْ إِدْعَاءِ الْإِلْتِفَاتِ».

يُنظر: الْبَابُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ (191/16 - 192).

(3) وَمِنَ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ التَّكْلِيمِ إِلَى الْخِطَابِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّهِ أَمْرٌ أَنْ أَسْكُوتَ أَوْ لَوْ أَنَّ

أَسَدًا وَلَا تَكُونُ مِنَ الشُّرَكِيِّ﴾ ④ [الأنعام: 14]. يُنظر: بَغِيَةِ الْإِيضَاح (139/1 - 140).

(4) قَالَ الْمَخْرُ: «كَانَ الْأَلْبَنِيُّ فِي الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ» فَصَلِّ لَنَا وَأَنْحَرْ، لَكِنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾، لِإِقْوَانِهِ:

إِخْدَافًا: أَنْ وَرُودَهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِلْتِفَاتِ مِنْ أَمْتَابِ أَبْوَابِ الْفَضَاحَةِ.

وَنَابِيهَا: أَنْ صُرِفَ الْكَلَامُ مِنَ الْمُسْتَضَرِّ إِلَى الْمُظْهَرِّ يَرْجِبُ نَوْعَ عَظَمَةِ وَمَهَابَةِ، وَبِئْسَ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ لِمَنْ يُخَاطَبُونَهُمْ: يَا مُرْكُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَتَنَاهَاكُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ.

وَقَالَتْهَا: أَنْ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾ لَيْسَ فِيهِ ضَرْبٌ لَعَنَةٍ أَنْ هَذَا الْقَائِلُ هُوَ اللَّهُ أَوْ غَيْرُهُ،

وَأَيْضًا كَلِمَةُ ﴿إِنَّا﴾ تُخْتَلَبُ الْخَفْضَ، كَمَا تُخْتَلَبُ الْوَاحِدُ الْمُعْظَمُ نَفْسَهُ، فَلَوْ قَالَ: (فَصَلِّ لَنَا)،

لَتَبَيَّنَ ذَلِكَ الْإِخْتِمَالُ وَهُوَ أَنَّهُ مَا كَانَ يَعْرِفُ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَهُ وَخَذَهُ أَمُّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ

الشُّرْبِكِ، فَلِهَذَا تَرَكَ اللَّفْظَ، وَقَالَ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾، لِیَكُونَ ذَلِكَ إِزَالَةً لِذَلِكَ الْإِخْتِمَالِ

وَمِنَ الْخُطَابِ إِلَى التَّكْلِيمِ قَوْلُ غُلَقْمَةَ بْنِ غَبْدَةَ⁽¹⁾:
 طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِصَانِ طَرُوبٌ يُعَيِّدُ الشُّبَابَ عَصْرَ حَانَ مُشِيبِ
 تُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا وَعَادَتْ عَوَادِ بَيْنَنَا وَخُطُوبِ⁽²⁾
 وَمُقْتَضَى الظَّاهِرِ: تُكَلِّفُكَ.

وَمِنَ الْخُطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَقٌّ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ بِهِمْ
 يَرْبِجَ طَلَبَتَوْ﴾ [يُونُس: 22]، وَالْقِيَّاسُ: (بِكُمْ)⁽³⁾.

وَنَضْرِبُهَا بِالتَّوْجِيدِ فِي الطَّاعَةِ وَالْعَمَلِ لَهُ تَعَالَى. يُنْظَرُ: الضمير الكبير (319/32).
 وَقَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ: «وَالْعُدُولُ غَنِ الضَّمِيرِ إِلَى الْإِسْمِ الظَّاهِرِ فِي قَوْلِهِ:
 ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ دُونَ: فَصَلِّ لَنَا، لِمَا فِي لَفْظِ الرَّبِّ مِنَ الْإِيمَاءِ إِلَى اسْتِخْفَافِهِ الْعِبَادَةَ لِأَجْلِ
 رُبُوبِيَّتِهِ فَضْلًا عَنْ فَرْطِ إِنْغَامِهِ» اهـ كَلَامُهُ؛ فَلَمَّا قَالَ: (فَصَلِّ لَنَا) لَا خُشْيَ أَنْ يُطْلَقَ الْإِغْطَاءُ
 سَبَبٌ لِلتَّوْجِيدِ إِلَى الْمُغْطَى بِالصَّلَاةِ وَالشُّحْرِ، أَوْ بِعِبَادَةِ أُخْرَى: لَا خُشْيَ أَنْ كُلُّ مَنْ أُغْطَاكَ
 تُصَلِّيَ لَهُ وَتُشْحَرَ فَقَطْعًا لِهَذَا الْاِخْتِمَالِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾. يُنْظَرُ: التَّحْرِيرُ
 وَالتَّنْوِيرُ (574/30).

(1) غُلَقْمَةُ بْنُ غَبْدَةَ - يَفْتَحُ الْغَيْنَ وَالْبَاءَ - بِنِ تَائِيَّةٍ بِنِ قَيْسٍ، الْمَشْهُورُ بِ: غُلَقْمَةَ الْفَخْلِ، مِنْ بَنِي
 ثَمِيمٍ؛ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، كَانَ مُعَاصِرًا لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ، وَلَهُ مَعَهُ مُسَاجَلَاتٌ، تُؤَدِّي خَوَالِي سَنَةَ 20
 قَبْلَ الْهِجْرَةِ، لَهُ "وَيْزَانُ شِعْرِ" شَرْحُهُ الْأَعْلَمُ الشُّتْرِي. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (247/4).

(2) يَرْوَى هَذَا الْبَيْتُ: (تُكَلِّفُنِي لَيْلَى) - بِالنِّبَاءِ -، وَالضَّمِيرُ فِي (تُكَلِّفُنِي) لِلْقَلْبِ، وَ(لَيْلَى): مَفْعُولٌ
 بِهِ؛ وَأَمَّا الزَّوَانِيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّارِحُ: (تُكَلِّفُنِي لَيْلَى) عَلَى أَنَّهُ مُسْتَدٌّ إِلَى لَيْلَى، وَالْمَفْعُولُ
 مَخْلُوفٌ أَيُّ: تُكَلِّفُنِي شَدَائِدَ فِرَاقِهَا، أَوْ عَلَى أَنَّهُ خُطَابٌ لِلْقَلْبِ.
 يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْبِيْهِ لِلْعَبَّاسِيِّ (173/1 - 174).

قَوْلُهُ: (طَحَا) بِمَعْنَى: ذَهَبَ وَأَتْلَفَ، وَطَرُوبٌ بِمَعْنَى: أَنَّ لَهُ طَرَبًا وَنَشَاطًا فِي طَلَبِهِمْ، وَقَوْلُهُ:
 (شَطَّ وَلَيْهَا) بِمَعْنَى: بَعْدَ قُرْبَيْهَا، وَقَوْلُهُ: (عَادَتْ عَوَادِ) بِمَعْنَى: رَجَعَتْ عَوَادِي كَانَتْ تُحَوَّلُ بَيْنَنَا
 إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (عَادَتْ) مِنَ الْمَعَادَةِ. يُنْظَرُ: بَغِيَةُ الْإِيضَاحِ (140/1).

(3) قَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ: «مَا الْقَائِدَةُ فِي صَرْفِ الْكَلَامِ مِنَ الْخُطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ؟
 الْجَوَابُ: فِيهِ وَجْهٌ:

الْأَوَّلُ: قَالَ صَاحِبُ «الْكُشَافِ»: الْمَقْصُودُ هُوَ الْمُبَالِغَةُ، كَأَنَّهُ تَعَالَى يَذْكُرُ خَالَهُمْ لِغَيْرِهِمْ
 لِتَعْجِيزِهِمْ مِنْهَا، وَتَسْتَدْعِي مِنْهُمْ فَرِيدَ الْإِنْكَارِ وَالتَّصْبِيحِ.

وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ أَلْزَمَ الرِّيحَ قَتِيرٌ سَحَابًا فَسَقَتْهُ﴾^(١) [فاطر: 9]، ومُقْتَضَى الظَّاهِر: (فَسَقَتْهُ).

وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخُطَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ اللَّيْلُ نَدَىٰ ذَاكَ نَبْءٌ وَإِنَّكَ تَسْمَعُ سُبْحَانَكَ﴾ [الفاتحة: 4 - 5]، ومُقْتَضَى الظَّاهِر: إِيَّاهُ^(٢).

وَوَجْهُ حُسْنِ الْإِلْتِفَاتِ: أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أَشْلُوبٍ إِلَى آخَرَ كَانَ ذَلِكَ الْكَلَامَ أَحْسَنَ تَطْرِيقًا لِنَشَاطِ السَّمْعِ، وَأَكْثَرَ إِيقَاطًا لِلِإِضْغَاءِ إِلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: (ذَا بَرِ خَشَوْا تَمَامًا لِلنَّبِيِّ، أَوْ صَفَةً لِلِإِلْتِفَاتِ، أَيْ: ذَابَرُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ).

الثاني: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَالِيُّ: إِنَّ مُحَاطَةَ تَعَالَى لِبَعَادِهِ، هِيَ عَلَى لِسَانِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَوَيْ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ عَنِ الْغَائِبِ، وَكُلُّ مَنْ أَقَامَ الْغَائِبَ مَقَامَ الْمُحَاطَبِ خَسِرَ بِهِ أَنْ يَزِدَّهُ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى الْغَائِبِ.

الثالث: وَهُوَ الَّذِي خَطَرَ بِالنَّبَا فِي الْخَالِ، أَنَّ الْإِنْتِقَالَ فِي الْكَلَامِ مِنْ لَفْظِ الْغَيْبَةِ إِلَى لَفْظِ الْحُضُورِ [فِيئَةً] يَذُلُّ عَلَى مَزِيدِ التَّخَرُّبِ وَالْإِكْرَامِ، وَأَمَّا ضِدُّهُ وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ لَفْظِ الْحُضُورِ إِلَى لَفْظِ الْغَيْبَةِ يَذُلُّ عَلَى الْمَقْبُوعِ وَالشَّجِيحِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَكُنَّا فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿تَكْسِبُهُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْسِيمِ﴾ [تَرْجَمَ تَرْجِمَ] ﴿[الفاتحة: 2 - 3] كُلُّهُ مَقَامَ الْغَيْبَةِ، ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّهُ سَبِّحَ ذَاكَ تَسْمِيَةً﴾ [الفاتحة: 5]، وَهَذَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ كَأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ مَقَامِ الْغَيْبَةِ إِلَى مَقَامِ الْحُضُورِ، وَهُوَ يُوجِبُ غُلُوَّ الدَّرَجَةِ، وَكَمَالَ الْقُرْبِ مِنْ جَدْمَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَأَمَّا الثاني: فَكُنَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿حَوَّجَ إِذَا كَثُرَ فِي أَتْلَافٍ﴾ بِخُطَابِ الْحُضُورِ، وَقَوْلَهُ: ﴿وَجَرَّهَنَ بِهِمْ﴾ مَقَامَ الْغَيْبَةِ، فَهَهُنَا انْتَقَلَ مِنْ مَقَامِ الْحُضُورِ إِلَى مَقَامِ الْغَيْبَةِ، وَذَلِكَ يَذُلُّ عَلَى الْمَقْبُوعِ وَالشَّجِيحِ وَالطَّرْدِ، وَهُوَ اللَّابِثُ بِخَالِ هَوْلَاهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ صِفَتُهُ أَنَّهُ يُقَابَلُ إِحْسَانًا لِهَيْئَةِ تَعَالَى إِلَيْهِ بِالْكَفَرَانِ، كَانَ اللَّابِثُ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ» اهـ يُنْظَرُ: التفسير الكبير (234/17).

(١) جَاءَ فِي الْأَصْلِ: «اللَّهُ الَّذِي يُزِيلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسَقَتْهُ»، فَغَلِطَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ آيَةٌ فِي آيَةٍ: الْآيَةُ الْمُنْبَتَةُ أَهْلًا، مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّهُ أَلْزَمَ الرِّيحَ قَتِيرٌ سَحَابًا فَسَقَتْهُ﴾ [الرُّوم: 48].

(٢) يُنْظَرُ: الدرر المصنوع في علوم الكتاب المكنون للشمس الحلبي (57/1).

البَابُ الثَّالِثُ: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

(لِذَا مَضَى الثُّرُكُ مَعَ الْقَرِينَةِ) أَنِي: أَمَا تَرَكُهُ^(١)، فَلِذَا مَرُّ فِي حَذْفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعَ الْقَرِينَةِ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا ذَاهِبًا، فَالْمُسْنَدُ إِلَى عَمْرٍو مَحذُوفٌ^(٢)، لِقَضْدِ الْإِخْتِصَارِ وَالِاخْتِرَازِ عَنِ الْعَبَثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ.

وَنَحْوُ قَوْلِ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ^(٣):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(٤)

أَنِي: نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ، فَالْمُسْنَدُ إِلَى (نَحْنُ) مَحذُوفٌ، لِذَا مَرُّ.

وَلَا بُدَّ لِلْمَحذُوفِ مِنْ قَرِينَةٍ ذَالَةٍ لِيَفْهَمَ الْمَعْنَى، كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالٍ

مُحَقِّقٍ، نَحْوُ: «وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ» [الْقَمَانُ: 25]

أَنِي: خَلَقَهُنَّ اللَّهُ، أَوْ [مُقَدَّرًا]^(٥) نَحْوُ قَوْلِ ضَرَّارِ بْنِ نَهْشَلٍ رَأِيْنَا لِأَخِيهِ يَزِيدَ بْنِ نَهْشَلٍ:

(١) غير الشارح كالناظم ب: (الثرك) بدل (الحذف)، وهما بذلك تابعان للخطيب.

وذكر عبد المتعال الضبي عن هذا التغاير في التعبير: هو «من الثفن في العبارة».

ينظر: بغية الإيضاح (1/155).

(2) أَنِي: وَعَمْرًا كَذَلِكَ.

ومثله قول ضامر بن الحارث:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ زُحْلَةً فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

أَنِي: وَقِيَارٌ كَذَلِكَ. ينظر: علوم البلاغة للمراغي (ص 78 - 79).

(3) فِي الْأَضَلِّ: (الْحَطَمُ)، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ أَغْلَاءُ.

ونسب البيت لعنبر بن امرئ القيس الخزرجي كما في خزانة الأدب للبغدادي (4/275).

ونسب بعضهم لامرئ القيس، وكأنه سبق قلبي، والله أعلم، ينظر: خصائص التراكيب (دراسة

تحليلية) لمحمد أبو موسى (ص 274).

(4) ينظر: البيان والبيان (3/69)، معاهد التنصيص (1/189).

(5) كَذَا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: (مُقَدَّرٌ) عَطْفًا عَلَى (مُحَقِّقٍ).

لَيْسَ بِكَ زَيْدٌ ضَارِعٌ لِحُضُومَةٍ وَمُخْطَبٌ مِمَّا تُطْبِخُ الطَّوَائِحُ⁽¹⁾
كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ يَبْكِيهِ؟ فَقَالَ: ضَارِعٌ⁽²⁾.

(وَالَّذِكْرُ) أَي: ذَكَرَ الْمُسْنَدَ (قَدْ يَفِيدُنَا تَغْيِينَهُ) أَي: مِثْلَمَا مَرَّ فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ الْأَصْلُ⁽³⁾، أَوْ لِتَغْيِينِ كَوْنِهِ فِعْلًا يَفِيدُ التَّجْدُّدَ⁽⁴⁾، أَوْ اسْمًا يَفِيدُ الثَّبُوتَ⁽⁵⁾.
(وَكَوْنُهُ فِعْلًا فَلِلتَّحْيِيدِ - بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجْدُّدِ) أَي: وَأَمَّا كَوْنُهُ أَي: الْمُسْنَدُ فِعْلًا، فَلِلتَّحْيِيدِ لَهُ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ: الْمَاضِي: وَهُوَ الزَّمَانُ الَّذِي قَبْلَ زَمَنِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، وَالْمُسْتَقْبَلُ: وَهُوَ الزَّمَنُ الَّذِي يَتَرَقَّبُ وَجُودَهُ بَعْدَ هَذَا الزَّمَانِ، وَالْحَالُ: وَهُوَ أَجْزَاءُ مِنْ أَوَاخِرِ الْمَاضِي وَأَوَائِلِ الْمُسْتَقْبَلِ مُتَعاقِبَةً بِلَا مُهْلَةٍ⁽⁶⁾، وَهَذَا أَمْرٌ

- (1) قَوْلُهُ: (لَيْسَ بِكَ) بِالْبَيِّنَةِ لِلْمَفْعُولِ، وَالضَّارِعُ: الدَّلِيلُ، وَ(الْمُخْطَبُ): الَّذِي يَأْتِي إِلَيْكَ لِلْمُغْرُوفِ مِنْ غَيْرِ وَبِسَبِيلَةٍ، وَقَوْلُهُ: (تُطْبِخُ) أَي: تُذْهِبُ وَتُهْلِكُ، وَ(الطَّوَائِحُ): جَمْعٌ مُطْبِخَةٍ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، وَقِيَّاسُهُ: مُطَاوِجٌ أَوْ مُطْبِخَاتٌ، وَهِيَ التَّوَاوِلُ الصُّغْبَةُ. [بُغْيَةُ الْإِبْرَاحِيمِ (161/1)].
(2) أَي: يَبْكِيهِ ضَارِعٌ دَلِيلٌ لِحُضُومَةٍ؛ إِذْ هُوَ مُلْجَأُ الْأَذْلَاءِ وَغَوْزُ الضُّعَفَاءِ [عِلْمُ الْبَلَاغَةِ لِلْمِرَاقِيِّ (ص 79)].

(3) وَلَا يَغْدُلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَّا لِنُكْتَةٍ.

(4) أَي: الدَّلَالَةُ عَلَى الْحُدُوثِ بَعْدَ الْعَدَمِ.

(5) أَي: الدَّلَالَةُ عَلَى النَّسَبَةِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بَزْمَانٍ. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْرَاحِيمِ (163/1).

فَقِي فَسَوِيهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُتَوَفِّيْنَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ﴾ [النِّسَاءُ: 142] «قَوْلُهُ: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ يَفِيدُ التَّجْدُّدَ جَيِّدًا بَعْدَ آخَرٍ، فَجَدَّاعُهُمْ مُقَيَّدٌ بِالزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ اقْتِحَارٍ إِلَى قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ كَذِكْرِ (الْآنَ) وَ(الْعَدِيدِ)، وَقَوْلُهُ: يَفِيدُ الثَّبُوتَ مُطْلَقًا غَيْرَ [نَظَرًا] إِلَى زَمَانٍ مَخْصُوصٍ». يُنْظَرُ: بَحُوثُ مَنْهَجِيَّةِ فِي الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (ص 263).

(6) قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّبَّانُ فِي خَاتَمِيَّتِهِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى الْفَيْهِ ابْنِ مَالِكٍ (89/1): «وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْحَالِ هُنَا أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ: (الْآنَ)، وَهُوَ الزَّمَانُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الزَّمَانِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، بَلْ أَجْزَاءُ مِنْ أَوَاخِرِ الْمَاضِي وَأَوَائِلِ الْمُسْتَقْبَلِ مَعَ مَا يَتَنَاهَا مِنَ الْآنَ، وَلِهَذَا تَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ: (يُضَلِّي) - مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: زَيْدٌ يَضِلِّي - خَالٍ، مَعَ أَنَّ بَعْضَ أَفْعَالِ ضَلَّجَةٍ مَاضٍ، وَبَعْضُهَا بَاقٍ، فَجَعَلُوا الضَّلَاةَ الْوَاقِعَةَ فِي الْأَنَاءِ الْمُتَتَالِيَةِ وَاقِعَةً فِي الْحَالِ، قَالَهُ الدَّمَاغِينِيُّ».

عُزْفِي، وذلك لأنَّ الفعلَ ذَالٌ بصيغة^(١) على أخذ الأزمينة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدلُّ على ذلك، بخلاف الاسم؛ فإنه يدلُّ عليه^(٢) بقرينة خارجة نحو: زَيْدٌ قائم الآن، أو أمس، أو غدا، أو يفيد الفعلَ التَّجَدُّدَ، كقول طريف بن تميم:

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ حُكَاظُ قَبِيلَةٍ بَغَتْوا إِلَيَّ عَرِيفُهُمْ يَتَوَشَّمُ^(٣)

• تنبيه: التَّجَدُّدُ لازمٌ للزَّمانِ، لكونه [كَمَا غَيْرَ ذَاتٍ] أي: لَا تَجْتَمِعُ أَجْزَاؤُهُ فِي الْوُجُودِ، وَالزَّمانُ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِ الْفِعْلِ؛ لأنَّ الْفِعْلَ مَعَ إِفَادَتِهِ التَّفْيِيدَ بِأَخْذِ الْأَزْمِينَةِ الثَّلَاثَةِ مُفِيدٌ لِلتَّجَدُّدِ^(٤).

(وَأَمَّا فَلَا تَعْدَامَ ذَا) وَأَمَّا كَوْنُ الْمُسْنَدِ اسْمًا؛ فَلِعَدَمِ التَّفْيِيدِ الْمُفِيدِ لِلتَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ فِيهِ؛ لأنَّ الْإِسْمَ يُفِيدُ الدَّوَامَ وَالثَّبُوتَ، كَقَوْلِ النَّضْرِ بْنِ [جُوَيْثَةَ]^(٥): لَا يَأْلَفُ الْبَزْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ^(٦) بِخِلَافِ الْفِعْلِ.

(وَمُفْرَدًا) أي: وَأَمَّا كَوْنُ الْمُسْنَدِ مُفْرَدًا؛ فَلِكَوْنِهِ غَيْرَ سَبَبِيٍّ^(٧) مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقْوِي الْحُكْمِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قائم؛ لأنَّ الْأَصْلَ إِفْرَادُ الْمُسْنَدِ، وَالْجُمْلَةُ فَرْعٌ عَلَيْهِ، وَفِيهِ بَحْثٌ طَوِيلٌ لِأَهْلِ الْمَعَانِي.

(لأنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ فِيهِ مُفِيدًا) أي: لِأَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْمُسْنَدِ مَقْصُودٌ مِنْ نَفْسِ الْمُسْنَدِ، فَيَكُونُ مُفْرَدًا كَمَا مَرَّ.

(١) كَذَا، وَلَعَلَّهَا: بِصِيغَتِهِ.

(٢) أي: عَلَى أَخْذِ الْأَزْمِينَةِ الثَّلَاثَةِ.

(٣) حُكَاظُ: سُوقٌ مَشْهُورَةٌ لِلْعَرَبِ، حَرِيفُ الْقَوْمِ: الْقَيْمُ بِأَمْرِهِمُ الَّذِي شَهَرَ وَغَرَفَ بِذَلِكَ، يَتَوَشَّمُ: أَيِ يَضْلُرُّ عَنْهُ تَفَرُّسُ الْوُجُوهِ وَتَأَمُّلُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا. يُنْظَرُ: الْإِبْضَاحُ (١١٣/٢) [الهامش].

(٤) وَالْمُرَادُ بِهِ: الدَّلَالَةُ عَلَى الْحُدُوثِ بَعْدَ الْعَدَمِ؛ وَهَذَا شَيْءٌ لَازِمٌ لِلْفِعْلِ، بِخِلَافِ التَّجَدُّدِ الْإِسْتِمْرَارِيِّ؛ فَهَذَا لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعَ الْقَرِينَةِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: (جَوْرِيَّةٌ)، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَ أَغْلَاهُ.

(٦) يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ لِلْعَبَّاسِيِّ (٢٠٧/١).

(٧) قَالَ الْخَطِيبُ فِي الْإِبْضَاحِ: «وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِيِّ نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبَوْهُ مُنْطَلِقٌ».

يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْضَاحِ (١٦٥/١).

(والفعل بالمفعول إن تقيدا) أي: وأما تقييد المُسند إن كَانَ فعلا أو شبهه من المُستثقات بمفعول مطلق أو به أو فيه أو له أو معه⁽¹⁾، إذ (أل) في (المفعول) للجنس لا للعهد (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء؛ فلترتبة الفائدة⁽²⁾، وهو معنى قوله: (فلنفيد أريدا)، لأن زيادة الفائدة ناشئة عن التقييد، ولأن الفعل كلما زاد خصوصاً زاد غرابته، وكلما زاد غرابته زاد فائدة، كما يظهر بالنظر إلى قولنا: شيء ما موجود، وفلان بن فلان حفظ [التوراة]⁽³⁾ سنة كذا في بلد كذا.

(وتركة) أي: التقييد (لمنايع منه)، مثل خوف انقضاء الفرض⁽⁴⁾، وإزادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله، أو عدم العلم بالمقدمات، أو نحو ذلك.

(وإن) قيد المُسند (بالشرط)، فليقطع بالوقوع وعدم القطع به، أو غيرهما من الإغتيارات التي تقتضي تقييده، ولا يغزف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل. فـ (إن) و(إذا) للشرط في الاستقبال وإن كان لفظه ماضيا، و(لو) للماضي. وأصل (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط، و(إذا) للجزم بوقوعه⁽⁵⁾، وإلى هذا

(1) جمعها الناظم - مع أمثلتها - في قوله:

إن المفاهيم خمس (مطلق) و(به) (فيه) (معه) (له) فانظر إلى المثال
هزئت (هزنا) (أنا) هزرو (غداة) أتى
وسرت (والليل) (خوفا) من جفاك لي

(2) أي: تكبيرها.

(3) سبق التنبيه على نظيره، فلا معنى لإعادته هنا.

(4) كقول الضائيد لمن معه: (حبس الضيد)، فلا يقول: (في الشرك) لينابذ إليه قبل فواته بالفراغ أو مؤنه قبل فتيحه. ينظر: بغية الإيضاح (168/1).

(5) وجميعا في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَهَنَةٌ يَكْفُرُوا بِمُؤْمِنٍ وَمِنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: 131].

قال العلامة محمد الطاهر بن عاشور: «وحي» في جانب الحسنه بإذا الشرطية؛ لأن الغالب في إذا الدلالة على اليقين بوقوع الشرط أو ما يغرب من اليقين، كقولك: إذا طلعت الشمس فعلت كذا، ولذلك غلب أن يكون فعل الشرط مع إذا فعلا ماضيا، لكون الماضي أقرب إلى اليقين في الحضور من المستقبل - كما في الآية -، فالحسنات أي: النعم كثيرة

أشار بقوله: (باعتبار ما يجيء من أداتيهِ، والجزم أضل في إذا • لا إن ولو ولا كذاك منع ذا أي: ولا كـ «إذا» و«إن» منع (لو) فإنها حُرِفَ امتناع لامتناع، ولا «إن» كـ «إذا».

• تَبَعَة: يجري ههنا التَّجَاهُلُ فَتُسْتَعْمَلُ (إن) في مقام الجزم تعاهلاً إذا اقتضاء المقام، كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار؟ - وهو يعلم أنه فيها - فيقول: إن كان فيها أخبرك، فيتجاهل، خوفاً من السيد، وأمثال ذلك. (والوصف) أي: كَوْنُ المُسْتَدِّ وَضْعاً⁽¹⁾، نَحْوُ: رَجُلٌ عَالِمٌ⁽²⁾.

(والتعريف) أي: وأما تعريف المُسْتَدِّ بِلَامِ الْجِنْسِ أو غيرها؛ فِلَافَاةُ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرِ مَعْلُومٍ لِلْسَّامِعِ بِأَحَدِ طَرِيقِ التَّعْرِيفِ بِآخَرٍ مِثْلِهِ، نَحْوُ: الرَّاكِبُ هُوَ الْمُنْطَلِقُ، وَزَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ، وَعَمَرُو أَخُوكَ⁽³⁾، وأما قول أبي النجم:

الخصول تثنائهم متواليّة من صحبة وخضب وزخاء وزفافية، وجيء في جانب الشبهة بخرف (إن) لأن الغالب أن نذل (إن) على التزدد في وقوع الشرط، أو على الشك، ولكون الشيء النادر الخصول غير مجزوم بوقوعه، ومشكوكا فيه؛ جيء في شرط إضابة الشبهة بخرف (إن) لنزلة وقوع الشكيات، أي: المكروهات عليهم، بالنسبة إلى الخنات - أي: النعم - وفي ذلك تعريف بأن نعم الله كانت متكاثرة لديهم، وأنهم كانوا مغرّضين عن الشكر، وتعريض بأن إضابتهم بالشكيات نادرة، وهم يعدّون الشكيات من جزاء موسى ومن آمن معه، فهم في كلتا الحالين بين كافرين بالنعمة وظالمين لموسى ومن معه، ولهذا بين الاعتبارين عرف الشبهة تعريف الجنس المعروف في علم المعاني بالعهد الذهني، أي: جاءتهم الخنات؛ لأن هذا الجنس مخبوت مألوف كثير الخصول لديهم، وتكررت سببته لنزلة وقوعها عليهم، ولأنها شيء غير مألوف خلولة بهم، أي: وإن تصبّهم أئمة سببته، كذا في «الكشاف» و«المفتاح». ينظر: التحرير والتنوير (65/9).

- (1) كذا، ولعل الصواب: «كَوْنُ المُسْتَدِّ مُوضُوعاً»، أي: مُقَيِّداً بِالْوَضِيفِ.
- (2) كذا في الأصل، والبعال فيه قصور؛ إذ إنه ليس جملة تامة مختوية على مُسْتَدِّ ومُسْتَدِّ إِلَيْهِ - إلا أن يقال: إنه حذف المُسْتَدِّ إِلَيْهِ، والتقدير: هُوَ رَجُلٌ عَالِمٌ - والاشبه أن يقال: زَيْدٌ رَجُلٌ عَالِمٌ. ينظر: درر الفوائد المستخسنة (الورقة رقم: 27) [مخطوط].

- (3) إذا كان للسامع أخ يسمى عمراً، وهو يعرفه بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه، وأردت أن تعرفه أنه أخوه، فتقول له: عمرو أخوك، سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف أن عمراً أخوه،

أنا أبو النجم وشغري وشغري⁽¹⁾

فتأول بخذف المضاف باعتبار خالين أي: شغري الآن مثل شغري فيما كان، فيصح مغايضة المُسنَد للمُسند إليه بحسب المفهوم⁽²⁾.

(والثأخير أي: تأخير المُسنَد لأنه الأضل ولا مقتضى للمُدول عنه، كما مر في تقديم المُسنَد إليه⁽³⁾).

(وعكسه) أي: تقديمه (يعرف) أي: معروف، فيثال تقديم المُسنَد: أخوك زيد، والمُنطلق حمزو.

والضابط في التقديم أنه إذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع إتصافه بأحدهما دون الآخر - حتى يجوز أن يكونا وصفين لشئتين متعبدتين في الخارج - فأيهما كان بحيث يعرف السامع إتصاف الذات به، وهو الطالب - بحسب رغبك - أن تحكم عليه بالآخر، يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه، وتجعله مبتدأ.

أو لم يعرف أن له أخا أضلا.

وإن عرف أن له أخا في الجلالة وأردت أن تُنبئه جنده؛ قلت: أخوك حمزو، أما إذا لم يعرف أن له أخا أضلا؛ فلا يقال ذلك؛ لامتناع الحكم بالثنيين على من لا يعرفه المخاطب أضلا، فظهر الفرق بين قولنا: حمزو أخوك، وقولنا: أخوك حمزو، [من الإيضاح للخطيب بتغيير يسير جدا].

ينظر: بغية الإيضاح (184/1 - 185).

وسمائي إيضاح مختصر من الشارح رحمه الله.

(1) ينظر: خزنة الأدب للبغدادي (439/1).

(2) ومنه قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الواقعة: 10] قال الزمخشري في الكشاف (458/4): «يريد: والشابقون من عرفت خالهم وبلغك وصفهم، كقول: وعبد الله عبد الله، وقول أبي النجم: «وشغري شغري»، كأنه قال: وشغري ما انتهى إليك وسجعت بفصاحتها وبزاعتها».

(3) لأن أغراض تأخير المُسنَد هي ما سبق من أغراض تقديم المُسنَد إليه؛ إذ هما متلازمان.

ينظر: بغية الإيضاح (192/1)، التسهيل لعلوم البلاغة (ص 40).

وأيُّهما كان بحيثُ يجهلُ انِّصافَ الذاتِ به، وهو كالتَّالِبِ أنْ تُحكِّمَ لثبوته بالذَّاتِ أو نَقِيهِ غَنَةً؛ يَجِبُ أنْ تُوجَزَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ وتُجَعَّلَهُ خَبْرًا.

فإذا عَرَفَ السَّامِعُ زَيْدًا بِغَيْبِهِ واسْمِهِ، ولا يَعْرِفُ انِّصافَهُ بِأَنَّهُ أَخُوهُ، وأردتُ أنْ تُعرِّفَهُ ذَلِكَ، قُلْتُ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وإذا عَرَفْتَ أَحَا لَهْ ولا يَعْرِفُهُ عَلَى تَغْيِينٍ⁽¹⁾، وأردتُ أنْ تُغَيِّنَهُ عَنْهُ، قُلْتُ: أَخُوكَ زَيْدٌ.

(والتَّكْيِيرُ أي: تَكْيِيرُ المُسْنَدِ، يَغْنِي: أنْ تُكَيِّرَهُ لِعَدَمِ إِزَادَةِ الحَضَرِ والعَهْدِ الدَّالِّ عَلَيْهِمَا التَّغْرِيفُ، نَحْوُ: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَعَمَرُو شَاعِرٌ.

وَلِلتَّغْيِيمِ نَحْوُ: ﴿مَنْكَ يَغْنِيَنَّ﴾⁽²⁾ [البقرة: 2].

وَلِلتَّحْقِيرِ نَحْوُ: مَا زَيْدٌ شَيْئًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

(1) كذا في الأصل، ولعلَّ الأصَوْبُ: (على التَّغْيِينِ).

(2) وهذا بناءٌ على أنْ ﴿مَنْكَ﴾ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ (هُوَ) يعودُ على ﴿نَفْسِكَ﴾، أو خَبَرٌ: ﴿نَفْسِكَ﴾.

يُنظر: الإيضاح (128/2) [الهامش]، التحرير والتنوير (225/1).

[الباب الرابع]: أحوال متعلقات الفعل

(ثم مع المفعول حال الفعل • كحاله مع فاعل من أجل • تلبس) أي: الفعل مع مفعوله، كهُوَ مع فاعله من أجل تلبس، أي: لأن الغرض من ذكره معه إفادة تلبسه به من جهة وقوعه عليه لا إفادة وقوعه مطلقاً، إذ لو أريد ذلك ل قيل: وقع الضرب أو ثبت، فإذا لم يذكر المفعول به مع الفعل، وقصد تعلقه بمفعول غيره مذكور؛ قُدِّرَ المفعول بحسب القرائن الدالة على تعيينه، إن عاماً فعام، وإن خاصاً فخاص.

(لا كون ذلك قد جرى) أي: ليس المراد بالتعلق مطلق الفعل، وإلا لصدق مطلق الضرب.

(وإن يرد إن لم يكن قد ذكرنا • الثني مطلقاً أو الإثبات له • فذلك مثل لازم في المنزلة) أي: وإذا ورد نفي الفعل مطلقاً أو إثباته، فيترئى منزلة اللازم، فلا يقدَّر له مفعول؛ فإن المقدَّر كالمذكور؛ لأن السامع يفهم منهما أن الغرض: الإخبار بقيام الفعل بإعتبار تعلقه بما وقع عليه، فينقُص غرض المتكلم، ألا ترى أنك إذا قلت: هو يعطي الدنانير؛ يكون لبيان جنس ما يتناول الإعطاء، لا لبيان كونه مُعْطِياً، ويكون كلاماً مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير⁽¹⁾ لا مع من نفى أن يوجد منه الإعطاء، كقول البخري⁽²⁾ في المختار بالله⁽³⁾:

(1) فيكون النبال من قُضِر القلب.

(2) الوليد بن غنيد بن يحيى الطائي، أبو غنادة البخري: شاعر كبير، ولد بمنبج (بين حلب والفزات) سنة 206، وتوفي بها سنة 284، له: ديوان شعر، وكتاب الخماسة. ينظر: الأعلام (121/8).

(3) من قصيدة، أولها:

لَكَ عهدٌ لَدَيَّ غيرُ مضاعٍ باتَ شوقي طَوْعاً لَكَ ونِزاجي

فَجَوَّ حُشَايَهُ وَغَيِظَ عِذَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعٌ^(١)
 نَزَلَ (يَرَى وَيَسْمَعَ) مَثَرَةُ اللَّازِمَيْنِ، أَي: مَنْ تَضَلَّرَ عَنْهُ الرُّؤْيَةُ وَالسَّمَاعُ مِنْ
 غَيْرِ تَعَلُّقٍ بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ^(٢).

(مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَإِلَّا لَرَمَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَزِدِ التَّنْفِي أَوْ الْإِثْبَاتُ كَمَا مَرَّ قَرِيبًا، لَرَمَ
 تَقْدِيرُ الْمَفْعُولِ أَي: وَجِبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى تَعْيِينِ الْمَفْعُولِ إِنْ
 عَامًّا فَعَامًّا، وَإِنْ خَاصًّا فَخَاصًّا، كَمَا مَرَّ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَّيْتُكُمْ
 الْجَبَابِرَ﴾ [النحل: 9] أَي: لَوْ شَاءَ هَذَايَتَّكُمْ لَهَذَاكُمْ أَجْمَعِينَ، فَإِنَّهُ مَثَى قِيلَ: لَوْ
 شَاءَ، عَلِمَ السَّامِعُ أَنَّ هُنَاكَ شَيْئًا غَلَبَتْ الْمَشِيئَةُ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ مُبْهَمٌ عِنْدَهُ، فَإِذَا جِيءَ
 بِجَوَابِ الشَّرْطِ ضَارَ مُبَيِّنًا، وَهَذَا أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ^(٣)، وَلَيْسَ مِنْهُ^(٤):

فَلَمْ يُبْقِ مِنِّي الشُّوقُ غَيْرَ تَفْكَرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيتُ تَفَكَّرَا

وَهَوَى كُلَّمَا جَزَى مِنْهُ فَخَع
 لَوْ تَوَلَّيْتُ عَنْهُ جَعِفَ رُجُوعِي
 يُنظر: معاهد التنصيص (232/1).

(1) الشُّجُو: الهمُّ والحُزْنُ، والبُعدُ: الأغْدَاءُ.

يُنظر: مختار الصحاح (ص 162، 203).

(2) «حَذَفَ الْمَفْعُولُ بِهِ لِيُغْلِي: «يَرَى» وَ«يَسْمَعَ» لِأَنَّهُ أَرَادَ تَنْزِيلَ الْفِعْلِ الْمُشْعَبِيِّ مَثَرَةَ الْفِعْلِ
 اللَّازِمِ، فَالْمَعْنَى: إِنْ مَا يُحْزَنُ أَغْدَاءَهُ وَيَغِيظُهُمْ أَنْ يُوجَدَ زَائِمٌ مَا يَرَى بِبَصَرِهِ، وَسَامِعٌ مَا يَسْمَعُ
 لِئَلَّا يَرَى مَخَابِسَهُ وَفَضَائِلَهُ وَيَسْمَعَ كَلَامَهُ، وَمَنْ يَثْنِي عَلَيْهِ، وَيُضَافُ إِلَى هَذَا اخْتِمَالُ إِزَادَةِ
 التَّنْبِيهِ، أَي: أَنْ يُوجَدَ سَامِعٌ يَسْمَعُ أَيُّ شَيْءٍ، وَزَائِمٌ يَرَى أَيُّ شَيْءٍ؛ إِذْ مَثَى وَجَدَ فَلَا بُدَّ أَنْ
 يَغْرِفَ مَخَابِسَهُ وَفَضَائِلَهُ فَيَقْدِمَهُ». يُنظر: البلاغة العربية (1/348).

(3) لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِبْهَامِ أَوَّلًا، فَتَطَلَّعَ النَّفْسُ لِمَعْرِفَةِ الْبَيَانِ، فَيَأْتِي الْبَيَانُ وَالنَّفْسُ مُشَوِّقَةً لَهُ،
 فَيُزَسِّخُ فِي الذِّهْنِ أَكْثَرَ مِمَّا لَوْ جَاءَ الْبَيَانُ مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ، وَفِي مَثَلِ هَذَا يُقَالُ: الْحَاصِلُ بَعْدَ
 الطَّلَبِ، أَغْرُ مِنَ الْمُسْتَأْنَقِ بِلَا تَعَبٍ.

(4) الْبَيْتُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْجَوْهَرِيِّ أَخِي شُعْرَاءِ الصَّاحِبِ بْنِ عُبَادٍ.

يُنظر: بغية الإيضاح (1/201).

فإن المراد بالأول: البكاء الحقيقي، وفي الثاني: البكاء التفكري⁽¹⁾، وفيه بحث طويل.

(والحذف للبيان فيما أتتهما) أي: وحذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام، أعني: وجود القرينة للبيان بعد الإبهام، كما مر في فعل المشيئة والإرادة ونحوهما إذا وقع شرطاً، فإن الجواب يدل عليه⁽²⁾.

(أو لمجيء الذكر) أي: إذا أريد ذكر المفعول ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه.

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ دد والمجد والمكارم مثلاً⁽³⁾
أي: قد طلبنا لك مثلاً، فحذف المفعول من اللفظ؛ إذ لو ذكر لكان المناسب في قوله: (فلم نجد) الإتيان بضميره، أي: فلم نجده، وفيه تقويت للغرض، وهو إيقاع نفي التوجدان على صريح لفظ المثل⁽⁴⁾.

(1) فلم يرد أن يقول: فلو شئت أن أبكي تفكراً بكنيت تفكراً، ولكنه أراد أن يقول: أفناني التحول فلم يبق مبني وفي غير خواطر تحول، وحتى لو شئت البكاء فمزيت جفوني وعضرت غيني ليسيل منها دمع لم أجده، ولخرج منها بدل الدمع التفكر. ينظر: المخرج السابق نفسه.

(2) مثاله: قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِمَنْعِهِمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: 20]، فالمفعول به محذوف، إذ التقدير: ولو شاء الله إذهاب منعهم وبصرهم لفعل ذلك.

قال السمين الحلبي: «ومفعولة محذوف، تقديره: ولو شاء الله إذهاب، وكثر حذف مفعوله ومفعول «أراد»، حتى لا يكاد ينطق به إلا في الشيء المستغرب، كقوله:

ولو شئت أن أبكي ذماً لبيئته عليه ولكن ساحة الضير أوسع»

ينظر: الدر المصون، (183/1).

(3) التيت للتفكري. ينظر: معاهد التنصيص (256/1).

(4) «إنما كان هذا غرضه، لأنه أكد في كمال المنح، ولو عكس فصرخ أولاً وأضمر ثانياً لفات هذا الغرض، لأنه قد يتوهم عود الضمير على غيره». ينظر: بغية الإيضاح (202/1).

(أو لَزِدَ تَوَهُمُ السَّامِعِ غَيْرِ الْقَصْدِ) أي: وَيَكُونُ الْخَذْفُ لِدَفْعِ تَوَهُمِ السَّامِعِ إِرَادَةً غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً، كَقَوْلِ الْبُخْتَرِيِّ^(١):

وَكَمْ دُذْتُ غَنِيٍّ مِنْ تَخَامُلٍ خَادِبٍ وَصُورَةَ أَيَّامٍ خَزَزْنَ إِلَى الْعَظَمِ^(٢)
فَخَذَفَ الْمَفْعُولُ، أَغْنِي: اللَّحْمُ؛ إِذْ لَوْ ذُكِرَ^(٣) لَزُبِمَا تَوَهُمَ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنْ
الْخَزْزُ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظَمِ، بَلْ كَانَ فِي بَعْضِ اللَّحْمِ، فَتَرَكَ ذِكْرَ اللَّحْمِ؛ لِيَذْفَعَ مِنَ
السَّامِعِ هَذَا التَّوَهُمَ، وَيُصَوِّرَ فِي نَفْسِهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنَّ الْخَزْزَ مَضَى فِي اللَّحْمِ حَتَّى
لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا الْعَظَمُ^(٤).

(أَوْ هُوَ لِلتَّغْبِيمِ) أي: وَيَكُونُ خَذْفُهُ لِلتَّغْبِيمِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ، كَقَوْلِكَ: قَدْ كَانَ
بَيْنَكَ مَا يُؤْلِمُ، أي: كُلُّ أَحَدٍ^(٥)، وَمِنْهُ: ﴿وَأَقِمُّوا دَعْوَانَا إِلَى مَادِّ السَّلَافِ﴾^(٦) [يُونُسُ: 25] أي:
يَدْعُوا الْعِبَادَ كُلَّهُمْ^(٧).

(أَوْ لِلْفَاصِلَةِ) أي: وَيَكُونُ خَذْفُهُ لِرِعَايَةِ الْفَوَاصِلِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالصُّحَىٰ ①
وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ② مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ③﴾ [الصُّحَىٰ: 1 - 3] أي: فَلَاكَ، خَذَفَ

(١) يُنظر: معاهد التنصيص (255/1).

(٢) «دُذْتُ غَنِيٍّ: دَفَعْتُ وَطَرَدْتُ، تَخَامُلٌ خَادِبٌ: شِدَّةٌ خَادِبٌ وَمَشَقَّةٌ عَلَى نَفْسِي، صُورَةُ أَيَّامٍ: هِيَ شِدَّتُهَا وَخُسْرُهَا، خَزَزْنَ: قَطَعْنَ، كِبْغِلُ السَّكِينِ فِي اللَّحْمِ دُونَ التَّوَصُّلِ إِلَى نِهَازَةِ الطَّرْفِ الْأَخِيرِ الَّذِي يَتِمُّ بِهِ الْفَضْلُ». يُنظر: البلاغة العربية (348/1).

(٣) بَأَنَّ قَالَ: خَزَزْنَ اللَّحْمَ.

(٤) «لَا شَكَّ أَنَّهُ يُمَكِّنُ تَأْدِيَةَ هَذَا الْغَرَضِ بِتَأْخِيرِ الْمَفْعُولِ، بَأَنَّ يَقُولُ: خَزَزْنَ إِلَى الْعَظَمِ اللَّحْمَ، وَلَكِنْ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ لَا يَجْعَلُ لِذِكْرِهِ فَائِدَةً». يُنظر: بغية الإيضاح (202/1).

(٥) وَفَرِيقَةُ الْعُمُومِ فِي هَذَا: أَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ مُبَالَغَةٍ. يُنظر: المَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسَهُ (203/1).

(٦) وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْمَثَالِ - فِي الْآيَةِ - وَبَيْنَ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْعُمُومَ فِي الْآيَةِ حَقِيقِيٌّ، وَفِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ مُدَّعَى لِلْمُبَالَغَةِ. يُنظر: الإيضاح (158/2) [الهامش].

(٧) قَالَ الْعَلَمَةُ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ: «وَحَذَفَ مَفْعُولٌ ﴿يَدْعُوا﴾، لِقَصْدِ التَّغْبِيمِ، أي: يَدْعُو كُلُّ أَحَدٍ». يُنظر: التحرير والتنوير (145/1).

الْمَفْعُولَ لِأَن فَوَاصِلَ الْآيِ عَلَى الْإِيفِ⁽¹⁾؛⁽²⁾

(أَوْ هُوَ لَا مُسْتَهْجَانِكَ) أَي: وَيُحَذَفُ أَيْضًا لِاسْتِهْجَانِ ذِكْرِهِ، كَقَوْلِ غَابِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَا زَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي»⁽³⁾؛ يَغْنِي⁽⁴⁾: الْغُزْرَةُ. وَقَوْلُهُ: (الْمُقَابَلَةُ) أَي: مُقَابَلَةٌ مَنْ يُخَاطَبُهُ بِذِكْرِهِ.

(وَقَدِّمَ الْمَفْعُولَ أَوْ شَبِيهَهُ • رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصِيبْ تَغْيِيبَهُ) أَي: وَتَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْزُورِ وَالظُّرْفِ وَالْحَالِ وَنَحْوِ ذَلِكَ عَلَى الْفِعْلِ لِرَدِّ الْخَطَأِ فِي التَّغْيِيبِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدًا عَرَفْتُ، لِمَنْ اِعْتَقَدَ أَنَّكَ عَرَفْتَ إِنْسَانًا أَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ⁽⁵⁾، فَإِنَّهُ مُصِيبٌ فِي اِعْتِقَادِ وَقُوعِ عِرْفَانِكَ عَلَى إِنْسَانٍ، مُخْطِئٌ فِي تَغْيِيبِ أَنَّهُ

(1) الْقَوْلُ بِأَنَّ اتِّفَاقَ الْفَوَاصِلِ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ الْحَذْفَ، رَدُّهُ الدُّكْتُورَةُ غَابِثَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ (بِتِ الشَّاطِئِ) فَقَالَتْ: «وَأَمَّا تَغْلِيلُ الْحَذْفِ بِرِعَايَةِ الْفَاصِلَةِ، فَلَيْسَ مِنَ الْمَقْبُولِ عِنْدَنَا أَنْ يَفْرَمَ الْبَيَانُ الْقُرْآنِيُّ عَلَى اِعْتِبَارِ لَفْظِي نَحْضٍ، وَإِنَّمَا الْحَذْفُ لِمُقْتَضَى مَغْنَوِيٍّ بِلَاغِيٍّ، يَقْوَاهُ الْإِذَاءُ اللَّفْظِيُّ، فَوْنُ أَنْ يَكُونَ الْمُنْلَحَظُ الشَّكْلِيُّ هُوَ الْأَضَلُّ، وَلَوْ كَانَ الْبَيَانُ الْقُرْآنِيُّ يَتَعَلَّقُ بِبَيْتٍ هَذَا، لَمَا عُدَّ مِنْ رِعَايَةِ الْفَاصِلَةِ فِي آخِرِ سُورَةِ الضُّحَى: ﴿فَلَمَّا الْيَمِيْنَةَ فَلَا تَنْهَرُ ①﴾ وَأَمَّا النَّسَائِيُّ فَلَا تَنْهَرُ ② وَأَمَّا يَنْهَرُ رَبِّكَ فَحَيْثُ ③﴾، وَلَيْسَ فِي السُّورَةِ كُلُّهَا ثَاءٌ فَاصِلَةٌ، بَلْ لَيْسَ فِيهَا حَرْفُ الثَّاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَمْ يَقُلْ تَعَالَى: (فَتَغْيِبْ)؛ لِتَتَّبِقَ الْفَوَاصِلُ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ الصُّنْعَةِ وَمَنْ يَتَغَلَّقُونَ بِهِ».

يُنْظَرُ: التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن (بت الشاطئ)، (35/1).

(2) وَوَجْهٌ هَذَا الْحَذْفُ الْمَفْعُولُ الرَّازِي بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

1 - اِكْتِفَاءً بِالْكَافِ الْأَوَّلِيِّ فِي ﴿وَدَّكَ﴾.

2 - اِتِّفَاقُ الْفَوَاصِلِ أَوْجَبَ حَذْفَهَا.

3 - حَذْفُ الْمَفْعُولِ الْمُؤَدَّنِ بِالْغُمُومِ، وَالْمَغْنَى: «أَنَّهُ مَا قَلَاكَ وَلَا قَلَى أَخَذَا مِنْ أَصْحَابِكَ، وَلَا أَخَذَا مِنْ أَحَبِّكَ إِلَى قِيَامِ الْقِيَامَةِ، تَفْرِيزًا لِقَوْلِهِ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»».

يُنْظَرُ: التفسير الكبير (192/31).

(3) عَزَاةُ ابْنِ رَجَبٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (410/2) لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَوَرَدَ شَيْءٌ مِنْ مَعْنَاهُ فِي حَبِيثٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (رَقْم: 662)، وَفِيهِ ضَعْفٌ كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الشُّمَائِلِ لِلْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِيِّ (رَقْم: 308).

(4) كَذَا، وَلَعَلَّ الْأُصُوبَ: «تَغْنِي».

(5) فَيَكُونُ قَوْلُكَ: زَيْدًا عَرَفْتُ، مِنْ قَضَرِ الْقَلْبِ.

غير زائد.

(وتبغض مفعول على بغض) أي: وتقديم بغض مفعولات الفعل على بغض، إما لكونه الأضل ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل في: ضرب زيد عمرا. والمفعول الأول⁽¹⁾ في نحو: أعطيت زيدا درهما، فإن أضله التقديم على المفعول الثاني، لما فيه من معنى الفاعلية⁽²⁾.

وأما ترتيب المفاعيل، فقيل: تقديم المفعول المطلق، ثم المفعول به بلا واسطة حرك الجز، ثم الذي بواسطته، ثم المفعول فيه: الزمان ثم المكان، ثم المفعول له، ثم المفعول معه.

والأصل: أن يذكر الحال عقب صاحبه، والتابع عقيب المشبوع، وعند اجتماع التوابع: تقديم الثعب، ثم التأكيد، ثم البذل أو البيان⁽³⁾.

أو تقديم المفعول على الآخر لثبته الإهتمام، نحو: قتل الخارجي فلان⁽⁴⁾. أو لأن في تأخيرته إخلالا ببيان المعنى نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: 28] إذ لو أجزر ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عما بعده،

(1) أي: وإما لكونه المفعول الأول.

(2) لأن الأضل هو تقديم ما كان فاعلا في المعنى، كما قال ابن مالك:

وَالْأَضْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَرَمٍ مِنْ: أَلْبَسَ مِنْ زَاوَكُمُ نَسِجَ الْيَمَنِ

ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/153).

(3) والمشهور في ترتيب التوابع أن يقدم الثعب، ثم عطف البيان، ثم التأكيد، ثم البذل، نظمها بعضهم بقوله:

إِنَّ التَّوَابِعَ إِنْ جَاءَتْ بِأَجْمَعِهَا وَدُمْتَ نَحْوِي مِنْ التَّرْتِيبِ مَا نَقَلَا
فَانْعَثَ وَيَسَّرَ وَأَكْبَدَ وَابْتَدَلْنَ وَجَرْنَ بِالْعَطْفِ بِالْحَرْفِ بَلَّتِ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَا

ينظر: الحلل الذهبية على التحفة السنية لمحمد الصغير بن قائد العبادلي المقطري (ص150).

(4) «إذ ليس للثابس فائدة في أن يخرقوا قاتله، وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به» ليخلصوا من شره». ينظر: الإيضاح (2/167).

لثَوْبِهِ أَنَّهُ مِنْ صِلَةٍ «يَكْتُمُ»^(١)، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (كَالِإِهْتِمَامِ أَوْ لِأَضَلِّ غِلْمًا).
 «لَطِيفَةٌ: إِنَّمَا قَدَّمْنَا شَرْحَ الْأَضَلِّ عَلَى الْإِهْتِمَامِ عَكْسَ مَا فِي أَرْجُوزَةِ النَّاطِمِ؛
 لِأَنَّ الْأَضَلَ تَقْدِيمُ الْأَضَلِّ.
 وَقَوْلُهُ: (غِلْمًا) حَسُو لِهْتِمَامِ الْبَيْتِ.

(١) فَلَا يَنْدُلُ نَظْمُ الْكَلَامِ جِيئَ عَلَى أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ، وَإِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ كَثَمَ إِيمَانَهُ عَنْهُمْ.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْقَضْرِ

وَهُوَ لَفْعٌ: الْحَبْسُ^(١)، وَاضْطِلَاحًا: تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِطَرِيقِ مَخْصُوصٍ^(٢).
(الْقَضْرُ نَوْعَانِ: حَقِيقِيٌّ، وَذَا ه نَوْعَانِ، وَالثَّانِي: الْإِضَافِي كَذَا) أَيْ: أَنَّ الْقَضْرَ
نَوْعَانِ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ وَالْوَاقِعِ، لِئَلَّا
يَتَجَاوَزَهُ إِلَى غَيْرِهِ أَضَلًّا وَهُوَ الْحَقِيقِيٌّ، أَوْ بِحَسَبِ الْإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَهُوَ غَيْرُ
حَقِيقِيٍّ، كَقَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَتَجَاوَزُ الْقِيَامَ إِلَى الْقُعُودِ، لَا بِمَعْنَى
أَنَّهُ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى أَضَلًّا.

وَكُلُّ مِثْلِهِمَا - أَيْ: الْحَقِيقِيَّ وَالْإِضَافِي - نَوْعَانِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْبَيِّنِ.
ثُمَّ طَفِقَ النَّاطِلُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَفْضِلُ الْأَنْوَاعَ، فَقَالَ:
(فَقَضْرُكَ الْوُضْفُ عَلَى الْمَوْصُوفِ) أَيْ: أَمَّا قَضْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ؛
لِئَلَّا يَتَجَاوَزَ الْمَوْصُوفُ بِلُكِ الصِّفَةِ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى، وَيَجُوزُ كَوْنُ بِلُكِ الصِّفَةِ
لِمَوْصُوفٍ آخَرَ.
(وَعَكْسُهُ) أَيْ: قَضْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، بِأَنْ لَا يَتَجَاوَزَ^(٣) الصِّفَةُ ذَلِكَ

(١) تَقُولُ: «قَضْرَتُهُ» إِذَا خَبَسَتْهُ، وَهُوَ مَفْضُوزٌ، أَيْ: مَخْبُوسٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَرُّهُ مَقْصُورٌ فِي
الْجَنَائِمِ﴾ [الرُّخْمِ: 72]، وَامْرَأَةٌ قَاصِرَةُ الطَّرْفِ: لَا تُنْصَرِفُ إِلَى غَيْرِ بَغْلِيهَا، كَأَنَّهَا تُخْبَسُ
طَرْفُهَا خَبْسًا، قَالَ اللَّهُ شُبْحَانَهُ: ﴿فَصَبْرٌ قَلِيلٌ قَلْبُوتُ الْقَرْبِ﴾ [الرُّخْمِ: 56].

يَنْظُرُ: مَقَائِسُ اللُّغَةِ لِابْنِ فَارِسٍ (96/5 - 97).

(٢) وَهَذَا التَّغْرِيفُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: هُوَ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ لِلْمَذْكُورِ وَنَقْيُهُ عَمَّا عَدَاهُ؛ لِأَنَّا إِذَا
قُلْنَا: «جَاءَ عَلِيٌّ فَقَطَّ»، كَانَ فِيهِ إِثْبَاتُ الْمَجِيءِ لِعَلِيٍّ، وَنَقْيُهُ عَمَّا عَدَاهُ، وَلَا يُسَمَّى هَذَا قَضْرًا
فِي اضْطِلَاحِ الْبَلَاغِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالطَّرِيقِ الْمَخْصُوصِ الَّذِي قَضَرُوهُ.
يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 66).

(٣) كَذَا فِي الْأَضْلَى.

المُوصُوف إلى مُوصُوفٍ آخَرَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ الْمُوصُوفِ صِفَاتٌ أُخَرُ.
(مِنْ نَوْعِهِ الْمَفْرُوفِ) وَهِيَ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ: قَصْرُ الْمُوصُوفِ الْحَقِيقِيِّ عَلَى
الصِّفَةِ وَعَكْسُهُ، وَقَصْرُ الْمُوصُوفِ الْإِضَافِيِّ عَلَى الصِّفَةِ وَعَكْسُهُ.

مِثَالُ قَصْرِ الْمُوصُوفِ الْحَقِيقِيِّ عَلَى الصِّفَةِ: مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ، أَيْ: لَا صِفَةَ لَهُ
غَيْرُهَا، (وَهُوَ غَرِيزٌ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ)⁽¹⁾؛ لِتَعَذُّرِ الْإِخَاطَةِ بِصِفَةِ الشَّيْءِ بِخَيْثُ يُثَبِّتُ مِنْهَا
شَيْءٌ وَيَتَنَقَّى مَا عَدَاهُ مِنَ الصِّفَاتِ.

وَمِثَالُ الْإِضَافِيِّ: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، أَيْ: لَا يَتَجَاوَزُ الْقِيَامَ إِلَى الْقُعُودِ، وَقَدْ تَكُونُ
لَهُ صِفَاتٌ أُخَرُ.

مِثَالُ قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمُوصُوفِ الْحَقِيقِيِّ: مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ، أَيْ: لَا
غَيْرُهُ، وَهُوَ كَثِيرٌ.

وَمِثَالُ قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمُوصُوفِ الْإِضَافِيِّ: مَا فِي الْوُجُودِ غَيْرُكَ، أَيْ:
بِحَسَبِ النُّعَى؛ إِذْ وَجُودٌ سِوَاهُ كَالْعَدَمِ.

• فَالِإِدَّةُ: الْمُرَادُ بِالصِّفَةِ: الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَعْنَى قَائِمٍ بِالْغَيْرِ، لَا الثَّغْتُ
النَّحْوِيَّةُ الَّتِي هِيَ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ وَمَعْنَى فِيهَا غَيْرُ الشُّمُولِ، وَيَتَنَهَمَا عُمُومٌ
وَحُضُوصٌ مِنْ وَجْهِ؛ لِتَضَادِّقِهِمَا عَلَى الْعِلْمِ فِي قَوْلِنَا: أَعْجَبَنِي هَذَا الْعِلْمُ، وَصِدْقُهُ
بَذَوْنِهَا عَلَى الرَّجُلِ فِي قَوْلِنَا: مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ.

وَكَذَا بَيْنَ الثَّغْبِ وَالصِّفَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ الَّتِي فَسَّرُوها بِمَا دُلَّ عَلَى ذَاتٍ بِإِغْتِنَابِ
مَعْنَى هُوَ الْمَقْصُودُ: عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ؛ لِتَضَادِّقِهِمَا فِي نَحْوِ: رَجُلٌ عَالِمٌ، وَصِدْقُهَا
بَذَوْنِهِ فِي قَوْلِنَا: الْعَالِمُ يُكْزَمُ، وَبِالْعَكْسِ فِي قَوْلِنَا: جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ.

(طَرِيقُهُ) أَيْ: وَلِلْقَصْرِ طَرُقٌ غَيْرُ الطَّرِيقَتَيْنِ الْمُخْتَصَّطَيْنِ بِمَا بَيْنَ الْمُسْتَبَدِّ

(1) قَالَ الشَّيْخُ فِي عُقُودِ الْجَمَانِ - فِي بَابِ الْقَصْرِ -:

إِنَّمَا حَقِيقِي وَإِنَّمَا غَيْرِي ذَا	فَالْقَصْرُ لِلْمُوصُوفِ وَالْوَضْعُ لِلذَّا
أَعْلَمُ مَعْنَى مُطْلَقِ الْحَقِيقِي	كَأَنَّمَا مَحْمُودٌ صَبِيبِي
أَيْ: مَا لَهُ وَضَعٌ سِوَاهُ يُورَدُ	وَهُوَ غَرِيزٌ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ

يَنْظُرْ: شَرْحُ عُقُودِ الْجَمَانِ لِلشَّيْخِ (ص 43).

وَالْمُسْتَدِإِلِيهِ، وَهُنَا تَوَسَّطَ ضَمِيرُ الْفَضْلِ، نَحْوُ: زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ، وَتَغْرِيفُ الْخَبَرِ بِاللَّامِ نَحْوُ: زَيْدٌ الْأَمِيرُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمِيرٌ سِوَاهُ.

أَخَذْنَا: (الثَّقِي وَالْإِسْتِنَاءُ)، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِ الْمُوصُوفِ إِفْرَادًا وَقَلْبًا: مَا شَاجَرَ إِلَّا زَيْدًا، وَالْكُلُّ يَصْلُحُ مِثَالًا لِقَصْرِ الثَّقِيَيْنِ، وَالتَّفَاوُثُ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ احْتِقَادِ الْمُخَاطَبِ^(١).

وَقَوْلُهُ: (هُمَا) أَيُّ: مَعَاءِ الْإِسْتِنَاءِ وَالثَّقِي: طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ.

(و) ثَانِيهَا (الْعَطْفُ) بِ(لَا) أَوْ (بَلْ)^(٢)، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِ الْمُوصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ إِفْرَادًا: زَيْدٌ شَاجَرَ لَا كَاتِبٌ، مَا زَيْدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاجَرَ، وَقَلْبًا: زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ، وَمَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ^(٣).

(١) يَنْقَسِمُ الْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ حَالِ الْمُخَاطَبِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْصَافٍ:

١ - قَصْرُ إِفْرَادٍ.

٢ - قَصْرُ قَلْبٍ.

٣ - قَصْرُ ثَقِيَيْنِ.

١ • فَإِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ يَعْتَقِدُ الْمَشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَأَكْثَرُ؛ يُسَمَّى: قَصْرُ إِفْرَادٍ. مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، بِذَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى قَبْلَ: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ أَنْتَهُمَا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

٢ • وَإِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ يَعْتَقِدُ عَكْسَ الْحُكْمِ الَّذِي يُرَادُ إِثْبَاتُهُ بِالْقَصْرِ؛ يُسَمَّى: قَصْرُ قَلْبٍ. مِثْلُ قَوْلِنَا: مَا شَاجَرَ إِلَّا جَرِيرًا، زَيْدًا عَلَى مَنْ احْتَقَدَ أَنْ خِيَرَهُ أَشْعَرُ مِنْهُ كَالْفَرَزْدَقِ - مِثْلًا -.

٣ • وَإِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ مُشْرِكًا فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الْمَنْقُصِ عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ، فَهُوَ قَصْرُ ثَقِيَيْنِ. مِثْلُ قَوْلِنَا: مَا عَالِمٌ إِلَّا مُحَمَّدٌ، جَوَابًا لِمَنْ تَرَدَّدَ، وَلَمْ يَدْرِ مِنَ الْعَالَمِ، أَمُحَمَّدٌ أَمْ عَفْرُو، فَيُعَيِّنُ لَهُ ذَلِكَ.

يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص ٧١ - ٧٢).

(٢) وَمِثْلُ (بَلْ) - هُنَا -: (لَكِنْ).

يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْوَاضِحَةُ لِعَلِي الْجَارِمِ وَمُصْطَفَى أَمِينِ (ص ١٨٠ - ١٨١) ط. دار الفكر.

(٣) الشَّارِحُ تَابِعٌ لِلْمُخْطِيبِ فِي «اشْتِرَاطِ الثَّنَافِي بَيْنَ الصِّفَتَيْنِ فِي قَصْرِ الْقَلْبِ، وَاشْتِرَاطِ عَدَمِهِ فِي قَصْرِ الْإِفْرَادِ» فَلَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعَهُمَا فِي مِثَالٍ وَاحِدٍ، وَالْمُخْطَبُ فِي ذَلِكَ سَهْلٌ. يُنْظَرُ: بَغِيَةُ الْإِيضَاحِ (٢٢٨/٢).

وقولك في قصر الصفة على الموصوف أفراداً وقلنا بحسب المقام: زيد شاعر لا غمرو، وما غمرو شاعر بل زيد.

(ق) ثالثها (التقديم) لما حقه التأخير، كقولك في قصر الموصوف أفراداً: كاتب زيد⁽¹⁾، وقلنا: تميمي أنا، وفي قصر الصفة أفراداً وقلنا⁽²⁾ أو تميمي بحسب اعتقاد المخاطب.

(ثم) رابعها (إنما) لتضمنه معنى (ما) و(إلا)، كقولك في قصر الموصوف أفراداً: إنما زيد كاتب، وقلنا: إنما زيد قائم، وفي قصر الصفة أفراداً وقلنا: إنما قائم زيد.

(دلالة التقديم) أي: وهذه الطرق تختلف بوجوه، منها: أن دلالة التقديم (بالفحوى وما عداه بالوضع) أي: والثلاثة الباقية بالوضع⁽³⁾.

(وأينما مثل ما) يكون (القصر بين خبر والمبتدأ) أي: وكما يقع القصر بين المبتدأ أو الخبر على ما مر، (يكون بين فاعل وما بدأ به) أي: ويقع بين الفعل والفاعل، نحو: ما قام إلا زيد.

وغيرهما كالفاعل والمفعول به، وهو معنى قوله: (وما بدأ به) أي: الفعل، نحو: ما ضرب غمرو إلا زيدا، أو المفعولين نحو: ما أعطيت زيدا إلا درهمًا، وغير ذلك من المتعلقات بسوى المفعول معه، نحو: ما جاء زيد إلا راجبًا، وما جاء راجبًا إلا زيد، ونحو: ما قام زيد إلا في الدار.

وفي الاشتناء تؤخر أداته مع المقصور عليه، قل تقديمها، وفي (إنما) يؤخر المقصور عليه⁽⁴⁾.

(1) كذا في الأصل، والمثال - في الصناعة النحوية - خطأ كما لا يخفى.

(2) هكذا في الأصل: (وقلنا) بالواو.

(3) ينظر: بغية الإيضاح (233/2 - 234)، البلاغة العربية للمبداني (545/1).

(4) لتفريق المقصور والمقصور عليه في الكلام ضوابط بحسب طريق القصر:

• نفي (النفي والاشتناء) يكون فيه المقصور عليه بعد أداة الاشتناء، نحو قول الله تعالى:

﴿لَا يَمَسُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ النَّبَى إِلَّا أَنْ يُدْعَى﴾ [النمل: 65]، فالأية فيها قصر علم النبي

(مَعْلُومٌ) أي: وما بدأ من الفعل فهو إما معلوم ك: ما قام إلا زيد كما مر، أو منزل منزلة المجهول ك: ما ضرب، إلا زيد، لتفسير صيغة الفعل، وهو معنى قوله: (وما ينزل منزلة المجهول أو يُبدل) معناه: أن كلاً من المعلوم والمجهول يجري في البذل والمُبدل منه، أي: في كل واحد منهما نحو: ما جاءني رجل إلا فاضل، وما جاءني أحد إلا أخوك، وما ضربت زيدا إلا رأسه، وما سلب زيدا إلا ثوبه.

على الله جل وعلا.

فعلم الغيب: مقصور، والله: مقصور عليه.

• وفي القصر بـ (إننا) يكون المقصور عليه منها مؤخرًا وجوبًا، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُلْكُ﴾ [فاطر: 28]، ففي الآية: قصر خشية الله على العلماء. فخشية الله: مقصور، والعلماء: مقصور عليه.

• وفي (تقديم ما خففه التأخير) يكون المقصور عليه هو المقدم، نحو قول الله تعالى: ﴿عَلَى أَلْوُكُلًا﴾ [الأعراف: 89]، ففي الآية: قصر التوكل على الله تعالى. فالله: مقصور عليه، والتوكل: مقصور.

• وفي العطف بـ (لا) و(بل) و(لكن) تفصيل:

- فإن كان العطف بـ (لا)، كان المقصور عليه مقابلاً لما بعدها.

- وإن كان العطف بـ (لكن) و(بل)، كان المقصور عليه ما بعدها.

وأقبلتها على النحو الآتي:

1 - الأرض كروية لا مسطحة.

في هذا المثال: قصر الأرض على صفة الكروية، فالأرض: مقصور، وكروية: مقصور عليه. ونلاحظ أن المقصور عليه مقابلاً لما بعد (لا).

2 - ما فائز خليل بل جابر.

في هذا المثال: قصر الفوز على جابر، فالفوز: مقصور، وجابر: مقصور عليه. ونلاحظ أن المقصور عليه ما بعد (بل).

3 - ما شهيل شجاع لكن علي.

في هذا المثال: قصر الشجاعة على علي، فالشجاعة: مقصور، وعلي: مقصور عليه. ونلاحظ أن المقصور عليه ما بعد (لكن).

ينظر: التسهيل لعلوم البلاغة (67 - 68).

البَابُ السَّادِسُ: الْإِنْشَاءُ

وتعريفه^(١): هُوَ الْكَلَامُ الَّذِي لَيْسَ لِنِسْبَتِهِ خَارِجٌ تَطَابُقُهُ أَوْ لَا^(٢) تَطَابُقُهُ^(٣).

(يُسْتَدْعِي الْإِنْشَاءَ)^(٤) إِذَا كَانَ طَلَبٌ مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ أَيْ: إِنَّ الْإِنْشَاءَ لَهُ أَنْوَاعٌ مِنْهَا: الطَّلَبُ^(٥)، وَهُوَ أَنْ يُسْتَدْعِيَ مُطْلُوبًا غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَدْ الطَّلَبُ لِمُتَنَاعِ تَخْصِيلِ الْخَاصِلِ^(٦)، فَلَوْ اسْتَعْمَلَ^(٧) صِيغَ الطَّلَبِ لِحَاصِلٍ، افْتَنَعَ إِجْرَاؤُهَا عَلَى مَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّةِ، وَيُؤَلَّدُ مِنْهَا بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ مَا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ^(٨).

-
- (١) وَالْإِنْشَاءُ لُغَةً: الْإِخْدَاتُ وَالْإِيخَادُ. يُنْظَرُ: الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (٩٢٠/٢).
 - (٢) فِي الْأَصْلِ: (أَوَّلًا) بِالثَّنَوَيْنِ الْمُنْصَوْبِ فِي اللَّامِ؛ فَيَكُونُ ظَاهِرَ الْكَلِمَةِ: (أَوَّلًا) وَالصَّوَابُ مَا أَثَبَتْ أَعْلَاهُ.
 - (٣) وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ: هُوَ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِهِ إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ. وَمِمَّا مَثَّيْلَانِ. يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص ٤٣).
 - (٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ بِإِثْبَاتِ الْهَمْزِ، وَلَقَدْ نَطَقَهَا بِالتَّثْنِ - الْإِنْشَاءُ - أَصَحُّ، لِيُسْتَقِيمَ وَزْنُ الْبَيْتِ.
 - (٥) وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْإِنْشَاءِ الطَّلِبِيِّ.
 - (٦) يَغْنَبِي: إِنَّمَا قُبِدَ الْمَطْلُوبُ بِكَوْنِهِ غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَدْ الطَّلَبُ، لِأَنَّهُ تَخْصِيلُ الْخَاصِلِ مُفْتَنِعٌ وَمُحَالٌ.
 - (٧) كَذَا؛ فَيُخْتَبَلُ ضَبْطُهَا: (اسْتَعْمَلَ) أَيْ: اَلْمُتَكَلِّمُ، وَيُخْتَبَلُ - وَهُوَ الْأَظْهَرُ -: (اسْتَعْمِلَ)؛ فَيَكُونُ الشَّارِحُ تَرْكُ تَأْيِيدِهَا - اسْتَعْمَلْتُ -؛ لِكَوْنِ (صِيغِ) جَنْحِ تَكْبِيرٍ، يَصِحُّ فِي فِعْلِهِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ.
 - (٨) يُنْظَرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى لِابْنِ هِشَامٍ (ص ١٨٣).
 - (٩) بِمَا سَبَقَتْهُ بَعْضُهُ.

وخرج بالطلب: غيظه من الإنشاءات^(١)؛ كصنيع العقود^(٢)، وأفعال المقاربة^(٣)، والمدح والذم^(٤)، فلا يبحث هنا عنه؛ لبقلة المباحث الإنشائية المتعلقة به، ولأن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء^(٥).

(والمشتحب • منه) أي: الطلب المختار، ومنه (التمني، وله الموضوع) من الألفاظ (ليت)، نحو: ليت الشباب عابداً، ولا تقل: لعلة عابداً، لكن إذا كان المتمنى ممكناً، يجب أن لا يكون ثوقاً وطماعية في وقوعه^(٦)، وإلا لصار ترجيحاً^(٧).

- (١) وهو المعروف عند البلاغيين بـ: الإنشاء غير الطلبي، وهو ما لا يشذجي مطلوباً. ينظر: البلاغة الواضحة (ص ١٤٣).
- (٢) كقولك: بعت واشتريت؛ إذا قصدت بها إنشاء البيع أو الشراء؛ لا إن قلت - مثلاً -: بعت الدار الغام الماضي، فإنها تكون خبراً.
- (٣) أي: أفعال المقاربة التي تدل على الرجاء، وهي: غسى، وخزى، واخولق.
- ينظر: الإيضاح (٥١/٣) [الهامش].
- (٤) كقولك: نعم الرجل زيد، وينسب المرأة خنالة الخطب.
- وقيل: إنها أخبار تحتمل الصدق والكذب؛ ولهذا يجر أهرابي يثبت، فقبل له: نعمت المولودة، فقال: والله ما هي [ينصت] المولودة. ينظر: بغية الإيضاح (٢٤٩/٢).
- ومن أمثلة المدح والذم في القرآن: قول الله تعالى عن سليمان عليه السلام: ﴿وَمِمَّنَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، وقوله: ﴿مَنْ مَثَلَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٥].
- (٥) كما هو ظاهر في أمثلتها التي تقدمت.
- (٦) أي: يكون بعيد المنال، كقول الفقير المقدم: ليت لي مالا فأحج منه.
- ولو عرفت الشارح التمني؛ لكان أوضح، فإنما للفائدة، يقال: التمني لغة: تشهي حصول الأمر المرغوب فيه، وحديث التمس بما يكون وما لا يكون.
- ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣٦٧/٤).
- والتمني عند البلاغيين: هو طلب الأمر المنحوب الذي لا يرجى حصوله، إما لأنه مستحيل الوقوع، أو بعيد المنال.
- ينظر: المنبسط في علوم البلاغة لمحمد الطاهر اللادقي (ص ٧٨).
- (٧) واختلف في الترجي، أهو من الإنشاء الطلبي أم من غير الطلبي؟ والذي يظهر لي: أن الترجي أولى باسم الطلبي من التمني؛ لأنه إذا كان طلب ما لا مطنع في حصوله: إنشاء طلباً، فلأن يكون طلب ما يرجى حصوله: إنشاء طلباً، من باب أولى.

وَتُسْتَعْمَلُ فِيهِ: "لَعَلَّ" وَ"عَسَى".

(وإن لم يُمكن الوقوع) أي: ويكون الثمني لما لا يُمكن وقوعه، كما مر في تمني الشاب⁽¹⁾، ولا يُشترط إمكان التمني⁽²⁾ كالترجي. (ولو) أي: ويكون الثمني بغير (ليت) كـ: "لو"⁽³⁾، نحو: لو تأتيني فتخذي بي - بالثب - بتقدير: فإن تخذي بي، إذ الثب قرينة على أن "لو" ليست على أصلها، إذ لا يُنصب المضارع بعدها بإضمار "أن"، وإنما تُضمر بعد الأشياء الستة⁽⁴⁾، والمناسب هنا: التمني.

(و) يكون الثمني بـ (هل)، نحو: هل لي من شفيح، حيث يعلم أن لا شفيح له⁽⁵⁾؛ لأنه جيتد يمتنع حملُه على الحقيقة⁽⁶⁾، أي: حقيقة الاستفهام. والنكتة في التمني بـ: "هل" دون "ليت": إبراز التمني - لإكمال العناية به - في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفاه.

والتمني بـ: "لو" و"هل" (مثل) التمني بـ (لعل الداخله فيه) أي: في التمني⁽⁷⁾.

اللهم إلا في نحو: لعل زيدا مريضاً، فهذا توقع وليس ترجياً، والله أعلم.

(1) ومثله في تمني عود الشاب قول أبي الطيب:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبرته بما فعل المشيب

(2) فقد يكون التمني مستحيلاً، بخلاف الترجي فيشترط فيه الإمكان.

(3) والحال الداعي لاستعمال (لو) في التمني: الإضمار بعزة التمني بإبرازه في صورة ما لم يوجد، لأن (لو) - في أصلها - حرف امتناع لامتناع. ينظر: بغية الإيضاح (250/2).

(4) «التمني، الاستفهام، الغرض - ودخل فيه التخصيص - الأمر، النهي، التمني، والترجي لا يُنصب جوابه خلافاً للكوفيين، والدعاء داخل في الأمر». ينظر: الإيضاح (53/3) [الهامش].

(5) ومثله قول الله تعالى جكاية عن الكفار: ﴿هَلْ لَنَا مِن شُعلةٍ فَنَشَقُّهَا لَنَا﴾ [الأعراف: 53] في أحد التخريجين. ينظر: التحرير والتنوير (156/2/8).

(6) أما حيث لا يعلم أن لا شفيح له، فلا يمتنع حملُه على الحقيقة.

(7) والحال الداعي لاستعمال (لعل) في التمني: إبراز التمني في صورة الممكن القريب الحضور، لإكمال العناية به، وهي في هذا كـ: (هل)، وهذا هو الأصح المختار.

ينظر: البلاغة الواضحة (ص 173) [الهامش] ط. دار الفكر.

فَتُعْطَى حُكْمُ "لَيْتَ"، وَيُنْصَبُ فِي جَوَابِهَا الْمُضَارِعُ بِإِضْمَارِ "أَنْ"، نَحْوُ: لَعَلِّي أَخُجُّ فَأَزُورُ^(١)، [يُبْغِدُ]^(٢)، الْمَرْجُو عَنْ الْخُصُولِ^(٣).

• تَبَيَّنَ: مِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ تَضَمُّنًا: حُرُوفُ التَّنْذِيرِ وَالتَّخْضِيعِ، وَهِيَ: هَلَا وَالْأَلَا^(٤)، وَلَوْلَا، وَلَوْ مَا، لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ لِمَعْنَى التَّنْذِيرِ، لِيَتَوَلَّدَ مِنْهُ فِي الْخَاصِّ: التَّنْذِيرُ، نَحْوُ: هَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا، أَوْ: لَوْ مَا أَكْرَمْتَهُ، فَمَعْنَى^(٥): لَيْتَكَ أَكْرَمْتَهُ، قَصْدًا إِلَى جَعْلِهِ نَادِمًا عَلَى تَرْكِ الْإِكْرَامِ^(٦).

وَفِي الْمُضَارِعِ: التَّخْضِيعُ^(٧)، نَحْوُ: هَلَا تَقُومُ، أَوْ: لَوْ مَا تَقُومُ، بِمَعْنَى: لَيْتَكَ تَقُومُ، قَصْدًا إِلَى حَبِّهِ عَلَى الْقِيَامِ.

(وَالِاسْتِفْهَامُ) أَيِ: وَمِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ: الْإِسْتِفْهَامُ^(٨)، وَتَعْرِيفُهُ^(٩): طَلَبُ حُصُولِ صُورَةٍ فِي الذَّهْنِ، فَإِنْ كَانَتْ وَقُوعٌ بِنِسْبَتِهِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَوْ لَا وَقُوعُهُمَا، فَحُصُولُهَا: تَصْدِيقٌ، وَإِلَّا فَ: تَضْوَرُ^(١٠).

(١) فِي الْأَصْلِ: (لَيْتَ)، وَهُوَ تَضْجِيفٌ.

(٢) «وَبِهَذَا يُشَبَّهُ الْمُخَالَاتُ وَالْمُنْكَنَاتُ الَّتِي لَا طَنَائِجَ فِي وَقُوعِهَا، [فِيضَاجِدُ] مِنْهُ مَعْنَى التَّنْذِيرِ».

يُنْظَرُ: الْإِبْصَاحُ (54/3) [الهامش].

(٣) بِشُدِيدِ اللَّامِ، وَهِيَ (هَلَا) قُلِبَتْ هَاؤُهَا هَمْزَةً، لِيَتَغَيَّرَ مَعْنَى التَّنْذِيرِ، وَيُزُولَ اخْتِنَالُ الْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ؛ وَأَمَّا (أَلَا) بِالتَّخْفِيفِ - فَهِيَ لِلتَّخْفِيفِ، وَتَكُونُ لِلتَّخْضِيعِ فِي مُوَاضِعَ لَا مُطْلَقًا. يُنْظَرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ لِلْمُرَادِيِّ (1308/3).

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الْأَشْبَهَ: (بِمَعْنَى).

(٥) وَمِنْهُ قَوْلُ عَتْرَةَ فِي مَغْلَقَتِهِ:

هَلَا سَأَلْتُ الْخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتُ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمْ

(٦) وَهُوَ: الطَّلَبُ بِشِدَّةٍ وَخَبٍّ وَإِزْغَاجٍ. يُنْظَرُ: جَامِعُ الدَّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ (260/3).

(٧) لُغَةً: طَلَبُ الْفَهْمِ، فَالْبَيِّنُ وَالْثَّاءُ فِيهِ لِلطَّلَبِ، كَمَا شَفَفَرُ إِذَا طَلَبَ الْخُفْرَةَ، وَاشْتَفَانُ إِذَا طَلَبَ الْغَوْنَ.

(٨) فِي اصْطِلَاحِ الْبَلَاغِيِّينَ.

(٩) وَأَشْهَلُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ أَنْ يُقَالَ: هُوَ طَلَبُ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا مِنْ قَبْلُ.

يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 52).

(والمَوْضُوعُ له) أي: والمَوْضُوعُ لِلإِسْتِفْهَامِ مِنَ الْأَدْوَاتِ (هَلْ، هَمْزَةٌ، مَنْ، مَا، وَأَيُّ، أَيْنَا، كَيْفَ، أَيْتَانِ، مَتَى، أَمْ أَيْ)، فَجُمْلَةُ أَدْوَاتِ الْإِسْتِفْهَامِ: إِخْدَى عَشَرَ أَدَاةً.

الأولى: هَلْ، وهي كما قال النَّاظِمُ: (فَهَلْ بِهَا يُطَلَّبُ تَضَدِّيقُ) أي: تُسْتَعْمَلُ لَطَلْبِ التَّضَدِّيقِ فَقَطْ دُونَ طَلْبِ التَّصَوُّرِ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ^(١)، نَحْوُ: هَلْ قَامَ زَيْدٌ، وَهَلْ عَمَرُو قَاعِدَ، فَلَا تُقَابِلُهَا "أَمْ" فِي مِثْلِ: هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمَرُو، وَلأنَّ وَقُوعَ الْمُنْفَرِدِ هُنَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ "أَمْ" مُتَّصِلَةٌ، وهي لطريق تَغْيِينِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَعَ الْعِلْمِ بِثُبُوتِ أَصْلِ الْحُكْمِ، وَ"هَلْ" إِنَّمَا تَكُونُ لَطَلْبِ الْحُكْمِ، وهي تُخَصِّصُ الْمَضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ^(٢) بِحُكْمِ الْوَضْعِ، كَالسِّبْنِ وَسَوْفَ، فَلَا يَصِحُّ: هَلْ تُضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ؟ بَأَنَّ يَكُونُ الضَّرْبُ وَاقِعًا فِي الْحَالِ^(٣)، كَمَا يَصِحُّ: أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ؟ قُضَا إِلَى إِنْكَارِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي الْحَالِ^(٤).

ولها مزيدٌ اخْتِصَاصٌ بِالْفِعْلِ، وَلِهَذَا كَانَ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: 80] أَدَلُّ عَلَى طَلْبِ الشُّكْرِ مِنَ: ﴿فَهَلْ تَشْكُرُونَ﴾^(٥)، وَمِنْ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٦)، وَمِنْ: أَفَأَنْتُمْ تَشْكُرُونَ^(٧).

وَيُطَلَّبُ بِهَا وَجُودُ شَيْءٍ أَوْ لَا وَجُودَهُ، نَحْوُ: هَلِ الْخَرَكَةُ مُوجُودَةٌ، أَوْ لَا

(١) الْفِعْلِيَّةُ وَالْإِسْمِيَّةُ.

(٢) بَعْدَ أَنْ كَانَ مُحْتَمَلًا لَهُ وَلِلْحَالِ، وَأَمَّا الْمَاضِي وَالْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ فَيُتَقَبَّلَانِ بَعْدَ "هَلْ" عَلَى خَالِيهِمَا. يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ (59/3) [الهامش].

(٣) وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُفْهَمُ عُرْفًا مِنْ تَغْيِينِهِ بِالْأَخْوَةِ - وَهُوَ أَخُوكَ -، لِأَنَّهَا حَالِيَّةٌ لَا مُسْتَقْبَلَةٌ. يُنْظَرُ: بَنِي الْإِيضَاحِ (253/2).

(٤) لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَيْسَتْ مُخَصَّصَةً لِلْمَضَارِعِ بِالِاسْتِقْبَالِ.

(٥) إِذْ هِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْفِعْلِ تَحْقِيقًا.

(٦) «إِذْ هِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْفِعْلِ تَقْدِيرًا» لِأَنَّ "أَنْتُمْ" قَاعِلٌ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، يُفْرِغُهُ الْمَذْكُورُ.

يُنْظَرُ: عِلُومُ الْبَلَاغَةِ لِلْمَزَاغِي (ص 57).

(٧) «لِأَنَّ الْجُمْلَةَ وَإِنْ كَانَتْ إِسْمِيَّةً تُبْعِدُ الثُّبُوتَ، لَكِنَّ "هَلْ" أَدْعَى لِلْفِعْلِ مِنَ "الْهَمْزَةِ"، فَتَرَكَّهُ مِنْهَا أَدَلُّ عَلَى كِفَالِ الْعِنَايَةِ بِخُصُولِ مَا سَيَتَجَدَّدُ». يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ.

مُزَجَّوْدَةٌ؟^(١)

أَوْ وُجُودُ شَيْءٍ لَشَيْءٍ أَوْ لَا وَجُودُهُ لَهُ، نَحْوُ: الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ، أَوْ لَا دَائِمَةٌ؟^(٢)

فَتَكُونُ بَسِيطَةً إِنْ طُلِبَ بِهَا الْأَوَّلُ، وَمُرَكَّبَةً إِنْ طُلِبَ بِهَا الثَّانِي^(٣).

(و) الثَّانِيَةُ (مَا) فَيَسْأَلُ بِهَا عَنْ شَرْحِ الْإِسْمِ، كَقَوْلِنَا: مَا الْعَتَاءُ؟ أَوْ مَا هَيْئَةُ الْمُسَمَّى، كَقَوْلِنَا: مَا الْحَرَكَةُ؟

وَتَقَعُ "هَلْ" الْبَسِيطَةُ^(٤) فِي التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا^(٥).

وَعَنِ الْجَنِّسِ، نَحْوُ: مَا هُنَاكَ، أَيْ: أَيْ الْأَجْنَاسِ عِنْدَكَ؟^(٦) وَجَوَابُهُ: كِتَابٌ، وَنَحْوُهُ.

(لَا هَمْزَةٌ)^(٧) أَيْ: فَلَا يُطْلَبُ بِالْهَمْزَةِ: التَّضْدِيقُ، بَلْ تَكُونُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ وَالتَّضْدِيقِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَهِيَ هُنَا) وَهِيَ - الْهَمْزَةُ - لِهُنَا.

(١) هَذَا بِثَلَاثِ مُسْتَقْبَلَانِ، الْأَوَّلُ: هَلِ الْحَرَكَةُ مُوجُودَةٌ؟ وَالثَّانِي: هَلِ الْحَرَكَةُ لَا مُوجُودَةٌ؟

(٢) يُقَالُ فِي هَذَا كَمَا قِيلَ فِي سَابِقِهِ: بَاطْنُهُمَا بِثَلَاثِ مُسْتَقْبَلَانِ، الْأَوَّلُ: هَلِ الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ؟ وَالثَّانِي: هَلِ الْحَرَكَةُ لَا دَائِمَةٌ؟

(٣) هَذَا «التَّحْسِينُ لَا يَخْطُ بِ(هَلْ)» لِأَنَّ (الْهَمْزَةَ) بِثَلَاثِ فِيهِ، عَلَى أَنَّ النَّبْذَ فِيهِ لَا شَأْنَ لِعِلْمِ الْمَعْنَانِي بِهِ.

يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْإِيضَاحِ (245/2).

(٤) وَهِيَ الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنْ وُجُودِ الشَّيْءِ وَعَدَمِ وُجُودِهِ.

(٥) «لِأَنَّ التَّرْتِيبَ الطَّبِيعِيَّ يُفْتَضِي أَنْ يُطْلَبَ أَوَّلًا شَرْحُ الْإِسْمِ، ثُمَّ وُجُودُ الشَّيْءِ، وَمَعْرِفَةُ مَا هَيْئَتِهِ». يُنْظَرُ: عُلُومُ الْبَلَاغَةِ لِلْمِرَاغِي (ص 58).

(٦) وَلِهَذَا ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى حِكَايَةَ عَنِ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ: ﴿قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يَبْنَ لَنَا مَا هِيَ﴾ [الْبَقَرَةُ: 68] جَوَابًا عَنْ قَوْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [الْبَقَرَةُ: 67] - ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ - أَنَّهُ كَانَ حَقُّهُمْ أَنْ يَقُولُوا: أَيْ بَقَرَةً هِيَ؟ أَوْ كَيْفَ هِيَ؟ لِأَنَّ (مَا) يُسْأَلُ بِهِ عَنِ الْجَنِّسِ غَالِبًا، لَكِنَّهُمْ أَجْزَوْهُ مُجْزِئًا مَا لَمْ يَعْرِفُوا حَقِيقَتَهُ وَلَمْ يَزُوا بِمَثَلِهِ.

يُنْظَرُ: أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْزَارُ التَّأْوِيلِ لِلْبَيْضَاوِيِّ (86/1).

(٧) وَهِيَ فِي الْأَدَاةِ الثَّالِثَةِ.

ثم التصوُّر هو إذراك غير التَّسْبِيَةِ^(١).
 فمثال تصوُّر المُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْهَمْزَةِ: أدْبَسَ^(٢) في الإناء أم غسل؟ إذا كان
 الطالب عالماً بخُصُولِ شَيْءٍ في الإناء، طالباً لتغيُّبه.
 وفي تصوُّر المُسْنَدِ: أَفِي الْخَابِيَةِ^(٣) دَبْسُكَ أم في الرِّقِّ^(٤)؟ فَإِنَّكَ تَعْلَمُ بِكَوْنِ
 الدَّبْسِ في واحدٍ مِنْهُمَا، وتطلبُ التَّغْيِينَ^(٥).^(٦)
 ومثال كَوْنِهَا لِلتَّضْدِيقِ^(٧)، وهو اتِّقْيَاذُ الذَّهْنِ وإدْغَانُهُ لَوْقُوعِ نِسْبَةِ قَائِمَةٍ بَيْنَ
 الشَّيْئَيْنِ، كَقَوْلِكَ: أَقَامَ زَيْدٌ؟ في الجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَ: أَرَيْدُ قَائِمٌ؟ في الجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ.
 وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ بِهَا: مَا يَلِيهَا؟ كَالْفِعْلِ^(٨) في: أَضْرَبْتَ زَيْدًا؟ أَوِ الْفَاعِلِ^(٩) في:
 [أَنْتَ]^(١٠) ضَرَبْتَ زَيْدًا؟ أَوِ الْمَفْعُولِ^(١١) في: أَرَيْدَا ضَرَبْتَ؟ وَكَذَا قِيَاسَ سَائِرِ
 الْمُتَعَلِّقَاتِ.

(١) أي: إذراك المفرد، والمراد به: التَّغْيِينَ.

(٢) الدَّبْسُ: غُصَارَةُ الرُّطْبِ وَالشَّعْبَرِ.

يُنْظَرُ: الْعَيْنُ (231/7)، تاج العروس (47/16 - 48).

(٣) الْخَابِيَةُ - فِي الْأَصْلِ -: وَغَاءُ الْمَاءِ الَّذِي يُحْفَظُ فِيهِ. يُنْظَرُ: الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ (213/1).

(٤) الرِّقُّ: اسْمُ عَامٍّ فِي الْغَرْبِ، وَيُخْتَلَفُ اسْمُهُ الْخَاصُّ بِحَسَبِ الَّذِي فِيهِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ لَبَنٌ فَهُوَ
 وَطْبٌ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ سَمَرٌ فَهُوَ بَخِي، وَإِنْ كَانَ فِيهِ غَسَلٌ فَهُوَ عَكَّةٌ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَاءٌ فَهُوَ
 سُكُوءٌ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ زَيْتٌ فَهُوَ خَبِيثٌ. يُنْظَرُ: الْكَلِّيَّاتُ لِأَبِي الْبَقَاءِ الْخَنْقِي (ص 489).

(٥) فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الْمُسْتَضْمَنَ عَنْهُ يَلِي الْهَمْزَةَ مُبَاشَرَةً، وَمَنْهُ تَعْلَمُ أَنَّ تُمَثِيلَ بَعْضِهِمْ لِلْهَمْزَةِ بِقَوْلِهِ:
 أَغَابَ أَخُوكَ أَمْ وَابِدَكَ؟ هُوَ مِثَالٌ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْغِيَابَ مِمَّا مَعْلُومٌ عِنْدَ السَّائِلِ، وَهُوَ طَالِبٌ
 لِلتَّغْيِينِ، وَالضُّوَابُ أَنْ يُقَالَ: أَخُوكَ غَائِبٌ أَمْ وَابِدَكَ؟ يُنْظَرُ: الْمُبْشَطُ فِي علومِ الْبَلَاغَةِ
 (ص 66).

(٦) وَيَكُونُ الْجَوَابُ فِي طَلَبِ التَّصَوُّرِ بِتَغْيِينِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ.

(٧) وَيَكُونُ الْجَوَابُ فِي طَلَبِ التَّضْدِيقِ بِ: (نَعَمْ)، أَوْ (لَا).

(٨) أي: إذا كان الشك في الفعل نفسه، وأردت بالإسْتِغْنَاءِ أَنْ تَعْلَمَ وَجُودَهُ.

(٩) أي: إذا كان الشك في الفاعل من هو؟.

(١٠) فِي الْأَصْلِ: (أَنْتَ) بَلَا هَمْزَةٍ اسْتِغْنَاءً.

(١١) أي: إذا كان الشك في المفعول من هو؟.

الرابعة (من)، فيُسأل بها عن الجنس من ذوي العلم⁽¹⁾، نحو: من جنبريل؟⁽²⁾
وعن الغارِض [المشخص]⁽³⁾ لهم⁽⁴⁾، نحو: من في الدار؟
والخامسة: (أي)، ويسأل بها عما يُعَيَّرُ أحد المتشاكِكين⁽⁵⁾ في أمرٍ
يَعْنِيهِما⁽⁶⁾، نحو: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ﴾ [مزيم: 73].
والسادسة: (أين)، ويسأل بها عن المكان، نحو: أين منزلُك؟
والسابعة: (كم)، ويسأل بها عن العدد، نحو: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَهُم مِّنْ
مَّائِمٍ بَيْنَهُ﴾ [البقرة: 211].
والثامنة: (كيف)، ويسأل بها عن الحال، نحو: كيف زيد؟
الثامنة: (أَيَّان)، فيُسْتَفْهَم بها عن الزمنِ المُسْتَقْبَلِ⁽⁸⁾، نحو: "يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ
الَّذِينَ"⁽⁹⁾.

- (1) وهذا أحسن من قول بعضهم: (يسأل بها عن تعيين أحد العقلاء) لأنه يُسْتَفْهَم بها عن الله
جل وعلا، والله سبحانه يوصف بالعلم، ولم يرد وصفه بالعقل.
- (2) بمعنى: أبشر هو أم ملك أم جنِّي؟ يُنظر: مفتاح العلوم للشكاكي (ص 311).
- (3) كذا في الأصل، وعبارة الخطيب: (المشخص).
- (4) أي: لذوي العلم.
- والمزاد بالغارِض المشخص لذي العلم: ما يتعلق به من جلبه ووصفه الخاص به فإذا
قيل: من في الدار؟ صح في جوابه: (فلان) - باسمه -، وضح أن يُجاب بوصف خاص به.
- يُنظر: بغية الإيضاح (258/2).
- (5) ومثل المتشاكِكين: المتشاكِكون والمتشاكِكات.
- (6) هو مضمون ما تُضاف إليه، كالفرِيقَةِ في الآية الكريمة، والثوبِيَّة في نحو: أي الثياب هي؟
بمن قال: جندي ثياب، يُنظر: بغية الإيضاح (257/2).
- (7) واحتمل الزمنُ خبري كَوْن (كم) - في الآية - استيفائية أو خبرية. يُنظر: الكشف (254/1).
- (8) وقيل: تكون في موضع التَهْوِيل، وعلى هذا القول لا يقال: أَيَّان تُسأل؟ لأن السَّأَلَ ليس
مَهْوُولًا.

يُنظر: علوم البلاغة للمزافي (ص 58).

- (9) كذا في الأصل، وهو مُجَرَّدُ مِثَالٍ، فإن أَرَادَ به الآية، فليس هذا لفظها، والظاهر أنه قد
تداخلت هذه الآيات: ﴿يَسْأَلُونَ أَهْلَ يَوْمِ الْقِيَامِ﴾ [الذاريات: 12]، و﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ

والعاشر: (مَنْ)، فَيُسْتَعْمَلُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ^(١)، نَحْوُ: مَنْ سَفَرَك؟
الحادي عشر: (أَنْ)، فَتُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، نَحْوُ^(٢): ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْ
يُسْتَعْمَلُ﴾^(٣) [البقرة: 223]، وَأُخْرَى بِمَعْنَى: (مِنْ أَيْنَ)^(٤)، نَحْوُ: ﴿أَنْ لَسَ هَذَا﴾ [آل
عمران: 37].

(وقد) تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ كَثِيرًا فِي غَيْرِ الْإِسْتِفْهَامِ مَجَازًا؛ مِمَّا
يُنَاسِبُ الْمَقَامَ بِحَسَبِ مَعْنَى الْقَرَائِنِ:
(كَالِإِسْطِطَاءِ)، نَحْوُ: كَمْ دَعْوَتُكَ؟^(٥)، وَنَحْوُهُ^(٦).

(والتحرير) أَي: حَمْلُ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْإِقْرَارِ بِمَا يَعْرِفُهُ وَإِلْجَائِهِ إِلَيْهِ^(٧)، بِشَرْطِ

الْوَيْفُ ﴿٦﴾ [البقرة: 6].

- (١) مَا جِئْنَا بِهِ أَوْ مُسْتَقْبَلًا؛ لِمَثَالِ الْأَوَّلِ: مَنْ سَافَرْتَ؟ وَمَثَالِ الثَّانِي: مَنْ تُسَافِرُ؟
يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 54).
- (٢) وَالْمَثَالُ: تَنْظِيرُ لُزُودِ «أَنْ» بِمَعْنَى: «كَيْفَ»، وَلَيْسَ فِيهِ اسْتِفْهَامٌ - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ -.
- (٣) وَيُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى مَعْنَى (مَنْ)، وَاسْتَظْهَرَهُ الْعَلَامَةُ الطَّاهِرُ بْنُ خَاشُوْرٍ.
- يُنْظَرُ: التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ (372/2).
- (٤) وَالْمَرْقُ بَيْنَ (أَيْنَ) وَ(مِنْ أَيْنَ): أَنَّ (أَيْنَ) سَوَالٌ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي خُلِيَ فِيهِ الشَّيْءُ، وَ(مِنْ أَيْنَ)
سَوَالٌ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي يَزُرُّ مِنْهُ الشَّيْءُ. يُنْظَرُ: شَرْحُ عَقُودِ الْجَمَانِ (ص 53).
- (٥) وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاهِرِ:

خَتَامُ نَحْنُ تُسَادِي النُّجْمِ فِي الظُّلَمِ وَمَا سَرَاهُ عَلَى خُبٍّ وَلَا قَدَمٍ
وَكَقَوْلِ الْمُتَعَبِّ: مَنْ تَنْتَهِي السَّنَةُ الْجَابِغِيَّةُ؟
يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 57).

- (٦) وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَقٌّ يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ أَهْلِهِ﴾ [البقرة: 214].
يُنْظَرُ: التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ (316/2).

- (٧) وَمِنْ أُمُودِ الْإِسْتِفْهَامِ التَّحْرِيرِي فِي الْقُرْآنِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ مَدْرَكَ ﴿١﴾﴾ [الشرح: 1]، وَقَوْلُهُ:
﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴿١﴾﴾ [الضحى: 6]، وَقَوْلُهُ: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْلِيحَ
مَعِيَ صَبْرًا ﴿٣﴾﴾ [الكهف: 75]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ يَتِيمًا وَلَيْدًا ﴿١٨﴾﴾ [الشعراء: 18]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَيْسَ
لِي مُلْكٌ يَمُورُ وَهَٰذَا الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي ﴿١﴾﴾ [الزخرف: 51]، وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ

أَنْ يَذْكُرَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مَا يَحْمِلُ الْمُخَاطَبُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ، تَقُولُ: أَضْرَبْتَ زَيْدًا؟ فِي تَقْرِيرِهِ بِالْفِعْلِ، وَ: أَنْتَ ضَرَبْتَ؟ فِي تَقْرِيرِهِ بِالْفَاعِلِ.

وَقَدْ يُقَالُ: التَّقْرِيرُ بِمَعْنَى التَّحْقِيقِ وَالتَّكْبِتِ، فَيُقَالُ: أَضْرَبْتَ زَيْدًا؟ بِمَعْنَى: أَتَكَ؟ ضَرْبُهُ أَلْبَسَهُ.

(وغير ذَا يَكُونُ لِلتَّحْقِيقِ) كَالْتَعْجَبِ، نَحْوُ: ﴿مَا لِي لَا أَرَى آلَهُ هَذَا﴾⁽¹⁾ [النمل: 20].

وَالْإِنْكَارِ، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ⁽²⁾:

أَيُقْتَلُنِي وَالْمَشْرِفِي مُضَاجِعِي⁽³⁾

وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمَرَ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾⁽⁴⁾ [الرؤدف: 32]، وَ﴿أَغْيَرَ

يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: 89].

يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعِلْمِ الْبَلَاغَةِ (ص 56).

(1) وَاسْتَظْهَرَ الطَّاهِرُ بْنُ هَاشِمٍ كَوْنَ الْإِسْتِفْهَامِ فِيهِ حَقِيقِيًّا، ثُمَّ قَالَ: «وَصَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ» مَثَلُ بَهْزَةِ الْأَيَّةِ لِإِسْتِفْهَامِ الْإِسْتِفْهَامِ فِي التَّعْجَبِ، وَالْجَمَلُ يَكْفِي فِيهِ الْقَرْصُ»، وَهُوَ إِشَارَةٌ مَثَلُ إِلَى تَضْعِيفِهِ. يُنْظَرُ: التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ (246/19).

(2) امْرُؤُ الْقَيْسِ بْنُ حَجَرِ بْنِ الْخَارِثِ الْكِنْدِيُّ، أَشْهُرُ شُعْرَاءِ الْقَرْصِ، يَمَانِي الْأَصْلِ، مَوْلَاهُ بَنَجْدٍ، اشْتَهَرَ بِلَقْبِهِ، وَاخْتَلَفَ الْمُؤَرِّخُونَ فِي اسْمِهِ، فَقِيلَ: حُنْدَجٌ، وَقِيلَ: مُلَيْكَةُ، وَقِيلَ: هَبْدِي، وَكَانَ أَبُوهُ مَلِكٌ أَسَدٌ وَغَطَفَانٌ، وَيُفْرَفُ امْرُؤُ الْقَيْسِ بِ: «الْمَلِكِ الضَّيِّلِ»¹ لِإِضْطِرَابِ أَمْرِهِ طَوْلَ خِيَابِهِ، وَذِي الْقُرُوحِ² لِمَا أَصَابَهُ فِي مَرَضٍ مَرَّتَهُ. يُنْظَرُ: الْأَغْلَامُ (11/2 - 12).

(3) وَغُبْرَةٌ:

وَمُسْتَوْنَةٌ زُرْقٌ كَأَسْيَابِ أَهْوَالِ

.....

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ مَطْلَعُهَا:

أَلَا جَمُّ صَبَاحَا إِلَيْهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي الْغَضْرِ الْحَالِي

يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيفِ (7/2).

وَقَوْلُهُ: (الْمَشْرِفِيُّ): هُوَ الشَّيْءُ الْمُنْسَوْبُ إِلَى مَشَارِفِ الْبَيْتِ، وَهِيَ بِلَادٌ تُعْمَلُ فِيهَا الشُّيُوفُ.

(4) قَالَ أَبُو السُّفُودِ: ﴿أَمَرَ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ إِنْكَارًا فِيهِ تَجْهِيلٌ لَهُمْ وَتَعْجِيبٌ مِنْ تَحْكِيمِهِمْ». يُنْظَرُ: إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ (46/8).

اللَّهُ تَدْعُونَ ﴿[الأنعام: 40].

وللتكذيب⁽¹⁾، إما في الماضي، أي: لَمْ يَكُنْ، نَحْوُ: ﴿أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ﴾ [الإسراء: 40] أي: لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ.

أو في المستقبل⁽²⁾، أي: لَا يَكُونُ، نَحْوُ: ﴿أَنْزِلْكُمْ هَا﴾ أي: بَلْكَ الْهَدَايَةَ وَالْحُجَّةَ ﴿وَأَنْتَ لَهَا كَرِهُونَ﴾ [هود: 28].

والتهكم، نَحْوُ: ﴿أَصَلَوْنَاكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَصُدُّ أَبَاؤَنَا﴾ [هود: 87].

والتهويل، كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما: «وَلَقَدْ جَعَلْنَا بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿٣٠﴾ مَنْ فِرْعَوْنُ؟» [الدخان: 30 - 31]، بلفظ الاستفهام وزرع «فِرْعَوْنُ»⁽³⁾.

والاستبعاد⁽⁴⁾، نَحْوُ: ﴿أَلَيْسَ لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ﴿١٣﴾﴾ [الدخان: 13].

والثبیه على الضلال، نَحْوُ: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: 26].

- (1) ويسمى الإنكار التكذبي: الإنكار الإبطالي.
- (2) ذكر الشارح الإنكار للتكذيب في الماضي والمستقبل، ولم يذكر الحال لعدم تأنيبه، إذ العاقل لا يدعي التلبس بما ليس مثلباً به حتى يكذب. ينظر: الإيضاح (72/3) [الهامش].
- (3) قال الألوسي: «وقرأ ابن عباس: «مَنْ فِرْعَوْنُ؟» على الاستفهام لتهويل العذاب، أي: هل تعرفون مَنْ فِرْعَوْنُ في عتوه وشيطنته، فما ظنكم بعذابه، وقيل: لتخويل فِرْعَوْنًا بجعله غير معلوم، يستفهم عنه كالتكبر؛ لما فيه من القبايح التي لَمْ يُعْهَدْ مثُلها، وما يغدُّ تناسب ما قبل كنا لا نحصى» اه إشارة إلى ترجيح كون الاستفهام للتهويل. ينظر: روح المعاني (124/13).

(4) أي: عُد الشيء بعيداً، والفرق بين الاستبعاد: أَنْ مُتَعَلِّقَةٌ غَيْرُ مُتَوَقَّعَةٍ، والاستبطاء مُتَعَلِّقَةٌ مُتَوَقَّعَةٌ، غَيْرُ أَنَّهُ بَطِيءٌ. ينظر: الإيضاح (79/3) [الهامش].

(5) ﴿أَلَيْسَ لَهُمُ الذِّكْرَى﴾ أي: تَذَكُّرُهُمْ وَاتِّعَاطُهُمْ أَمْرٌ مُسْتَبْعَدٌ. ينظر: البلاغة العربية (300/1).

(6) «فَلَيْسَ الْمَقْصَدُ الاستفهام عَنْ مَذْهَبِهِمْ، بَلِ التَّيْبَةُ عَنْ ضَلَالِهِمْ، وَأَنَّهُ لَا مَذْهَبَ لَهُمْ يَنْجُونَ بِهِ». ينظر: علوم البلاغة للمزاغي (ص 59) [الهامش].

أو الوعيد، كقولك لمن يسيء الأذنب: أأنم أودب فلان؟ إذا علم المخاطب ذلك^(١).

(والأمر أي: ومن أنواع الطلب: الأمر^(٢)، وهو طلب استغلاء) أي: وهو الأمر لطلب الفعل استغلاء^(٣)، لتبادر الفهم عند سماعه إلى الطلب

(١) ومنه قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْآيَاتُ الْأُولَىٰ﴾ [المزمل: ١٦]. ينظر: بغية الإيضاح (260/2).

(٢) الأمر «لغة: يطلق على معانٍ، منها: طلب الفعل، ومنه حديث: «هكذا أمرني ربي» ومنها: الفعل نفسه، كقوله الله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ هَٰؤُلَاءِ﴾ [هود: 73] أي: من فعله؛ ومنها: الشأن، كقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُهُمْ فَرَغَتْ بِرَسُولِهِ﴾ [هود: 97] أي: ما شأنه برسوله؛ ومنها: الصفة، كقول الشاعر:

لَأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

.....

ينظر: التسهيل لعلوم البلاغة (ص 44).

(٣) وهذا التعريف الذي درج عليه البلاغيون؛ فإنهم يقولون في تعريف الأمر: «هو طلب الفعل على وجه الاستغلاء».

وسبق أن بحثت هذه المسألة في كتابي: التسهيل لعلوم البلاغة (ص 44 - 45) فقلت:

- لو قيل: قام زيد، لم يكن هذا أمراً، لعدم وجود الطلب فيه.
- ولو قيل: لا تفعل، لم يكن أمراً، لأنه وإن كان طلباً، إلا أنه طلب ترك لا طلب فعل.
- فابتنه: هل يدخل طلب القول في الأمر؟

الجواب: نعم، لأن القول يسمى فعلاً، كما قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَٰطِرِينَ ۖ الْإِنسِ وَالْجِنُّ يُوحِي بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: 112].

• فابتنه: هل يدخل «ترك» و«دع» و«كف» و«قر» ونحوها في تعريف الأمر؟

الجواب: نعم.

فإن قيل: البيست الأفعال السابقة لطلب الترك؟

فالجواب: بلى، ولكن دخلت في التعريف، لأن الترك فعل، بدليل قول الله تعالى عن اليهود: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: 79]، فسئى تركهم التامهي عن المنكر فعلاً؛ وقال الصحابة رضي الله عنهم عند بنائهم

استغلاء^(١)، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة، نحو: أكرم وليكم^(٢).
وقد لأنواع يكون جاني أي: وقد يستعمل الأمر في معانٍ آخر غير طلب

المسجد وقد شاركهم في العمل رسول الله صلى الله عليه وسلم:
لَبِثْنَا قَدْ ذُنَا وَالْثِيَابِي يَفْعَلُ لَذَاكَ بِمَا الْعَمَلُ الْمُضَلُّ
إشكالاً في تعريف الأمر:
هل صيغة "لا تفعل" تُسمى أمراً؟
الجواب: لا، لأنها طلب ترك لا طلب فعل.
فإن قيل: اليس الترك فعل؟
الجواب: بلى، ولو تركنا التعريف السابق على حاله، لادخلنا صيغة "لا تفعل" في حد الأمر، وهو غير مراد عند البلاغيين.
ولهذا كان التعريف المختار للأمر هو: [أقول يتضمن] طلب فعل غير كُفّ مدلول عليه بغير نحو "كُفّ".

فقلنا: "طلب فعل" دخل فيه: فم، واقعد، واكتب... الخ.
وقولنا: "غير كُفّ" خرج نحو: "كُفّ" و"اترك" و"لا تجلس"، لكننا قيدنا هذا الكُفّ الذي أخرجناه من تعريف الأمر، بأنه كُفّ مخصوص، وهو الذي دل عليه بغير نحو "كُفّ"، فيكون الكُفّ المخرج من حد التعريف هو المدلول عليه بصيغة "لا تفعل" اه بتعديل في التعريف المختار للأمر.

(١) الاستغلاء: طلب الملو، بمعنى: عبد الأمر نفسه غالباً، بإظهار البلطف، سواء كان عالياً في نفسه أم لا. ينظر: الإيضاح (٨١/٣) [الهامش].

(٢) وفي هذين المثالين إشارة إلى صيغتين من صيغ الأمر، وهي أربع صيغ:
١ - فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَذِّهِمْ بِالْقَوْلِ مِنْ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

٢ - الفعل المضارع المنفرد بلام الأمر، كقوله تعالى: ﴿تَقِيحْتُمْ وَلِيْلِي أَلَيْهِ عَيْنِي النَّحْ وَلِيْتِي اللَّهُ رَبِّي﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٣ - اسم فعل الأمر، كـ "عليكم" بمعنى: الزموا، في نحو قول الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْتَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

٤ - المضارع الثابت عن فعل الأمر، كقول الله تعالى: ﴿وَيَا لَوْلَايْنِ إِحْسَنَا﴾ [النساء: ٣٦].

الفعل المذكور مجازاً، كالاتِّمَاس وهو: الطَّلَبُ عَلَى سَبِيلِ التَّشَاوِي^(١).

والتَّشْخِير^(٢)، نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِيَةً﴾ [البقرة: 65].

والإِهَانَةُ، نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: 50]، إذ لَيْسَ الْغَرَضُ أَنْ يُطْلَبَ مِنْهُمْ كَوْنُهُمْ قِرَدَةً أَوْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا؛ لِعَذْمِ قُدْرَتِهِمْ عَلَيْهِ، لَكِنْ فِي التَّشْخِيرِ يَخْصُلُ الْفِعْلُ - أَغْنَى: ضَيُّوزَتُهُمْ قِرَدَةً -، فَبِهِ: دَلَالَةٌ عَلَى سُرْعَةِ تَكْوِينِهِ تَعَالَى [يَاهُمْ قِرَدَةً] وَأَنَّهُمْ مُسَخَّرُونَ لَهُ، مُنْقَادُونَ بِأَمْرِهِ، وَفِي الْإِهَانَةِ لَا يَخْصُلُ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ قِلَّةُ الْمُبَالَاةِ بِهِمْ.

وَنُخْرِمَا [كَالْإِبَاحَةِ]، نحو: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ^(٣).

والتَّهْدِيدُ، نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصِّلَتْ: 40].

والتَّعْجِيزُ، نحو: ﴿فَقَاتُوا يَسْرَورَ مِنْ قِتْلِهِ﴾^(٤) [البقرة: 23].

والتَّشْوِيقُ، نحو: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾^(٥) [الطُّور: 16].

(١) كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُتَاوِيكَ: «أَجْزَنِي قُلُوكَ».

(٢) «والتَّشْخِيرُ: جَعْلُ الشَّيْءِ مُسَخَّرًا مُنْقَادًا لِمَا أَمَرَ بِهِ، وَذَلِكَ فِي مَقَامٍ يَكُونُ فِيهِ مُنْقَادًا لِأَمْرِ يَدُونَ قُدْرَةَ لَهُ». يُنْظَرُ: الْإِبْصَاحُ (85/3) [الْهَابِش].

(٣) وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: 187]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: 2]. يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 47).

(٤) وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بِمَقْعَرِ اللَّيْلِ وَالْأَيْسِ إِنْ اسْتَظَنْتُمْ أَنْ تَفْزُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَافْزُوا﴾ [الرحمن: 33].

يُنْظَرُ لِلْفَائِدَةِ: أَصْوَاءُ الْبَيَانِ لِمُحَمَّدٍ الْأَمِينِ الشَّنْقِيطِيِّ (261/2)، وَرِسَالَةٌ فِي الْوَصُولِ إِلَى الْقَمَرِ لِابْنِ عُثَيْمِينَ (121 - 126) [رِسَالَةٌ مَطْبُوعَةٌ جُمُنَ رِسَائِلُ فِي الْعَقِيدَةِ] ط. مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: (اصْبِرُوا)، بَلَا فَاوْ.

والثمنّي، نحو قول امرئ القيس:

ألا أيها السيل الطويل ألا انجليبي بضبح، وما الإصباح فيك⁽¹⁾ بأمثل⁽²⁾

والدعاء⁽³⁾، نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [توح: 28].

والفرق بين التثنية والإباحة: أن المخاطب في الإباحة توهم أن الفعل مخطور عليه، فأذن له في الفعل مع عدم الخرج في التوكيد، وفي التثنية: كأنه توهم أن أحد الطرفين - من الفعل والتوكيد - أنفع له وأزجج بالنسبة إليه، فرفع ذلك التوهم [وسوي] بينهما.

(و) من أنواع الطلب أيضا (التهي) ⁽⁴⁾، وهو طلب الكف عن الفعل استغلاء⁽⁵⁾، (وهو) أي: التهي (مثله) أي: مثل الأمر فيما مر، (بلا بدا) أي: بغير إبداء معانٍ آخر، فيستعمل في غير طلب الكف استغلاء.

كالتهديد، كقولك لعبد لا تمتثل أمرك: لا تمتثل أمري.

وكالدعاء والإلتماس، نحو: اللهم لا تُشمت بي الأعداء، أو نحو قولك لصديقك: لا تفعل أيها الأخ⁽⁶⁾.

(1) ويروى بـ: (بتك) بدل (فيك) وهما روايتان.

ينظر: المعلقات العشر وأخبار شعرائها (ص 69).

(2) الإنجلاء: الإنكشاف، الأمثل: الأفضل.

وقوله: (وما الإصباح فيك بأمثل)، أي: وليس الإصباح بأفضل حالا منك، ما دام لا يأتي بالمختوب.

ينظر: البلاغة العربية (1/250).

(3) إذا كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى.

(4) والتهي في اللغة: المنع، ومنه سجي العقل "تهيئة"، لأنه يمنع الإنسان من فعل ما يفتيح.

ينظر: التسهيل لعلوم البلاغة (ص 50).

(5) ولا بد من زيادة قيد في التهديد، وهو أن يقال: (بصيغة مخصوصة)، وهي الفعل المضارع المنقرون بـ"لا" الناهية. ينظر: الخرج السابق نفسه.

وبإهمال القيد المذكور، يدخل الأمر بكف ونحوها في التهي - بعد أن دخل في الأمر كذلك -، فتأمل.

(6) هذان المثالان أوردتهما الشارح على طريقة اللغ والنشر المرتب، فالباقى الأول للدعاء،

• وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لِطَلْبِ الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْمُخَاطَبُ مِنْ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، نَحْوُ: ﴿أَفِيدَا نَصْرَكَ أَتَيْنِمَ﴾ (١) [الْفَاتِحَةُ: 6]، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفُولًا﴾ (٢) [إِبْرَاهِيمَ: 42] أَيْ: دُمُ وَاثَبْتُ عَلَى ذَلِكَ (٣).

• وَكُلُّ مِنَ الثَّمَنِيِّ وَالِاسْتِغْنَامِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْمَذْكُورَاتِ؛ يَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ بَعْدَهُ وَإِزَادَةُ الْجَزَاءِ بَعْدَهُ مَجْزُومًا بِإِنْ مُضْمَرَةً مَعَ الشَّرْطِ.

كَقَوْلِكَ فِي الثَّمَنِيِّ: لَيْتَ لِي مَالًا أَتَبَقَّه، أَيْ: إِنْ أَرَزَقَهُ أَتَبَقَّه.

وَفِي الْإِسْتِغْنَامِ: أَيْنَ يَتَيْتُكَ أَرْزُوكَ (٤).

وَفِي الْأَمْرِ: أَكْرَمْنِي أَكْرَمَكَ (٥).

وَفِي النَّهْيِ: لَا تُشْتَمِنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ، أَيْ: إِنْ لَا تُشْتَمِنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ.

وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ أَيْضًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ لِقَرِينَةٍ، نَحْوُ: ﴿أَيُّرِ أَخَذُوا مِنْ دُونِهِ﴾ أَوْلِيَاءَ فَأَلَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴿[الشُّورَى: 9] أَيْ: إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَتَوَلَّى وَحْدَهُ﴾ (٦)، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ).

وَالْمَثَالُ الثَّانِي لِلْإِسْتِغْنَامِ.

- (١) يُنْظَرُ لِلْمَعْنَى كَلَامَ نَعِيشٍ لِابْنِ الْفَرِّجِ فِي مَدَارِجِ السَّالِكِينَ (١/32 - 33)، وَفِيهِ إِشَارَةٌ لِرَدِّ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ إِنْ الْأَمْرُ فِي آيَةِ يُزَادُ بِهِ الدَّوَامُ، إِذْ إِنْ الدَّاعِي مُهْتَدٍ.
- (٢) فِي الْأَصْلِ: (لَا تُحْسِبَنَّ...) بَلَا وَإِ.
- (٣) قَالَ الزُّمَخْشَرِيُّ (٥62/2): «فَإِنْ قُلْتُ: يَتَغَالَى اللَّهُ عَنِ الشُّهُورِ وَالْعُقُلَةِ، فَكَيْفَ يَخْبِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ أَهْلَمُ النَّاسِ بِهِ - غَافِلًا خَشَى قَبْلَ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفُولًا﴾؟ قُلْتُ: إِنْ كَانَ جَطَابًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبِهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: التَّيْسُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَخْبِي اللَّهُ غَافِلًا، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الشُّرَكِيِّينَ﴾ (٧)، ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ (٨) أَدِ الْمَقْصُودُ.
- (٤) أَيْ: إِنْ تُغَرِّقْنِي. يُنْظَرُ: الْإِبْرَاحِي (89/3).
- (٥) أَيْ: إِنْ تُكْرِمْنِي. يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسَهُ.
- (٦) يُنْظَرُ: التَّحْسِيرُ الْكَبِيرُ لِلزَّازِي (581/27).

(و) مِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ (النِّدَاءُ) وَهُوَ: طَلَبُ الْإِقْبَالِ بِخَرْفِ نَائِبٍ مَتَابٍ "أَدْعُو" لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا^(١)، نَحْوُ: يَا زَيْدُ^(٢)، وَ﴿يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يُوسُفُ: 29].
(وَقَدْ لِلَاخْتِصَاصِ وَالْإِعْرَاضِ • يَجِيءُ) أَيْ: وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهِ الْمَذْكُورِ مَجَازًا.

كَالِاخْتِصَاصِ فِي قَوْلِهِمْ: أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٣)، أَيْ: مُخْصَصًا مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ.

وَالْإِعْرَاضِ فِي قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ يَنْظَلُّمُ: يَا مَظْلُومُ.

وَالِاسْتِغَاثَةِ، نَحْوُ: يَا لِلَّهِ.

وَالْتَعْجِبِ، نَحْوُ: يَا [...]«^(٤).

(١) وَأَدْوَاتُ النِّدَاءِ: الْهَمْزَةُ، أَيْ، يَا، آ، آي، أَيَا، هَيَا، وَآ.

أَمَّا الْهَمْزَةُ وَأَيُّ، فَلِنِدَاءِ الْقَرِيبِ.

وَأَمَّا بَاقِي الْأَدْوَاتِ، فَلِنِدَاءِ الْبَعِيدِ.

• وَقَدْ يُنْزَلُ الْبَعِيدُ مَنْزِلَةَ الْقَرِيبِ، فَيُنَادَى بِالْهَمْزَةِ وَأَيُّ، إِشَارَةً إِلَى قُرْبِهِ مِنَ الْقَلْبِ وَحُضُورِهِ فِي الذِّهْنِ.

• وَقَدْ يُنْزَلُ الْقَرِيبُ مَنْزِلَةَ الْبَعِيدِ، فَيُنَادَى بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ وَأَيُّ، إِشَارَةً إِلَى غَلَوِ مَرْتَبَتِهِ، أَوْ انْجِطَاطِ مَرْتَبَتِهِ، أَوْ غَفْلَتِهِ وَشُرُودِ ذَهَبِهِ.

يُنْظَرُ: عِلُومُ الْبَلَاغَةِ لِلْمَزَاغِي (ص 69)، التَّسْهِيلُ لِعِلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 62 - 64).

(2) التَّقْدِيرُ: أَدْعُو زَيْدًا.

(3) «يُرِيدُ بِالرَّجُلِ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ صُورَةٌ بِدَاءٍ لَا بُدَّاءٍ، وَلَكِنْ أَدَاءٌ لِإِخْتِصَاصٍ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا مَعَ أَدْوَاتِ الْبَدَاءِ نُزِلَتْ مَنْزِلَتُهَا، وَقِيلَ: إِنَّ الْإِخْتِصَاصَ نِدَاءٌ حَقِيقِيٌّ لَا مَجَازِيٌّ،

لَأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ بَدَاءِ الشَّخْصِ نَفْسَهُ، كَمَا قَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «كُلُّ النَّاسِ أَقْفَةٌ بَيْنَكَ يَا عُمَرُ»، فَنَادَى نَفْسَهُ». يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْرَاهِيمِ (2/274).

(4) لَمْ تُضَيَّحْ لِي هَذِهِ الْكَلِمَةُ جَيِّدًا فِي الْمَخْطُوطِ، وَلَكِنْ مِنْ أَثْبَلَةِ اسْتِعْمَالِ الْبَدَاءِ فِي التَّعْجِبِ قَوْلُ طَرَفَةَ:

يَا لَكَ مِنْ قَيْسَرَةٍ بِمَغْمَرٍ غَلَا لَكَ الْجَوْ فَيَغِي وَاضْفِرِي

«وَالسَّبَبُ فِي قَوْلِهِ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَجَبِهِ فِي سَفَرٍ - وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ بَيْنِي -، فَتَزَلُّوا عَلَى مَاءٍ،

فَذَهَبَ طَرَفَةُ بِفَخٍّ لَهُ، فَتَضَبَّعَ لِلْقَنَابِيرِ [جَمْعُ: قُبْرَةٍ، وَيُقَالُ: قُبْرَةٌ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطُّيُوبِ]، وَبَقِيَ عَامَّةُ يَوْمِهِ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا، ثُمَّ حَمَلَ فَخَّهُ وَغَادَ إِلَى عَجَبِهِ، فَحَمَلُوا وَرَخَّلُوا مِنْ ذَلِكَ

والثذبة، والتضجر⁽¹⁾، والشحس⁽²⁾، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا.
ونحو ذلك؛ كالترجيع، كقوله⁽³⁾؛
فيا قبر معني كيف وازنت جوده فقد كان مئة البر والبحر مثرها⁽⁴⁾
والثذبة⁽⁵⁾، كقوله: يا محمداه⁽⁶⁾.
وأمثال هذه المعاني كثيرة في كلامهم.
(ثم موقع الإنشاء • قد يقع الخبر للتأويل) أي: ويقع الخبر موقع الإنشاء
مجازاً للتأويل بلفظ الماضي دلالة على أنه كان [واقعاً]⁽⁷⁾، نحو: وفقك الله للتقوى.

المكان، فرأى القناير يلقطن ما نثر لهن من الحب، فقال ذلك». ينظر: حياة الحيوان الكبرى
للذميري (325/2).

(1) كقول الشاعر:

يا ليل قد طلت فهل مات الشجر أم استخالت فمته إلى القمر؟
ينظر: التسهيل لعلوم البلاغة (ص 64).

(2) كقول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْضُرُ الظَّالِمَ عَلَى يَدَيْهِ كَقَوْلِ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّا نَحْنُ الْمُغْلَبُونَ﴾
[الفرقان: 27].

(3) هو الحسن بن مطير الأسدي، كما في: النيان والشيبي (160/3).

(4) «وازنت: شئت وأخفيت، مثرها: ممتلئاً، يقال لغة: أترع الإناة، إذا ملأها».
ينظر: البلاغة العربية (250/1).

(5) وهي: نداء المتضجع عليه أو المتوجع منه.

(6) «الاول، كقول الشاعر يزبي عمر بن غنيد الغزي رضي الله عنه:

حملت أمراً عظيماً فاضطربت له وقمت فيه بأمر الله يا حمرا
والثاني، كقول المتنبي:

واخر قلباً بمن قلبه شيم ومن يجنبي وخالي عنه سقم».
ينظر: شرح قطر الندى (222/1 - 223).

(6) والأصل في الثذبة أن تكون بأداة النداء (وا)، ولا تستعمل (يا) إلا إذا لم ينتسب بالمنادي
المخض. ينظر: الترجيع السابق نفسه.

(7) في الأصل: (واقع)، والصواب ما أثبت أغلا.

(و) لإظهار (الجزء) في وقوعه⁽¹⁾، نحو: رزقني الله لقاءك.
(أو بعكس ذا، تأمل) أنت، أي: ويقع الإنشاء موقع الخبر كما وقع الخبر
موقعه⁽²⁾.

وقوله: (تأمل) حشو لتمام البيت.

• ثبته: إنما يقع الخبر موقع الإنشاء؛ لإغتيابات مناسبة، كالإختراز عن
صورة الأمر⁽³⁾، أو حمل المخاطب على المطلوب⁽⁴⁾، أو القصد إلى المبالغة في
الطلب⁽⁵⁾، واستعجال المخاطب في تحصيل المطلوب، أو التثبيته على كون

(1) لأن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء، يكثر تصوره إياه، فربما يخیل إليه خاصلاً.

ينظر: الإيضاح (93/3) [الهامش].

(2) «لأغراض منها:

- الإحتجام بالشيء، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَسَرَ بَنِي يَاقُوتَ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ حَكْلِ
مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 29]، عدل فيه عن الخبر إيماناً بأمر الصلاة.
- وكالرضا بالواقع حتى كأنه مطلوب، كقوله صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعبداً
فلننبؤن من ثاره».

- وكالإختراز عن مساواة اللاحق بالسابق، كقوله تعالى: ﴿عَالِ إِيَّاهِ اشْهَدُ أَنَّهُ وَآشَهِدُوا أَنِّي
بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود: 54 - 55]، عدل فيه عن: (وأشهدكم) فزاراً من
مساواة شهادتهم بشهادته».

ينظر: المزیج السابق نفسه.

(3) كقول العبد للمولى إذا حول عنه وجهه: ينظر المولى إلي ساعة.
فيقول: (ينظر دون (انظر) لأنه - أي: انظر - في صورة الأمر وإن قصد بذلك الأمر الدعاء
أو الشفاعة.

ينظر: المزیج السابق نفسه.

(4) بأن يكون المخاطب ممن لا يجب أن يكذب الطالب، كأن تقول لصاحبك: تأتيني غداً، بدل:
أتيني؛ لتحميله بلطف على الإتيان، لأنه إذا لم تأتني صرت كاذباً - من حيث الظاهر؛ لكون
كلامك في صورة الخبر، وإن كان من حيث نفس الأمر لا كذب، لأن كلامك في المعنى
إنشاء -، وهو لا يجب تكذيبك. ينظر: بغية الإيضاح (275/2)، الإيضاح (93/3) [الهامش].

(5) حتى كأن المخاطب سارع في الإمتثال، ولعل منه قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَلَّوْنَ مِنْكُمْ

المطلوب قريب الوقوع في نفسه⁽¹⁾.

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ⁽²⁾، كقوله: رحمه الله⁽³⁾، يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ
والجزم.

وَيَدْعُونَ أَزْوَاجًا يَرْغَبُونَ أَنفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿البقرة: 234﴾.

- (1) بقوة الأسباب المتأخذة في وقوعه. ينظر: الإيضاح (93/3) [الهامش].
- (2) أما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الإغتيابات. ينظر: المرجع السابق نفسه.
- (3) وهو أبلغ من: يزعمه الله - بالفعل المضارع -.

البَابُ السَّابِعُ: فِي الْفَضْلِ وَالْوَضَلِ

الفضل: ترك عطف جملة على أخرى، والوضل: عطفها؛ وبدأ بذكر الفضل،
لأنه الأصل، والوضل طارئ عليه^(١).

(إن نزلت تاليت من ثانية • كتفيسها) أي: جملة تاليت من جملة ماضية كتفيسها؛
كأن كانت الثانية مؤكدة تأكيداً مغنوها، نحو: ﴿لَا رَبَّ يَوْمٍ﴾ [البقرة: 2] بالنسبة إلى
﴿تِلْكَ الْحَبَتِ﴾، أو لفطياً^(٢) نحو قوله تعالى: ﴿مَنْكَ يَتَنَبَّيْنَ﴾ [البقرة: 2]، وك:
جاء زيد زيد^(٣).

أو بذلاً^(٤)، فيتعين الفضل؛ لأنه لا يخلو أن يكون
بين الجملتين، إما كمال الإنقطاع بلا إيهام^(٥)، أو كمال

(١) ومن قدم الوضل قال: إنه شيء وجودي، والفضل: عذبي، والوجود أشرف من العدم،
والأمر في هذا سهل.

ينظر: الوضل والفضل بين تطبيقات البلاغيين واستعمالات القرآن الكريم، ذكره توناتي،
(بحث)، مجلة الإصلاح الجزائرية، العدد 18، (ص 71 - 72).

(٢) أي: تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي؛ بأن يختلف مضمون الجملتين، ولكن يلزم
من تقرير معنى أحدهما تقرير معنى الأخرى. ينظر: الإيضاح (109/3).

(٣) وبه قول الله تعالى: ﴿مَهْلِكُ الْكُفْرِينَ أَهْلَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [الطارق: 17].

(٤) أي: أو كانت الجملة الثانية بذلاً.

(٥) وله صورتان:

الأولى: أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْبَرُوا أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾
﴿البقرة: 195﴾.

الثانية: أن لا يكون بين الجملتين مناسبة ما، كقول الشاعر:

وإنما المرء بأضغرنه كل امرئ ذهن بما لديه

ينظر: التهيل لعلوم البلاغة (ص 74 - 75).

الإتصال⁽¹⁾، أو شبه أحدهما⁽²⁾.

(أو نزلت كالغارية) أي: من الحكم الغير⁽³⁾ المقصود إعطاؤه للثانية (افصل) أيضاً، فالفضل واجب؛ لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم⁽⁴⁾، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: 14] الآية، لم يغطف ﴿أَلَمْ يَسْتَهْزِئْ بِهِمُ﴾ [البقرة: 15] على ﴿قَالُوا﴾؛ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف⁽⁵⁾.

(1) وله ثلاث صور:

الأولى: أن تكون الجملة الثانية تأكيداً للأولى، كقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَلْكَهِنَّ أَنفُسُهُمْ يُدَّعَى﴾ [الطارق: 17]، وقد تقدم قريباً.

الثانية: أن تكون الجملة الثانية بياناً للأولى، كقول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ سَوَ الْغُلَّابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ آتَاءِكُمْ﴾ [البقرة: 49].

الثالثة: أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى، كقول الله تعالى: ﴿يَذَرُ الْأَمْرَ مُعْجِلَ الْآيَاتِ﴾ [الرعد: 2]. ينظر: المرجع السابق نفسه.

(2) أي: شبه كمال الإتصال، أو شبه كمال الانقطاع.

1 - فبشبه كمال الإتصال: هو كون الجملة الثانية قوية الارتباط بالأولى؛ لوجهها جواباً عن سؤال ينهم من الجملة الأولى، فنفضل عنها، كما يفضل الجواب عن السؤال.

مثال: قول الله تعالى جناية عن امرأة العزيز: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: 53]، فالجملة الثانية شديدة الارتباط بالجملة الأولى؛ لأنها جواب عن سؤال نشأ من الأولى: لم لا تبرئ نفسك؟ فجاء: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾.

2 - وبشبه كمال الانقطاع: أن تكون الأجزاء مناسبة للأولى، ولا مانع من عطفها عليها، ولكن يعرض خائل بينهما، وهو جملة أخرى ثالثة؛ متوسطة، فلو عطفت الثالثة على الأولى المناسبة لها؛ لثوهم أنها مقطوعة على المتوسطة، فامتنع العطف بتاتا، وأصبحت الجملتان كأنهما منقطعان بهذا الخائل، ويسمى ذلك: شبه كمال الانقطاع، وسيدكر الشارح مثاله.

ينظر: جواهر البلاغة (ص 184 - 185).

(3) كذا.

(4) وهو ليس مقصوداً، بل المقصود: الاستئناف.

(5) وهو وقت خلويهم إلى شياطينهم، واستهزاء الله [بالمستهزئين بدينه] مشبلاً لا يتقطع بكل حال، خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا إليهم. ينظر: الإيضاح (103/3).

(وَأَنْ تَوَسَّطْتَ) بِأَنْ كَانَ الَّذِي بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ (فَالْوَصْلُ) مُتَعَيِّنٌ؛ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا اتَّفَقَتِ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا وَإِنْشَاءً، لَفْظًا وَمَعْنَى⁽¹⁾، أَوْ مَعْنَى⁽²⁾، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَخْتَدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: 142]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَيْمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفَجَارَ لَفِي جَحِيمٍ (١١) [الإنفطار: 13 - 14]، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: 31]⁽³⁾.

وَمِنْ مُحِيطَاتِ الْوَصْلِ: تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْإِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، وَتَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْإِسْمِيَّةِ، وَتَنَاسُبُ الْفِعْلِيَّةِ مَاضِيَّةً⁽⁴⁾ وَاسْتِقْبَالِيَّةً⁽⁵⁾، فَالْإِسْمِيَّةُ كَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَغَمَزُوا قَاجِدٌ، وَالْفِعْلِيَّةُ، كَ قَامَ زَيْدٌ، وَقَعَدَ غَمَزُوا.

(بِجَامِع) أَي: يُشْتَرَطُ لِكُوْنِ الْوَصْلِ مَقْبُولًا فِي الْوَاوِ وَنَحْوِهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ

وَيُنْظَرُ لِلْفَائِدَةِ: مُخْتَصِرُ الصَّوَاقِقِ الْمُرْسَلَةِ (ص 306 - 307).

- (1) وَالْآيَاتُ الثَّلَاثُ الَّتِي سَبَقَتْهَا الشَّارِحُ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ.
- (2) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: 83]، «غَطِفَ قَوْلُهُ: ﴿وَقُولُوا﴾ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: لَا تَعْبُدُوا، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ فَتَقْدِيرُهُ: إِمَّا: وَتُخْبِتُونَ، بِمَعْنَى: وَأَخْبِتُوا، وَإِمَّا: وَأَخْبِسُوا». يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ (128/3 - 129) [النهاية].

(3) فِي الْأَصْلِ: (كُلُّوا...) بِلَا وَاوٍ.

(4) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَغْطَيْتُ حَتَّى تَزَكَّتِ الزَّيْجُ خَاسِرَةٌ وَجَدْتُ حَتَّى كَانُ الْغَيْثُ لَمْ يَجِدْ

يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْإِيضَاحِ (307/2).

وَكَيْفَالِ الشَّارِحِ: قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ غَمَزُوا.

(5) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

نَزَّوْحٌ وَنَفْلٌ لِحَاجَاتِنَا وَخَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَقْصِي

يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ.

الْجُمْلَتَيْنِ جِهَةً جَامِعَةً يَتَنَاسَبُ فِيهَا الْمُسْتَدَانِ وَالْمُسْتَدُّ إِلَيْهِمَا^(١)، نَحْوُ: زَيْدٌ يَكْتُبُ وَيُسْفَرُ^(٢)، أَوْ يُعْطِي وَيَمْنَعُ^(٣).

وَالْجَامِعُ: إِذَا عَقِلِي^(٤)؛ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا اتِّخَادٌ فِي تَصَوُّرِ مَا^(٥) أَوْ تَمَاطُلٍ^(٦) أَوْ تَضَافٍ^(٧).

وَأَمَّا وَهْمِي^(٨)؛ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ تَصَوُّرَيْهِمَا شِبْهُ تَمَاطُلٍ^(٩)، كَلَوْنِي بَيَاضٍ وَصَفْرَةٍ، أَوْ بَيْنَهُمَا تَضَادٌّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، أَوْ شِبْهُهُ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ^(١٠).

(١) «بِخِلَافِ نَحْوِ: زَيْدٌ يَكْتُبُ وَيَمْنَعُ، أَوْ يُعْطِي وَيُسْفَرُ، وَذَلِكَ - أَيْ: اشْتِرَاطُ الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا -

لِنَلَا يَكُونُ الْجَمْعُ عِنْدَ انْتِغَاءِ الْجِهَةِ الْجَامِعَةِ غَيْبًا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، كَالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّبِّ وَهُوَ حَيَوَانٌ بَرِّيٌّ وَالتَّوْبِ - أَيْ: الْخَوْفِ - وَهُوَ حَيَوَانٌ بَحْرِيٌّ». يُنْظَرُ: الْإِبْصَاحُ (٩٩/٣) [الْهَامِشُ].

(٢) «لَمَّا بَيَّنَّ الْكِتَابَةُ وَالسُّفْرُ مِنَ التَّنَاسُبِ الظَّاهِرِ - جَامِعِ خِيَالِي بَيْنَ الْمُسْتَدِّينِ - مَعَ اتِّخَادِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَتَيْنِ». يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ.

(٣) «لَمَّا بَيَّنَّ (يُعْطِي) وَ(يَمْنَعُ) مِنَ التَّضَادِّ مَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي التَّعْلُفِ، مَعَ اتِّخَادِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَتَيْنِ.

(٤) «ضَاطَّةٌ: أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فِيهِ حَقِيقَتًا؛ بِأَنْ يَكُونَ فِي الْوَاقِعِ وَتَقْبِلُ الْأَمْرَ». يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْصَاحِ (304/2).

(٥) «بِأَنْ يَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا حَقِيقَةً بِالشَّخْصِ وَالتَّنَوُّعِ». يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ.

(٦) «بِأَنْ يَتَّحِقَ فِي الْحَقِيقَةِ وَيُخْتَلِفُ بِالشَّخْصِ، مَعَ اشْتِرَاقِهِمَا فِي وَضْفٍ لَهُ تَوْحُّدٌ اخْتِصَاصٍ بِهِمَا مِنْ صِدَاقَةٍ أَوْ نَحْوِهَا كَمَا... فِي نَحْوِ: زَيْدٌ شَاجِرٌ، وَعَمْرُو كَاتِبٌ»، وَإِنَّمَا يَخْشُرُ هَذَا الْبَثَالُ، إِذَا كَانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو أَخَوَيْنِ أَوْ نَظِيرَيْنِ أَوْ مُشْتَبِكَيْنِ الْأَخْوَالِ فِي الْجُمْلَةِ. يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ.

(٧) «بِخَيْثُ لَا يُتَعَمَّلُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِالْقِيَاسِ إِلَى الْآخَرِ كَالْأَبْوَةِ مَعَ الْبُنْتَةِ، وَالْعُلُوِّ مَعَ السُّفْلِ، وَالْأَقْلَ مَعَ الْأَكْثَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ». يُنْظَرُ: عُلُومُ الْبَلَاغَةِ لِلْمَزَاغِي (ص 140 - 141).

(٨) «ضَاطَّةٌ: أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فِيهِ اعْتِبَارِيًّا هَوَيزٌ مَحْسُوبٌ بِإِخْدَى الْخَوَاصِ الظَّاهِرَةِ». يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْصَاحِ (304/2).

(٩) «إِذَا الْوَهْمُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَرْفَعَ شَيْءَ الْمُتَمَاطِلَيْنِ إِلَى مَرْتَبَةِ الْمُتَمَاطِلَيْنِ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِمَقَارِبِهِمَا، كَمَا أَنَّ يَجْمَعُ بَيْنَ: الْأَبْيَضِ وَالْأَصْفَرِ، لِأَنَّهُمَا يُشَبِّهَانِ الْمُتَمَاطِلَيْنِ، وَكَأَنَّ يَجْمَعُ بَيْنَ: شَبِيدِ الْخُضْرَةِ وَالسَّوَادِ».

يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ (1/493 - 494).

(١٠) وَكَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ.

وإما خيالي^(١)، بأن يكون بينهما تقارن في الخيال.

وقوله: (أزجج) بمعنى: راجح، أي: يمين.

(ثم الفضل - للخال) أي: أصل الخال المشتقة أن تكون بغير واو

[أو]^(٢) لأنها في المعنى حكم على صاحبها بالخير، ووصف له كالثبت^(٣).

(حيث أصلها قد سلما) أي: الأصل في الخال [تسليم]^(٤) خلوها عن الواو،

كما مر.

والأصل هو الكثير الراجح، كما يقال: الأصل في الكلام الحقيقة.

(وإن يكن مرجح تخشاً) أي: وإن كان هناك مرجح للأصل - الذي هو

خلوها عن الواو - تختم الوضل.

والألف في (تخشاً) للإطلاق.

لكن خولف^(٥) إذا كانت الخال جملة، فإنها من حيث هي جملة^(٦) مشتقة

بالإفادة، فتحتاج إلى ما يربطها بصاحبها، وكل من الضمير والواو صالح للربط^(٧).

(١) «هو أن تتواصل الجملتان بنغض عناصرهما عن طريق "المخيلة" في الذهن؛ إذ الذهن يؤلف بين المتطرفين في الخيال لأسباب مختلفة، كالقلم والبرطاس، والعقد والجيد،

والمغضم والسوار، والخاتم والإصبع، والغراب والسواد، إلى غير ذلك».

ينظر: المزيج السابق (١/494).

(٢) كذا في الأصل، ولم أعلم لها وجهاً وكأنها مقحمة، والله أعلم.

(٣) فكما أنهما - أي: الخير والثمت - يكونان بدون الواو فكذلك الخال.

واخترز به المشتقة، عن المؤكدة، فإنها يجب أن تكون بغير الواو البتة، لئلا ارتباطها بما

قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رِسُولًا﴾ [النساء: 79]، فهذه الخال مؤكدة لعاملها لفظاً

ومعنى.

ينظر: فزرة الفرائد المشتقة (لوحة رقم: 42) [مخطوط].

(4) كذا.

(5) كذا.

(6) أي: ذاتها، لا باعتبارها خالاً.

(7) والأصل للضمير «في نظر البلغاء» فلا يندل عنه إلا لتكثرة نداء إلى زيادة ارتباط الخال

بصاحبها كقصد الإهتمام، أو نحو، فيؤتى بها عند ذلك جملة مشتقة، وتربط بالواو وختماً

• تَبَيَّنَ: لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ أَحَدُ بَيِّنَةٍ أَخْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ بِلَا إِيْهَامٍ.

الثَّانِي: كَمَالُ الْإِتِّصَالِ.

الثَّالِثُ: شِبْهُ كَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ.

الرَّابِعُ: شِبْهُ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ.

الخَامِسُ: كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ مَعَ الْإِيْهَامِ.

السادسُ: الوَسْطُ بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ.

مِثَالُ كَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ بِلَا إِيْهَامٍ:

وَقَالَ زَاوِلُهُمْ: أَرَسُوا نَزَاوِلُهَا⁽¹⁾

أَيُّ: نَحَاوِلُهَا وَنَعْلَلُهَا، وَالضَّمِيرُ: لِلْحَرْبِ، وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلشَّيْئَةِ، قِيلَ:
وَلِلْخَيْرِ.

وَنَحْوُ: مَاتَ فَلَانٌ رَجَمَهُ اللَّهُ⁽²⁾.

أَوْ مَعَ الضَّمِيرِ، وَأَمَّا الشَّاعِرُ فَيَسْتَوِي جَنْدُهُمُ الْخَالُ الْمُفْرَدَةُ وَالْجُمْلَةُ الْمُرْتَبِطَةُ بِالضَّمِيرِ
وَالزَّوْجِ.

يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيْضَاحِ (309/2).

(1) الْبَيْتُ لِلْأَخْطَلِ، وَثَمَانَةٌ:

وَكُلُّ حَقِيبٍ إِسْرِيٍّ يَجْعَلِي بِمَقْدَارِ

وَيَقْدَرُ:

إِنَّمَا نَمُوتُ بِمَرَاتِنَا أَوْ نَفُوزِ بِهَا فَوَاجِدُ الدَّهْرِ مِنْ كَدٍّ وَأَسْفَارِ
الزَّوَادِ: هُوَ الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْقَوْمَ لِبَطْلِ الْكَلَالِ وَالنَّهْءِ، أَرَسُوا: فَعَلَ أَمْرًا، أَيُّ: أَقِيمُوا مِنْ: أَرَسِيَتْ
الشَّيْئَةُ، أَيُّ حَبَسَتْهَا بِالْمُرْسَاةِ يَفْتَحُ الْجَيْمُ: الْجَيْمَاءُ، وَيَكْسِرُ الْجَيْمُ: حَبِيدَةً تَلْقَى فِي الْمَاءِ
مُتَّصِلَةً بِالشَّيْئَةِ فَتَقْفُ، نَزَاوِلُهَا أَيُّ: نَحَاوِلُ بَلَدِ الْحَرْبِ وَنَعْلَلُهَا... وَمَعْنَى الْبَيْتِ: أَقِيمُوا
نَقَاتِلَ، فَإِنَّ مَوْتَ كُلِّ نَفْسٍ يَجْعَلِي بِقَدْرِ مِنَ اللَّهِ فَلَا الْجَيْنُ يُنْجِيهِ وَلَا الْإِقْدَامُ يُزِيدِيهِ.

يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ (271/1)، الْإِيْضَاحُ (105/3) [الْهَامِشُ].

وَالْبَيْتُ فِيهِ فَضْلٌ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ خَبَرًا وَإِنْشَاءً، فَالْأَوَّلَى: إِنْشَائِيَّةٌ، وَالثَّانِيَّةُ: خَبَرِيَّةٌ.

(2) فِيهِ فَضْلٌ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ خَبَرًا وَإِنْشَاءً، فَالْأَوَّلَى: خَبَرِيَّةٌ، وَالثَّانِيَّةُ: إِنْشَائِيَّةٌ (مَعْنَى) -

وَمِثَالُ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ نَحْوُ: ﴿ذَلِكَ تَسَكُّتٌ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2]، وَزَان: جَاءَ زَيْنٌ نَفْسُهُ⁽¹⁾.

وَمِثَالُ شِبْهِ كَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ:

وَتَظُنُّ سَلَمَى أَتَيْتِ أَبْنِي بِهَا بَدَلًا، أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ⁽²⁾
لِمَا بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ الظَّاهِرَةِ فِي اتِّحَادِهِمَا فِي الْمُسْتَدِّ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (أَرَاهَا): أَظْهَرَهَا، وَالْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ: مَخْبُوتٌ، وَفِي الثَّانِيَةِ: مُجِبٌّ⁽³⁾، وَنَحْشِلُ الْإِسْتِثْنَاءَ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَسْتَهْزِئْ بِرَبِّهِ﴾ [البقرة: 15].

وَمِثَالُ شِبْهِ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ⁽⁴⁾:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ سَهَرٌ دَالِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ⁽⁵⁾
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَزِيدُ قَلِيلٌ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوْءِ﴾ [يوسف: 53]، وَأَمْبِلُهُ كَثِيرَةً.

وَمِثَالُ كَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ مَعَ الْإِيهَامِ: لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ، فَقَوْلُهُمْ: لَا، رَدًّا لِكَلَامِ سَابِقٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: هَلِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَقِيلَ: لَا، أَيْ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ إخبارِيَّةٌ، وَ(أَيْدِكَ اللَّهُ): جُمْلَةٌ إنشائيةٌ مَعْنَى: لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، وَبَيْنَهُمَا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ، لَكِنَّ تَرْكَ الْعَطْفِ هُنَا يُوجِبُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ⁽⁶⁾، كَمَا أَنَّ تَرْكَهُ فِي (وَتَظُنُّ سَلَمَى) يَكُونُ

عَكْسُ الْمِثَالِ السَّابِقِ -.

- (1) يُنظر: مفتاح العلوم للشكاكي (ص 267 - 268).
 - (2) لَا يُخْلَمُ قَائِلُهُ! يُنظر: معاهد التنصيص (1/279)، بغية الإيضاح (2/292).
 - (3) «تَرَكَ الْعَطْفَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ عَطَفَ عَلَى «أَبْنِي»، فَيَكُونُ مِنْ مَظَنُونَاتِ سَلَمَى، وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ». يُنظر: الإيضاح (3/117) [الهامش].
 - (4) تَقْدَمُ ضَابِطَةُ قَرِينَا.
 - (5) تَقْدَمُ هَذَا الْبَيْتُ فِي الْبَابِ الثَّانِي: فِي مَعْرِفَةِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ.
 - (6) وَلِهَذَا وَجِبَ الْوَصْلُ جَنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالضُّوَابُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْوَصْلُ، بَلْ يَجُوزُ الْفَضْلُ، وَقَدْ بَحَثْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ سَابِقًا، فَقُلْتُ:
- «تَقْدَمُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا وَإِنْشَاءً، وَأَوْهَمَ الْفَضْلُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ، أَنَّهُ يَجِبُ

الوضيل بين الجملتين.

هذا تقرير أكثر البلاغيين، والصواب خلافه، بل يجوز الفضل، ويكون السباق هو الشاهد على المعنى وموجهها للمقصود، ويستغنى عن الواو بسكتة لطيفة.

والدليل على ذلك من القرآن: قوله جل جلاله: ﴿وَلَا يَخْرُجُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْوِزَّةَ هُوَ جَمِيعًا﴾ [يونس: 65].

فإنه يلزم الوقف على ﴿وَلَا يَخْرُجُكَ قَوْلُهُمْ﴾، ثم الابتداء بنا بعدها. لأنه لو وصل الجميع لأوهم خلاف المراد، وكان النهي متوجهًا للنهي صلى الله عليه وسلم أن لا يخرج من قول الكفار ﴿إِنَّ الْوِزَّةَ هُوَ جَمِيعًا﴾، وهو ظاهر الفساد - ومع ذلك لم يوصل بين الجملتين بالواو -؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج من قول الكفار ﴿إِنَّ الْوِزَّةَ هُوَ جَمِيعًا﴾ - على فرض أنهم قالوا ذلك -، وهو واضح بين، والله الخمد والجنة. ونظيره - أيضًا - قوله جل شأنه: ﴿فَلَا يَخْرُجُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُعْرُونَ وَمَا يَحْشُرُونَ﴾ [يس: 76].

فأنت ترى - وفقني الله وإياك - أن الجملتين اختلفتا خبرًا وإنشاءً، وكان الفضل يوهم خلاف المقصود، ومع ذلك لم يوصل الوضيل، بل فصل بين الجملتين، ويستغنى عن الواو بسكتة لطيفة [المراد بالسكتة اللطيفة هنا: هو مطلق الوقف، وليس هو السكت المصطلح عليه عند علماء التجويد].

ويؤيد هذا المعنى ما جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «بينما امرأتان مغفها ابتاهما، جاء اللب فذهب بآتين إحداهما، فقالت هذه لصاحبتها: إنما ذهب بآتيك أنت، وقالت الأخرى: إنما ذهب بآتيك، فتحاكما إلى داود قضى به للكبيرة، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام فأخبرناه، فقال: اكروني بالسكين أشقة بينكما، فقالت الصغرى: لا، يزحكك الله، هو ابنتها، فقضى به للصغرى» (مسلم 1720)، والخبث أخرجه البخاري أيضاً (3427) وليس فيه الشاهد.

فقوله: «لا، يزحكك الله»، هو مطابق للأمثلة التي يتداولها البلاغيون، ومع ذلك لم يوصل بين الجملتين، بل فصل بينهما، وتكفى هنا بسكتة لطيفة، كما تبين عليه أبو العباس القرطبي في شرح صحيح مسلم [فتح الباري (6/465)].

ومثله أيضاً ما جاء في صحيح مسلم عن غائب بن عمرو: «أن أبا سفيان أتى على سلمان وضبيب وبلال في نفر، فقالوا: والله ما أخذت سيفك الله من حتى هدو الله مأخذها، قال: فقال أبو بكر: اتقولون هذا لشيخ قريش وسيدهم؟»، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره،

دَفْعًا لِلإِيْهِامِ^(١).

وَمِثَالُ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ﴾
[النِّسَاء: 142]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾^(١٢) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ^(١٣)
[الْأَنْعَام: 13 - 14]، ﴿وَسَكُّوا وَأَسْمِعُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الْأَعْرَاف: 31]، كَمَا مَرَّ^(١٤).

فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ لِمَ لَكَ أَغْضَبْتَهُمْ، لَيْتَ كُنْتُ أَغْضَبْتَهُمْ لَقَدْ أَهْضَبْتَ رِثْكَ، فَأَتَانَهُمْ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ:
يَا إِخْوَتَاهُ، أَغْضَبْتَكُمْ؟ قَالُوا: لَا، يَغْضَبُ اللَّهُ لَكَ يَا أَجِي^(١) [مسلم (2504)].
وَالْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: «لَا، يَغْضَبُ اللَّهُ لَكَ يَا أَجِي»، كَالْكَلَامِ فِي سَابِقِهِ.
يُنْظَرُ: التَّوَسُّلُ وَالْفَضْلُ بَيْنَ تَطْبِيقَاتِ الْبَلَاغِيِّينَ وَاسْتِغْمَالَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، زَكْرِيَاءُ تُونَانِي،
(بَحْث)، مَجَلَّةُ الْإِصْلَاحِ الْجَزَائِرِيَّةِ، الْعَدَدُ 18، (ص 74).

(١) كَمَا نَقَّذُمُ تَوْجِيهَهُ فِي مَحَلِّهِ.

(2) يُنْظَرُ تَفْصِيلٌ خِجْدَةٍ فِي: الْإِيضَاحُ (128/3) [الْهَامِش].

البَابُ الثَّامِنُ: فِي الْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ

(قَوْيَةُ الْمُرَادِ بِالنَّقِصِ مِنْ ه لَفْظُ لَهُ الْإِيْجَازُ) أَي: إِنَّ الْإِيْجَازَ هُوَ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارِفِ بَيْنَ أَوْسَاطِ النَّاسِ فِي مُجَرِّى عُرْفِهِمْ، وَهُوَ^(١) الَّذِي لَيْسَ بِبَلَاغَةٍ وَلَا [عِيًا]^(٢).

وَالْأَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ أَنْ يُقَالَ فِي تَعْرِيفِهِ: تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ نَاقِصٍ عَنْهُ، وَافٍ بِهِ، وَبِهَذَا^(٣) [يُخْرَجُ]^(٤): الْإِخْلَالُ^(٥).

(وَالْإِطْنَابُ إِنَّ ه بِزَائِدٍ عَنْهُ) أَي: الْأَصْلُ، وَهَذَا تَعْرِيفُهُ؛ وَهُوَ: أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَكْثَرِ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارِفِ عَلَيْهِ.

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ: أَدَاؤُهُ بِلَفْظٍ زَائِدٍ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ، وَبِهَا يُخْرَجُ: التَّطْوِيلُ^(٦)، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ لَا لِفَائِدَةٍ، وَلَا يَكُونَ الزَّائِدُ مُتَعَيِّنًا، نَحْوُ قَوْلِ عَبْدِ بْنِ أَوْسٍ يَذْكُرُ [عَذْلًا]^(٧) الزَّيْنَاءَ بِجَذِيْمَةٍ الْأَبْرَشِ:

وَقَدْ ذُذِبَ الْأَدِيمُ لِزَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَلْبًا وَمَيْنَا^(٨)

(١) أَي: الْقُدْرَةُ الْمُتَعَارِفُ بَيْنَ أَوْسَاطِ النَّاسِ - مِنْ الْكَلَامِ -.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (عِي)، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ أَخْلَاءُ، وَالْجِي: جَدُّ الْبَيَانِ.

(٣) أَي: بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِّ: «وَافٍ بِهِ».

(٤) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَبِهَا يُنْتَقِمُ الْكَلَامُ.

(٥) كَقَوْلِ هُرُوزَةَ بْنِ الْوَزْدِ:

عَجِبْتُ لَهُمْ إِذْ يَقْتُلُونَ نَفْسَهُمْ وَمَقْتُلُهُمْ جَنْدَ الْوَعَى كَانَ أَغْلَرَا

فَإِنَّهُ إِذَا ذَا: إِذْ يَقْتُلُونَ نَفْسَهُمْ فِي الْبَلَمِ. يُنْظَرُ: الْإِيْضَاحُ (١٧٤/٣).

(٦) أَي: بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِّ: «بِلِفَائِدَةٍ».

(٧) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ تَضْجِيفٌ، صَوَابُهُ: (عَذْر).

(٨) «قَدْ ذُذِبَ» قَطَعَتْ، الْأَدِيمُ: الْجِلْدُ، الزَّاهِشَانِ: عِرْقَانِ فِي بَاطِنِ الْبَرَاعَيْنِ، أَي: قَطَعْتَ الْجِلْدَ إِلَى أَنْ وَضَلَ الْقَطْعُ لِلزَّاهِشَيْنِ، وَالضَّبِيرُ فِي «زَاهِشِيهِ» وَفِي «أَلْفَى» لِبَحْدِيْمَةٍ... ابْنُ الْأَبْرَشِ،

وَالْحَشْوُ^(١)، وَهُوَ زِيَادَةُ مُتَعَيِّنَةٍ لَا لِفَائِدَةٍ، كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ^(٢):
وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشُّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبْرَ الْفَتَى لَوْلَا لِقَاءُ شُغُوبِ^(٣)
وَهُوَ الْمَوْتُ.

وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي قَوْلِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ^(٤):
وَأَعْلَمَ مَا فِي النِّزْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ جِلْمٍ مَا فِي عَدِ عَمٍ^(٥)
ثُمَّ (ضَرَبَ الْأَوَّلَ) أَيِ: الْإِيجَازِ، وَلَهُ ضَرْبَانِ (قَطْرَ) أَيِ: إِيْجَازٌ قَصِيرٌ^(٦)،

وَفِي «قُدْذَتْ» وَفِي «فَوَلَّهَا» لِلزَّيْنَاءِ». يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ (175/3) [الهامش].

- (١) أَيِ: وَيَقُولُهُ فِي الْحَدِّ: «لِفَائِدَةٍ» يَخْرُجُ: الْحَشْوُ - أَيْضًا -.
- (٢) أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْجَنْغِي الْكُوفِيُّ الْكِنْدِيُّ، أَبُو الطَّيِّبِ الْمُشْتَبِي: الشَّاعِرُ الْحَكِيمُ، وَاحِدٌ مَفَاحِيرِ الْأَدَبِ الْغَرَبِيِّ، لَهُ الْأَمْثَالُ السَّائِرَةُ وَالْحُكْمُ الْبَالِغَةُ وَالْمَعَانِي الْمُبْتَكِرَةُ، وَفِي عُلَمَاءِ الْأَدَبِ مَنْ يَعْلَمُهُ أَشْعَرُ الْإِسْلَامِيِّينَ، لَهُ دِيْوَانٌ شِعْرٌ، وَلِدَ بِالْكُوفَةِ فِي مَحَلَّةٍ تُسَمَّى «بِكُنْدَةٍ» سَنَةَ 303، وَتُوفِّيَ سَنَةَ 354. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (115/1 - 116).
- (٣) «أَيِ: لَا فَضْلَ فِي الدُّنْيَا لِلشُّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَالصَّبْرَ لَوْلَا لِقَاءُ الْمَوْتِ، وَالشُّغُوبُ - بِالْفَتْحِ -: عِلْمٌ جَنَسٌ لِلْمَبْنِيَّةِ، جُزْأُهَا بِالْكَسْرِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ - مَعَ أَنَّهَا مَفْصُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ - لِلضَّرُورَةِ، أَيِ: مُوَافَقَةِ الْقَوَائِي». يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ (175/3) [الهامش].
- وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ: لَفْظُ «النَّدَى» فَإِنَّهُ حَشْوٌ يُفِيدُ الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا فَضْلَ فِي الدُّنْيَا لِلشُّجَاعَةِ وَالصَّبْرِ وَالنَّدَى لَوْلَا الْمَوْتُ، وَهَذَا الْحُكْمُ صَحِيحٌ فِي الشُّجَاعَةِ دُونَ النَّدَى، لِأَنَّ الشُّجَاعَ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَخْلُدُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَحْسُ الْهَلَاكَ، فَلَمْ يَكُنْ لِشُّجَاعَتِهِ فَضْلٌ، بِخِلَافِ الْبَازِلِ مَالَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ هَانَ عَلَيْهِ بَذْلُهُ.
- (٤) زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ وَبَيْعَةُ بْنُ رِيَّاحٍ الْمُرَزِيُّ، مِنْ مُضَرَ: حَكِيمُ الشُّعْرَاءِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَفِي أُمَّةِ الْأَدَبِ مَنْ يُفَضِّلُهُ عَلَى شُعْرَاءِ الْغَرْبِ كَافَّةً، وَلِدَ فِي بِلَادِ «مُرَزَّةَ» بِنَوَاجِي الْمَدِينَةِ، قِيلَ: كَانَ يُنْظِمُ الْقَصِيدَةَ فِي شَهْرِ وَيَتَّبِعُهَا وَيَهْدِيهَا فِي سَنَةٍ، فَكَانَتْ قَضَائِدُهُ تُسَمَّى: الْخَوْلِيَّاتِ، تُوْفِّيَ سَنَةَ 13 قَبْلَ الْهِجْرَةِ، لَهُ دِيْوَانٌ شِعْرٌ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (52/3).
- (٥) وَيَرْوَى: «وَأَعْلَمَ جِلْمَ النِّزْمِ» بَذَلُ «وَأَعْلَمَ مَا فِي النِّزْمِ».
- يُنْظَرُ: الْمَعْلَقَاتُ الْعَشْرُ وَأَخْبَارُ شِعْرَاتِهَا (ص 94).
- وَالشَّاهِدُ مِنَ الْبَيْتِ: لَفْظَةُ (أَمْسٍ)، فَإِنَّهَا زِيَادَةُ مُتَعَيِّنَةٍ لَا لِفَائِدَةٍ.
- (٦) وَيُقَالُ: إِيْجَازٌ قَصِيرٌ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ خَبْنَكَةَ الْمَيْلَانِيُّ فِي كِتَابِهِ: الْبَلَاغَةُ الْغَرَبِيَّةُ (2/

ويسمى: إيجاز إشاري، وإيجاز زحفي، وهو ما لا حذف فيه⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾⁽²⁾ [البقرة: 179]، فإن مغناه كثير، ولفظه يسير.
(ن) الضرب الثاني (حذف)⁽³⁾، وهو إما إيجاز حذف (جملية، أي حذف (جمل).

29) [الهامش]: «المقصّر: هو ضد الطول، يقال لغة: قصّر الشيء قصراً وقصراً وقصاراً، ضد: «طال» فهو قصير، وجنمة: قصار وقصراء، ونختار لفظه «القصير» - بكسر القاف وفتح الصاد - لأن «القصير» - بفتح القاف وإسكان الصاد - مشترك بين مفعليين هما: الحبس، وما هو ضد الطول».

(1) ويُعرف بأنه: ما تريد فيه المعاني على الألفاظ الدالة عليها بلا حذف.

ينظر: بحوث منهجية في البلاغة العربية (ص 310 - 311).

(2) وورد عن العرب قولهم: «القتل أنقى للقتل»، ولكن عبارة القرآن أوجز وأبلغ وأصح، لوجوه منها:

أولاً: قلّة حروف ما يقابل المثل - من الآية -، وهو: ﴿الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾، فإنها عشرة، والمثل أربعة عشر حرفاً.

ثانياً: نص في الآية على المطلوب الذي هو الحياة، فيكون أوجز عن القتل العذوان.

ثالثاً: ما يفيد تذكير ﴿حَيَوةٌ﴾ من التظيم.

رابعاً: الطباق (أو المطابقة)، وهو الجمع بين متقابلين في الجملة: كالقصاص والحياة.
خامساً: استغناء الآية عن تقدير مخدوف، بخلاف قولهم: فإنّ نقيده: القتل أنقى للقتل من تركه.

سادساً: خلو الآية عن التكرير، ولا شك أن الخالي عنه أفضل من المشتمل عليه - وإن لم يكن مخلاً بالفصاحة -.

سابعاً: فضل الآية بالاجزاء، إذ القصاص مطلقاً سبب الحياة، بخلاف القتل، فإنه يكون أنقى للقتل، وقد يكون أذى له، كالقتل ظُلماً.

ينظر: شرح عقود الجمان (ص 78).

(3) ويُعرف إيجاز الحذف: بأنه ما يُحذف منه كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تُعين المخدوف.

ينظر: بحوث منهجية في البلاغة العربية (ص 314).

والمُخَذَّوْفُ إما جزءٌ جُمْلَةٌ، كَمُضَافٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَلَّى الْقَرِيبَةَ﴾ [يُوسُفُ: 82] أَيْ: أَهْلَهَا^(١).

أَوْ مُؤَضَّرٌ، نَحْوُ قَوْلِ مُخَيَّمٍ أَوْ الْمُتَقَبِّ^(٢) الْعَبْدِيِّ - عَلَى خِلَافِ -:
أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاحُ الثَّنَانَا مَثَى أَضْعُ الْعِمَامَةِ تَغْرِفُونِي^(٣)
أَيْ: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا^(٤).

أَوْ صِفَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ أَيْ:
صَحِيبَةٍ^(٥) ﴿غَضَبًا﴾^(٦) [الْكَهْفُ: 79]، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وإِذَا جُمْلَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيُحْيِيَ الْحَيَوْنَ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الْأَنْعَالُ: 8] أَيْ:
فَعَلَ مَا فَعَلَ^(٧)، وَنَحْوُ: ﴿فَقَتَلْنَا أَصْرِبَ بِعَمَالِكَ الْحَجَرِ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ أَفْنَا عَشْرَةَ

(١) هَذَا أَخَذَ أَوْجُهُ ثَلَاثَةً فِي الْآيَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ مُجَازٌ، وَلَكِنَّهُ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمُحَلِّ عَلَى الْخَالِ لِلْمُجَاوِزَةِ كَالزَّائِرَةِ.
وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ خَبِيْثَةٌ لَا مُجَازَ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ الْقُرْآنُ نَفْسَهَا وَالْإِبِلَ فَتُجِيبَهُ، لِأَنَّهُ
نَبِيٌّ يَجُوزُ أَنْ يُتَلَقَّ لَهُ الْجَمَادُ وَالنِّهَائِمُ.
يُنْظَرُ: الدَّرُ الْمَضُون (544/6).

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ تَضْجِيفٌ، وَضَوَائِدُ: «أَوْ الْمُتَقَبِّ» بِالثَّاءِ بَدَلِ التَّوْنِ.

(٣) «الثَّنَانَا»: جَمْعُ ثَنِيَّةٍ، وَهِيَ الطَّرِيقُ فِي أَعْلَى الْجِبَالِ، الْعِمَامَةُ: هِيَ جَمَاعَةُ الْخَزَبِ «الْيَيْبُتَةِ»،
[تَقَالُ:] فَلَانٌ طَلَّاحُ الثَّنَانَا، أَيْ: رَكَابٌ لِصِغَابِ الْأُمُورِ. يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ (186/3) [الْهَامِشُ].

(٤) «جَلَا»: إِذَا بَغْنَى: انْكَشَفَ، أَيْ: مُتَكَشِّفُ الْأَمْرِ، أَوْ بَغْنَى: كَشَفَ الْأَمْرَ... وَقِيلَ: إِنَّ «جَلَا»:
عَلِمَ لِرَجُلٍ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ خُذْفٌ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مُتَقُولًا عَنْ جُمْلَةٍ، وَلِهَذَا لَمْ يُضَرَفْ.
يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحُ (336/2).

(٥) وَهَذَا تَقْدِيرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، إِذْ لَوْ كَانَ هَذَا الْمَلِكُ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ، لَمَا كَانَ لِبُخْرِيٍّ الْخُفَيْرُ -
عَلَيْهِ السَّلَامُ- سَفِينَةً الْمَسَاكِينِ فَائِدَةً، لِأَنَّ السَّفِينَةَ لَا تُسَلَّبُ هَذَا الْأَسْمُ بِمَجْرُودِ خَرْقِهَا.

(٦) قَرَأَ أَنبِيُّ بْنُ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كُلُّ سَفِينَةٍ صَحِيبَةٍ».

يُنْظَرُ: زَادَ الْمَبِيرُ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (102/3).

(٧) يُنْظَرُ: إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ لِأَبِي الشُّغُودِ (7/4).

عَيْنًا ﴿١﴾ [البقرة: 60]، إِنْ قُدِّرَ: فَضْرَبُهُ بِهَا^(٢).

أَوْ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِلِمِ: (أَوْ جُمْلٍ)، نَحْوُ: ﴿أَنَا أَنْتِثُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ (١٥) أَي: فَأَرْسِلُونِي إِلَى يُوسُفَ لِاسْتَعْبَرَةِ الرُّؤْيَا، فَفَعَلُوا قَاتَاءً، فَقَالَ: يَا ﴿يُوسُفُ﴾ [يُوسُفُ: 45 - 46]^(٣).

وَقَوْلُ النَّاطِلِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (أَوْ جُزْءٍ جُمْلَةٍ) قَدُمْنَا شَرْحَهُ قَرِيبًا، لِلْمُنَاسِبِ ضَرُورَةٍ تَقْدُمُ^(٤) الْجُزْءَ عَلَى الْكُلِّ.

(وَمَا يَذُلُّ عَلَيْهِ) الْخَذْفُ، وَهِيَ (أَنْوَاعٌ) كَثِيرَةٌ (وَمِنْهَا الْعَقْلُ) أَي: مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ دَلَالَةُ الْعَقْلِ، نَحْوُ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 22]، أَي: أَمَرُهُ وَعَذَابُهُ^(٥).

وَمِنْهَا: الْعَقْلُ وَالْمَقْصُودُ، نَحْوُ: ﴿حَرِّمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [المائدة: 3] أَي:

(١) فِي الْأَصْلِ: (قُلْنَا) بِلَا فَاءٍ.

(٢) أَي: فَضْرَبَهُ بِهَا فَأَنْفَجَزَتْ.

وَقُدِّرَ صَاحِبُ الْكُشَافِ (١٤٤/١) ب: «فَإِنْ ضَرَبْتَ فَقَدْ أَنْفَجَزْتَ»، وَضَعَهُ ابْنُ خَالُودٍ كَمَا فِي التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ (٥١٩/١).

(٣) يُنْظَرُ: الْكُشَافِ (٤٧٦/٢)، التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ (٢٨٤/١٢).

(٤) كُنَّا.

(٥) سَبَقَ أَنْ قُلْتُ عَنْ هَذَا: «وَلَيْسَ هَذَا بِصَوَابٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ، وَالْأَصْلُ: أَنْ يُخْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى حَقِيقَتِهِ بِالْإِجْمَاعِ [إِذَا الْمَجَازُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ].

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ قَدْ وَجَدَتْ قُرْبَةً تَذُلُّ عَلَى الْمَخْذُوفِ، وَهِيَ امْتِنَاعُ مَجِيءِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّا لَوْ أَثْبَتْنَاهُ لَلَزِمَ مُشَابَهَتُهُ لِلْمَخْلُوقِ.

فَالْجَوَابُ: لَا تَلْزِمُ الْمُشَابَهَةُ، بَلْ تَثْبُتُ لَهُ مَجِيئًا لَا يُشَبَّهُ مَجِيءُ الْمَخْلُوقِينَ، كَمَا تَثْبُتُ لَهُ وَجُودًا لَا يُشَبَّهُ وَجُودُ الْمَخْلُوقِينَ، وَسَمْعًا لَا يُشَبَّهُ سَمْعُهُمْ، وَبَصَرًا لَا يُشَبَّهُ بَصَرُهُمْ... إلخ. وَعَلَى هَذَا مَقْصِدُ السَّلَفِ الْأَوَّلُونَ، وَنَحْنُ عَلَى آثَارِهِمْ سَائِرُونَ».

يُنْظَرُ كِتَابِي: التَّسْهِيلُ لِعِلْمِ الْبَلَاغَةِ (ص ٨٢).

عَلَى أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ حَقِيقَةٌ لَا مَجَازَ فِيهَا بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ، كَمَا حَكَاهُ أَبُو حَمَزٍ بْنُ عَبْدِ النَّبَرِ. يُنْظَرُ: التَّحْمِيدُ لِابْنِ عَبْدِ النَّبَرِ (١٤٥/٧).

تتأولها⁽¹⁾.

ومنها: الغفل والغادة، نحو: ﴿مَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ [يوسف: 32]،
يُخْتَمِلُ التقدير: في حبه، أو: في مُزاوَدته، وذلك الغادة على تعيين الثاني، لأن
الحُبَّ المُفْرِطَ لَا يَلَامُ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ، إِذْ لَيْسَ بِاخْتِيَارِهِ⁽²⁾.

(وَجَاءَ لِلتَّوْشِيحِ بِالتَّفْصِيلِ • ثَانٍ) أَي: وَجَاءَ الإِطْنَابُ لِلتَّوْشِيحِ، وَهُوَ لَفٌّ
الْقَطْرُ الْمُنْدُوفُ⁽³⁾، وَاضْطِلَاحًا: إِزْدَادُ مُشْتَى⁽⁴⁾ فِي عَجْزِ الْكَلَامِ بِاسْمَيْنِ،
[مَغْطُوفًا]⁽⁵⁾ أَخَذَهُمَا عَلَى الْآخِرِ⁽⁶⁾، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: (بِالتَّفْصِيلِ)، نَحْوُ قَوْلِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَشِيبُ ابْنُ آدَمَ، وَيَشِيبُ فِيهِ خَصْلَتَانِ: الْجَرْصُ وَطُولُ
الْأَمَلِ»⁽⁷⁾ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(وَالِإِغْتِرَاضِ) أَي: وَجَاءَ الإِطْنَابُ لِلِإِغْتِرَاضِ، وَهُوَ: أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ أَوْ بَيْنَ
كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًى بِجُمْلَةٍ فَأَكْثَرَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِغْرَابِ⁽⁸⁾.

فَيَكُونُ الْإِغْتِرَاضُ لِلتَّنْزِيهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَحْسُلُونَ فِيهِ الْبَنَاتِ سَبْحَتَهُ وَلَهُمْ مَا

(1) ومِنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النِّسَاء: 23] أَي: بِكَأَحَدِهِنَّ.

(2) يُنْظَرُ لِلْفَائِدَةِ: رَوْضَةُ الْمُحِبِّينِ لِابْنِ الْقَيِّمِ (ص 142 - 147).

(3) يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ (394/8).

(4) وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَيْسَ خَاطِئًا بِالمُشْتَى، كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الذِّكُورُ فَهَلْ خَسَنَ حَبَاسٍ.

(5) يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ فَتَوْنَهَا وَأَفْنَانُهَا، (ص 484 - 486).

(6) كَذَا.

(7) يُنْظَرُ: الْإِبْطَاحُ (199/3)...

(8) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ مَنْ بَلَغَ سِتِينَ سَنَةً فَقَدْ أَغْلَزَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمْرِ، (6420)،

صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ كِرَاهَةِ الْجَرْصِ عَلَى الدُّنْيَا، (1046، 1047)، وَلَقَطَ مُسْلِمٌ

(1047): «يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِيبُ مِنْهُ اثْنَتَانِ: الْجَرْصُ عَلَى الْمَالِ، وَالْجَرْصُ عَلَى الْعُمْرِ».

(8) لِنَكْتَةِ بَلَاغِيَّةٍ يَسُودُ دَفْعُ الْإِيهَامِ فَإِنْ كَانَ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ سَبَبِي: اخْتِرَاسًا، كَمَا سَيَأْتِي.

يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ (80/2).

يَشْتَهُونَ ﴿٣٧﴾^(١) [النحل: 57].

أو الدَّعَاء، كَقَوْلِ عَوْفِ [ابن] ^(٢) مُحَلِّمٍ^(٣):

إِنَّ الشَّامِزِينَ - وَيُلَغِّسُهَا - قَدْ أَخْرَجْتَ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ^(٤)

أو التَّثْبِيهِ^(٥)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَأَعْلَمُ - فَعَلِمُ الْمَرْءُ يَتَفَعَّلُ - أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَبِرَا^(٦)

وَبِمَا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنذَرْتُ مِنْ حَيْثُ

أَمَرْتُكُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَّكِرِينَ﴾^(٧) يَأْذُوكُمْ حَتَّى لَكُمْ^(٨) [البقرة:

222 - 223] الآية.

وَقَالَ قَوْمٌ: قَدْ تَكُونُ النُّكْتَةُ فِي الْإِعْتِرَاضِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ بِمَا سَوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ،

حَتَّى إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ.

وَاتَّفَقُوا فِرْقَتَيْنِ، فَبَعْضُهُمْ قَالَ: يَجِيءُ الْإِعْتِرَاضُ إِثْرَ جُمْلَةٍ لَا تَلِيهَا جُمْلَةٌ

(١) «وَتَقْدِيرُهُ: وَيَجْعَلُونَ لَهُ الْبَنَاتِ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ» فَاغْتَرَضَ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ بِ «سُبْحَانَهُ»، وَهُوَ مُضَلَّرٌ يَذُلُّ عَلَى التَّنْزِيهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَيَجْعَلُونَ لَهُ الْبَنَاتِ، وَهُوَ مُنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ، وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ».

يُنْظَرُ: الْمَثَلُ السَّائِرُ (173/2).

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْقَاعِدَةُ: أَنْ كَلِمَةَ [ابن] إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ عِلْمَيْنِ تُحَذَفُ أَلْفُهَا، مَا لَمْ تَقَعْ أَوَّلَ سَطْرٍ.

(٣) عَوْفُ بْنُ مُحَلِّمٍ بْنُ ذُهَلٍ بْنِ شَيْبَانَ: مِنْ أَشْرَافِ الْغَزَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ مُطَافَاً فِي قُرَيْبِهِ، قُرَيْبًا فِي غَضَبِيَّةٍ، وَفِيهِ الْمَثَلُ: «أَوْفَى مِنْ عَوْفِ بْنِ مُحَلِّمٍ»، تُؤْفَى نَحْوُ 45 قَبْلَ الْهَجْرَةِ.

يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (96/5).

(٤) يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ (369/1).

(٥) «أَيْ: تَثْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى أَنْ يَرْكَدَ الْإِقْبَالَ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ».

يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ (215/3) [الهامش].

(٦) يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ (377/1).

(٧) وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَّكِرِينَ﴾^(٨)، فَإِنَّهُ إِعْتِرَاضٌ، وَهُوَ

أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ. يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ (82/2).

مُتَّصِلَةٌ بِهَا مَعْنَى، فَيَشْمَلُ التَّذْيِيلَ مُطْلَقًا وَيَغْضُ صُورَ التَّكْمِيلِ، وَيُبَيِّنُ التَّسْمِيَةَ، وَيَغْضُهُمْ خَوْزُ كَوْنُهُ غَيْرَ جُمْلَةٍ، فَيَشْمَلُ بَعْضَ صُورِ التَّسْمِيَةِ وَالتَّكْمِيلِ.
(والتَّذْيِيلُ) بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، أَيْ: وَيَكُونُ الْإِطْنَابُ بِالتَّذْيِيلِ، وَتَعْرِيفُهُ: هُوَ تَعْقِيبُ جُمْلَةٍ بِجُمْلَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا لِلتَّأْكِيدِ^(١)، فَهُوَ أَغْمٌ مِنَ الْإِيغَالِ^(٢) مِنْ جِهَةٍ أَنْ يَكُونَ فِي خَتَمِ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ^(٣)، وَاخْصُ مِنْ جِهَةٍ أَنْ الْإِيغَالِ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ جُمْلَةٍ وَبِغَيْرِ التَّأْكِيدِ.

وَهُوَ ضَرْبَانِ: الْمُخْرَجُ مَخْرَجَ الْمَثَلِ^(٤)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾^(٥) [الْإِسْرَاءُ: 81]، وَكَقَوْلِ الصُّفِيِّ الْجَلِيِّ^(٦):

- (١) «الْمُزَادُ بِالتَّوَكِيدِ هُنَا: مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ، وَهُوَ التَّفْوِيتَةُ». يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (352/2).
(٢) «الْإِيغَالُ فِي اللَّغَةِ: الْإِمْتِعَانُ فِي التَّعْقِيقِ وَالْمُبَالَغَةُ فِي الْإِيْتِمَادِ، يُقَالُ لَعْنَةً: أَوْعَلَ فِي الْبِلَادِ، إِذَا ذَهَبَ فِيهَا وَبَالَغَ وَأَبْعَدَ، وَأَوْعَلَ فِي السَّيْرِ إِذَا أَسْرَعَ فِيهِ وَابْتَعَدَ» [البلاغة العربية (204/1)].
وَأَمَّا الْإِيغَالُ فِي الْإِضْطِلَاحِ: فَهُوَ «خَتَمُ الْكَلَامِ بِمَا يُفِيدُ نَكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا، كَالْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِ الْخُنَّاسِ:

وَأِنْ ضَحَرَا لَنَاثِمُ الْهِنَاءِ بِهِ كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارًا
فَقَوْلُهَا: «كَأَنَّهُ عَلِمَ» وَافٍ بِالْمَقْصُودِ، لَكِنَّهَا أَغْفَتُهُ، بِقَوْلِهَا «فِي رَأْسِهِ نَارٌ» لِبَرِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِسِرِّ جَسَدٍ﴾ [التَّبَارَةُ: 212].
يُنْظَرُ: جَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ (ص 204).

- (٣) وَالْإِيغَالُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي خَتَمِ الْكَلَامِ - كَمَا عَرَفْتُ -.
(٤) وَذَلِكَ إِذَا اشْتَغَلَ مَعْنَاهُ وَاشْتَغْنَى هُمَا قَبْلَهُ.
يُنْظَرُ: التَّسْمِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 85).

- (٥) «إِنْ جُمْلَةٌ ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ تَشْتَمِلُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي جَاءَتْ قَبْلَهَا، فَهِيَ إِطْنَابٌ عَلَى طَرِيقَةِ التَّذْيِيلِ، وَجَبَّازَتُهَا بِمَا يَجْرِي مَجْزَى الْمَثَلِ، وَهِيَ تُؤَكِّدُ مَنطُوقَ الْجُمْلَةِ الَّتِي جَاءَتْ قَبْلَهَا».

يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ (86/2).

- (٦) أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَمُورِيُّ الْأَزْزَارِيُّ، تَقِيَ الْبَيْتَ ابْنَ جَبَّةَ، إِمَامَ أَهْلِ الْأَدَبِ فِي عَصْرِهِ، وَوُلِدَ بِحِمَاةَ سَنَةِ 767، وَنَشَأَ وَغَاتَ فِيهَا، وَكَانَ طَوِيلَ النَّفْسِ فِي التَّنْظِيمِ وَالتَّنْبِيهِ، حَسَنَ الْأَخْلَاقِ وَالْمَرْوَةِ، فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الزُّهْرِ وَالْإِعْجَابِ، اتَّخَذَ عَمَلَ الْخَرِيرِ وَعَقَدَ الْأَزْزَارَ صِنَاعَةً

لَهُ لَسَنَةٌ غَشِيَتْ بِالْحَبِيبِ مَضَتْ فَلَمْ تَدُمْ لِي، وَغَيْرُ اللَّهِ لَمْ يَدُمْ⁽¹⁾
وَقَالَ ابْنُ الْمُقَرَّبِيِّ:

أَهْرَلْتُ مَرْعَايَ جِدًّا إِذْ رَعَيْتُ هَمَمِي رَوْضَ الْمُنَى، وَالْمُنَى ضَرْبٌ مِنَ الْحُلُمِ
وَيُخْرِجُ مَخْرَجَ غَيْرِ الْمَثَلِ، بِأَنْ لَمْ يَسْتَقِلْ بِإِفَادَةِ الْمُرَادِ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ،
نَحْوُ: «ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ»⁽²⁾ [سَبَأُ: 17]، إِنْ أُرِيدَ: هَلْ
يُجَازَى ذَلِكَ الْجَزَاءُ الْمَخْصُوصُ.

فَإِنْ أُرِيدَ: وَهَلْ يُعَاقَبُ إِلَّا الْكَفُورُ، فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ⁽³⁾.

وَيَكُونُ الْإِطْنَابُ بِالتَّكْمِيلِ، وَيُسَمَّى: الْإِخْتِرَاسَ، وَهُوَ: أَنْ يُؤْتَى فِي الْكَلَامِ
بِشَيْءٍ لِدَفْعِ مَا يُوْجِبُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ، وَذَلِكَ الدَّافِعُ قَدْ يَكُونُ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ، وَقَدْ
يَكُونُ فِي آخِرِهِ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ طَرْفَةَ⁽⁴⁾:

فَسَقَى دِيَارَكَ - غَيْرَ مُفْسِدٍهَا - ضُوبَ الرُّبَيْعِ وَدِهْمَةً تُهْمِي⁽⁵⁾

وَالثَّانِي نَحْوُ: «اذلُّوا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَضَ عَلَى الْكَافِرِينَ»⁽⁶⁾ [الْمَائِدَةُ: 54].

لَهُ فِي صِنَاءٍ، فَسَبَبَ إِلَيْهَا، مُصَنَّفَاتُهُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: خِزَانَةُ الْأَدَبِ - فِي شَرْحِ بَدِيعِيَّةٍ لَهُ -،
وَمُتَمَرَاتُ الْأَوْزَاقِ، تُؤْتَى سَنَةَ 837. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (67/2).

(1) يُنْظَرُ: خِزَانَةُ الْأَدَبِ لِابْنِ حُجَّةِ الْحَمَوِيِّ (245/1).

(2) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ «وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ»، كَمَا فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَغَيْرِهِ.

(3) أَنَّى: مِنَ التَّنْذِيلِ الْجَارِي مَجْرَى الْمَثَلِ.

(4) طَرْفَةُ بِنْتُ الْعَبِيدِ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ سَعْدٍ، الْبَكْرِيُّ الْوَابِلِيُّ، أَبُو عَمْرٍو: شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، وُلِدَ فِي بَادِيَةِ
الْبَحْرَيْنِ، نَحْوَ سَنَةِ 86 قَبْلَ الْهِجْرَةِ، وَتَنَقَّلَ فِي بَقَاعِ نَجْدٍ، وَاتَّصَلَ بِالْمَلِكِ عَمْرٍو بْنِ هَنْدٍ،
فَجَعَلَهُ فِي نَدَمَائِهِ، كَانَ مُجَادًّا، غَيْرَ فَاجِسٍ الْقَوْلِ، جُمِعَ الْمَحْفُوظُ مِنْ شِعْرِهِ فِي دِيْوَانٍ
صَغِيرٍ، قُبِلَ وَهُوَ شَابٌّ، نَحْوَ سَنَةِ 60 قَبْلَ الْهِجْرَةِ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (225/3 - 226).

(5) يُنْظَرُ: الْبَيَانُ وَالتَّيْسِي (194/1)، مُعَاهِدُ التَّنْصِيصِ (362/1).

(6) قَالَ ابْنُ حُجَّةٍ فِي خِزَانَةِ الْأَدَبِ (374/1): «فَانْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْبَلَاغَةِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِلْمُ -
وَهُوَ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى وَصْفِهِمْ بِالْقِلَّةِ لِلْمُؤْمِنِينَ لَكَانَ مَذْحَا تَامًا مُشْتَبِلًا عَلَى
الرِّيَاضَةِ وَالْإِتْقَانِ لِإِخْوَانِهِمْ، وَلَكِنْ زَادَهُ تَكْمِيلًا وَوَصْفَهُمْ - بِغَدِّ ذُلَّتِهِمْ لِإِخْوَانِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ -
بِالْعِزَّةِ عَلَى الْكَافِرِينَ، وَهَذَا هُوَ التَّكْمِيلُ الَّذِي يَتَطَلَّلُ الْبَذْرُ عَلَى كَمَالِهِ».

وَيَكُونُ الْإِطْنَابُ بِالتَّجْمِيمِ، وَهُوَ: أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِمُضَلَّةٍ، كَجَازٍ وَمَجْزُورٍ وَمَفْعُولٍ، لَكِنَّهُ كَالْمُبَالَغَةِ، نَحْوُ: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الإنسان: 8]، بِجَعْلِ الضَّمِيرِ لِلطَّعَامِ⁽¹⁾.

• نَتَبَّهُ: ذَكَرَ النَّاظِمُ الْإِيجَازَ وَالْإِطْنَابَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُسَاوَاةَ، وَتَعْرِيفُهَا: هِيَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ بِمَقْدَارِ الْأَصْلِ⁽²⁾، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾⁽³⁾ [فاطر: 43]، وَقَوْلِ النَّبِغَةِ⁽⁴⁾:
فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُذْرِكِي
وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَبِهِ الْإِعَانَةُ.

(1) قَالَ الْعَلَامَةُ الطَّاهِرُ بْنُ هَاشِمٍ: «وَضَمِيرُ ﴿حُبِّهِ﴾ رَاجِعٌ لِلطَّعَامِ، أَيْ: يُطْعَمُونَ الطَّعَامَ مُضْخَوْبًا بِحُبِّهِ، أَيْ: مُضَاجِبًا لِحُبِّهِمْ إِثَاءً، وَحُبُّ الطَّعَامِ هُوَ اسْتِهَاوُهُ، فَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يُطْعَمُونَ طَعَامًا هُمْ مُخْتَاجُونَ إِلَيْهِ». يُنْظَرُ: التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ (384/29).
وَقَوْلُ الشَّارِحِ هُنَا: «بِجَعْلِ الضَّمِيرِ لِلطَّعَامِ» اخْتِزَازًا مِمَّا لَوْ جَعِلَ الضَّمِيرُ لِلْجَلَّةِ جَلَّ جَلَالُهُ. يُنْظَرُ: مُحَاسِنُ التَّأْوِيلِ لِلْقَاسِمِيِّ (375/9).

(2) أَيْ: بِمَقْدَارِ أَصْلِ الْمُرَادِ، وَهُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ الَّذِي يَقْصِدُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ إِفَادَتَهُ لِلْمُخَاطَبِ، وَلَا يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الْجَبَرَاتِ وَاخْتِيارِ الْخُصُوصِيَّاتِ. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (326/2).

(3) قَالَ جَلَالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ غُرُودِ الْجَنَانِ (ص 68): «وَاخْتِزَازٌ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ بِأَنْ فِيهِ إِيجَازٌ بِحَذْفِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ، وَإِطْنَابٌ بِقَوْلِهِ: ﴿كَسَيْتُ﴾؛ إِذِ الْمَكْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا سَيْتًا، وَأَجَابَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنْ هَذَا الْحَذْفُ رِغَايَةٌ لِأَمْرِ لَفْظِي لَا يَتَغَيَّرُ إِلَيْهِ نَادِيَةٌ أَصْلُ الْمُرَادِ، حَتَّى لَوْ ضَرَحَ بِهِ لَكَانَ إِطْنَابًا، بَلْ تَطْوِيلًا» اهـ.
وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنْ الْمَكْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا سَيْتًا، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ إِذْ يُخْبِرُ بِهِ عَنْ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَعَكُرُوا وَمَعَكَّرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 54]، وَلَا يُخْبِرُ عَنْ اللَّهِ بِمَا هُوَ شَرٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(4) زِيَادُ بْنُ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَبَابِ النَّبْيَانِيِّ النُّعْطَانِيُّ الْمَضَرِّيُّ، أَبُو أَمَانَةَ: شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، مِنْ أَهْلِ الْجَحَاذِ، كَانَتْ تُضْرَبُ لَهُ قُبَّةٌ مِنْ جَلْدٍ اخْمَرَ بِسُوقِ عُكَاظٍ، فَتَقْصِدُهُ الشُّغْرَاءُ فَتَغْرِضُ عَلَيْهِ أَشْغَارَهَا. شِعْرُهُ كَثِيرٌ، جُمِعَ بَقِصَةٌ فِي دِيْوَانِ صَفِيرٍ، تُؤْفَى نَحْوَ سَنَةِ 18 قَبْلَ الْهِجْرَةِ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (54/3 - 55).

(5) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْحَمَوِيِّ (423/1)، مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ (330/1).

المَطْلَبُ الثَّانِي: عِلْمُ الْبَيَانِ

قَدَّمَهُ عَلَى الْبَدِيعِ لِشِدَّةِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ جُزْءًا مِنْ عِلْمِ الْبَلَاغَةِ، وَمُحْتَاجًا إِلَيْهِ فِي تَحْصِيلِ بَلَاغَةِ الْكَلَامِ، بِخِلَافِ الْبَدِيعِ، فَإِنَّهُ مِنَ التَّوَابِعِ.

وَتَعْرِيفُهُ: هُوَ عِلْمٌ يَعْرِفُ بِهِ إِيزَادُ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ^(١) بِطَرِيقٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي وَضُوحِ الدَّلَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِلِمِ: (عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ يَعْرِفُ . إِيزَادَ مَا طَرُقَهُ تَحْتَلِفُ).

وَتَعْرِيفُ الْعِلْمِ: هُوَ مَلَكَةٌ يُقْتَلَرُ بِهَا عَلَى إِذْرَاكَاتٍ جُزْئِيَّةٍ أَوْ أَصُولٍ وَقَوَائِدَ مَعْلُومَةٍ.

وَقَوْلُهُ: (فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةٌ الدَّلَالَةُ) أَيُّ: عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، بِأَنْ يَكُونَ بَعْضُ الطَّرِيقِ وَاضِحٌ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، وَبَعْضُهَا أَوْضَحُ، الْوَاضِحُ خَفِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوْضَحِ. وَالدَّلَالَاتُ: ثَلَاثُ.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ الْإِلْزَامُ) أَيُّ: دَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ، (وَالْمَوْضُوعُ لَهُ) أَيُّ: الدَّلَالَةُ الْوَضْعِيَّةُ، فَدَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ هُنَا^(٢)، كَدَلَالَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى الضَّاحِكِ^(٣)، أَيُّ: تُسَمَّى

(١) «قِيْدَةُ السُّغْدُ بِأَنْ يَكُونَ مَذْلُوعًا عَلَيْهِ بِكَلَامٍ مُطَابِقٍ لِمُقْتَضَى الْخَالِ، وَإِنَّمَا قِيْدُهُ بِهَذَا، لِأَنْ اِغْتِبَارَ عِلْمِ الْبَيَانِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ اِغْتِبَارِ عِلْمِ الْمَعْنَى، فَلَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ عِلْمِ الْمَعْنَى فِي عِلْمِ الْبَيَانِ، فَإِذَا أَتَى شَخْصٌ كَرَّمَ زَيْدٌ مَثَلًا، قُلْتُ لَهُ بِطَرِيقِ الْكِنَايَةِ: «إِنْ زَيْدًا كَثِيرُ الزَّمَادِ»، فَإِذَا لَمْ تَأْتِ بِالتَّأَكُّيدِ لَمْ يَعْتَدَ بِهَذِهِ الْكِنَايَةِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ جِنْسُ الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بَشِيءٍ، لِأَنَّ وَظِيفَةَ عِلْمِ الْبَيَانِ غَيْرُ وَظِيفَةِ عِلْمِ الْمَعْنَى، فَوَظِيفَةُ الْأَوَّلِ تَرْجِعُ إِلَى الْبَلَاغَةِ، وَوَظِيفَةُ الثَّانِي إِلَى الْفَصَاحَةِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الْمَقْدَمَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اِغْتِبَارِ الْفَصَاحَةِ فِي الْبَلَاغَةِ». يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (3/379).

(٢) أَيُّ: خُصُولُ الْإِلْزَامِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْبُذْنِ، وَلَا يَشْتَرِطُ التَّلَازُمُ فِي الْخَارِجِ.

(٣) لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ خُصُورِ مَعْنَى الْإِنْسَانِ - وَهُوَ الْخَيَوَانُ النَّاطِقُ - فِي الْبُذْنِ، خُصُورُ مَعْنَى الضَّحِكِ فِيهِ.

بذلك^(١).

والدلالة الوضعية سببت بذلك، لأن الواضح وضع اللفظ لتمام المعنى^(٢)، كدلالة الإنسان على الحيوان [الناطق]^(٣).

[ثم المجاز (منه استعارة) وهي (تبي عن الشيء) الذي كان أصلها، أي: تُخبر عنه، وتدل عليه، فذكر المشبه به وأريد المشبه؛ فصار استعارة، فتعين الغرض له^(٤) أيضا قبل المجاز الذي أخذ أقسامه: الاستعارة^(٥).

ولكثره فوائد التشبيه لم يجعل مقدمة للاستعارة، وإنما جعل مقصدا برأيه. وقدم التشبيه على المجاز لما ذكرنا من إنشاء الاستعارة التي هي مجاز عنه. (أو كناية) عطف على قوله: (إما مجاز)، فأنحصر المقصود من علم البيان في: التشبيه، والمجاز، والكناية.

المقصد الأول: التشبيه، وهو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى، ولم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية، وهي ذكر المشبه به وإرادة المشبه، نحو: رأيت أسدا في الحمام، ولا الاستعارة بالكناية، وهي ذكر المشبه وإرادة المشبه به، نحو: أنشبت المنية أظفارها، ولا التجريد، نحو: لقيت بزيدا أسدا، ولقيني منه أسدا، وسيتأتي بيانه في علم البديع.

فدخل فيه ما يسمى تشبيها بلا خلاف، وهو ما دخل فيه أداة التشبيه، كقولنا: زيد كالأسد، ونحو^(٦): زيد أسد، بحذف أداة التشبيه، ونحو: ﴿مِمَّ بَكُمُ عُنَى﴾ [البقرة: 18]، بحذف الأداة والمشبه، أي: هم صم.

(١) أي: بدلالة الالتزام.

(٢) وهي: دلالة المطابقة.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، ولعلها مثبتة في أصل المخطوط؛ إذ إنه قد حصل سقط ابتداء من هذا الموضع بلوحة كاملة، ولذا رأيت أن أتعم الغرض من ذكر الفرائد المستحسنة للمعري.

(٤) أي: التشبيه.

(٥) وذلك أن الاستعارة: مجاز لغوي، علاقتها: المشابهة.

(٦) ينظر للفائدة: بغية الإيضاح (477/3 - 482).

ثُمَّ النَّظَرُ فِي أَرْكَانِهِ - وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: طَرْفَاهُ، وَوَجْهُهُ، وَأَدَاؤُهُ -، وَالْغَرَضُ مِنْهُ، وَفِي تَفْسِيحِهِ بِهَلِيقَةِ الْإِعْتِبَارَاتِ.

وَلَمَّا كَانَ الطَّرْفَانِ هُنَا الْأَضْلَ وَالْعُمْدَةُ فِي التَّشْبِيهِ، لِكَوْنِ الرَّجْعِ مَعْنَى قَائِمًا بِهِمَا، وَالْأَدَاةُ آلَةٌ فِي ذَلِكَ^(١)، قَدَّمَ بَحْثَهُمَا فَقَالَ:

(وَطَرْفَا التَّشْبِيهِ) أَيِ: الْمَشَبُّهُ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ، إِذَا (حَسَيَّانِ) أَيِ: كُلُّ مِنْهُمَا حَسَبِي، وَالْمُرَادُ بِالْحَسَبِيِّ: الْمُنْذَرُكَ هُوَ أَوْ مَادَّتُهُ بِأَحَدِ الْخَوَاصِ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ، الَّتِي هِيَ: الْبَصَرُ، وَالسَّمْعُ، وَالشَّمُّ، وَالذُّوقُ، وَاللَّمْسُ.
فَالْأَوَّلُ^(٢): كَتَشْبِيهِ الْحَدِّ بِالْوُزْدِ.

وَالثَّانِي^(٣): كَتَشْبِيهِ الضُّوْبِ الضَّعِيفِ بِالْهَمْسِ؛ ذَلَالَةً عَلَى غَايَةِ ضَعْفِهِ حَتَّى كَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَقْصَى الْقَمِّ كَمَا أَنَّ الْهَمْسَ كَذَلِكَ.

وَالثَّالِثُ^(٤): كَتَشْبِيهِ النُّكْثَةِ^(٥) بِالْفُتَيْرِ فِي طَيْبِ الرَّائِحَةِ.

وَالرَّابِعُ^(٦): كَتَشْبِيهِ الرِّيقِ بِالْخَمْرِ فِي اللَّذَّةِ أَوْ فِي إِزَالَةِ عَقْلِ الشَّارِبِ.

وَالْخَامِسُ^(٧): كَتَشْبِيهِ الْجِلْدِ النَّاعِمِ بِالْخَرِيرِ فِي لِينِ اللَّمْسِ.

وَدَخَلَ فِي الْحَسَبِيِّ بزيادة قولهم: «أَوْ مَادَّتُهُ»: الْخَيَالِي، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

(١) «وَقَدْ سَمِيَ عُقْدَاءُ الْبَلَاغَةِ هَذِهِ الْأَجْزَاءُ الْأَرْبَعَةُ «أَرْكَانَ التَّشْبِيهِ» تَوْضِيحًا، لِأَنَّ الْمَقْهُومَ مِنَ الرُّكْنِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ وَلَا تَوْجُدُ الْحَقِيقَةُ دُونَهُ، وَكثِيرًا مَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ وَجْهِ الشَّيْءِ أَوْ أَدَاةِ التَّشْبِيهِ، أَوْ يَخْلُو مِنْ ذِكْرِهِمَا مَعًا، وَأَمَّا الرُّكْنَانِ الْخَفِيفَتَانِ اللَّذَانِ لَا يَخْلُو مِنْهُمَا تَشْبِيهُ فَهُمَا الطَّرْفَانِ». يُنْتَظَرُ: بَحْثُ مِنْهَجِيَّةِ فِي الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (ص 49).

(٢) أَيِ: الْحَسَبِيِّ الْمُنْذَرُكَ بِالْبَصَرِ؛ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ الْفَيْزَرَانِيُّ فِي كِتَابِهِ: الْعُمْدَةُ فِي مَخَاصِنِ الشَّعْرِ وَأَذَابِهِ (286/1): «أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُمْ: «خُذْ كَالْوُزْدِ»، إِنَّمَا ارْتَادُوا خُصْرَةَ أَوْزَاقِ الْوُزْدِ وَطَرَاوَتَهَا، لَا مَا بَوَى ذَلِكَ مِنْ صَفْرَةٍ وَسَطِلَةٍ وَخُصْرَةٍ كَمَا بَيَّهَ».

(٣) أَيِ: الْحَسَبِيِّ الْمُنْذَرُكَ بِالسَّمْعِ.

(٤) أَيِ: الْحَسَبِيِّ الْمُنْذَرُكَ بِالشَّمِّ.

(٥) النُّكْثَةُ: رِيحُ الْقَمِّ. يُنْتَظَرُ: مَخْتَارُ الصَّحَاحِ (ص 319).

(٦) أَيِ: الْحَسَبِيِّ الْمُنْذَرُكَ بِالذُّوقِ.

(٧) أَيِ: الْحَسَبِيِّ الْمُنْذَرُكَ بِاللَّمْسِ.

(وَلَوْ خَيَالِيًّا) وَهُوَ الْمَعْدُومُ الَّذِي فُرِضَ مُجْتَمِعًا مِنْ أُمُورٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِمَا يُنْذَرُ بِالْجَبَرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ^(١):

وَكَأَنَّ مُخْمَرُ الشَّقِيقِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ
أَهْلَامُ يَأْقُوتِ نُجُوزٍ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زُرْجَدٍ^(٢)
فَبِإِنْ كَلَّا مِنْ الْعَلَمِ وَالْيَأْقُوتِ وَالرُّمَحِ وَالزُّبُرْجَدِ مَخْسُوسٍ، لَكِنْ [مِنْ]^(٣)
الْمَرْكَبِ الَّذِي هَذِهِ الْأُمُورُ مَادَّتُهُ لَيْسَ بِمَخْسُوسٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَالْجَرُّ لَا يُنْذَرُ إِلَّا مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْمَادَّةِ خَاضِرٌ جَنْدُ الْمُنْذَرِ عَلَى هَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ.
(ق) إِمَّا (عَقْلِيَّانِ) وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ، أَيُّ: مَا لَا يَكُونُ هُوَ وَلَا مَادَّتُهُ مُنْذَرًا
بِإِخْدَى الْخَوَاصِ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ، كَمَا فِي تَشْبِيهِ الْعِلْمِ بِالْحَيَاةِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا:
كَوْنُهُمَا جِهَتِي إِذْ رَأَيْتُ.

(وَمِثْلُ) أَيُّ مِنَ الْعَقْلِيِّ: الْوَهْمِيُّ^(٤)، وَهُوَ مَا يُنْذَرُ (بِالْوَهْمِ) الَّذِي لَا يَكُونُ
[لِلْجَبَرِ]^(٥) مَدْخُلٌ فِيهِ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ أُدْرِكَ لَمْ يُنْذَرُ إِلَّا بِهَا، وَبِهَذَا الْقَيْدِ يَتِمُّ الْعَقْلِيُّ،
كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٦):

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِقِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَنِّيَابِ أَهْوَالِ^(٧)

(١) هُوَ الصَّنَوْبَرِيُّ الشَّاعِرُ، يَصِفُ زَهْرًا يَتَحَرَّكُ مِنْ أَسْفَلٍ إِلَى أَعْلَى وَبِالْعَكْسِ، حَسَبَ اتِّجَاهِ
الرِّيحِ.

يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ (4/2).

(٢) «مُخْمَرُ الشَّقِيقِ: مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، أَيُّ: الشَّقِيقُ الْمُخْمَرُ، وَهُوَ وَرْدٌ أَخْمَرُ فِي
وَسَطِهِ سَوَادٌ، يَنْبُتُ فِي الْجِبَالِ وَيُقَالُ لَهُ: شَقَائِقُ الثُّغْمَانِ، وَتَصَوَّبُ: مَالَ إِلَى أَسْفَلٍ،
وَتَصَعَّدُ: مَالَ إِلَى عَلْوٍ، وَأَوْ: بِمَعْنَى الْوَاوِ». يُنْظَرُ: عِلْمُ الْبَلَاغَةِ لِلْمِزَاجِيِّ (ص 183).

(٣) كَذَا فِي دُرَرِ الْفَرَائِدِ الْمُتَخَسَّنَةِ.

(٤) هُوَ مَا تَخْتَرِعُهُ الْمُتَخَيِّلَةُ مِنْ نَفْسِهَا، وَهِيَ قُوَّةٌ مِنْ قُوَى الْإِخْزَالِ مِنْ شَأْنِهَا اخْتِرَاعُ أَشْيَاءَ لَا
حَقِيقَةَ لَهَا.

يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ (ص 181).

(٥) كَذَا فِي دُرَرِ الْفَرَائِدِ الْمُتَخَسَّنَةِ، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ: (بِلِجَنِ).

(٦) هُوَ امْرَأَتُ الْفَتِيِّسِ. يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ (ص 7/2).

(٧) الْمَشْرِقِيُّ: مَنُشُوبٌ إِلَى شَارِفِ الْبَيْتِ، وَهِيَ بِلَادٌ تُغْمَلُ فِيهَا الشُّيُوفُ، وَبِهَئَا مَسْنُونَةٌ خَادَةٌ

أي: أيقظني ذلك الرجل الذي توعدني، والخال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن، وسهام محددة البصل صافية مجلوة، وأنياب الأغوال بما لا يذركه الحشر؛ لغد يتحققها، مع أنها لو أذركت لم تذرك إلا بجبن البصر.

(و) كذا من العقلي ما يذكرك (بالوجدان) [1] أي: القوة الباطنة؛ كاللذة؛ وهي إذراك لما له عند المذرك كمال وخير، والألم، وهو إذراك لما له عند المذرك آفة وشر.

والمراد هنا: اللذة والألم الجسيان؛ إذ العقليان من العقليات الصرفة. (أو فيهما يختلف الجزآن) أي: في طرق التشبيه تختلف الجزآن بأن يكون المشبّه عقلياً والمشبّه به جسيماً، كالمبيّة والشبع⁽²⁾، وعكسه كالعطر والخلق⁽³⁾.

(ووجهه) أي: التشبيه (ما اشتركا فيه) أي: في التشبيه به، كالشجاعة في تشبيه زيد بالأسد، وإلا فزيد والأسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها، كالحَيَوَانِيَّة والجسمانيّة والوجود، مع أن شيئاً منها ليس وجه التشبيه⁽⁴⁾.

(وجاء ذا) أي: الاشتراك (في حقيقتيهما) أي: الطرفين، بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزءاً منها، كأن يشبه ثوب بأخر في نوعيهما أو جنسيهما أو فضليهما، كما

البصل، ورزق؛ صافية مجلوة كأنياب الأغوال في الجدة.

ينظر: علوم البلاغة للمزاوي (ص 60).

(1) انتهى النقل من فخر الفرائد المستحسنة.

(2) تشبيه المبيّة (الموت) بالشبع، فالأول: عقلي، والثاني: جسي.

(3) تشبيه العطر بالخلق - على طريقة التشبيه المنقلب - فالأول: جسي، والثاني: عقلي.

(4) قال ابن رجب الفيزيائي في كتابه: الممثلة في مخاصن الشجر وآفاه (1/286) - وقد تقدم بغضه -: «التشبيه: صفة الشيء بما فاز به وشاكله، ومن جهة واحدة أو جهات كثيرة لا من جميع جهاته؛ لأنه لو ناسبه متناسبة كلية لكان إثاء، ألا ترى أن قولهم: «خذ كالوزد»، إنما أرادوا خمرة أوزاق الورد وطراوتها، لا ما سوى ذلك من صفرة وسيله وخضرة كمنابعه، وكذلك قولهم: «فلان كالبحر»، أو كاليث»، إنما يريدون كالبحر سخاوة وجلماً، وكاليث شجاعة وفرماً [شدة الشهوة للحم]، وليس يريدون ملوحة البحر ورغوته [شدة ملوخته]، ولا شتامة اليث [كراهة منظره] ورغوته [سمنه].»

يَقَالُ: هَذَا الْقَبِيضُ مِثْلُ ذَلِكَ؛ لِكَوْنِهِمَا كِزْبَانَا^(١) أَوْ ثَوْبَانَا أَوْ مِنَ الْقُطْنِ.
(وَحَارِجًا) عَنْ حَقِيقَتَيْهِمَا (وَصَفًا) أَيُّ: مَعْنَى قَابِلًا بِهِمَا، أَيُّ: وَذَلِكَ الْوَصْفُ
إِمَّا جَسَدِي، أَيُّ: مُذَرِّكَ بِالْحَوَاسِّ، نَحْوُ الْكَيْفِيَّاتِ الْجَسَدِيَّةِ^(٢)، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ:
(فَجَسَدِي).

(و) إِمَّا (عَقْلِي)، نَحْوُ: الْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ، كَالذِّكَاةِ وَالْعِلْمِ.
(وَذَا) أَيُّ: وَجْهَ التَّشْبِيهِ (وَاحِدًا أَوْ فِي حُكْمِهِ) أَوْ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ؛ لِكَوْنِهِ مُرَكَّبًا
مِنْ مُتَعَدِّدٍ حَقِيقَةٍ، بِأَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً مُلْتَزِمَةً مِنْ أُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ، أَوْ اعْتِبَارًا بِأَنْ تَكُونَ
هَيْئَتُهُ انْتِزَاعًا مِنَ الْعَقْلِ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ.

(أَوْ لَا كَذَا) أَيُّ: لَا يَكُونُ وَجْهَ التَّشْبِيهِ وَاحِدًا، أَوْ مَا هُوَ فِي حُكْمِهِ، بَلْ يَكُونُ
مُتَعَدِّدًا، وَالْمُرَادُ بِالتَّعَدُّدِ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى عِدَّةِ أُمُورٍ، وَيُقْصَدُ اشْتِرَاكُ الطَّرَفَيْنِ فِي كُلِّ
مِنْهُمَا؛ لِيَكُونَ كُلُّ مِثْلٍ مِنْهُمَا وَجْهَ تَشْبِيهِ، بِخِلَافِ الْمُرَكَّبِ الْمُنْزَلِ مَنْزِلَةً الْوَاحِدِ؛ فَإِنَّهُ لَنْ
يُقْصَدَ فِيهَا اشْتِرَاكُ الطَّرَفَيْنِ فِي كُلِّ مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ، بَلْ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُلْتَزِمَةِ، أَوْ فِي
الْهَيْئَةِ الْمُشْتَرَعَةِ.

(وَالْكَافُ أَوْ كَانَ أَوْ كَمِثْلٍ • أَذَاتُهُ) أَيُّ: وَأَذَوَاتُ التَّشْبِيهِ: الْكَافُ، وَكَأَنَّ، وَمِثْلُ،
وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِمَّا يُشْتَقُّ مِنَ الْمُمَاثِلَةِ^(٣) وَالْمُشَابَهَةِ^(٤) وَنَحْوِهِمَا.
وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ "كَانَ" عِنْدَ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى تَشْبِيهِ، جَائِذَا كَانَ
الْخَبَرُ أَوْ مُشْتَقًّا^(٥)، نَحْوُ: كَانَ زَيْدًا أَخُوكَ، أَوْ كَأَنَّهُ قَدِمَ.

(١) الكيزبانس: الثوب الخشن، وجنفة: خزاييس، وهو فارسي معرب.

ينظر: الضاحح للجوهري (970/3).

(٢) «بِمَا يُدْرِكُ بِالْبَصَرِ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَشْكَالِ وَالْمَقَادِيرِ وَالْخَرَكَاتِ وَمَا يُتَّصَلُ بِهَا مِنَ الْخَشَنِ
وَالْقَبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، أَوْ بِالسَّمْعِ مِنَ الْأَصْوَاتِ الْقَوِيَّةِ وَالضَّعِيفَةِ وَالْبَيِّنِ بَيِّنًا، أَوْ بِالدُّوْقِ مِنَ
أَنْوَاعِ الطُّعُومِ، أَوْ بِالسَّمِّ مِنْ أَنْوَاعِ الرُّزَاحِ، أَوْ بِاللَّسِّ مِنَ الْخَرَارَةِ وَالْبَرُودَةِ، وَالرُّطُوبَةِ
وَالْيُوسَةِ، وَالْخُسُونَةِ وَالْفَلَاسَةِ، وَاللِّينِ وَالضَّلَاطَةِ، وَالْجَفَةِ وَالثِقَلِ، وَمَا يَنْضَافُ إِلَيْهَا».

ينظر: بغية الإيضاح (398/3 - 399).

(٣) نَحْوُ: مِثْلٍ، مِثْلِيلٍ، يُمَاقِلُ.

(٤) نَحْوُ: شَبِيهِ، شَبِيهٍ، يُشَبِّهُ، يُشَابَهُ.

(٥) «زَعَمَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِلتَّشْبِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ خَبَرُهَا اسْمًا جَائِذَا أَوْ مُرَوَّلًا بِهِ،

(وقَدْ يَدْكُرُ الْفِعْلُ) أي: وَقَدْ يُذَكِّرُ فِعْلٌ أَوْ اسْمٌ يُنبِئُ عَنْ خَالِ التَّشْبِيهِ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ⁽¹⁾، كَمَا فِي: عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا، إِنْ قُرِبَ التَّشْبِيهِ، أَوْ ادَّعَاهُ كَمَالُ الْمُشَابَهَةِ لِمَا عَلِمْتُ مِنْ مَعْنَى التَّحْقِيقِ⁽²⁾، وَحَسِبْتُ زَيْدًا أَسَدًا، إِنْ بُعِدَ، لِمَا فِي الْجَنَابِ مِنَ الْإِسْغَارِ بِعَدَمِ التَّحْقِيقِ وَالتَّيَقُّنِ.

(وَعَرَضُ مِثْلِهِ عَلَى مُشَبِّهِه = يَعُودُ) أي: وَالْعَرَضُ مِثْلُهُ، أي: التَّشْبِيهِ فِي الْأَغْلَبِ يَعُودُ إِلَى الْمُشَبِّهِ، وَهُوَ - أي الغرض العائد إلى المُشَبِّهِ - بَيَانُ إِمْكَانِ الْمُشَبِّهِ، وَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَمْرًا غَرِيبًا يُمْكِنُ أَنْ يَخَالَفَ فِيهِ وَيُدْعَى امْتِنَاعُهُ، كَقَوْلِ أَبِي الْعَلَيْبِ: فإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغُرَالِ⁽³⁾

نحو:

وَمَا أَنْ دَجَلَةٌ إِذْ تَسْلَطُ مَوْجُهَا مِلْكٌ يُعْظَمُ خِيفَةُ زَيْبَعُلْ
أَمَّا إِذَا كَانَ خَبَرُهَا مُشْتَقًّا، فَإِنَّهَا فِي ذَلِكَ تُبِيدُ الشُّكَّ وَالظَّنَّ وَالْجَنَابَ، نَحْوُ:
كَأَنَّكَ قَائِمٌ فِيهِمْ غَطِيْبًا وَكُلُّهُمْ قَائِمٌ لِلْمُضَلَّةِ
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ خَبَرُهَا بَعْلًا أَوْ جَمَلَةً أَوْ صِيفَةً، فَهِيَ فِيهِ لِلظَّنِّ وَالْجَنَابِ، وَلَا تَكُونُ لِلتَّشْبِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مِمَّا [يَتَشَبَّهُ] بِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: كَانَ [زَيْدًا] قَائِمًا، لَا يَكُونُ تَشْبِيْهًا لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَقَالُوا: إِنْ مَعْنَى «كَانَ زَيْدًا قَائِمًا»: تَشْبِيْهُ خَالَتِهِ غَيْرِ قَائِمٍ بِخَالَتِهِ قَائِمًا⁽⁴⁾. يُنْظَرُ: بَحْثُ مَنْهَجِيَّةِ فِي الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (ص 56).

(1)

وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أُنْثَىٰ فَانْفِرُوا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الْكَهْف: 18].
هَذَا، وَقَدْ تَعَجَّبَ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا التَّشْبِيْهِ مِنْ خَيْثِ الْجَمْعِ بَيْنَ وَصْفَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ وَقَدْ رَدَّدْتُ عَلَيْهِ فِي مَقَالٍ بِعَنْوَانٍ: فَشَحُّ الْوُدُودِ فِي رَفْعِ اللَّبِيسِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أُنْثَىٰ فَانْفِرُوا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ - مُنَاقَشَةُ فِي التَّشْبِيْهِ الْبَلَاغِي -، مَنْشُورٍ فِي مَجَلَّةِ إِذَاعَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الدُّوَلِيَّةِ بِالْجَزَائِرِ.

(2) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَوْفَقُ لِلْبَيَاقِ: «لِمَا فِي «الْعِلْمِ» مِنْ مَعْنَى التَّحْقِيقِ».

(3) مِنْ قَصِيدَةٍ يَزِيحُ بِهَا وَالِدَةُ سَيْفِ الدُّوَلَةِ بِنِ خَمْدَانَ، أُولَاهَا:

نُعِيدُ الْمَشْرِفِيَّةَ وَالْمَوَالِسِي وَتَقْتُلُنَا الْمَكُونُ بِلا قِتَالِ
وَنَرْتِبُ السُّوَابِقَ مُقَرَّنَاتِ وَمَا يَنْجِينُ مِنْ خَيْبِ اللَّيَالِي
وَقَبْلَ الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ فِي الشَّرْحِ: قَوْلُهُ يُخَاطَبُ سَيْفُ الدُّوَلَةِ:

فَأَلْبَيْتُ يَدُلُّ عَلَى التَّشْبِيهِ ضَمْنًا لَا صَرِيحًا^(١)، وَالْمَعْنَى: إِنَّ تَقْيِ الْأَنَامَ^(٢) مَعَ
أَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ، فَلَا اسْتِغَاذَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمِسْكَ بَغْضُ دَمِ الْغَزَالِ وَقَدْ فَاقَهُ حَتَّى
لَا يَعُدُّ مِنْهُ، فَحَالُكَ [تَشْبِيهٌ]^(٣) بِحَالِ الْمِسْكِ.

(أَوْ عَلَى مُشَبِّهِ بِهِ) وَقَدْ يَعُودُ الْغَرَضُ مِنَ التَّشْبِيهِ عَلَى مُشَبِّهِ بِهِ، وَذَلِكَ ضَرْبَانِ،
لِأَنَّهُ إِمَّا لِإِيْهَامِ أَنَّهُ أَنْتُمْ مِنَ الْمُشَبِّهِ فِي وَجْهِ الشَّيْءِ، وَذَلِكَ التَّشْبِيهِ الْمَقْلُوبُ، وَهُوَ أَنْ
يُجْعَلَ فِيهِ النَّاقِصُ فِي وَجْهِ الشَّيْءِ مُشَبَّهًا بِهِ قَصْدًا إِلَى ادِّعَاءِ أَنَّهُ أَكْمَلُ^(٤)، كَقَوْلِ
مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبٍ^(٥):

وَبِذَا الصُّبْحُ كَانَ غُرَّةً وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ
وَبَيَانُ الْإِهْتِمَامِ بِالْمُشَبِّهِ بِهِ، كَتَشْبِيهِ الْجَائِعِ وَجْهًا كَالْبَنْدَرِ فِي الْإِسْرَاقِ،
وَالِاسْتِدَارَةِ بِالرَّغِيفِ^(٦)، [مِنَ الْغَرَضِ إِظْهَارَ الْمَطْلُوبِ، وَيُسَمَّى التَّشْبِيهِ الْمُسْتَبْتَلُ

وَأَيْتُكَ فِي الْبَيْتِ أَرَى مُلُوكًا كَأَنَّكَ مُسْتَعِيمٌ فِي مَخَالٍ
حَكَى أَنَّ الْمُشَبِّهَ قِيلَ لَهُ: إِنَّ الْمَخَالَ لَا يَطَابِقُ الْإِسْتِغَامَةَ، وَلَكِنَّ الْقَافِيَةَ الْجَائِثُ إِلَى ذَلِكَ،
فَلَوْ فَرَضَ أَنَّكَ قُلْتَ: «كَأَنَّكَ مُسْتَعِيمٌ فِي اهِوْجَاجٍ»، كَيْفَ كُنْتَ تَصْنَعُ فِي الثَّانِي؛ فَقَالَ وَلَمْ
يَتَوَقَّفْ «فَإِنَّ الْبَيْضَ بَغْضُ دَمِ الدُّجَاجِ» فَاسْتَحْسَنَ هَذَا مِنْ بَدِيعَتِهِ. يُنْظَرُ: معاهد التنصيص
(53/2).

(١) وَيُسَمَّى هَذَا التَّوَعُّدُ: التَّشْبِيهِ الضَّمْنِي، وَهُوَ: تَشْبِيهُ لَا يُوضَعُ فِيهِ الْمُشَبَّهُ وَالْمُشَبِّهُ بِهِ فِي صُورَةٍ
مِنْ صُورِ التَّشْبِيهِ الْمَعْرُوفَةِ بَلْ يُلْمَحَانِ فِي التَّرْكِيبِ. يُنْظَرُ: البلاغة الواضحة (ص 38 - 40).

(٢) الْأَنَامُ: الْحَيُّ وَالْإِنْسُ، وَقِيلَ: الْأَنَامُ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ.

يُنْظَرُ: المعصباح المنير للفيومي (26/1).

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الْأَصْحَ: «شَبِيهٌ».

(٤) يُنْظَرُ: البلاغة الواضحة (ص 51).

(٥) وَيُقَالُ: مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبٍ، وَهُوَ الْجَنْبَرِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ، شَاعِرٌ مَطْبُوعٌ مُكْتَبَرٌ، مِنْ شُعَرَاءِ الدُّوَلَةِ

الْعَبَّاسِيَّةِ، أَضَلَّ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَعَاشَ فِي بَغْدَادَ، وَكَانَ يَتَكَلَّبُ بِالْمَدِيحِ، وَيَشْتَبِعُ، وَلَهُ مَزَامِيرٌ
فِي أَهْلِ النَّيْتِ، وَكَانَ تَيَاحًا شَدِيدَ الزَّهَامِ بِنَفْسِهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ 225. يُنْظَرُ: الأعلام (258/1).

(٦) أَيُّ: وَيُشَبِّهُ وَجْهًا فِي الْإِسْتِدَارَةِ بِالرَّغِيفِ.

على هذا النوع^(١).

• ثبته: إذا أريد الجمع بين شيئين في أمر فقط، فالأحسن ترك التشبيه، ويكون كل من الشئيين مشبها أو مشبها به؛ اخترازا من تزجيج المتساويين عند المتكلم بوجه التشبيه، كقول أبي إسحاق الضابي:

شابهة دمعني إذ جرى ومذامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب
فوالله ما أدري أبالخمر أنبلت جفوني أم من عيزبي كنت أشرب^(٢)
(فباغيتار كل ركن أقسم • أنواعه) أي: فباغيتار كل من المشبه والمشبه به
أقسم - أنت - أنواعه، فتكون أربعة أقسام:

الأول: تشبيه مفرد بمفرد، وهما مقيدان^(٣)؛ كقولهم لمن لا يخلص من سفيه
على طائيل: هو كالزاقم على الماء^(٤).

أو غير مقيدين، كتشبيه الحذب بالوزد، وتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس
للاخر^(٥).

أو مختلفان، أي: أحدهما مقيد، والآخر غير مقيد، كقوله^(٦):

(١) كذا في الأصل، والظاهر أن في العبارة قلبا، والأشبه: «ويسمى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض: إظهار المثلوب».

(٢) ينظر: معاهد التنصيص (59/2).

المذامة: الخمر، سببت بذلك لأنه لا شراب يستطاع إذامته شربه غيرها، والعترة: الدخ،
والساوي في قوله: «شابهة دمعني ومذامتي» إذعائي إذا كان المراد تشابههما في الخمرة،
ويجوز أن يكون اتفهما تشابها في الصفاء. ينظر: بغية الإيضاح (422/3).

(٣) أي: مقيدان بجار ومجزور أو مفعول أو نحوهما.

(٤) كون المشبه به - الزاقم على الماء - مقيدا واضحا، وأما المشبه فهو مقيد كذلك، لأن
المشبه هو الساجي، لا مطلقا، بل مقيدا بكون سفيه كذلك. ينظر: المزجج السابق (424/3).

(٥) في نحو: الرجل كاللباس للمرأة، والمرأة كاللباس للرجل.

والطرفان غير مقيدين، أما المشبه فواضح، وأما المشبه به (اللباس للمرأة، واللباس للرجل)
فهو وإن قيد في الظاهر بالجار والمجزور، إلا أن هذا القيد لا يعتد به؛ إذ إنهم اشترطوا في
القيد أن يكون معتبرا في التشبيه. ينظر: المزجج السابق (423/3 - 424).

(٦) اختلف في قابله، فقبل: الشماخ، وقيل: ابن أخيه، وقيل: أبو النجم، وقيل: ابن المعتز.

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَيْفِ الْأَشْلُ⁽¹⁾

وَعَكْسُهُ، كَتَشْبِيهِ الْمِرْآةِ فِي كَيْفِ الْأَشْلِ بِالشَّمْسِ.

وَالثَّانِي: تَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ، بِأَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنَ الطَّرْفَيْنِ كَيْفِيَّةٌ حَاصِلَةٌ مِنْ مَجْمُوعِ أَشْيَاءٍ تَلَاصَقَتْ حَتَّى ضَارَتْ شَيْئًا وَاحِدًا، كَقَوْلِ بَشَّارٍ⁽²⁾:

كَأَنَّ مُنَارَ الشُّعْخِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاجِبِهِ⁽³⁾

الثَّالِثُ: تَشْبِيهِ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ، فِي تَشْبِيهِ الشُّعْبِيقِ بِأَعْلَامٍ يَأْقُوتُ نُشْرُنَ عَلَى رِمَاحٍ

مِنْ رُزْزَجِدٍ، كَمَا مَرَّ.

وَالرَّابِعُ: تَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بِمُفْرَدٍ، كَقَوْلِ أَبِي نُمَاجٍ⁽⁴⁾:

يُنْظَرُ: معاهد التنصيص (32/2).

(1) وَعَجْزُهُ:

لَمَّا رَأَيْتُهَا بَدَتْ فَوْقَ الْجَبَلِ

«وَالْمِرْآةُ بِـ «الْأَشْلِ»: الْمُرْتَبِعُ الْيَدِ، لِأَنَّ الْمِرْآةَ تُؤَدِّي هَذِهِ الْحَرَكَةَ فِي كَيْفِهِ، وَالْأَشْلُ فِي الْأَصْلِ يُبْنَى الْيَدِ أَوْ ذَهَابِهَا، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى اِزْتِغَابِهَا، وَهُوَ يُشَبِّهِ الشَّمْسَ بِذَلِكَ عِنْدَ طُلُوعِهَا».

يُنْظَرُ: بغية الإيضاح (403/3).

(2) بَشَّارُ بْنُ بُزْدٍ الْعُقَيْلِيُّ بِالْوَلَاءِ، أَبُو مُعَاذٍ: أَشْعَرُ الْمُؤَلَّبِينَ، وَكَانَ ضَرِيرًا، وَلِدَ سَنَةَ 95، وَنَشَأَ بِالْبَصْرَةِ، وَقَدِيمٌ بَعْدَازٍ، وَأَذْرَكَ الدَّوْلَتَيْنِ الْأُمَوِيَّةَ وَالْعَبَّاسِيَّةَ، وَشِعْرُهُ كَثِيرٌ مُتَفَرِّقٌ، جُمِعَ بَعْضُهُ فِي دِيْوَانٍ.

أَتَاهُمْ بِالرُّنْدَقَةِ، فَمَاتَ ضَرِيرًا بِالسَّيَاطِ سَنَةَ 167، وَذُفِنَ بِالْبَصْرَةِ. يُنْظَرُ: الأعلام (52/2).

(3) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الطُّوَيْلِ يَمْدُحُ بِهَا ابْنَ هُبَيْرَةَ، وَأَوَّلُهَا:

جَفَا وَكُهُ لَمَّا رَوَّدَ أَوْ مَلَّ صَاحِبُهُ وَأَزْدَى بِهِ أَنَّ لَا يَزَالُ يُعَايِبُهُ

خَلِيلِي لَا تَشْكُرْنَا لِمَوْعَةِ الْهَوَى وَلَا ضُلُوءِ الْمَخْرُورِ شَطْطِ خَبَائِبِهِ

يُنْظَرُ: معاهد التنصيص (28/2).

وَمُنَارٌ: اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ أَثَارَةٍ بِمَعْنَى هَيْجَةٍ، وَالشُّعْخُ: الْعُبَارُ، وَقَوْلُهُ: «تَهَاوَى» بِمَعْنَى: تَنَاقَضَ، أَصْلُهُ: تَهَاوَى.

(4) مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدُحُ بِهَا الْمُعْتَصِمَ، أَوَّلُهَا:

رَفَّتْ حَوَائِصِي الدُّخْرِ فَبَهِي تَمَزُّرُ وَهَذَا الشَّرْزِيُّ فِي خَلِيقِهِ يَتَكَبَّرُ

يَا ضَاحِجِي تَقْضِيَا نَظْرِيكُمْمَا تَرَيْنَا وَجْهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصُورُ
تَرَيْنَا نَهَارًا مُشْرِقًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرُّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْبِرٌ⁽¹⁾
قَالَ مُشَبِّهُ: مُرَكَّبٌ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ: مُفْرَدٌ، وَهُوَ الْمُقْبِرُ.
مَوَافِقًا، لَهُ تَقْسِيمٌ آخَرٌ بِإِغْتِيَابِ الطَّرْفَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ [يَعْدُدُ]⁽²⁾ طَرَفَا:
فِيمَا مَلْفُوفٌ⁽³⁾، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ فِي صَفَةِ الْعُقَابِ بِكَثْرَةِ اضْطِيَادِهِ الطُّيُورَ:
كَأَنَّ قُلُوبَ الطُّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُتَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي⁽⁴⁾
أَوْ مَفْرُوقٌ⁽⁵⁾، كَقَوْلِ الْمُرْقِيشِ الْأَكْبَرِ⁽⁶⁾ يَصِفُ نِسَاءَ:
الشَّمْرُ مِنْكَ، وَالْوُجُوهُ دَنَا نِيرًا، وَأَطْرَافُ الْأَكْبَفِ عَنَّمِ⁽⁷⁾

بَذَلْتُ مَقْدَمَةَ الْمَجِيفِ خَبِيئَةً وَبَذَلْتُ الْبُشَاءَ جَدِيدَةً لَا تُكْفَرُ

يُنظر: معاهد التنصيص (78/2 - 79).

(1) يُرِيدُ: إِنَّ الثَّنَاتَ لكَثْرَتِهِ وَتَكَالُفِهِ مَعَ شِدَّةِ خُضْرَتِهِ، فَارْتَبَ لَوْنُهُ السَّوَادَ، وَانْتَقَضَ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ، حَتَّى كَانَتْهُ لَبَلٌ مُقْبِرًا، فَشَبَّهَ النَّهَارَ الْمُشْرِقَ الَّذِي قَدْ خَالَطَهُ زَهْرُ الرُّبَا بِاللَّبَلِ الْمُقْبِرِ، وَالْأَوَّلُ: مُرَكَّبٌ، وَالثَّانِي مُفْرَدٌ مُقْبِدٌ. يُنظر: جواهر البلاغة (ص 231).

(2) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهُ: «يَعْدُدُ».

(3) وَضَابِطَةٌ: أَنْ يُؤْتَى بِالْمُشَبَّهَاتِ أَوْ لَا عَلَى طَرِيقِ الْعَطْفِ أَوْ غَيْرِهَا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْمُشَبَّهَاتِ بِهَا كَذَلِكَ.

(4) يُنظر: معاهد التنصيص (80/2).

الْعُتَابُ - بِرِثَةِ رُفَاتٍ -: حَبٌّ أَخْمَرُ مَا بَلَ إِلَى الْكَذْرَةِ قَدْزَ قُلُوبِ الطُّيْرِ، يَشْجُرُهُ الْبَسْدُ الْبُشَاتِي، وَالْحَشْفُ: أَرْدَا الشَّعْرَ.

فَقَدْ شَبَّهَ الرُّطْبَ مِنْ قُلُوبِ الطُّيْرِ بِالْعُتَابِ، وَشَبَّهَ الْيَابَسَ الْعَبِثَ مِنْهَا بِالْحَشْفِ الْبَالِي.

يُنظر: علوم البلاغة (ص 184).

(5) وَضَابِطَةٌ: أَنْ يُؤْتَى بِمُشَبَّهِ وَمُشَبَّهِ بِهِ، ثُمَّ بِآخِرٍ وَآخِرٍ.

(6) عُرِفَ - أَوْ عَمُرُو - بَنُو سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ: شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، مِنَ الْمُتَشَبِّهِينَ الشَّجْعَانِ، وَلِذَا بِالْيَمَنِ، وَنَشَأَ بِالْمِرَاقِ، وَاتَّصَلَ مَدَّةً بِالْحَارِثِ أَبِي شَمْرٍ الْقُسَاطِي، وَنَادَمَهُ وَمَذَحَهُ، وَاتَّخَذَهُ الْحَارِثُ كَاتِبًا لَهُ، وَهُوَ عِمُّ الْمُرْقِيشِ الْأَصْغَرِ، ضَاعَ أَكْثَرُ شِعْرِهِ. يُنظر: الأعلام (95/5).

(7) الْيَيْتُ مِنْ قَبِيذَةٍ فِي رِثَاءٍ عَمَّ لَهُ، أَوَّلُهَا:

وإن تعدد طرفه الأول⁽¹⁾؛ فـ تشبيه الثنوية⁽²⁾، كقول⁽³⁾:

ضدغ الحبيب وخالي كلاًهما كالبالي
وثقوره في صفاء وأدومي كاللالي⁽⁴⁾

أو الثاني⁽⁵⁾؛ فـ تشبيه الجمع، كقول البخري:

بات نديماً لي حتى الصباخ أغيد مجذول مكان الوشاخ
كأنما يبيهم عن لؤلؤ منهد أو يزود أو أقاح⁽⁶⁾

فل بالبنار أن تجيب صمم لسو أن خيا ناطقاً غلّم
الذاز وخش والرؤوم كفا زفش بي ظهر الأديم قلّم

يُنظر: معاهد التنصيص (81/2 - 82).

الثنو: الرابحة الطيبة أو الرابحة عموماً، والقم: شجر له ثمرة حمراء، يشبه بها البنان المخصوب. يُنظر: بغية الإيضاح (429/3).

(1) أي: المشبهة.

(2) سمي بذلك، للثنوية فيه بين المشبهات.

(3) لم يعرف العباسي قائله. يُنظر: معاهد التنصيص (88/2).

(4) الضدغ: ما بين الأذن والعين، ويطلق على الشعر المتدلي من الرأس على هذا الموضع، وهو المراد هنا، والثغر: الفم أو مقدم الأسنان، والثاني هو المراد هنا.

يُنظر: بغية الإيضاح (429/3).

شبه في البيت الأول ضدغ الحبيب وخاله هو بالبالي في الشواد، وفي البيت الثاني شبه ثغر الحبيب وذموه باللالي في القدر والإشراق. يُنظر: جواهر البلاغة (ص232).

(5) أي: المشبهة به.

(6) يُنظر: معاهد التنصيص (88/2).

«الأغيد من الثاير: الثاعم الذي يتمايل ويتثنى في لين، مجذول مكان الوشاخ، أي: ملفوف القامة حسنها، والوشاخ: نسيج غريض يرضع بالجواهر، تشبه المرأة بين عاتيقها وكشحيها، منضد: مروض يتناسق، أقاح: جمع أقحوانة، وهي تبت زهرة أصفر أو أبيض، وزقه كأنسان البشر، تشبه الأسنان بالأبيض منه.

المشبهة في هذا القول: أنسان الأغيد، والمشبهة به متعدّد، هو: اللؤلؤ المنضد، واليزود، والأقاح».

(رُثِمَ الْمَجَازُ قَافَهُمْ) أي: ثُمَّ هَذَا مَبْحَثُ الْمَجَازِ، وَكَذَا الْحَقِيقَةُ، وَهِيَ:
الْكَلِمَةُ⁽¹⁾ الَّتِي اسْتَعْمَلَتْ فِيهَا وَضُمْتُ لَهُ فِي اضْطِلَاحٍ بِهِ الشَّخَاطِبُ⁽²⁾.
وَالْمَجَازُ الْمُفْرَدُ هُوَ: الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَا وَضُمْتُ لَهُ فِي اضْطِلَاحٍ بِهِ
الشَّخَاطِبُ عَلَى وَجْهِ يَصِغُ⁽³⁾ مَعَ قَرِينَةٍ صَارِقَةٍ⁽⁴⁾.
وَقَوْلُهُ: (قَافَهُمْ) حَشْوٌ.

(وَمُفْرَدٌ مُرَكَّبٌ) أي: وَهُوَ مُفْرَدٌ وَمُرَكَّبٌ، مِثَالُ الْمُفْرَدِ: الصَّلَاةُ، إِذَا اسْتَعْمَلَهَا
الْمُخَاطِبُ بِمَرْفُوعِ الشَّرْعِ فِي الدُّعَاءِ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِيهَا وَضِعَ لَهُ فِي
الْجُنْدَلَةِ، فَلَيْسَ بِمُسْتَعْمَلٍ فِيهَا وَضِعَ لَهُ فِي الْاضْطِلَاحِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الشَّخَاطِبُ،
أَغْنِي: الشَّرْعُ⁽⁵⁾.

وَأَمَّا الْمَجَازُ الْمُرَكَّبُ، فَهُوَ: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيهَا شَيْءٌ بِمَعْنَاهُ [الْأَصْلِي]⁽⁶⁾،
وَيُسَمَّى: التَّمْثِيلُ⁽⁷⁾؛ لَكَوْنِ وَجْهِهِ مُتَرَعًّا مِنْ مُتَعَلِّدٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ⁽⁸⁾، وَيُسَمَّى:

يُنظر: البلاغة العربية (198/2).

(1) الْأَوَّلَى أَنْ يُجْعَلَ (الْلَفْظُ) جُنْثًا فِي التَّغْرِيفِ بَدَلُ (الْكَلِمَةِ)؛ لِتَشْمُلِ الْحَقِيقَةُ الْمُرَكَّبَةَ.

يُنظر: بغية الإيضاح (456/3).

(2) وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَقْسَامُ الْحَقِيقَةِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: خَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ، وَخَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَخَقِيقَةٌ عَزَيمَةٌ
(خَاطِئَةٌ أَوْ غَائِثَةٌ).

(3) وَذَلِكَ بِوُجُودِ عِلَاقَةٍ بَيْنَ الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةِ وَالْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ مَعَ مَلَاخِظَتِهَا.

يُنظر: المرجع السابق (459/3).

(4) أي: مَعَ قَرِينَةٍ تَمْنَعُ إِزَادَةَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ.

(5) فَيَكُونُ: مَجَازًا شَرْعِيًّا - وَهُوَ خَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ -.

(6) فِي الْأَصْلِ: «الْأَصْلُ»، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ مَا أَثَبَتْ أَهْلُهُ.

(7) أَوْ: الْإِسْتِعَارَةُ التَّمْثِيلِيَّةُ.

(8) وَالتَّغْرِيفُ الْأَسْهَلُ لِلْإِسْتِعَارَةِ التَّمْثِيلِيَّةِ أَنْ يُقَالَ: هِيَ تَرْكِيبٌ اسْتَعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ،

لِعِلَاقَةِ الْمُشَابَهَةِ، مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِزَادَةِ مَعْنَاهُ الْأَصْلِي.

يُنظر: التسهيل لعلوم البلاغة (ص 109).

مثلاً^(١)، فلا يُغَيَّرُ عَنْ مَوْرِدِهِ، وَإِنْ اقْتَضَى مَرْيَّةُ التَّغْيِيرِ^(٢)، فيقال لِلرَّجُلِ: الضَّيْفُ ضَيْفَتِ اللَّبْنِ^(٣)، بِكُسْرِ التَّاءِ لَا يَفْتَحُهَا؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ لِامْرَأَةٍ^(٤).
(وَتَارَةً يَكُونُ مُرْسَلًا) أَي: الْمَجَازُ، أَي: مَجَازًا مُرْسَلًا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْمَجَازِ مِنَ الْعَلَاقَةِ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ الْمُشَابَهَةِ؛ فَمَجَازٌ مُرْسَلٌ^(٥)، وَمِنْ عِلَاقَتِهِ:
الْجُزْئِيَّةُ، وَهِيَ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ جُزْئِهِ بِالْمَعْنَى الَّذِي قُصِدَ لَهُ الْكُلُّ، كَالْعَيْنِ النَّاطِرَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الرَّئِيَّةِ^(٦)، وَهِيَ الشَّخْصُ الرَّقِيبُ^(٧).

(١) لَا يَشْتَرَطُ فِي الْإِسْتِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مَثَلًا، بَلْ تُشْمَلُ كُلُّ تَرْكِيبٍ اسْتَعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وَجَعَ لَهُ... إلخ، لَكِنْ إِذَا فَشَتْ وَشَاعَتْ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، تَكُونُ مَثَلًا لَا يُغَيَّرُ.
يُنْظَرُ: جَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ (ص 276).

(2) كَذَا.

(3) هَذَا الْمَثَلُ - فِي الْأَصْلِ - خُوطِبَتْ بِهِ امْرَأَةٌ، وَهِيَ دَخَتْ تَوَسُّسَ بِنْتٍ لَقِيطِ بْنِ زُرَّازَةَ، كَانَتْ تَحْتَ عَمْرٍو بْنِ هُدَّاسٍ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا فَكَرِهَتْهُ، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَتًى جَمِيلَ الْوَجْهِ، أَجْنَبَتْ، فَبَغَتْ إِلَى عَمْرٍو فَطَلَّبَ مِنْهُ خُلُوتَهُ، فَقَالَ عَمْرٍو: «الضَّيْفُ ضَيْفَتِ اللَّبْنِ»، فَلَمَّا رَجَعَ الرُّسُولُ وَقَالَ لَهَا مَا قَالَ عَمْرٍو ضَرَبَتْ يَدَهَا عَلَى مَنْكَبِ زَوْجِهَا، وَقَالَتْ: «هَذَا وَمَذَقَهُ خَيْرٌ»، تَغْنِي أَنْ هَذَا الزَّوْجُ مَعَ عَدَمِ اللَّبْنِ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو، فَذَهَبَتْ كَلِمَاتُهُمَا مَثَلًا.
فَالْأَوَّلُ: يُضْرَبُ لِمَنْ يَطْلُبُ شَيْئًا قَدْ قُوَّتْهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَالثَّانِي: يُضْرَبُ لِمَنْ قَنَعَ بِالنِّسْبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْخَطِيرَ.

وَأَمَّا خُصُّ الضَّيْفِ، لِأَنَّهُ سَوَالُهَا الطَّلَاقُ كَانَ فِي الضَّيْفِ، أَوْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا لَمْ يَطْرُقْ مَا يَبِيتُهُ فِي الضَّيْفِ كَانَ مُضَيِّعًا لِأَلْبَانِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ. يُنْظَرُ: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِثْدَانِي (2/68).

(4) وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ.

(5) وَسَمِي: مُرْسَلًا؛ لِكَوْنِهِ مُرْسَلًا عَنْ التَّحْيِيدِ بِعِلَاقَةِ الْمُشَابَهَةِ.

(6) نَحْوُ قَوْلِهِمْ: نَشَرَ الْحَاكِمُ عَيْنُونَهُ، أَي: جَوَابِيئَهُ.

(7) وَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذِهِ الْعِلَاقَةُ - الْجُزْئِيَّةُ -:

- قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحَرَّيْ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً﴾ [النساء: 92]، أَي: عَبْدٌ كَامِلٌ.

- قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَارْزُقُوا مَعَ الرِّكْوَةِ ۝﴾ [البقرة: 43]، أَي: ضَلُّوا مَعَ الْمُضِلِّينَ.

- قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَرَأَيْتُ الْإِنْسَانَ إِلَّا قَلِيلًا ۝﴾ [المزمل: 2]، أَي: ضَلَّ.

يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 112).

عَكْسُهُ^(١): تَسْمِيَةُ الْجُزْءِ بِاسْمِ كُلِّهِ، كَالْأَصَابِعِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْأَتَامِلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَسْمِعَكُمْ فِي مَا آذَانُهُمْ﴾ [البقرة: 19] أَيْ: أَتَامِلُهُمْ^(٢)، وَالْأَتَمَلَةُ: جُزْءٌ مِنَ الْإِضْبَاعِ.

مِنْهَا: السَّبِيئَةُ، وَهِيَ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبِيهِ، نَحْوُ: رَغِيْنَا الْغَيْثَ، أَيْ: الثَّبَاتُ الَّذِي سَبِيَهُ الْغَيْثُ.

وَمِنْهَا: الْمُسَبِيئَةُ، وَهِيَ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ مُسَبِّهِ^(٣)، نَحْوُ: أَفْطَرْتُ السَّمَاءَ نَبَاتًا، أَيْ: غَيْثًا، لِكُؤْنِ الثَّبَاتِ مُسَبِّبًا عَنْهُ.

وَمِنْهَا: الْمَحْبَلِيَّةُ، وَهِيَ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَحْبَلِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْتَعِ نَادِيَهُ﴾^(٤) سَدْعُ الرَّبَابِيَّةِ^(٥) [الغلق: 17 - 18] أَيْ: أَهْلُ نَادِيِهِ الْحَالُ فِيهِ، وَالنَّادِي: الْمَجْلِسُ^(٦).

وَمِنْهَا: الْحَالُ^(٧)، وَهِيَ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ خَالِهِ، نَحْوُ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي رَحْمَةِ أَهْوٍ﴾ [آل عمران: 107] أَيْ: فِي الْجَنَّةِ الَّتِي تُعْلَفُ فِيهَا الرُّحْمَةُ^(٨).

وَمِنْهَا: الْأَلِيَّةُ، وَهِيَ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ آلَتِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾^(٩) [الشعراء: 84] أَيْ: ذِكْرًا حَسَنًا، وَاللِّسَانُ: آلَةُ الذِّكْرِ^(١٠).

(١) وَهِيَ: الْكَلِيَّةُ.

(٢) وَالْقَرِينَةُ هُنَا: خَالِيَّةٌ، لِامْتِنَاعِ إِدْخَالِ الْأَصْبَعِ كُلِّهِ فِي الْأَذُنِ.

(٣) وَمِثَالُهُ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185] - عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ -، أَيْ: جَلَالَ الشَّهْرِ.

(٤) يُنْظَرُ: مَخْتَارُ الصَّحَاحِ (ص 307).

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْغَلَاظَةُ: الْخَالِيَّةُ - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ -.

(٦) يُنْظَرُ: عُلُومُ الْبَلَاغَةِ لِلْمِزَاهِي (ص 213).

(٧) وَكَأَنَّ تَقْوَلَ مَثَلًا: مَا أَحْسَنَ قُلُوكَ، أَيْ: مَا تُكَلِّبُهُ.

يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 114).

وَمِنْهَا: تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا كَانَ عَلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَتُوا لِنَبِّئِهِمْ﴾ [النساء: 2] أَيْ: الَّذِينَ كَانُوا يَتَأَمَّي⁽¹⁾، فَإِنَّهُ لَا يَتَمَّ بَعْدَ الْبُلُوغِ⁽²⁾.
وَمِنْهَا: تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ فِي الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَرْسِلُ أَعْيُنِي حَمْرًا﴾ [يوسف: 36] أَيْ: عَيْنًا يُؤُولُ إِلَى الْخَمْرِ⁽³⁾.⁽⁴⁾
وَمِنْهَا: اسْتِعْمَالُ الْيَدِ فِي الْقُدْرَةِ، كَمَا يُقَالُ: لَهُ عَلَيَّ يَدٌ، أَوْ فِي النِّعْمَةِ⁽⁵⁾، نَحْوُ: كَثُرَتْ أَيْدِي فَلَانٍ حَبْدِي، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَلَاqَةِ الَّتِي تَرْتَقِي إِلَى خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ نَوْعًا.

(أَوْ اسْتِعَارَةً) أَيْ: وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْعَلَاqَةُ غَيْرَ الْمُشَابَهَةِ، فَاسْتِعَارَةً، وَهِيَ: لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا شَبَّهَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ، لِعَلَاqَةِ الْمُشَابَهَةِ⁽⁶⁾، كَالْأَسَدِ فِي قَوْلِنَا: رَأَيْتُ أَسَدًا يَزْمِي.

وَكثيرًا مَا تُطْلَقُ الْاسْتِعَارَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الْمُشَبِّهِ، فَهُمَا مُسْتَعَارٌ بَيْنَهُ وَمُسْتَعَارٌ لَهُ، وَاللَّفْظُ: مُسْتَعَارٌ⁽⁷⁾.

(1) أَوْثَرُ لَفْظُ «الْبُتْأَى»؛ لِقُرْبِ الْعَهْدِ بِالْبُغْرِ، وَالْإِشَارَةِ إِلَى وَجُوبِ الْمُسَارَعَةِ إِلَى دَفْعِ أَمْوَالِهِمْ إِلَيْهِمْ جِنْدًا، حَتَّى كَأَنَّ اسْمَ الْيَتِيمِ بَاقٍ بَعْدَ، غَيْرِ زَائِلٍ. يُنْظَرُ: مُحَاسِنُ التَّأْوِيلِ لِلْقَاسِمِيِّ (9/3).

(2) فِيهِ الْحَدِيثُ: «لَا يَتَمَّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (2873)، وَضَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْأَرْوَاهِ (رَقْم: 1244).

(3) يُنْظَرُ: الْكُشَافُ (468/2)، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّالِمِ (275/4).

(4) وَمِنْ أَمْثَلِهِ فِي الْقُرْآنِ أَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَلْنُوا إِلَّا كَلِمًا كَقَلْبًا﴾ [نوح: 27]، أَيْ: وَلَدًا يَصِيرُ فَاجِرًا كَفَازًا، لِأَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ.

(5) وَهِيَ مُجَازٌ مُرْسَلٌ، عِلَاqَتُهُ: الْآلِيَةُ، لِأَنَّ الْيَدَ آلَةُ الْإِنْعَامِ.

وَلَا تَقُولُ الْعَرَبُ: لَهُ عَلَيَّ يَدٌ، لِمَنْ لَا يَدٌ - حَقِيقَةً - لَهُ.

يُنْظَرُ: مُخْتَصَرُ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ لِلْمُوصَلِيِّ (ص 396 - 397).

(6) وَأَوْضَحَ بَيْنَهُ أَنَّ يُقَالُ: هِيَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ، لِعَلَاqَةِ الْمُشَابَهَةِ، مَعَ قَرِيبَةٍ مُنَاقِبَةٍ مِنْ إِزَادَةِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ. يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعِلْمِ الْبَلَاغَةِ (ص 101).

(7) وَهِيَ فِي أَزْكَانِ الْاسْتِعَارَةِ الثَّلَاثَةِ:

(يُجْعَلُ إِذْ ذَاكَ ادِّعَاءُ أَوَّلَهُ) أَي: أَنَّ الاسْتِعَارَةَ تُفَارِقُ الْكَذِبَ بِوَجْهَيْنِ:
بِالْبِنَاءِ عَلَى التَّأْوِيلِ فِي ادِّعَاءِ دُخُولِ الْمُشَبِّهِ فِي جَنْبِ الْمُشَبَّهِ بِهِ^(١)، بِأَنْ يُجْعَلَ
أَفْرَادُ الْمُشَبِّهِ بِهِ قِسْمَيْنِ: مُتَعَارَفًا، وَغَيْرَ مُتَعَارَفٍ، فَغَيْرُ الْمُتَعَارَفِ: هُوَ الَّذِي يُجْعَلُ
ادِّعَاءُ (أَوَّلَهُ)، كَمَا قَالَ النَّاطِلُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: نَضَبُ الْقَرِينَةِ عَلَى إِزَادَةِ خِلَافِ الظَّاهِرِ، وَلَا تَأْوِيلَ وَلَا نَضَبَ
قَرِينَةٍ فِي الْكَذِبِ.^(٢)

(وَهِيَ إِنْ اسْمُ جَنْبٍ اسْتُعِيرَ لَهُ) وَهِيَ - أَي: الاسْتِعَارَةُ - إِنْ كَانَتْ اسْمَ
جَنْبٍ، فَأَصْلِيَّةٌ^(٣)، كَالنُّطْقِ لِلْحَالِ فِي قَوْلِهِمْ: نَعَلَقْتُ الْحَالَ، اسْتُعِيرَ لِلدَّلَالَةِ لَفْظُ
النُّطْقِ، ثُمَّ اسْتَقَى مِنَ النُّطْقِ الْمُسْتَعَارِ: الْفِعْلُ وَالصِّفَةُ، فَتَكُونُ الاسْتِعَارَةُ فِي الْمَضْنَرِ
(أَصْلِيَّةً)^(٤).

١ - الْمُسْتَعَارُ بِهِ (وَهُوَ الْمُشَبَّهِ بِهِ).

٢ - الْمُسْتَعَارُ لَهُ (وَهُوَ الْمُشَبِّهُ).

٣ - اللَّفْظُ الْمُسْتَعَارُ (اللَّفْظُ الَّذِي جَزَتْ فِيهِ الاسْتِعَارَةُ).

يُنْظَرُ لِلتَّوْضِيحِ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (ص 103).

(١) وَلِهَذَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّفْظِ الَّذِي جَزَتْ فِيهِ الاسْتِعَارَةُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ جَنْبٍ، كَمَا يَبْصَحُ هَذَا
الادِّعَاءُ، وَلَا تُجْرِي الاسْتِعَارَةُ فِي الْأَعْلَامِ، «إِلَّا إِذَا أَفَادَ الْعَلَمُ الشَّخْصِيَّ وَضَفًا بِهِ يَبْصَحُ
اعْتِبَارُهُ كَلِمًا فَتَجُوزُ اسْتِعَارَتُهُ، كَتَضَمُّنِ «خَاتِمِ» لِلْجُودِ، وَ«قَبْرِ» لِلْفَضَاخَةِ.
يُنْظَرُ: جَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ (ص 258 - 259).

(٢) وَبِهَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ يُجَابُ عَنْ مَنْعِ مِنَ الْقَوْلِ بِالاسْتِعَارَةِ - وَهِيَ مِنَ الْمَجَازِ - فِي الْقُرْآنِ
بِخَبَرِ أَنَّهَا كَذِبٌ.

(٣) وَضَابِطُهَا - بِعِبَارَةِ أَشْمَلٍ -: إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي جَزَتْ فِيهِ اسْمًا جَابِدًا [أَوْ مَضْنَرًا].

يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْوَاضِحَةُ (ص 70).

(٤) أَي: جَزَيَاتُهَا فِي الْمَضْنَرِ: أَصْلِيَّةٌ، ثُمَّ اسْتَقَى مِنَ الْمَضْنَرِ - وَهُوَ النُّطْقُ بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ - الْفِعْلُ
«نَطَقَ» فَالِاسْتِعَارَةُ: تَبْعِيَّةٌ.

وَالْأَوَّلَى أَنْ يَمَثَلَ لِلْأَصْلِيَّةِ، بِسُخْرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْفَضْبُ»
[الاعراف: 154]، شَبَّهَ الْفَضْبَ بِالْإِنْسَانِ، فَذَكَرَ الْمُشَبَّهَ «الْفَضْبَ»، وَحَذَفَ الْمُشَبَّهَ بِهِ

(أَوْ لَا) تَكُونُ أَصْلِيَّةً (فَ) هِيَ (تَبَعِيَّةٌ) ^(١)، فَتَقْبَلُ فِي: نَطَقَتِ الْخَالُ، وَالْخَالُ نَاطِقَةٌ بِكَذَا، تَشْبِيهِ دَلَالَةِ الْخَالِ بِنُطْقِ النَّاطِقِ فِي إِضْاحِ الْمَعْنَى، ثُمَّ يُسْتَعَارُ لِلدَّلَالَةِ لَفْظُ النَّطْقِ، كَمَا مَرَّ آتِفًا.

وَيَقْدَرُ فِي لَامِ التَّغْلِيلِ نَحْوُ: ﴿فَالنَّقَطَةُ مَالٌ فِرْعَوْنُكَ لِيَحْكُونَ لَهُمْ حُدُودًا وَحَزَنًا﴾ [الْقَصَصُ: 8]: تَشْبِيهِ تَرْتُبِ الْعِداوَةِ وَالْخَزَنِ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ، بِتَرْتُبِ عَلَيْهِ الْغَائِبَةِ، ثُمَّ اسْتَعْمِرَ فِي الْمُسَبِّهِ "الَلَامُ" الْمَوْضُوعَةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَرْتُبِ الْعِلَّةِ الْغَائِبَةِ، فَجَرَتْ الْإِسْتِعَارَةُ أَوَّلًا فِي الْعِلِّيَّةِ وَالْفَرْضِيَّةِ، وَتَبَعِيَّتِهَا فِي "الَلَامِ"، كَمَا مَرَّ فِي: نَطَقَتِ الْخَالُ، فَصَارَ حُكْمُ "الَلَامِ" حُكْمَ الْأَسَدِ، خِيَتْ اسْتَعْمِرَ لِمَا يُشَبِّهُ الْعِلِّيَّةَ، فَصَارَ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْنَى "الَلَامِ" هُوَ الْعِلِّيَّةُ وَالْفَرْضِيَّةُ ^(٢).

(وَأِنْ تَكُنْ هَذَا تَهْكِيمِيَّةً) أَي: وَإِنْ يَكُنْ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي الضِّدِّ أَوْ التَّقْيِضِ - لِتَنْزِيلِ التَّضَادِّ أَوْ التَّنَاقُضِ مَثَرَةً التَّنَاسُبِ بِوَسِطَةِ التَّهْكِيمِ ^(٣) -، فَهِيَ تُسَمَّى: تَهْكِيمِيَّةً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَيَّيْرَهُمْ بِكَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التَّوْبَةُ: 34] أَي: أَلَبَزَهُمْ، اسْتَعْمِرَتْ الْإِشَارَةَ لِلْإِنذَارِ، وَهِيَ هَيْدٌ، ثُمَّ أَدْخَلَ الْإِنذَارَ فِي جَنْبِهَا عَلَى سَبِيلِ التَّهْكِيمِ وَالْإِسْتِهْزَاءِ ^(٤).

(الإنسان)، وَرُبِمَ لَهُ بَشِيءٌ مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ الْغَضَبُ، فَالِإِسْتِعَارَةُ: مَكْنِيَّةٌ.

وَاللَّفْظُ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ الْإِسْتِعَارَةُ هُوَ ﴿الْقَصْبُ﴾ - وَهُوَ مُضَرَّرٌ -، فَالِإِسْتِعَارَةُ: أَصْلِيَّةٌ.

يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 104).

(١) وَضَائِعُهَا: أَنَّ يَكُونُ اللَّفْظُ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ الْإِسْتِعَارَةُ مُشْتَقًّا [أَوْ فِعْلًا].

يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْوَاضِحَةُ (ص 70).

(٢) وَجَرَيَانُ الْإِسْتِعَارَةِ فِي الْحُرُوفِ، تَكُونُ مَعَهُ - الْإِسْتِعَارَةُ -: تَبَعِيَّةٌ، لِأَنَّ جَرَيَانَهَا فِي الْحُرُوفِ

تَأْتِي لِجَرَيَانِهَا فِي مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ. يُنْظَرُ: عُلُومُ الْبَلَاغَةِ (ص 231 - 232).

(٣) أَمَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِإِزَالَةِ السَّامَةِ عَنِ السَّامِعِينَ بِوَسِطَةِ الْإِثْيَانِ بِشَيْءٍ مُسْتَمْلَحٍ مُسْتَظَرِّفٍ،

فَالِإِسْتِعَارَةُ: تَمْلِيحِيَّةٌ. يُنْظَرُ: الْخَرْجُ السَّابِقُ (ص 224).

(٤) وَمِثَالُ التَّهْكِيمِيَّةِ أَيْضًا قَوْلُ عُمَرُو بْنِ مَعْبُدٍ يَكْرِبُ: «تَحِيَّةٌ يَبْنِيهِمْ هَضْبٌ وَجِيحٌ»، فَقَدْ اسْتَعَارَ

التَّحِيَّةَ الَّتِي تَكُونُ حِنْدَ الْإِكْرَامِ لِلدَّلَالَةِ بِهَا عَلَى الْإِهَانَةِ الَّتِي مِنْ مَظَاهِيرِهَا: الضَّرْبُ الْوَجِيحِ،

• فضل: قد تقيّد الاستعارة بالتحقيقية⁽¹⁾ لتمييز عن التخيلية والمكنية عنها؛
لتحقق معناها جساً أو عقلاً.

فالأول⁽²⁾: كقول زهير بن أبي سلمى:
لدى أسد شامي السلاح مقذّب
أي: قدّف به كيزاً إلى الوقائع⁽⁴⁾.

له لبّد أظفاره لم تقلم

والثاني⁽⁵⁾: كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَنْزِمُ التَّنِيمَ ۝﴾ [الفاتحة: 6] أي: البدين الحق⁽⁶⁾.

وقد تقيّد [بالمكنية⁽⁷⁾] عنها، فتسمى: استعارة بالكناية، وتعرفها: أن يضمّر
التشبيه في النفس، فلا يصرّح بشيء من أركانها سوى المشبه، ويدل عليه⁽⁸⁾ بأن يثبت
للمشبه أمر مختصّ بالمشبه به من غير أن يكون ثم أمر محقق جساً أو عقلاً،
ويسمى إثبات ذلك الأمر المختصّ بالمشبه به للمشبه: استعارة تخيلية، كما في
قول أبي ذؤيب الهذلي⁽⁹⁾:

والغرض: الهزء والسخرية والتهكم. ينظر: البلاغة العربية (262/2).

(1) «وهي ما كان المستعار له فيها محققاً جساً أو عقلاً، بأن كان اللفظ منقولاً إلى أمر معلوم
يمكن الإشارة إليه إشارة جسيّة أو عقليّة». ينظر: علوم البلاغة (ص 230).

(2) أي: ما كان المستعار له فيها محققاً جساً.

(3) من معلقته الشهيرة، وعجز البيت هو قوله: «له لبّد...» وسبأني.

ينظر: المعلقات العشر وأخبار شعرائها (ص 92).

(4) يريد: إلى رجل شجاع، فاستعار الأسد للرجل الشجاع، وهو محقق جساً.

(5) أي: ما كان المستعار له فيها محققاً عقلاً.

(6) والبين الحق محقق عقلاً.

(7) كذا، ولعل الصواب: «تقيّد بالمكنية عنها».

(8) أي: على التشبيه المضمر في النفس.

(9) حوزيل بن خالد بن مخزوم، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر: شاعر فحل،
مخضرم، سكن المدينة، وشارك في الغزو والفروج، وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتُ كُلَّ تَمِيْمَةٍ لَا تَنْفَعُ⁽¹⁾
وَكُنَّا فِي قَوْلِ الْآخِرِ⁽²⁾؛
وَلَيْتَن نَطَلَّتْ بِشُكْرِ بَرْكَ مُفَصِّحَا قَلْبَانُ خَالِي بِالسِّكَايَةِ أَنْطَلَقُ
• تَنْبِيْهُ: عِنْدَ الْجُمْهُوْرِ أَنَّ الْمَضْمَرَ فِي التَّقْبِيْسِ الْمُسْتَعَارِ لِمُشَبَّهِ بِهِ لَا التَّشْبِيْهِ،
فَلِهَذَا ضَعُفَ قَوْلُ صَاحِبِ التَّلْخِيصِ .
• تَبَيَّنَتْ: الْإِسْتِعَارَةُ تُسَمَّى: مُجَرَّدَةً، إِنْ اقْتَرَنْتَ بِمَا يَلَايِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ⁽³⁾، كَقَوْلِ
كَثِيْرٍ عَزَّةُ⁽⁴⁾؛

- عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ إِلَى إِفْرِيقِيَّةَ (سنة 26) غَارِيَا، فَشَهِدَ فَتْحَ إِفْرِيقِيَّةَ وَعَادَ مَعَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَجَمَاعَةٍ يَجْمَلُونَ بِشَرَى الْفَتْحِ إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا كَانُوا بِمِصْرَ
مَاتَ أَبُو ذُوَيْبٍ فِيهَا، وَقِيلَ مَاتَ بِإِفْرِيقِيَّةَ، وَذَلِكَ نَحْوَ سَنَةِ 27.
وَقَدْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةٌ وَفَاتِهِ، فَأَذْرَكُهُ وَهُوَ مُسَجًى، وَشَهِدَ ذُنُوبُهُ جَمِيعَ بَنِي
بَشَرِهِ فِي: دِيَوَانٍ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (325/2).
(1) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا وَقَدْ هَلَكَ لَهُ خَمْسُ بَنِينَ فِي غَايٍ وَاجِدٍ [فِي الطَّاعُونِ]، وَكَانُوا فِيْمِنْ
مَاجِرٍ إِلَى مِصْرَ، فَرثَاهُمْ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ، وَأَوَّلُهَا:
أَبْسَنَ الْمَسُونِ وَزِينَهَا تُتَوَجَّعُ وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُغْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ
قَالَتْ أَمَانَةُ مَا لِحَسْبِكَ شَاجِبَا مَنَذَا ابْتَدَلْتُ وَمِثْلُ خَالِكَ يَنْتَفِعُ
يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّلْخِيصِ (163/2).
وقوله: «الْمَنِيَّةُ» أَي: الْمَوْتُ، وَأَنْشَبَتْ: عَلِقَتْ، وَأَلْفَيْتُ: وَجَدْتُ، وَالتَّمِيْمَةُ: خَزَرَةٌ يَجْمَلُونَهَا
مُعَادَةً مِنَ الْغَيْنِ وَالْجَيْنِ - بِزَعْبِهِمْ - . يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْإِيضَاحِ (521/3).
(2) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُتْبِيُّ. يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (522/3).
(3) وَهُوَ الْمُشَبَّهِ.
(4) كَثِيْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ غَابِرِ الْخَزَاعِيِّ، أَبُو صَخْرٍ: شَاعِرٌ، مُتِمِّمٌ مَشْهُوْرٌ، مِنْ أَهْلِ
الْمَدِيْنَةِ، أَكْثَرُ إِقَامَتِهِ بِمِصْرَ، وَقَدْ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، فَأَزْدَرَى مَنَظَرَهُ، وَلَمَّا عَرَفَ أَذْنَهُ
رَفَعَ مَجْلِسَهُ، فَاخْتَصَّ بِهِ وَبَيْنِي مَرْوَانَ، يُعْظِمُونَهُ وَيُكْرِمُونَهُ، وَكَانَ مُفْرِطَ الْبَقْصِ ذَمِيمًا، فِي
نَفْسِهِ سَمٌّ وَتَرْفَعُ، يُقَالُ لَهُ: ابْنُ أَبِي جُمُعَةٍ، وَكَثِيْرُ عَزَّةُ، وَالْمُلْجِي - نِسْبَةً إِلَى بَنِي مُلْجٍ، وَهُمْ
قَبِيلَةٌ -، فِي الْمَوَارِثِينَ مَنْ يَذْكُرُ أَنَّهُ مِنْ خَلَاةِ الشَّيْخَةِ، وَيُنَسِّبُونَ إِلَيْهِ الْقَوْلَ بِالنَّاسِخِ، أَخْبَارُهُ
مَعَ عَزَّةُ يَنْسِبُ حُمَيْلَ الضَّمْرِيَّةَ كَثِيْرَةً، وَكَانَ غَفِيْفًا فِي حَبِّهِ، تُوَفِّيَ بِالْمَدِيْنَةِ سَنَةَ 105، وَلَهُ: دِيَوَانٌ
بَشَرٍ.

غَمِرُ السَّوْدَاءِ إِذَا تَبَسُّمٌ ضَاحِكًا غَلِقَتْ لِضُحْكَيْهِ رِقَابُ الْمَالِ⁽¹⁾
 أَوْ قُرْنَتْ بِمَا يَلَايِمُ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ⁽²⁾، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا
 النَّفْسَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَحِمَتْ جُنُفُهُمْ﴾ [البقرة: 16]، فَتُسَمَّى: مُرْشَحَةً⁽³⁾.
 ونظيرُ التَّزْيِيعِ بِالصِّفَةِ، قَوْلُكَ: جَاوَزْتُ الْيَوْمَ بَحْرًا زَاخِرًا مُتَلَاطِمَ الْأَمْوَاجِ.
 وَالتَّزْيِيعُ أَنْ يُلْغَ مِنَ الْإِطْلَاقِ - الْآتِي -، وَمِنْ التَّجْرِيدِ، وَمِنْ جَمْعِ التَّجْرِيدِ
 وَالتَّزْيِيعِ⁽⁴⁾؛ لِإِسْتِمَالِهِ عَلَى تَحْقِيقِ الْمُبَالِغَةِ، إِذْ فِي الْإِسْتِعَارَةِ مُبَالِغَةٌ فِي الشَّيْءِ،
 فَتَزْيِيعُهَا وَتَزْيِيعُهَا يَلَايِمُ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ؛ تَحْقِيقًا لِذَلِكَ وَتَقْوِيَةً⁽⁵⁾.
 وَإِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِصِفَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ وَلَا تَقْرِيعِ كَلَامٍ مِمَّا يَلَايِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ أَوْ
 الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ، نَحْوُ: جُنْدِي أَسَدٌ، فَتُسَمَّى: مُطْلَقَةً.
 وَقَدْ تَجَمَّعَ التَّجْرِيدُ وَالتَّزْيِيعُ⁽⁶⁾، كَقَوْلِهِ⁽⁷⁾:
 لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذِّبٌ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ
 • الْكِنَايَةُ لَفَةً: كَثِثٌ وَكُنُوثٌ بِكَذَا عَنْ كَذَا، إِذَا تَرَكْتَ التَّضْرِيعَ بِهِ⁽⁸⁾.

يُنظر: الأعلام (219/5).

(1) يُنظر: معاهد التنصيص (149/2).

(2) وَهُوَ الْمُنْتَبَهُ بِهِ.

(3) شَبَّهَتِ الضَّلَالَةَ بِالْبَلْغَةِ، فَذَكَرَ الْمُنْتَبَهَ (الضَّلَالَةَ)، وَخَذِفَ الْمُنْتَبَهَ بِهِ (الْبَلْغَةَ)، وَرُمِزَ لَهُ بِشَيْءٍ
 مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ (اشْتَرَوْا)، فَالْإِسْتِعَارَةُ: مُكَيِّفَةٌ.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَحِمَتْ جُنُفُهُمْ﴾ يَلَايِمُ الْمُنْتَبَهَ بِهِ (الْبَلْغَةَ)، فَالْإِسْتِعَارَةُ: مُرْشَحَةٌ.

يُنظر: التسهيل لعلوم البلاغة (ص 105 - 106).

(4) وَهُوَ زَاجِعٌ إِلَى الْإِطْلَاقِ - كَمَا سَتَقَرَّفُهُ بَعْدُ -.

(5) فَيَتَنَاسَى الشَّيْءَ، وَيُدْخِي أَنَّ الْمُسْتَعَارَ لَهُ هُوَ نَفْسُ الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ، لَا شَيْءٌ شَبَّهَ بِهِ.

يُنظر: جواهر البلاغة (ص 273).

(6) وَتَكُونُ جَيِّدَةً مُطْلَقَةً؛ لِأَنَّ التَّزْيِيعَ عَكْسُ التَّجْرِيدِ، وَإِذَا اجْتَمَعَا فِي مِثَالٍ وَاحِدٍ تَغَارَضَا
 فَتَنَاقَلَا. يُنظر: التسهيل لعلوم البلاغة (ص 107).

(7) هُوَ دُهْمِيرٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِينًا.

(8) يُنظر: الضحاح (2477/6).

اضطلاحاً: ما ذكره الناظم بقوله:

(وما به لازم معنى وهو لا • مُتَّبِعاً: كناية.....)

أي: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إزادته مع لازمه، وهو معنى قول الناظم: (وهو لا مُتَّبِعاً).

فذلك اللفظ كناية، نحو: طويل التجاد، المراد به: طويل القامة، ولا يمتنع أن يراود: طويل التجاد، وإن لم يكن له تجاد، وهو حمائل السيف.

وبه تفارق المجاز، فإنه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي، بلزومه القرينة المانعة عن إزادته⁽¹⁾.

• (فاقسم) أنت (إلى) ثلاثة أقسام:

الأول: (إرادة النسبة) أي: إثبات الأمر لأمر أو نفيه عنه⁽²⁾، كقول زياد الأعجم⁽³⁾:

(1) «فرق ما بين الكناية والمجاز:

إن إرادة المعنى الأصلي لللفظ مع إرادة المعنى الآخر الذي يكتى باللفظ عنه جائزة، ولكنها غير لازمة دائماً، فقد يراودان معاً، وقد تفصل إرادة المعنى الأصلي وإراد المعنى الآخر فقط، فقد يقال: فلان كبير الزناد، أي: مضاف جواد، مع أنه لا يطبع العظام لضيوفه الكثيرين بنار الخطب الذي يخلف زناداً، إنما يطبع لهم بالأفران الكهربائية أو الغازية.

وبهذا يظهر الفرق بين الكناية والمجاز، فالمجاز لا يصبح مع إرادة المعنى الحقيقي لللفظ، بل يتعين فيه إرادة المعنى المجازي فقط، مثل: خطب الأسد المغوار خطبة عظيمة في الجيش ألهم بها المشاعر، وانتثار الحماسة.

فلفظ «الأسد» هنا مجاز عن الرجل الشجاع، ولا يصح أن يراود به معناه الحقيقي، وهو الخيوان المفترس المعروف». ينظر: البلاغة العربية (135/2 - 136).

(2) وهابط الكناية عن النسبة: أن يصرح بالصفة، ويقصد بإثباتها لشيء له صلة بالموصوف وارتباطاً به: الكناية عن إثباتها للمراد، وهو الموصوف بها. ينظر: علوم البلاغة (ص 256).

(3) زياد بن سليمان - أو سليم - الأعجم، أبو أنامة العبدي، مولى بني عبد القيس: من شعراء الدولة الأموية، جزل الشعر، فصيح الألفاظ، كانت في لسانه عجمة، فلُقب بالأعجم، ولد ونشأ في أصفهان، وانتقل إلى خراسان، فسكنها وطال عمره، ومات فيها نحو سنة 100. ينظر: الأعلام (54/3).

إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضَرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْخَشْرَجِ^(١)
فَإِنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ بِثُبُوتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِابْنِ الْخَشْرَجِ، بَلْ كَتَبَ عَنْ ذَلِكَ بِكُونِهَا
فِي قُبَّةٍ مَضْرُوبَةٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا [أُثْبِتَ]^(٢) أَمْرٌ فِي مَكَانٍ لِرَجُلٍ فَقَدْ أُثْبِتَ لَهُ، وَالْقُبَّةُ
تَكُونُ فَوْقَ الْحَنِيْمَةِ يَتَّخِذُهَا الرُّؤْسَاءُ.^(٣)

وَتَأْنِي الْأَقْسَامَ: قَوْلُهُ: (أَوْ نَفْسِ الصِّفَةِ)^(٤) أَي: أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ مِنَ الصِّفَاتِ،
كَالْجُودِ وَالْكَرَمِ وَالشَّجَاعَةِ وَطُولِ الْقَامَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.
وَهِيَ ضَرْبَانِ: بَعِيدَةٌ وَقَرِيبَةٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بَلَا وَاسِطَةً فَدَقْرِيَّةٌ، وَالْقَرِيبَةُ
قَسَمَانِ: وَاضِحَةٌ أَوْ خَفِيَّةٌ.

فَالْوَاضِحَةُ: يُتَقَلُّ مِنْهَا بِسُهُولَةٍ^(٥)، كَقَوْلِهِمْ فِي طَوِيلِ الْقَامَةِ: طَوِيلُ النَّجَادِ.
وَالْخَفِيَّةُ: يَتَوَقَّفُ الْإِتِّقَالُ مِنْهَا عَلَى تَأْوِيلٍ^(٦) زَائِدٍ^(٧)، كَقَوْلِهِمْ كِنَايَةً عَنِ الْأَهْلِ:

(١) هُوَ مِنْ أَثْبَاتِ قَالِهَا فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَشْرَجِ، وَكَانَ قَدْ وَفَدَ عَلَيْهِ وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى نَيْسَابُورٍ، فَأَمَرَ
بِإِزَالِهِ، وَبَعَثَ إِلَيْهِ بِمَا يَخْتَاجُهُ فَعَدَا إِلَيْهِ، فَأَشَدَّهُ الْبَيْتَ، وَبَغَدَهُ:

مِلْكُ أَهْرَ مَشْرُوحٌ قَدْ نَابِلٍ لِلْمُعْتَقِينَ بَيْتُهُ لَمْ تُشْنَجِ
بِمَا خَيْرَ مَنْ صَبَدَ الْمُنَابِزَ بِالثَّقَى بَغْدُ الثَّيِّبِ الْمُطْطَفَى الشَّخْرَجِ
لَمَّا أَتَيْتُكَ زَاجِيًا لِنَوَالِكُمُ الْفَيْثُ بَابُ نَوَالِكُمُ لَمْ يُرْتَجِ

فَأَمَرَهُ بِغَزْوَةِ آلِ أَبِي دُرَّهْمٍ. يُنْظَرُ: معاهد التَّحْقِيقِ (١٧٣/٢).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «أُثْبِتَ».

(٣) وَمِنْ أَمْثَلِ الْكِنَايَةِ عَنِ النِّسْبَةِ أَيْضًا:

قَوْلُ أَبِي نَوَاسٍ:

فَمَا جَارَهُ جُودٌ وَلَا خَلٌّ دُونَهُ وَلَكِنْ يَسِيرُ الْجُودُ خَيْثُ يَسِيرُ
وَقَوْلُ حُسَيْنِ بْنِ ثَابِتٍ:

بَنَى الْمَجْدُ نَيْثًا فَاغْطَرَتْ جَمَادُهُ عَلَيْنَا فَأَحْيَا النَّاسُ أَنْ يَشْخَوْلَا

يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص ١٢١).

(٤) وَهِيَ: الْكِنَايَةُ عَنِ الصِّفَةِ، وَتَكُونُ الصِّفَةُ فِي هَذَا الْقِسْمِ هِيَ الْمُخْتَفِيَّةُ.

(٥) أَي: يَفْهَمُ الْمَقْصُودُ مِنْهَا لِأَوَّلِ وَهَلَاةٍ وَقَدْ تُسَمَّى: إِيمَاءً وَإِشَارَةً - كَمَا سَيَأْتِي -.

(٦) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الْأَصُوبَ: «تَأْمَلْ».

(٧) وَقَدْ تُسَمَّى: زَمْزَا.

عَرِيضُ الْقَفَا؛ فَإِنَّ عَرَضَ الْقَفَا الْمُفْرِطَ مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْبَلَاهَةِ، وَهُوَ مَلْزُومٌ لَهَا بِحَسَبِ الْإِعْتِقَادِ، لَكِنْ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْهُ إِلَيْهَا نَوْعُ خَفَاءٍ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ؛ لِتَوْقُفِهِ عَلَى عِلْمِ الْفَرَاغَةِ⁽¹⁾.

وإِنْ كَانَ الْإِنْتِقَالُ مِنْهَا إِلَى الْمَطْلُوبِ بِوَاسِطَةٍ؛ فَ: بَعِيدَةٌ⁽²⁾، كَقَوْلِهِمْ: كَثِيرُ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ يُنْتَقَلُ مِنْ كَثَرَةِ الزَّمَانِ إِلَى كَثَرَةِ إِخْرَاقِ الْخَطْبِ تَحْتَ الْقُدُورِ، وَمِنْ كَثَرَةِ الْإِخْرَاقِ إِلَى كَثَرَةِ الطَّبَائِخِ، وَمِنْ كَثَرَةِ الطَّبَائِخِ إِلَى كَثَرَةِ الْأَكْلِيلِ، وَمِنْ كَثَرَةِ الْأَكْلِيلِ إِلَى كَثَرَةِ الضِّيْفَانِ، وَمِنْهَا إِلَى الْمَقْصُودِ وَهُوَ أَنَّهُ مُضَيَّافٌ.

وَبِحَسَبِ قِلَّةِ الْوَسَائِطِ وَكَثَرَتِهَا تُخْتَلَفُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَقْصُودِ وَضَوْحًا وَخَفَاءً. (أَوْ غَيْرَ هَذَيْنِ) أَيِ: وَالثَّالِثُ مِنَ الْأَقْسَامِ مَطْلُوبٌ بِهِ غَيْرُ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ - أَغْنِي: الْمَطْلُوبُ بِهِ النِّسْبَةُ وَالصِّفَةُ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ - وَهُوَ الْمُؤَصُّوفُ، وَيَعْرِفُهُ اللَّيِّبُ بِالْإِجْتِهَادِ⁽³⁾، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: (اجْتَهِدَا تَعْرِفَا).

فَمِنْهُ مَا هُوَ مَعْنَى وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ⁽⁴⁾:

السَّارِبِينَ بِكُلِّ أُنْيَضٍ مَحْدَمٍ وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعِ الْأَهْغَانِ⁽⁵⁾
وَمِنْهُ مَا هُوَ مُجْمُوعٌ مَعَانٍ، كَقَوْلِنَا كِنَايَةً عَنِ الْإِنْسَانِ: حَيٌّ مُسْتَوِي الْقَامَةِ عَرِيضُ الْأَطْفَارِ، وَهَذِهِ تُسَمَّى: خَاصَّةً مُرَكَّبَةً⁽⁶⁾.

(1) عِلْمُ الْفَرَاغَةِ: عِلْمٌ تَعْرِفُ مِنْهُ أَخْلَاقُ النَّاسِ مِنْ أَخْوَالِهِمُ الظَّاهِرَةِ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَشْكَالِ وَالْأَعْضَاءِ، أَوْ هُوَ: الْإِسْتِدْلَالُ بِالْخُلُقِ الظَّاهِرِ عَلَى الْخُلُقِ الْبَاطِنِ. يُنْظَرُ: أَبْجَدُ الْعُلُومِ لِمُحَمَّدٍ صَدِيقِ حَسَنِ خَانَ الْقِنُوجِي (ص 455).

(2) وَقَدْ تُسَمَّى: ثَلَاثًا.

(3) أَيِ: اسْتَحْزَاجُ هَذَا الْقِسْمِ مِنَ النُّظْمِ، لَا إِدْرَاكُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ.

(4) لَمْ يَقِفِ الْعَبَّاسِيُّ عَلَى قَائِلِهِ، وَجَزَمَ الضَّعِيفِيُّ بِأَنَّهُ عَمَرُو بْنُ مَعْدٍ يَكْرِبُ.

يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيبِ (172/2 - 173)، بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (540/3).

(5) قَوْلُهُ: «السَّارِبِينَ» وَ«الطَّاعِنِينَ»: مَنُطَوَّبَانِ عَلَى الْمَدْحِ، وَالْأُنْيَضُ: السَّيْفُ، وَالْمَحْدَمُ: الْقَاطِعُ، وَالْأَهْغَانُ: جَمْعُ ضِعْفٍ وَهُوَ الْجَفْدُ.

(6) قَالَ الْأَسَدَاؤُ عِنْدَ الْمُتَعَالِ الضَّعِيفِيِّ: «لَا ذَاغِي إِلَى تَقْسِيمِ هَذَا الْقِسْمِ إِلَى قِسْمَيْنِ إِلَّا الرُّغْبَةُ فِي تَكْثِيرِ الْأَقْسَامِ». يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (540/3).

والموصوف فيها قد يكون مخدوفاً، كما يقال في عرض⁽¹⁾ من يؤذي المسلمين في التعريض به: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» فإنه كناية عن نفي نفس الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام⁽²⁾.

• وتتفاوت الكناية إلى:

تعريض - وهو ما سبق في الكناية - لأجل موصوف، كقولك: «المسلم من سلم المسلمون...»⁽³⁾، الحديث⁽⁴⁾.

وتلويح⁽⁵⁾، وهو ما كثرت فيه الوسائط، كما في: «كثير الزماب».

وزمير⁽⁶⁾، وهو ما قلت وسائطه مع خفاء في لزوم، كعريض القفا.

وإيحاء وإشارة: وهما ما قلت وسائطهما بلا خفاء، كقوله⁽⁷⁾:

أَوْ مَا زَايَتْ الْمَجْدَ الْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَشْخَوْلْ

• تنبيه: المجاز أبلغ من الحقيقة، والكناية أبلغ من التصريح، والاستعارة الحقيقية والتمثيلية أبلغ من التشبيه.

والمُرَادُ بِالْأَبْلَغِيَّةِ⁽⁸⁾ أنه يفيض زيادة تأكيد في المجاز والكناية، ومساواة المشبه

المشبه به في الاستعارة فوق مساواته له في التشبيه، والمعنى في نفسه لم يتغير، والله أعلم.

(1) كذا.

(2) وهو الذي يسمى: تعريضاً، وسنأتي قريباً جداً.

(3) حديث أخرجه البخاري (10)، ومسلم (41).

(4) بالنصب على أنه مفعول به لفعل مخدوف، تقديره: «أكمل الحديث»؛ أو منصوب على نزع الخافض، والتقدير: «إلى آخر الحديث» وهكذا يقال في نظائره.

ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد لابن خنيس (1/29 - 30).

(5) والتلويح في اللغة: أن تشير إلى غيرك من بعد، ومنه أخذ مغناه الاصطلاحي.

(6) والزمير في اللغة: أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ ومنه قول الشاعر:

زَمَرْتُ إِلَيَّ مَخَافَةً مِنْ بَغْلِهَا مِنْ خَيْرِ أَنْ تُبْدِيَ هُنَاكَ كَلَامَهَا

(7) هو البخاري. ينظر: الطراز للغوي (1/93).

(8) ينظر للقائدة: بغية الإيضاح (3/555).

المطلَبُ الثالثُ: عِلْمُ البَدِيعِ

(عِلْمُ البَدِيعِ وَهُوَ تَحْسِينُ الْكَلَامِ • بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْمَقَامِ).

هُوَ عِلْمٌ يُعْرِفُ بِهِ وَجْهَ تَحْسِينِ الْكَلَامِ الْبَلِيعِ؛ بَأَنَّهُ يَتَصَوَّرُ مَعَانِيَهَا، وَيُعَلِّمُ أَغْذَاذَهَا وَتَفَاصِيلَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ.

وَلَا يُعَدُّ مُحْسِنًا إِلَّا بَعْدَ رِعَايَةِ الْمُنَاطَبَةِ لِمُقْتَضَى الْخَالِ وَرِعَايَةِ وَضُوحِ الدَّلَالَةِ، وَهُوَ الْخُلُوءُ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ^(١)، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: (بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْمَقَامِ).

وَقَدَّمْنَا شَرْحَ رِعَايَةِ الْمَقَامِ عَلَى شَرْحِ رِعَايَةِ الْوُضُوحِ عَلَى خِلَافِ تَرْتِيبِ النَّاطِمِ^(٢)؛ لِأَنَّ مَحَلَّ مُقْتَضَى الْخَالِ مِنَ الْمَعَانِي، وَمَحَلَّ وَضُوحِ الدَّلَالَةِ مِنَ الْبَيِّنَاتِ، وَالْأَوَّلُ: جُزْءٌ مِنَ الثَّانِي، وَتَقْدِيمُ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ ضَرُورَةٌ.

(ضَرْبَانِ: لَفْظِي) أَيْ: أَنَّ الْمُحْسِنَ ضَرْبَانِ: لَفْظِي وَمَعْنَوِي.

فَالْأَوَّلُ: هُوَ قَوْلُهُ: (وَتَجْنِيسٌ وَرَدٌ)، وَالتَّجْنِيسُ^(٣)؛ هُوَ تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ^(٤).

وَمَعْنَى اللَّفْظِي^(٥)؛ رَاجِعٌ إِلَى تَحْسِينِ اللَّفْظِ [ثَانِيًا]^(٦)، وَبِالْغَرَضِ^(٧) مِنْ حَيْثُ

(١) وَبَيَّنَّا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّ عَدَمَ مُرَاحَاةِ هَذَا: «كَعْبِدُ مِنْ ذَهَبٍ عَلَى ضَيْفٍ مِنْ خَشَبٍ».

(٢) وَالظَّاهِرُ: أَنَّ النَّاطِمَ قَدَّمَ رِعَايَةَ الْوُضُوحِ عَلَى رِعَايَةِ الْمَقَامِ مِنْ أَجْلِ النُّظْمِ.

(٣) وَيُقَالُ: الْجَنَاسُ - أَيْضًا -.

(٤) هَذَا التَّعْرِيفُ لَيْسَ بِمَانِعٍ إِذْ يَدْخُلُ فِيهِ نَحْوُ: «خَسَفَ وَضَرَبَ» فَإِنَّهُمَا لَفْظَانِ مُتَشَابِهَانِ مِنْ جِهَةِ الْوُزْنِ الصَّرْفِيِّ وَلَا يُعَدُّ هَذَا جَنَاسًا.

وَالْأَوَّلَى أَنَّ يُقَالُ فِي تَعْرِيفِهِ: هُوَ تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ فِي النُّطْقِ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْمَعْنَى.

يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 125).

(٥) أَيْ: فِي قَوْلِهِمْ: الْمُحْسِنُ اللَّفْظِي.

(٦) كَذَا، وَلَعَلَّ الْأَشْبَهَ: «أَوَّلًا» أَيْ: وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَمْوَالِهِ قَدْ يُفِيدُ تَحْسِينَ اللَّفْظِ أَيْضًا.

(٧) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَكَانَ بِهِ سَقَطًا.

إِنَّ اللَّفْظَ قَالِبٌ لِلْمَعْنَى، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الصُّوَابُ مِنَ النَّاطِلِ: تَأْخِيرُ اللَّفْظِي عَنِ الْمَعْنَوِيِّ^(١)؛ لَأَنَّهُ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ^(٢).

والتَّجْنِيسُ ثَامٌ وَغَيْرُ ثَامٍ^(٣)، فَالثَّامُ مِنْهُ: أَنْ يَتَّفِقَ اللَّفْظَانِ فِي أَغْذَايَهُمَا^(٤)، وَفِي هَيْئَاتِهِمَا، وَفِي تَرْتِيبِهِمَا.

• فَإِنْ كَانَ^(٥) مِنْ نَوْعٍ^(٦)، سُمِّيَ: مُنَابِلًا، نَحْوُ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾^(٧) [الرُّومُ:

55] أَيْ: يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿يَقْبِضُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ أَيْ: مِنْ سَاعَاتِ الْأَيَّامِ^(٨).

وَالْأَوَّلُ^(٩) فَيُسَمَّى: مُشْتَرَفًى، كَقَوْلِ أَبِي ثَمَامٍ:

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(١٠)
وَأَيْضًا لَهُ تَقْسِيمٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَحَدُ لَفْظَيْهِ مُرَكَّبًا، سُمِّيَ: جِنَاسُ التَّزْكِيكِ، وَجِيئَ بِهِ فَإِنْ اتَّفَقَا فِي الْخَطِّ سُمِّيَ: مُتَشَابِهًا، كَقَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ الْبُسْتِي^(١١):

- (1) كَمَا فَعَلَ الْخَطِيبُ فِي الْإِبْهَاحِ، فَإِنَّهُ قَدَّمَ الْمَعْنَوِيَّ عَلَى اللَّفْظِي.
- (2) وَعَلَّلَ فِي فَرْقِ الْفَرَائِدِ الْمُشْتَخِصَةِ (الزُّوْفَةُ 64، مَخْطُوط) تَأْخِيرَ النَّاطِلِ لِلْمَعْنَوِيِّ بِطَوِيلِ الْكَلَامِ فِيهِ.

- (3) وَشَاعَ جَنْدُ أَهْلِ الْمَدَارِسِ قَوْلُهُمْ: «الْجِنَاسُ نَوْعَانِ: ثَامٌ وَنَابِضٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ بَيِّنٌ.
- (4) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَكَأَنَّ بِهِ سَقَطًا وَالْأَظْهَرُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَارَةُ هَكَذَا: «أَنْ يَتَّفِقَ اللَّفْظَانِ [فِي نَوْعِ الْخُرُوفِ وَ] فِي أَغْذَايَهُمَا».

- (5) كَذَا وَلَعَلَّ الْأَصُوبَ: «كَانَا» أَيْ: اللَّفْظَانِ.
- (6) بِأَنْ كَانَ كُلُّ مِثْلِهِمَا اسْمًا أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا.
- (7) فِي الْأَصْلِ: (يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ) بِلَا وَاوٍ.
- (8) هَذَا بِمِثَالِ الْإِسْمَيْنِ.

- (9) أَيْ: إِنْ لَمْ يَكُنِ اللَّفْظَانِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ.
- (10) يُنْظَرُ: بَهَايَةُ الْأَرْبِ فِي فَنُونِ الْأَدَبِ لِلتُّوَيْرِيِّ (90/7).
- وَالشَّاهِدُ فِيهِ: «يَحْيَا» وَهِيَ فِعْلٌ، وَ«يَحْيَى» اسْمٌ.

- (11) عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يُونُسَ الْبُسْتِي، أَبُو الْفَتْحِ: شَاعِرٌ عَصْرُهُ وَكَاتِبُهُ، وَلِدَ فِي بُسْتِ - قَرْبَ سَجِسْتَانَ - وَإِلَيْهَا يُسَبِّتُهُ، وَكَانَ مِنْ كُتَّابِ الدَّوْلَةِ السَّامَانِيَّةِ فِي خُرَاسَانَ، مَاتَ غَرِيبًا فِي أَوْرَجَنْدُ بِخَارِزَى سَنَةَ 400، لَهُ دِيْوَانٌ بِشِعْرِ ضَعِيفٍ، فِيهِ بَعْضُ بَشِيرِهِ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ -

إِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ فَذَهَبَهُ فَذُولُهُ ذَاهِبَةٌ⁽¹⁾
وَالَا فَيَسَى: مَفْرُوقًا، كَقَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ:
كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا م وَلَا جَاءَ لَنَا
مِمَّا لِي فِي مَدِيرِ الْجَا م لَنَا جَامِلُنَا⁽²⁾
هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُرَكَّبًا مِنْ كَلِمَةٍ وَبَعْضُ كَلِمَةٍ، وَالَا سُجِّي: مَرْقُوعًا، كَقَوْلِهِمْ:
هَذَا مُصَابٌ أَوْ طَعْمٌ صَابٌ⁽³⁾، الْمُصَابُ: مَنْ صَابَ الْمَطَرُ إِذَا نَزَلَ، وَالصَّابُ:
غُصَارَةٌ شَجَرٍ مُرٍّ.

• وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي هَيْئَةِ الْحُرُوفِ فَقَطُّ⁽⁴⁾، سُجِّي: مُحَرَّفًا⁽⁵⁾، نَحْوُ: جُبَّةُ الْبُرْدِ جُبَّةُ
الْبُرْدِ⁽⁶⁾، وَكَقَوْلِهِمْ: الْبِدْعَةُ شَرَكُ الشَّرِكِ، وَكَقَوْلِهِمْ: الْجَاهِلُ إِمَّا مُفْرَطٌ أَوْ مُفْرَطٌ.

• أَوْ فِي أَهْذَابِهَا؛ سُجِّي: نَاقِضًا، وَذَلِكَ:

إِمَّا بِخَرْفٍ وَاحِدٍ فِي الْأَوَّلِ، نَحْوُ: «وَاللَّيْلُ اللَّيْلُ بِالسَّاقِ»⁽⁷⁾ إِنْ رُبَّكَ يَوْمَهُ

(326/4).

(1) يُنْتَظَرُ: لِأَبِ الْكَأَسِ لِلتَّعَالِي (ص 214).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: «ذَا هِبَةٍ» أَيُّ: صَاحِبِ هِبَةٍ - فَهِيَ كَلِمَتَانِ -، وَ«ذَاهِبَةٍ»: اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْهَابِ.
(2) الْجَامُ: الْكَأْسُ، وَمَبْدِئُ الْجَامِ: السَّاقِي، وَقَوْلُهُ: «جَامِلُنَا» أَيُّ: عَامِلُنَا بِالْجَمِيلِ، فَأَذَارُهُ عَلَيْنَا
أَيْضًا.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: «جَامُ لَنَا» وَ«جَامِلُنَا». يُنْتَظَرُ: بِغِيَةِ الْإِيضَاحِ (4/642).

(3) الشَّاهِدُ فِي: «مُصَابٍ» وَ«طَعْمٌ صَابٌ»، وَمِنْ الْمَرْقُوعِ قَوْلُ الْخَرِيرِيِّ:
وَالْمَكْرُوهُ هَهُمَا اسْتَغْفَتْ لَا تَابِي لِيَتَّقِي السُّؤْدُذَ وَالْمَكْرُوهَ
يُنْتَظَرُ: مَقَامَاتُ الْحَرِيرِيِّ (ص 499).

(4) الْمُرَادُ بِهَيْئَةِ الْحُرُوفِ: الْخَرَكَاتُ وَالشُّكُنَاتُ وَالنُّقْطُ.

(5) إِذَا اتَّفَقَا فِي نَوْعِ الْحُرُوفِ وَعَدَجَهَا وَتَرْتِيبَهَا، وَاخْتَلَفَا فِي الْخَرَكَاتِ.

(6) الشَّاهِدُ لِلْمُحَرَّفِ: «الْبُرْدُ» وَ«الْبُرْدُ» وَأَمَّا بَيْنُ: «جُبَّةٌ» وَ«جُنَّةٌ»: جَنَاسٌ مُصَحَّفٌ، وَضَابِطُهُ: هُوَ

مَا اتَّفَقَ فِيهِ اللَّفْظَانِ فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَتَرْتِيبَهَا، وَاخْتَلَفَا فِي النُّقْطِ.

يُنْتَظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص 128).

الْمَسَاكُ ﴿٣٠﴾^(١) [الْقِيَامَةُ: 29 - 30].

أَوْ فِي الْوَسْطِ نَحْوُ: جَدِّي جَهْدِي.
أَوْ فِي الْآخِرِ، وَقَدْ يُسَمَّى: مُطَرِّفًا، كَقَوْلِ أَبِي ثَعَامٍ:
يَمْدُونُ مِنْ أَيْدِ عَوَاصِرِ عَوَاصِمِ تَصُولُ بِأَسْيَافِ قَوَاصِرِ قَوَاصِبِ^(٢)
وَإِنَّمَا بِأَكْثَرِ^(٣)، وَيُسَمَّى: مُذْيِلًا، كَقَوْلِ الْخَنَسَاءِ^(٤):
إِنَّ السُّبُكَاءَ هُوَ السُّفَاةُ مِنْ الْجَوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ^(٥)

(1) والشاهد فيه: (الْتَأَى) وَ(الْمَسَاكُ).

(2) يُنظر: خزانة الأدب لابن جحّة (70/1).

«عَوَاصِر: جمع «عَاصِيَةٍ» من: «عَصَاة» إذا ضربت بالعضا فهو عاصِر، وهي عَاصِيَةٌ، عَوَاصِم: جمع «عَاصِمَةٍ» وهي الحَافِظَةُ الْخَاصِمَةُ، قَوَاصِر: جمع «قَاصِيَةٍ» من «قَصَى عَلَيْهِ» إذا قَتَلَهُ، قَوَاصِب: جمع «قَاصِبَةٍ» من «قَصَب» بمعنى «قَطَعَ» أي: قَوَاطِع». يُنظر: البلاغة العربية (2/493).

(3) هذا عطفًا على قوله قَبْلُ: «إِنَّمَا بِخَرْفٍ وَاحِدٍ»، وظاهر قوله: «وإِنَّمَا بِأَكْثَرِ» أَنَّ كَوْنَ الزِّيَادَةِ فِي الْآخِرِ لَيْسَتْ شَرْطًا.

وقَيْدُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ شَغِيبٌ بِكَوْنِ الزِّيَادَةِ فِي الْآخِرِ، فَقَالَ: «مَا كَانَ الزِّيَادَةُ فِي أَحَدٍ لَفْظِيَّةً بِأَكْثَرِ مِنْ خَرْفٍ وَاحِدٍ فِي آخِرِهِ، وَيُسَمَّى مُذْيِلًا» اهـ كلامه، وهو قَيْدٌ خَسَنٌ، يُشِيرُ بِصِحَّتِهِ: تَسْبِيحُهُمْ لَهُ بِالْمُذْيِلِ.

يُنظر: بحوث منهجية في البلاغة العربية (ص 413).

(4) تُضَافُ بِثَ غَمْرٍ وَبْنُ الْحَارِثِ بْنِ الشَّرِيدِ، الزِّيَادِيَّةُ السُّلَمِيَّةُ، مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، مِنْ قَبِيلِ غَيْلَانَ، مِنْ مُضَرَ: أَشْهُرُ سَوَاجِرِ الْعَرَبِ، وَأَشْهُرُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، غَاشَتْ أَكْثَرَ عُمرِهَا فِي الْعَهْدِ الْجَاهِلِيِّ، وَأَذْرَكَتِ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمَتْ، وَوَفَدَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ قَوْمِهَا بَنِي سُلَيْمٍ، لَهَا دِيْوَانُ شِعْرِ، فِيهِ مَا بَقِيَ مُحْفُوظًا مِنْ شِعْرِهَا، وَكَانَ لَهَا أَرْبَعَةُ بَنِينَ شَهِدُوا حَرْبَ الْقَادِسِيَّةِ سَنَةَ 16، فَجَعَلَتْ تُخْرِصُهُمْ عَلَى الثَّبَاتِ حَتَّى قُتِلُوا جَمِيعًا، فَقَالَتْ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَّفَنِي بِقَتْلِهِمْ»، تُرْوِيهِ الْخَنَسَاءُ سَنَةَ 24. يُنظر: الأعلام (86/2).

(5) الْجَوَى: حُرْفَةُ الْقَلْبِ، وَالْجَوَانِحُ: جَمْعُ جَانِحَةٍ وَهِيَ: الضَّلُوعُ الَّتِي تَحْتَ الثَّرَائِبِ مِمَّا يَلِي الضُّرُ.

والشاهد فيه: «الْجَوَى» «الْجَوَانِحُ». يُنظر: بغية الإيضاح (645/4).

• أو في أنوعه؛ اشترط أن لا يقع أكثر من حرف^(١)، ثم الحرفان إن كانا متقاربين^(٢) يُسمى: مضارعاً، وإلا فيسمى: لاحقاً، وكلُّ منهما إما في الأول، أو في الوسط، أو في الآخر:

فثلاثة المضارع: «يَبْنِي وَيَبْنِي كَثِي: لَيْلُ ذَابَسٍ وَطَرِيقُ طَامِسٍ»^(٣)، ونحو قوله تعالى: «وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ»^(٤) [الأنعام: 26]، ونحو: «الْخَيْلُ مَغْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرِ»^(٥).

وثلاثة اللاحق: «وَبَلَّ لِيَكُلَّ هُمَزٌ لَمَزٌ»^(٦) [الهمزة: 1]، ونحو: «ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^(٧) [غافر: 75]، ونحو: «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ» [النساء: 83]^(٨).

• أو في ترتيبها، فيسمى هذا النوع: تجنيس القلب، ثم إن وقع ذلك في كلِّ الحروف، سمي: قلب كل، نحو: فحسامه فشح لأوليائه حشف لأعدائه^(٩). وإلا فيسمى: قلب بغض، كـ: «اللَّهُمَّ اشْرُ عَوْرَاتِنَا، وَآمِنْ رُوعَاتِنَا»^(١٠).

(١) كذا في الأصل، والأشبه: «اشترط أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف».

(٢) ليس المراد بالتقارب ما يفرض عند أهل التجويد، بل يشغل المتحدثين في المخرج.

(٣) ينظر: مقامات الحريري (ص 158).

والكن: البيت، وذابس: مظلم، وطامس: بعيد.

(٤) الشاهد في هذه الآية قوله تعالى: «يَنْهَوْنَ»، «وَيَنْهَوْنَ»، والشاهد في كلام الحريري الذي قبل في قوله: «ذَابَسٍ» و«طَامِسٍ» وكلا المثالين مما اتحد حرفاه في المخرج، فمخرج الهاء والهمزة واحد، ومخرج الدال والطاء واحد أيضاً.

(٥) هو حديث أخرجه البخاري (2850)، ومسلم (1872)، والشاهد في قوله: «الْخَيْلُ» و«الْخَيْرِ».

(٦) والشاهد من هذه الآيات: «هَمَزٌ» و«لَمَزٌ»، «تَفْرَحُونَ» و«تَعْلَمُونَ»، «أَمْرٌ» و«الْأَمْنِ» - على الترتيب -.

(٧) والشاهد فيه: «فَشَحْ» و«حَشَفْ».

(٨) هو حديث أخرجه أحمد في المسند (10996)، وهو مخرج في السلسلة الصحيحة (29/5) - 31، رقم الحديث: 2018.

والشاهد فيه: «عَوْرَاتِنَا» و«رُوعَاتِنَا».

فَإِنْ وَقَعَ أَحَدُهُمَا^(١) فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ، وَالْآخَرُ فِي آخِرِهِ، سُمِّيَ تَجْنِيسُ الْقَلْبِ:
مَثَلُونَا مُجْتَمِعًا^(٢)، كَقَوْلِهِ:

لَاخَ أَنْسَوَا الْهُذَى مِنْ كَيْفِهِ فِي كُلِّ خَالٍ^(٣)
وَإِنْ وَلِيَ أَحَدُ الْمُتَجَانِسِينَ الْآخَرَ، سُمِّيَ: مُزْدَوِجًا وَمُكَرَّرًا وَمُزْدَدًا^(٤)، نَحْوُ:
﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَلَمٍ يَبْلُغُ يَقِينٍ﴾^(٥) [التَّمْلِيقُ: 22].

وَيُلْحَقُ بِالْجِنَاسِ شَيْئَانِ:

[أ] ^(٦) يَجْمَعُ اللَّفْظَيْنِ الْإِشْتِقَاقُ فِي الْحُرُوفِ الْأَصُولِ مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي أَضْلِ
الْمَعْنَى^(٧)، نَحْوُ: ﴿فَاقْرَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ﴾^(٨) [الرُّومُ: 43].

أَوْ يَجْمَعُهُمَا: مَا يُشَبِّهُ الْإِشْتِقَاقَ^(٩)، فِي نَحْوِ: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾^(١٠)
[الشُّعْرَاءُ: 168].

وَقَوْلُهُ: (وَرَدَّ) حَشَوُ.

(وَسَجْع) أَيُّ: وَكَسَجْع، وَهُوَ فِي نَثْرِ غَيْرِ الْقُرْآنِ كَالْقَافِيَةِ فِي الشُّعْرِ^(١١)، وَهُوَ

(1) وَهُوَ خَاصٌّ بِقَلْبِ كُلِّ.

(2) لَأَنَّهُمَا كَالْجَنَاحَيْنِ لِلطَّائِرِ. يُنْظَرُ: بَحُوثُ مِنْهَجِيَّةٍ فِي الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (ص 414).

(3) وَالشَّاهِدُ فِيهِ: «لَاخَ» وَ«خَال».

(4) وَهَذَا تَشَاخُلُ الْأَنْوَاعِ.

(5) وَالشَّاهِدُ فِيهِ: «سَلَمٍ» وَ«يَقِينٍ» وَهُوَ جِنَاسٌ لِأَجْلِ بَاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ أَنْوَاعِ حُرُوفِهِ، وَهُوَ مُزْدَوِجٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّ أَحَدَ الْمُتَجَانِسِينَ قَدْ وَلِيَ الْآخَرَ.

(6) فِي الْأَصْلِ: «أَيُّ»، وَهُوَ تَضْجِيفٌ.

(7) وَلِهَذَا لَمْ يُجْعَلُوهُ مِنَ الْجِنَاسِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُلْحَقٌ بِهِ لِوُجُوبِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى فِيهِ.

يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْإِيضَاحِ (4/647).

(8) وَالشَّاهِدُ فِيهِ: «أَقِمِ» وَ«الْقَاسِمِ».

(9) لِتَوَافُقِ اللَّفْظَيْنِ فِي جَمِيعِ الْحُرُوفِ أَوْ جُلُهَا، فَيَتَبَادَرُ إِلَى الْفِكْرِ أَنَّهُمَا يَزْجَعَانِ إِلَى أَضْلٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَا هُمَا كَذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ. يُنْظَرُ: عُلُومُ الْبَلَاغَةِ (ص 300).

(10) وَيُقَالُ فِي تَعْرِيفِهِ: هُوَ تَوَافُقُ الْفَاصِلَتَيْنِ فِي الْحَرْفِ الْأَخِيرِ.

يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْوَاضِحَةُ (ص 227).

ثَلَاثَةُ أَضْرِبَ:

مُطَرَّفٌ^(١): أَنْ تَخْتَلِفَ الْفَاصِلَتَانِ فِي الْوِزْنِ^(٢)، نَحْوُ: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣ - ١٤].

وَالْإِلَّا، فَإِنْ كَانَ مَا فِي أَحَدِ الْقَرِيبَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِثْلًا يُقَابَلُهُ مِنَ الْآخَرَى فِي الْوِزْنِ وَالثَّقِيَّةِ^(٣)، نَحْوُ: ﴿فَهُوَ يَطْبَعُ الْأَسْمَاعَ بِجَوَاهِرٍ لَقْطِهِ، وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزَوَاهِرٍ وَغَظِهِ﴾^(٤).

وَلَوْ قِيلَ بِذَلِكَ «الْأَسْمَاعُ»: «الْأَذَانُ» لَكَانَ مِثَالًا لِمَا يَكُونُ أَكْثَرُ مَا فِي الثَّانِيَةِ مُوَافِقًا لِمَا يُقَابَلُهُ مِنَ الْأُولَى.

وَالِإِلَّا فَمُتَوَازٍ^(٥)، نَحْوُ: ﴿فِيهَا سُرٌّ مَرْفُوعَةٌ﴾ [١٣] وَآكَوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣ - ١٤]، وَقَدْ يَخْتَلِفُ^(٦) فِي الْوِزْنِ فَقَطْ، نَحْوُ: ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عَرَفًا﴾ [١] فَالْمُعِصِمَتِ عَصْفًا﴾ [٢]، وَقَدْ يَخْتَلِفُ الثَّقِيَّةُ فَقَطْ، كَقَوْلِنَا: «حَصَلَ النَّاطِقُ وَالْعُمَامُ، وَهَلَكَ الْخَاسِدُ وَالشَّامِتُ».

• قِيلَ: وَأَحْسَنُ السَّجْعِ مَا تَسَاوَتْ قَرَابَتُهُ^(٧)، نَحْوُ: ﴿فِي سِدْرٍ مَشْهُورٍ﴾ [١٨] وَكَلَجٍ مَشْهُورٍ﴾ [١٩] وَظَلٍّ مَمْدُودٍ﴾ [٢٠] [الواقعة: ٢٨ - ٣٠]، ثُمَّ مَا طَالَتْ قَرَابَتُهُ الثَّانِيَةَ، نَحْوُ: ﴿وَالنَّجِيرَ إِذَا هَوَى﴾ [١] مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ [٢] [النجم: ١ - ٢]، أَوْ الثَّالِثَةَ

(١) سُمِّيَ بِهَذَا، لِإِلْغَاؤِهِ طَرَفَ الْحُسْنِ وَنَهَائِيَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ.

يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْإِيضَاحِ (٦٥٤/٤).

(٢) أَيُّ: وَتَبْقَا فِي الثَّقِيَّةِ، وَالْمُرَادُ بِالْوِزْنِ هُنَا هُوَ: الْوِزْنُ الْغَرَضِيُّ لَا الضَّرْفِيُّ.

(٣) مَقَامَاتُ الْحَرِيرِيِّ (ص ١٩).

(٤) وَهُوَ مَا اتَّفَقَتْ فِيهِ الْفَاصِلَتَانِ فِي الْوِزْنِ وَالثَّقِيَّةِ. يُنْظَرُ: التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ الْبَلَاغَةِ (ص ١٣٣).

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهَا: «تَخْتَلِفُ» أَيُّ: الْقَرِيبَتَانِ.

(٦) الَّذِي يَظْهَرُ لِي - وَالْعِلْمُ بِهَذَا مِنَ اللَّهِ - أَنَّ هَذَا مِنَ الْمَرْضِعِ - عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُودِ السَّجْعِ فِي الْقُرْآنِ -، لِأَنَّهُ سَبَقَ لَكَ أَنْ عَرَفْتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوِزْنِ هُوَ الْوِزْنُ الْغَرَضِيُّ لَا الضَّرْفِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) الْقَرَابَتُ فِي: الْفَقَرَاتِ.

نخو: ﴿خُدُّهُ قَتْلُوهُ ③﴾ ثُمَّ الْمَجِيمَ مَلُّوهُ ④ ثُمَّ فِي سِيلَةٍ دَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَأَسْلَكُوهُ ⑤ ﴿[الحاقة: 30 - 32].

وَلَا يَخْسُرُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَ بِقَرِينَةٍ أَقْصَرَ مِنْهَا كَثِيرًا^(١)، بِخِلَافِ مَا إِذَا^(٢) كَانَ الْقَبْضُ قَلِيلًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ①﴾ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْيِيلٍ ② ﴿[الفيل: 1 - 2].

• وَالْأَسْجَاعُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى سُكُونِ الْأَعْجَازِ^(٣)، إِذْ لَوْ لَمْ يَغْتَبِرِ السُّكُونُ، لَفَاتِ الشَّجْعُ^(٤).

• وَلَا يُقَالُ فِي الْقُرْآنِ: أَسْجَاعٌ، رِعَايَةً لِلْأَدَبِ^(٥)، بَلْ فَوَاصِلُ^(٦).

• وَقِيلَ: الشَّجْعُ غَيْرُ مُخْتَصِرٍ [بِالنَّثَرِ، بَلْ]^(٧) وَيَأْتِي فِي النُّظْمِ، نَخْوٌ قَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي، وَأَثَرَتْ بِهِ يَدِي وَفَاضَ بِهِ تَمْدِي، وَأَوْرَى بِهِ زُنْدِي^(٨)

(١) قَالَ ابْنُ الْأَعْلَمِ فِي الْمَثَلِ الشَّامِ (235/1): «وَهُوَ جَنْدِي غَيْبٌ فَاجِشْ، وَسَبَبَ ذَلِكَ أَنَّ الشَّجْعَ يَكُونُ قَدْ اسْتَوْفَى أَمْدَهُ مِنَ الْفَضْلِ الْأَوَّلِ بِحُكْمِ طَوِيلِهِ، ثُمَّ يَجِيءُ الْفَضْلُ الثَّانِي قَصِيرًا غَيْرِ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ كَالشَّيْءِ الْمَبْثُورِ، فَيَبْقَى الْإِنْسَانُ عِنْدَ سَمَاعِهِ كَمَنْ يُرِيدُ الْإِنْتِهَاءَ إِلَى غَايَةٍ فَيَغْتَرُّ دُونَهَا».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «إِذ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ.

(٣) أَيِ: الْأَوَاخِرِ.

(٤) فَلَوْ وَصَلَتْ قَوْلُهُمْ: «مَا أَبْعَدَ مَا فَاتَ، وَمَا أَقْرَبَ مَا هُوَ آتٍ»؛ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعْطَاءِ أَوَاخِرِ الْقَرَائِنِ مَا يَسْتَلْزِمُهُ حُكْمُ الْإِعْزَابِ، فَتَخْتَلِفُ أَوَاخِرُهَا وَتَقُوتُ الشَّجْعُ. يُنْظَرُ: عِلْمُ الْبَلَاغَةِ (ص 304).

(٥) وَثُمَّ تَغْلِيْلَاتٌ أُخْرَى.

(٦) يُنْظَرُ: الْفَاصِلَةُ الْقَرَأَتِيَّةُ وَأَثَرُهَا فِي تَوْلِيدِ الْمَعْنَى، ذَكَرَ بَيَّاتٌ ثَوْنَانِي، بَحْثٌ مَشْهُورٌ فِي مَجْلَدِ إِذَاعَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الدَّوْلِيَّةِ، الْجُزْأَيْنِ، الْعِدَدُ 15، (ص 51 - 52).

(٧) وَالْمَسْأَلَةُ جَلَاتِيَّةٌ، وَالْأَوَّلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٨) فِي الْأَصْلِ: «بِالنَّزِيلِ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ أَعْلَاهُ.

(٩) وَقَبْلَهُ:

• ومنها على هذا القول ما يُسمى: التشطير، وهو جعل كل من شطري البيت سجعاً مخالفاً لأخيه، كقول أبي تمام في مدحه المُنْتَصِم بالله:

تَذِيرُ مُغْتَصِمٍ بِسَالِهِ مُنْتَقِمٍ اللَّهُ مُرْتَقِبٌ، فِي اللَّهِ مُرْتَقِبٌ⁽¹⁾

• ومن اللَّفْظِي: المُوازنة، وهي تساوي الفاصِلَيْنِ وَزْناً لَا تَقْفِيَةً، نحو: ﴿وَمَارِقٌ مَصْفُوفَةٌ ۝ وَزَيَّاتٌ مَبْنُوتَةٌ ۝﴾⁽²⁾ [الغاشية: 15 - 16].

فإن كان ما في أحد القريتين أو أكثر مثل ما يُقابله من الأخرى في الوزن سمي: مُمَاتِلَةً، نحو: ﴿وَأَيُّهَا الْكَعْبَ الْمُسَيِّبَ ۝ وَهَدَيْتَهُمَا الْفِرَاطَ الْمُسَيِّمَ ۝﴾ [الضافات: 117 - 118]، ونحو قول البخري:

فَأَخْجَمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْمَعًا وَأَقْدَمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَبًا⁽³⁾

سَأَخْمَدُ نَضْرًا مَا خَبِثَ وَإِنِّي لأَعْلَمُ أَنَّ قَدْ جَلَّ نَضْرُ فِي الْخَمْدِ
تَجَلَّى: ظَهَرَ، أَثَرَتْ: اُعْتَنَتْ، وَالْخَمْدُ - فِي الْأَصْلِ -: الْمَاءُ الْقَلِيلُ، وَالْمَزَادُ بِهِ هُنَا: الْمَالُ الْقَلِيلُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ، وَأَوْرَى: صَارَ ذَا وَرَى، أَي: نَارٍ، وَالزُّنْدُ: الْعُودُ الْأَخْضَى الَّذِي يُقْتَذَخُ بِهِ النَّارُ، وَهُوَ كِتَابَةٌ عَنِ الظُّفْرِ بِالْمَطْلُوبِ.

وَالشَّاهِدُ: فِي اتِّفَاقِ فَوَاصِلِهِ فِي الدَّالِ.

يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (647/4 - 658)، الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ (508/2).

(1) مُرْتَقِبٌ أَي: رَاغِبٌ، وَمُرْتَقِبٌ: مُنْتَظَرٌ تَوَابَةً.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: أَنَّ السَّجْعَ فِي الشُّطْرِ الْأَوَّلِ عَلَى خَرْفِ الْجِيمِ، وَفِي الشُّطْرِ الثَّانِي عَلَى خَرْفِ الْبَاءِ.

يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ (508/2).

(2) فِي الْأَصْلِ: (نَمَارِقُ) بَلَاءً وَآوٍ.

وَالْفَاصِلَتَانِ فِي الْآيَةِ: ﴿مَصْفُوفَةٌ﴾ وَ﴿مَبْنُوتَةٌ﴾، وَالتَّقْفِيَةُ فِي الْأَوَّلَى عَلَى الْفَاءِ، وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى الشَّاءِ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى ثَاءِ الثَّانِيَةِ فِيهِمَا لِأَنَّهَا لَا تُعَدُّ مِنْ حُرُوفِ الْقَافِيَةِ لِإِبْدَالِهَا هَاءً فِي الْوَقْفِ.

يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (660/4).

(3) مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي وَصْفِ مُبَارَزَةِ الْفَتْحِ بْنِ خَاقَانَ لِلْأَسَدِ، وَالضُّمِيرُ فِي: «أَخْجَمَ» لِلْأَسَدِ، وَالْمَطْمَعُ: مَحَلُّ الطَّمَعِ، وَالْمَهْرَبُ: مَحَلُّ الْهَرَبِ، يَغْنِي: أَنَّ الْأَسَدَ أَخْجَمَ عَنْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ

(أو قلب) أي: ومِنهُ القلب، وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكشته بدأت بحرف الآخر⁽¹⁾ إلى الحرف الأول، كان الأصل بعينه، نحو: ﴿وَرَيْكَ مَكِيدٌ﴾ [المؤثر: 3]⁽²⁾، ونحو قول القاصي الأزجاني: مودته تدوم لكل مولٍ وهل كل مودته تدوم⁽³⁾ وقد تكون في مفرد، نحو: سلبس⁽⁴⁾.

(وتشريع وزد) أي: ومن اللفظي: التشريع، ويسمى: التوشيح، وذا القافيتين، وهو بناء البيت على قافيتين، يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما، كقول الحريري⁽⁵⁾: يا خاطب الدنيا الدنية إنها شرك الردي، وقزاة الأكرار⁽⁶⁾

- فيه مطمئناً لقربه، فلما عرفت أنه لا ينجو منه أقدم ذهباً إليه. ينظر: المرجع السابق (661/4).
- (1) كذا، ولعل الضواب: «بالحرف الآخر».
- (2) ومثله في القرآن قول الله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَلٍ﴾ [الأنبياء: 33].
- (3) خزانة الأدب للحموي (37/2).
- (4) وقد يكون القلب في الكلمات. ينظر: بغية الإيضاح (661/4).
- (5) في مقاماته (ص 223).
- (6) ونظام القصيدة:

دار مشى ما أضحكك في يومها	أبكك هذا، بعد أنها من دار
وإذا أطل سحابها لم ينشعب	منه صدى، لبعها به الفوار
غاراتها ما تنفسي وأبىرها	لا يفتنى، بجلاجل الأخطار
كم مزدهى بمرورها حتى بدا	متمرداً، متجاوز الجفار
قلبت له ظهر الجبن وأولفت	فيه الهدى، ونزت لأخذ الثار
فازناً بمنرك أن يمر مضيقاً	فيها صدى، من غير ما استظهر
واقطع خلايق خيها وجلابها	تلق الهدى، وزفاعة الأسرار
وازقب إذا ما سالت من كيبها	عزب الهدى، وثوبت الغدار
واعلم بأن خطرنا تفجأ ولو	طال الهدى، وثنت سري الأقدار

• تَبَيَّنَتْ مِنَ اللَّفْظِي: لَزُومُ مَا لَا يَلْزَمُ، وَيُسَمَّى: الْإِلْزَامُ، [والتَّضْمِينُ] (1)،
والتَّشْدِيدُ، وَالْإِغْنَاءُ أَيْضًا، وَهُوَ أَنْ يَجِيءَ قَبْلَ خَرْفِ الرَّوِيِّ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ مَا لَيْسَ
بِإِلْزَامٍ فِي الشَّجْعِ، نَحْوُ: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (١) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (٢)﴾ [الصُّحُف: 9 - 10].

وَأَصْلُ الْحُسْنِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَاظُ
تَابِعَةً لِلْمَعْنَايِ دُونَ الْعَكْسِ؛ بِأَنْ يُؤْتَى بِالْأَلْفَاظِ مُتَكَلِّفَةً مَضْنُوعَةً، فَتَتَّبِعُهَا الْمَعْنَايِ
كَيْفَمَا كَانَتْ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ لَهُمْ شَغَفٌ بِإِيزَادِ الْمُحَسِّنَاتِ
الْلَفْظِيَّةِ، كَأَنَّهُ غَيْرُ مُسَوِّقٍ لِإِفَادَةِ الْمَعْنَى، فَلَا يَتَأَلَوْنَ بِخَفَاءِ الدَّلَالَةِ وَزَكَاةِ الْمَعْنَايِ،

وَيَبْصُحُ:

بَا خَا طَبَبَ الدُّنْيَا الذَّنْبِي	بَا إِهْبَا فَرَكَ الرُّدَى
ذَا زَغَى مَا أَفْخَكَتْ	بِي يَوْمَهَا أَبْكَتْ غَدَا
وَإِذَا أَظْلَمَ نَخَابُهَا	لَمْ يَنْتَفِعْ مِنْهُ ضَدَى
خَارَتْهَا مَا تَنْقُصِي	وَأَبْجَرَهَا لَا يَنْفُتْدَى
كَمْ مُزْدَمَسٍ بِمُزْوَرِّهَا	خَشَى بِذَا مُتَمَرِّدَا
قَلْبَتْ لَهَا ظَهْرُ الْمَجْدِ	بَ وَأُزْلِفَتْ فِيهِ الْمَدَى
فَارْتَبَا بِمُفَرِّكٍ أَنْ يَمُرَّ	مُفْهِمًا فِيهَا سُودَى
وَأَقْلَعَ خَلَجُ حُجَّتِهَا	وَبَلَابُهَا تَلَقَّى الْهُدَى
وَأَزْقَبَ إِذَا مَا نَالَتْ	مِنْ كَيْدِهَا خَرَبَ الْعَدَى
وَأَهْلَمَ بِأَنْ خَطَبُونَهَا	تَفْجَا وَلَوْ طَالَ الْمَدَى

يُنْظَرُ: مقامات الحريري (ص 223 - 225).

(1) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالتَّضْمِينُ نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْبَدِيعِ سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الشَّرَافِ الشَّعْرِيَّةِ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ؛ وَلَعَلَّ قَوْلَ الشَّارِحِ: «وَالْتَّضْمِينُ» نَصَحَفٌ مِنْ: «التَّضْيِيقُ».

يُنْظَرُ: بحوث منهجية في البلاغة العربية (ص 431).

(2) فَقَدْ لَزِمَتِ الْهَاءُ قَبْلَ الرَّاءِ فِي هَاتَيْنِ الْفَاصِلَتَيْنِ.

يُنْظَرُ: حقائق الروح والريحان للمحمَّد الأمين الهزري، (104/31).

فَيَصِيرُ كَغَمْدٍ مِنْ ذَهَبٍ عَلَى سَيْفٍ مِنْ خَشَبٍ^(١)، بَلِ الْوَجْهُ أَنْ تُتْرَكَ الْمَعْنَى عَلَى سَجِيَّتِهَا، فَتُطْلَبُ لِأَنْفُسِهَا الْفَاطَا يَلِيْقُ بِهَا، وَعِنْدَ هَذَا تَطْهَرُ الْبَلَاغَةُ وَالْبَرَاغَةُ، فَيَتَمَيَّزُ الْكَامِلُ مِنَ الْقَاصِرِ.

(وَالْمَعْنَوِي) وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى تَحْسِينِ الْمَعْنَى أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا قَدْ يَفِيدُ تَحْسِينَ اللَّفْظِ أَيْضًا بِذَاتِهِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَصْلِيَّ وَالْغَرَضَ الْأَوَّلِيَّ هُوَ الْمَعْنَاوِي، وَالْأَلْفَاظُ تَوَابِعٌ وَقَوَالِبُ لَهَا، كَمَا مَرَّ فِي التَّحْسِينِ.

(وَهُوَ أَيْ: الْمَعْنَوِي (كَالتَّسْهِيمِ)، وَيُسَمَّى: الْإِرْصَادَ، وَهُوَ^(٢) نَضْبُ الرُّقِيبِ فِي الطَّرِيقِ، وَالتَّسْهِيمِ مِنْ قَوْلِهِمْ: بَرَزَ مُسْتَهْمٌ، فِيهِ خُطُوطٌ مُسْتَوِيَّةٌ، وَهُوَ^(٣) أَنْ يُجْعَلَ قَبْلَ الْعَجْزِ^(٤) - مِنَ الْفَقْرَةِ أَوْ مِنَ الْبَيْتِ - مَا يَذُلُّ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا أَنتَهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(٥) [الْعنكبوت: 40]، وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُتِحَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾^(٦) [يُونُس: 19]، وَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرَبِ الرُّبَيْدِيِّ^(٧):

(١) قَالَ الشَّيْطَانِيُّ غِبْ وَجْهَهُ تَحْسِينِ الْكَلَامِ: «لَا تُغَيِّرُ مُحَبَّةً لِلْكَلَامِ إِلَّا بَعْدَ رِعَايَتِهَا، وَإِلَّا كَانَ كَتَفْلِيحِ النَّارِ عَلَى الْخَنَازِيرِ». يُنْظَرُ: شَرْحُ عَقُودِ الْجَمَانِ (ص 104).

(٢) أَيْ: فِي اللَّفْظِ.

(٣) اضْطِلَاحًا.

(٤) أَيْ: آخِرُ كَلِمَةٍ.

(٥) وَالْإِرْصَادُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيُظْلِمَهُمْ﴾، لِأَنَّهُ يَذُلُّ عَلَى أَنْ مَادَّةَ الْعَجْزِ مِنْ مَادَّةِ الظُّلْمِ، وَيُعَيَّنُ كَوْنُ الْمَادَّةِ مِنَ الظُّلْمِ مُحْتَوَمَةً بِتَوْنِ بَعْدِ وَابٍ مَعْرِفَةِ [الرُّبَيْدِيِّ] فِي الْآيَةِ قَبْلُهَا وَهُوَ التَّوْنُ.

يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْإِبْرَاضِ (587/4).

(٦) فِي الْأَصْلِ: (فِيمَا هُمْ فِيهِ) بِزِيَادَةِ (هَمْ).

وَالْإِرْصَادُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاخْتَلَفُوا﴾.

(٧) عَمْرِو بْنُ مَعْدِي كَرَبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرُّبَيْدِيِّ: فَارِسُ الْيَمَنِ، وَصَاحِبُ الْغَارَاتِ، وَقَدْ

إِذَا لَمْ تُسْتَطِيعْ شَيْئًا فَذَعْنِ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تُسْتَطِيعُ⁽¹⁾

(والجمع) عَطْفًا عَلَى (التشبيه)، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ، أَيُّ: وَمِنْ الْمَعْنَوِيِّ: الْجَمْعُ، وَهُوَ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ - اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ - فِي حُكْمٍ⁽²⁾، نَحْوُ: ﴿لَمَالٌ وَآلِبُونٌ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكَهْف: 46]، وَكَقَوْلِ أَبِي الْعَتَاهِيَةِ⁽³⁾:
إِنَّ الشُّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَّةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَةٍ⁽⁴⁾
وَالْجِدَّةُ: الْغِنَى⁽⁵⁾.

عَلَى الْمَدِينَةِ سَنَةَ 9 فِي عَشْرَةِ مِنْ بَنِي زَبِيدٍ، فَأَسْلَمَ وَأَسْلَمُوا، وَعَادُوا، وَلَمَّا تُوُفِّيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَزِيدَ عَمُرُو فِي الْيَمَنِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَبَعَثَهُ أَبُو بَكْرٍ إِلَى الشَّامِ، فَشَهِدَ الْيَزْمُوكَ، وَذَهَبَتْ فِيهَا إِحْدَى عِشْرِينَ، وَبَعَثَهُ عُمَرُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَشَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ، وَكَانَ عَصِي النَّفِيرِ، أَبَيْهَا، يُكْنَى: أَبَا ثَوْرٍ، وَأَخْبَارُ شَجَاعِيهِ كَثِيرَةٌ، لَهُ شِعْرٌ جَيِّدٌ، تُوُفِّيَ عَلَى مَقَرَّةٍ مِنَ الرَّيِّ سَنَةَ 21، وَقِيلَ: قُبِلَ عَطْشًا يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ، جُمِعَ بَعْضُ شِعْرِهِ فِي دِيْوَانٍ.
يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (86/5).

(1) مِنْ قَبِيذٍ لَهُ، أَوَّلُهَا:

أَمِنْ رِيحَانَةِ النَّاجِي السَّمِيعِ يُوَرِّقُنِي وَأَضْحَايِي هَجْرُوعِ
يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ (236/2).

وَالْإِزْضَادُ فِي الْيَتِّ قَوْلُهُ: «إِذَا لَمْ تُسْتَطِيعْ».

(2) «لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهَا لُطَافَةٌ وَخِرَابَةٌ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ لَا خَيْرَ فِيهِ».
يُنْظَرُ: بَنِيَةُ الْإِيضَاحِ (602/4).

(3) إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ سُوَيْدِ الْعَنِينِيِّ، الْعَنْزِيُّ وَلَاءَهُ، أَبُو إِسْحَاقَ، الشَّهِيرُ بِ: أَبِي الْعَتَاهِيَةِ: شَاعِرٌ مُكْتَبَرٌ، سَرِيعُ الْخَاطِرِ، فِي شِعْرِهِ إِبْدَاعٌ، كَانَ يَنْظُمُ الْمَانَةَ، وَالْمَانَةَ وَالْخُمْبِينَ يَتِيًا فِي الْيَزْمِ، حَتَّى لَمْ يَكُنْ لِلْإِخَاطَةِ بِجَمِيعِ شِعْرِهِ مِنْ سَبِيلٍ، وَهُوَ يُعَدُّ مِنْ مُقَدِّمِي الْمُؤَلِّدِينَ، مِنْ طَبَقَةِ بَشَّارٍ وَأَبِي نُوَابِسٍ وَأَمَّا إِلَيْهِنَّ جَمِيعُ شِعْرِهِ فِي دِيْوَانٍ، وَكَانَ يَجِيدُ الْقَوْلَ فِي الرُّهْدِ وَالْمَدْبِيحِ وَأَكْثَرَ أَنْوَاعِ الشِّعْرِ فِي غَضَبِهِ، وَلَدَ سَنَةَ 130، وَتُوُفِّيَ 211. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (321/1).

(4) يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ (283/2).

وَالشَّاهِدُ: جَمْعُ الثَّلَاثَةِ فِي كَوْنِهَا مَفْسَدَةٌ أَيُّ مَفْسَدَةٍ.

(5) يُنْظَرُ: مَخْتَارُ الصَّحَاحِ (ص 333).

(والتفريق) أي: ومن التفريق⁽¹⁾، وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المذح أو غيره، كقول الوطواط⁽²⁾:

ما نوال الغمام وقت زبيع كنوال الأمير يزوم سخاء
فنوال الأمير بذرة عين ونوال الغمام قطرة ماء⁽³⁾
أوقع التباين بين النوالين، وبذرة العين: عشرة آلاف درهم.

(والتقسيم) وهو ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكل إليه على التبعين؛ خرج به اللف والتشتر⁽⁴⁾، كقول المثلجس⁽⁵⁾:

ولا يقيم على ضيم يراذ به إلا الأذلان: غير الحَي والوتد
هذا على الخنف مزبوط برؤيته وذا يشج فلا يرثي له أحد⁽⁶⁾
ذكر العيز والوتد. ثم ذكر ما للأول، وهو الربط على الخنف، وما للثاني وهو الشج على التبعين، والضيم: الظلم، والإزادة: القصد، والعيز - بالفتح -: الجمار، والخنف: الذل، والرؤمة - بالضيم والكسر -: قطعة حبل باليد، والشج: الدق والشق للرأس.

(1) كذا في الأصل، ولعل الأثنية: «ومن [المغنوي]: التفريق» أو «ومنه التفريق»، والله أعلم.
(2) محمد بن محمد بن عبد الجليل بن عبد الملك العمري البلخي، رئيس الدين، أبو بكر الوطواط: أديب، من الكتاب المترسلين، كان ينظم الشعر بالعربية والفارسية، مولده ببلخ، ووفاته بخوارزم سنة 573، له: نخعة الصديق من كلام أبي بكر الصديق، وفضل الخطاب من كلام عمر بن الخطاب، وأنس اللفهان من كلام عثمان بن عفان، ومطلوب كل طالب من كلام علي بن أبي طالب، وله ديوان شعر. ينظر: الأعلام (25/7).

(3) ينظر: معاهد التنصيص (300/2).

(4) ونياتي بيانه في كلام الشارح إن شاء الله.

(5) جريز بن عبد المسيح الضبيعي - من بني ضبيغة - المعروف بـ المثلجس: شاعر جاهلي، من أهل النخزني، وهو خال طرفة بن العبد، له: ديوان شعر، فيه ما بقي من شعره، توفي نحو سنة 50 قبل الهجرة.

ينظر: الأعلام (119/2).

(6) ينظر: معاهد التنصيص (306/2).

• تَبَيَّنَتْ: قَدْ يُجْمَعُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ مَعَ بَعْضٍ، كَ: الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ، وَهُوَ أَنْ يُجْمَعَ شَيْئَانِ فِي مَعْنَى، ثُمَّ يُفَرَّقُ بَيْنَ جِهَتَيْ الإِذْخَالِ، كَقَوْلِ الْوَطَّاطِ:
فَوَجْهَكَ كَالثَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالثَّارِ فِي خَرِّهَا⁽¹⁾
أَدْخَلَ قَلْبَهُ وَوَجْهَ الْخَبِيبِ فِي كَوْنِهِمَا كَالثَّارِ، ثُمَّ فَرَّقَ؛ بِأَنَّ وَجْهَ الشَّيْءِ فِي التَّوَجُّهِ: الضُّوءُ وَاللَّمْعَانُ، وَفِي الْقَلْبِ: الْخَزَارَةُ وَالْإِخْتِرَاقُ.
وَكَ: الْجَمْعُ مَعَ التَّقْسِيمِ، وَهُوَ جَمْعُ مُتَعَدِّدٍ تَحْتَ حُكْمٍ، ثُمَّ تَقْسِيمُهُ، أَوْ الْعَكْسُ⁽²⁾.

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْيَاضٍ خَرَشَنَةٍ تَشْقَى بِهِ الرُّومَ وَالطُّلُبَانَ وَالْبَيْعَ
لِلشَّيْءِ مَا نَكَحُوا، وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا، وَالثَّارِ مَا زَرَعُوا⁽³⁾
جَمَعَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ: شَقَى الرُّومَ بِالنَّمْدُوحِ، ثُمَّ قَسَمَ الْمُتَعَدِّدَ فِي الثَّانِي،
وَالْأَرْيَاضَ: جَمَعَ رِبَاضٍ، وَهُوَ مَا حَوْلَ الْمَدِينَةِ وَنَحْوِهَا، وَخَرَشَنَةٌ: حِصْنٌ مِنْ
خُصُونِ الرُّومِ، وَالطُّلُبَانُ: جَمَعَ ضَلِيبٍ لِلنَّصَارَى، وَالْبَيْعُ: جَمَعَ بَيْعَةٍ: مُتَعَدِّدِهِمْ.
وَالثَّانِي، كَقَوْلِ حَسَّانَ⁽⁴⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قَوْمٌ إِذَا حَارَزُوا ضَرَوْا غَدُوَّهُمْ أَوْ حَارَلُوا النِّفْعَ فِي أَشْيَائِهِمْ نَفَعُوا
سَجِيَّةً يَلُكُ مِنْهُمْ غَيْرُ مُخَدَّثَةٍ إِنَّ الْخَلَائِقَ - فَأَعْلَمَ - شَرُّهَا الْبِدْعُ⁽⁵⁾

(1) يُنظر: نهاية الأرب للتوحيدي (153/7).

(2) أي: تقسيمه ثم جمعه.

(3) يُنظر: المزجج السابق (154/7).

(4) حَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذِرِ الْخَزَزَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو الْوَلِيدِ: الصُّخَايْبِيُّ، شَاعِرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَخَذَ الْمُخَضَّرِمِينَ الَّذِينَ أَذْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، حَاشَ بِشَيْئِ سَنَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمِثْلُهَا فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «فَضَّلَ حَسَّانُ الشُّعْرَاءَ بِثَلَاثَةِ: كَانَ شَاعِرَ الْأَنْصَارِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَشَاعِرَ النَّبِيِّ فِي النَّبَوِيَّةِ، وَشَاعِرَ الْيَمَنِيِّينَ فِي الْإِسْلَامِ»، وَكَانَ شَدِيدَ الْهَجَاءِ، فَخَلَّ الشُّعْرُ لَهُ دِيْوَانٌ بِشَعْرِ، تُوْفِيَ سَنَةٌ 54. يُنظر: الأعلام (175/2 - 176).

(5) يُنظر: خزانة الأدب للحموي (254/2).

وقوله: «قَوْمٌ»: خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هُمْ قَوْمٌ، وَالْمُرَادُ بِهِمْ: قَوْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

قَسَمَ فِي النَّبِيِّ الْأَوَّلِ صِفَةَ الْمَمْدُوحِينَ إِلَى ضَرِّ الْأَعْدَاءِ وَنَفْعِ الْأَوْلِيَاءِ، ثُمَّ جَمَعَهُمَا فِي الثَّانِي، فِي كَوْنِهِمَا سَجِيَّةً.

وَكَمْ: الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ^(١)، وَتَفْسِيرُهُ ظَاهِرٌ بِمَا سَبَقَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هُود: 105]، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمْ فِي أَنْ بَعْضَهُمْ سَعِيدٌ وَبَعْضُهُمْ شَقِيٌّ، ثُمَّ قَسَمَ بِأَنْ ذَكَرَ لِلْأَشْقِيَاءِ مَا لَهُمْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَلِلْشُعَدَاءِ مَا لَهُمْ مِنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ، بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا...﴾^(٢) [الح [هُود: 106].

وَقَدْ يُطْلَقُ التَّقْسِيمُ عَلَى أَمْرَيْنِ آخَرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُذَكَّرَ أَحْوَالُ الشَّيْءِ مُضَافًا إِلَى كُلِّ مَا يَلِيْقُ بِهِ^(٣)، كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْفَنَاءِ وَمَشَايِخِ كَانَتْهُمْ مِنْ طُولِ مَا التَّشَمُّوا مُرْدُ
تَقَالِ إِذَا لَأَقُودَا، جَفَافٍ إِذَا دُعُوا كَثِيرٍ إِذَا شُدُّوا، قَلِيلٍ إِذَا عُودُوا^(٤)
ذَكَرَ أَحْوَالَ الْمَشَايِخِ، وَأَضَافَ إِلَى كُلِّ خَالٍ مَا يُنَاسِبُهَا؛ بِأَنْ أَضَافَ إِلَى الثَّقَلِ خَالَ الْمُلَاقَاةِ، وَإِلَى الْخِفَّةِ خَالَ الدُّعَاءِ، وَهَكَذَا إِلَى الْأَجْرِ.

وَسَلَّمَ، وَ«الْأَفْسَاغُ»: الْأَتْبَاعُ وَالْأَنْصَارُ، وَ«سَجِيَّةً»: طَبِيعَةً وَغَرِيزَةً، وَ«الْخَلَاقِي»: جَمْعُ خَلِيقَةٍ وَهِيَ الْخَلْقُ. يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْإِبْرَاحِ (605/4).

(١) وَثَانِي الثَّلَاثَةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، فَيَكُونُ أَوَّلُهَا الْجَمْعُ، وَثَانِيهَا التَّفْرِيقُ، وَثَالِثُهَا التَّقْسِيمُ. يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (606/4).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (فَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا) هَكَذَا بِالْفَاءِ - وَهِيَ فِي الْقُرْآنِ بِالزَّوْرِ -، وَمَا أَتْبَعَهُ أَعْلَاهُ أَتَنَسَّبَ لِمُرَادِ الشَّارِحِ.

(٣) وَهَذَا يُغَايِرُ التَّقْسِيمَ السَّابِقَ، بِأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ فِيهِ الْمُتَعَبَّدُ أَوَّلًا، بَلْ يَذْكُرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَبَّدِ وَضَعَهُ مَا يُنَاسِبُهُ. يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (607/4).

(٤) يُنْظَرُ: الطَّبِيعُ الْمُشْبِي (213/1).

«الْفَنَاءُ»: الْبَرْمَاخُ، وَ«التَّشَمُّوا» أَيُّ: لَبَسُوا لِثَامَ الْخَرْبِ عَلَى عَادَاتِهِمْ فِيهَا، وَالْخَرْدُ: جَمْعُ ائْرَدٍ، وَهُوَ الشَّابُّ الَّذِي لَمْ تَنْبُثْ لِحْيَتُهُ، وَالْبَقَالُ: الْبَلْبُ تَشْتَدُّ وَطَأْتُهُمْ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَ«شُدُّوا»: خَمَلُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ. يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْإِبْرَاحِ (607/4).

والثاني: استيفاء أقسام الشيء، كقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنثًا وَنَهَبَ لِمَن يَشَاءُ الذَّكَرَ ۝٩١ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ﴾ أي: يجعلهم ﴿ذَكَرًا وَإِنثًا وَجَعَلَ مَن يَشَاءُ عَاقِبًا﴾ [الشورى: 49 - 50]؛ فإن الإنسان، إما أن يكون له ولد ذكر، أو أنثى، أو ذكر وأنثى، فقد استوفى جميع الأقسام^(١).

(والقول بالموجب) أي: ومنه القول بالموجب، وهو ضربان: أخذهما: أن يقع^(٢) صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فيثبتها لغيره بلا تعرض لثبوته له وانتفاؤه عنه، نحو قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ۝٨﴾ [المناشقون: 8] الآية.

والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحمل ذلك

(١) وأخذ من هذا قوم عذم وجود الخشي، وزد هذا القاضي ابن العربي فقال: «...أنكره قوم من زووبس الغرام، فقالوا: إنه لا خشي، فإن الله تعالى قسم الخلق إلى ذكر وأنثى. قلنا: هذا جهل باللغة وغبارة عن مقطع الفصاحة، وقصور عن معرفة سعة القدرة؛ أما قدرة الله تعالى فإنه واسع غليم.

وأما ظاهر القرآن فلا ينفي وجود الخشي، لأن الله تعالى قال: ﴿لَكُمْ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾، فهذا عموم فلا يجوز تخصيصه لأن القدرة تفضيه، وأما قوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنثًا وَنَهَبَ لِمَن يَشَاءُ الذَّكَرَ ۝٩١ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذَكَرًا وَإِنثًا وَجَعَلَ مَن يَشَاءُ عَاقِبًا إِنَّهُ عَكِيدٌ قَدِيرٌ ۝٩٢﴾، فهذا إخبار عن الغالب في الموجودات، وسكت عن ذكر النادر لدخوله تحت عموم الكلام الأول، والوجود يشهد له، والبيان يكذب منكزه». ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (89/4).

(٢) هكذا في الأصل.

(٣) «فالأعر: صفة وقعت في كلام المتألفين كناية عن قريبهم، والأذل كناية عن المؤمنين، وقد أثبتوا لغيرهم حكما هو إخراج المؤمنين من المدينة عند رجوعهم إليها، فرد الله تعالى عليهم بإثبات صفة العزة لغيرهم من غير تعرض لثبوت حكم الإخراج أو انتفاؤه». ينظر: علوم البلاغة (ص 292).

اللفظُ بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهِ^(١)، كَقَوْلِ ابْنِ الْحُجَّاجِ^(٢):

قَالَ: ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِزَارًا قُلْتُ: ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي^(٣)

وَمِنْ الْمَعْنَوِي: الْإِطْرَادُ^(٤)، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى بِاسْمِ الْمَمْدُوحِ أَوْ غَيْرِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ عَلَى تَرْتِيبِ الْوِلَادَةِ بِلا تَكْلُفٍ فِي الشُّبْكِ، كَقَوْلِ رَبِيعَةَ مِنْ بَنِي نَضْرٍ:

إِنْ يَثْلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ شِهَابٍ^(٥)

(وَالشُّجْرِيْدُ) أَيُّ: وَمِنْهُ الشُّجْرِيْدُ، وَهُوَ أَنْ يُنْتَزَعَ مِنْ أَمْرِ ذِي صِفَةٍ أَمْرٌ مِثْلُهُ فِيهَا، أَيُّ: مُمَائِلٌ لَذَلِكَ الْأَمْرِ ذِي الصِّفَةِ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ فِيهِ، أَيُّ: ذَلِكَ الْأَمْرُ، كَأَنَّهُ بَلَغَ مِنَ الْإِنْصَافِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ إِلَى حَيْثُ يَصِحُّ أَنْ يُنْتَزَعَ مِنْهُ مَوْصُوفٌ آخَرُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ. وَهُوَ أَقْسَامٌ:

مِنْهَا: مَا يَكُونُ إِبْرًا^(٦) مِنَ الشُّجْرِيْدِيَّةِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: لِي مِنْ فُلَانٍ صَدِيقٌ حَكِيمٌ^(٧).

(١) وَيُسَمَّى هَذَا: أَسْلُوبُ الْحَكِيمِ، وَتَقَدَّمَ فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنْ عِلْمِ الْمَعْنَايِ.

(٢) حُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُجَّاجِ، النَّيْلِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: شَاعِرٌ فَخْلٌ، غَلَبَ عَلَيْهِ الْهَزْلُ، فِي شِعْرِهِ غَدُوءٌ وَسَلَامَةٌ مِنَ التَّكْلِيفِ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: «شَاعِرُ الْمَضَرِّ وَسُفِيَّةِ الْأَدَبِ وَأَمِيرُ الْفُخْرِ!» كَانَ أُمَةً وَخَذَهُ فِي نَظْمِ الْقَبَالِيعِ وَجُفَّةِ الرُّوحِ، لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالتَّارِيخِ وَاللُّغَاتِ، وَلَهُ دِيْوَانٌ بِشِعْرٍ، تُوْفِيَ سَنَةَ 391. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (231/2).

(٣) وَبَنَفَنَهُ:

قَالَ: طَوَلْتُ، قُلْتُ: أَوْلَيْتُ طَوَلًا قَالَ: أَبْرَمْتُ، قُلْتُ: خَبِلَ وَذَادِي

يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْحَمَوِيِّ (259/1).

(٤) قَالَ عَبْدُ الْمُتَعَالِ الصُّعَيْدِيُّ فِي بَغِيَةِ الْإِيضَاحِ (635/4): «قِيلَ: إِنَّ الْإِطْرَادَ مِنَ الْمُخْبَنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ، مَرْجِعُهُ إِلَى حُسْنِ الشُّبْكِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى حُسْنِ الشُّبْكِ فِي مَعْنَى مُحْضَوْصٍ هُوَ النَّسَبُ، وَبِهَذَا يَكُونُ مِنَ الْمُخْبَنِ الْمَعْنَوِيِّ».

(٥) يُنْظَرُ: شَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلشُّرَيْزِيِّ (ص 348 - 349).

(٦) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا الْكَلَامُ.

(٧) يَغْنِي: أَنَّهُ بَلَغَ مِنَ الصَّدَاقَةِ مَبْلَغًا صَحَّ مَعَهُ أَنْ يُتَشَخَّلَصَ مِنْهُ صَدِيقٌ آخَرُ.

وَمِنْهَا: مَا يَكُونُ بِالنَّبَاءِ التَّجْرِيدِيَّةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ⁽¹⁾: لَيْسَ سَأَلْتُ فَلَانًا لَتَسْأَلَنِي بِهِ
النَّبَخُ⁽²⁾.

وَمِنْهَا: مَا يَكُونُ بِدُخُولِ «فِي» عَلَى الْمُتَنَزِّعِ مِنْهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: هَلَكْتُمْ فِيهَا
دَارَ الْخُلْدِ⁽³⁾ [فُصِّلَتْ: 28].

وَمِنْهَا: مُحَاظَبَةُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ، كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:
لَا خَيْلَ جَنْدِكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٍ فَلَيْسَ عِندَ النُّطْقِ إِنْ لَمْ يَنْجِدِ الْحَالُ⁽⁴⁾
(وَالْجِدَ) أَيْ: وَمِنْ الْجِدِ الَّذِي ظَاهِرُهُ الْهَزْلُ وَيُرَادُ بِهِ الْجِدُّ، كَقَوْلِ أَبِي
نَوَاسٍ:

إِذَا مَا تَجِيبِي أَتَاكَ مُفَاجِرًا فَقُلْ: عَدَّ عَنْ ذَا، كَيْفَ أَكَلْتُكَ لِلضُّبِّ؟⁽⁵⁾
إِذْ قَوْلُهُ إِلَى آخِرِهِ: هَزْلٌ، لِأَنَّ ظَاهِرَهُ السُّؤَالُ، وَلَا مَعْنَى لِإِزَادَةِ مَعْنَاهُ غَيْرَ طَلَبِ
الْمُفَاجِرَةِ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجِدُّ وَالْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ التَّجِيبِي خَفِيزٌ أَنْ يُفَاجِرَ، لِكَثْرَةِ أَكْلِهِ
لِلضُّبِّ.
• تَثْبِيهٌ: قَوْلُ النَّازِمِ: (وَالْجِدَ) فَقَطْ، غَيْرُ وَافٍ بِالْمَقْصُودِ، إِذْ هُوَ الْهَزْلُ الْمُرَادُ
بِهِ الْجِدُّ.

(1) كَذَا.

(2) فَقَدْ بَالَعَ فِي وَضْفِهِ بِالسَّمَاخَةِ حَتَّى انْتَزَعَ مِنْهُ بَخْرًا فِيهَا.

وَمِثَالُهُ شِعْرًا قَوْلُ غَبِيدِ الرَّحْمَنِ حَسَنَ خَبْنَكَةِ الْمَيْدَانِي:

قَتْنٌ كُنْتُ أَزْنَابُ فِي ضَائِهِ وَأَخْضَبُهُ مَا كَبَّرَا فَايَسَقَا
فَلَمَّا تَقَطَّعْتَ أَشْرَازَهُ زَأَيْتَ بِهِ وَدَعَا ضَادِقَا

يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ (433/2).

(3) فَإِنَّ جَهَنَّمَ هِيَ دَارُ الْخُلْدِ، لَكِنَّهُ انْتَزَعَ مِنْهَا دَارًا أُخْرَى وَجَعَلَهَا مُغْدَةً فِي جَهَنَّمَ لِأَجْلِ الْكُفَّارِ
تَهْوِيلًا لِأَمْرِهِا وَمُبَالَغَةً فِي إِتْصَافِهَا بِالشَّدَةِ. يُنْظَرُ: علوم البلاغة (ص 282).

(4) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْحَمَوِيِّ (353/2).

وَيُعْنِي بِالنُّطْقِ: نُطْقُهُ بِالشِّعْرِ فِي مَذْجِهِ، وَبِالْحَالِ: خَالَهُ مِنْ فَقْدِ الْخَيْلِ وَالْمَالِ، وَالشَّاهِدُ: فِي
مُحَاظَبَتِهِ نَفْسَهُ فِي قَوْلِهِ: «جَنْدِكَ». يُنْظَرُ: بغية الإيضاح (612/4).

(5) يُنْظَرُ: الْحَيَوَانُ (368/6).

(والطباق) أي: ومنه الطباق، ويُسمى: المطابقة والتضاد أيضاً، وهو الجمع بين معنيين متضادين متقابلين في الجند، سواء كان التقابل حقيقياً أم اعتبارياً، وسواء كان تقابل ضد أو تقابل الإيجاب والسلب، أو تقابل العدم والملك، أو تقابل التضاييف ونحو ذلك.

ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة اسمين كانا نحو: ﴿وَحَسَبِهِمْ أَنْكَازًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾⁽¹⁾ [الكهف: 18].

أو فعلين نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾⁽²⁾ [البقرة: 258].

أو حرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]؛ فإن في «اللام» معنى الانتفاع، وفي «على» معنى الضر.

أو من نوعين؛ من ذلك نحو: ﴿أَوْمَن كَانَ مِيسًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: 122]، فإنه قد اغتبر في الإحياء معنى الحياة، وهي الموت متقابلاً، وقد دل على الحياة بالفعل، وعلى الموت بالاسم.

ومن الطباق ما يختص باسم المقابلة، وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثم بما يقابل ذلك على الترتيب، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۝ فَتَنبِيئُهُمْ لِئَتِيَهُ ۝ وَآمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۝ فَتَنبِيئُهُمْ لِئَتِيَهُ ۝﴾⁽³⁾ [الليل: 5 - 10].

(والتأكيد) أي: ومنه التأكيد، أي: تأكيد المذح بما يشبه الذم (والعكس) أي:

(1) والشاهد: الطباق بين ﴿أَنْكَازًا﴾ و﴿رُقُودٌ﴾ وهما اسمان.

(2) والشاهد: الطباق بين ﴿يُحْيِي﴾ و﴿يُمِيتُ﴾ وهما فعلان.

(3) وهو مقابلة أربعة بأربعة: ﴿أَعْطَى﴾ تقابل: ﴿بَخِلَ﴾، ﴿وَاتَّقَى﴾ تقابل: ﴿وَاسْتَغْنَى﴾، لأن المراد به: ﴿وَاسْتَغْنَى﴾ أنه زهد فيما جند الله كأنه مستغن عنه؛ فلم يتق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة؛ فلم يتق، ﴿وَصَدَّقَ﴾ تقابل: ﴿وَكَذَّبَ﴾، ﴿وَلِئَتِيَهُ﴾ تقابل: ﴿لِئَتِيَهُ﴾.

تأكيد الذم بما يشبه المدح.

فالأول: ضربان:

أفضلهما: أن يستثنى من صفة ذم منفيّة عن شيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها، كقول النابغة الذبياني:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ بِهِمْ فُلُوسٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَابِ⁽¹⁾

والثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويُغفب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له، نحو: «أنا أفصح العرب، بيد أبي من قريش»⁽²⁾، ونحو قول أبي الفضل الهذلي⁽³⁾:

هُوَ الْبَذْرُ إِلَّا أَنَّهُ الْبَحْرُ زَاجِرٌ سَوَى أَنَّهُ الْفِرْعَانُ لِكِنَّةِ الْوَيْلِ⁽⁴⁾

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم: ضرب آخر، وهو أن يؤتى بمشتق في معنى المدح معمولاً لفعل فيه معنى الذم، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقِمُ مِنْهَا إِلَّا أَنْ مَاتَ بِأَيَّتِ رَيْتَا لَمَّا جَلَّتَا﴾⁽⁵⁾ [الأعراف: 126].

والثاني: ضربان:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفيّة عن شيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها، نحو قولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه.

وثانيهما: أن يثبت لشيء صفة ذم، ويُغفب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى،

(1) يُنظر: خزنة الأدب للحموي (399/2).

والفلول: جنح فلّ، وهو الثلثة في حدّ الشيف، والقراع: المضاربة، والكتائب: جمع كيبة وهي القطعة من الجيش.

(2) يُذكر هذا حديثاً، قال جلال الدين السيوطي: «أوردته أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده» اهـ ولكنّ معناه صحيح. يُنظر: كشف الخفاء للمجملوني (228/1).

(3) في الأصل: «الهذلي» - بالنال المهملة -، وهو تضييف.

(4) الزاجر: المُرْتَفِعُ مِنَ تَلَاطِمِ الْأَمْوَاجِ، والفِرْعَانُ: الأسد، والويل: المنظر الشديد.

يُنظر: بغية الإيضاح (624/4).

(5) أي: وما نعيب منّا إلا أنس المناقب ودعائم المفاجير كلّها وهو الإيمان بآيات الله.

يُنظر: علوم البلاغة (ص 289).

كَقَوْلِكَ: فَلَانٌ فَاسِقٌ إِلَّا أَنَّهُ جَاهِلٌ.

(وَالرُّجُوعُ) أَي: وَمِنْهُ الرُّجُوعُ، وَهُوَ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ بِالنَّقْصِ - أَي: بِنَقْصِهِ وَإِبْطَالِهِ - لِتَكْنِةٍ^(١)، كَقَوْلِ زُهَيْرٍ:

بَقِفْ بِالذِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَغْفُهَا الْقَدَمُ بَلَى، وَغَيْرَهَا الْأَزْوَاحَ وَالْبَيْتِمْ^(٢)
فَقَوْلُهُ: (لَمْ يَغْفُهَا الْقَدَمُ) أَي: لَمْ يُبْلِهَا تَطَاوُلُ الزَّمَانِ وَتَقَادُّمُ الْعَهْدِ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ^(٣) وَنَقَضَهُ، بِقَوْلِهِ: (بَلَى...) إِلَى آخِرِهِ، وَالتَّكْنِةُ فِي ذَلِكَ: التَّخْيُّرُ، كَأَنَّهُ أَخْبَرَ أَوَّلًا عَمَّا لَا يَتَحَقَّقُ بِهِ، ثُمَّ أَفَاقَ بَغْضَ إِفَاقَةٍ، فَتَقَضَّ الْكَلَامُ السَّابِقُ بِقَوْلِهِ: (بَلَى...)، وَقَوْلُهُ: (الْأَزْوَاحَ وَالْبَيْتِمْ) أَي: الرِّيَاحَ وَالْأَمْطَارَ.

(وَالْإِبْهَامُ) أَي: وَمِنْهُ التَّوْبِيغُ وَتُسَمَّى: الْإِبْهَامُ أَيْضًا، وَهُوَ إِطْلَاقُ لَفْظٍ لَهُ مَعْنَيَانِ: قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ، وَيُرَادُ بِهِ الْبَعِيدُ مِنْهُمَا؛ اعْتِمَادًا عَلَى قَرِينَةٍ خَفِيَّةٍ، وَهِيَ ضَرْبَانِ: مُجْرَدَةٌ بِأَنْ لَا تُجَامِعَ شَيْئًا مِمَّا يَلَايِمُ الْمَعْنَى الْقَرِيبَ، نَحْوُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5]، أَرَادَ بِالْإِسْتِوَاءِ: مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ، وَهُوَ: اسْتَوَى^(٤)، وَلَمْ

(١) اخْتِرَازًا غَنِ الْفُؤْدَ بِنَقْصِهِ لِمُجْرَدِ كَوْنِهِ غَلَطًا؛ فَلَا يَكُونُ مِنَ الْبَدِيعِ؛ لِأَنَّهُ لَا حُسْنَ فِيهِ.

يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْضَاحِ (594/4).

(٢) يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْبِيْهِ (257/2).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «إِلَى إِلَيْهِ»، وَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمُ مِنَ التَّابِخِ.

(٤) هَذَا التَّجْسِيرُ لِلْإِسْتِوَاءِ لَا يُعْرَفُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ بَاطِلٌ بِاجْتِمَاعِ السَّلْبِ صَحَابَةً وَتَابِعِينَ وَمِنْ بَعْدَهُمْ.

وَيُرَادُ عَلَى مَنْ فَسَّرَ الْإِسْتِوَاءَ بِالْإِسْتِيلَاءِ بِأَوْجِهِ مِثْلُهَا:

«أَوَّلًا: أَنَّ الْإِسْتِوَاءَ خَاصٌّ بِالْعَرْشِ، وَالْإِسْتِيلَاءُ هَامٌّ عَلَى جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ أَخْبَرَ بِخَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي بَيْتِهِ أَيَّامَ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ غَرْسَهُ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ خَلْقِهَا، وَالْإِسْتِوَاءُ مَتَاجَزٌ عَنْ خَلْقِهَا، وَاللَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَبَعْدَهُ، فَغَلِمَ أَنَّ الْإِسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ الْحَاضِرُ بِهِ غَيْرُ الْإِسْتِيلَاءِ الْعَامِّ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ.

ثَالِثًا: أَنَّ مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَشْهُورٌ كَمَا قَالَ بَغْضُ السَّلْبِ، وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ فِي الْآيَةِ مَعْلُومًا، لَمْ يَخْتِجِ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ: «وَالْكَثِيفُ مَجْهُولٌ» لِأَنَّ نَفْيَ الْجَلْمِ

يُقرَن به شيءٌ مما يَلَايِمُ المَعْنَى القَرِيبَ، وَهُوَ الإِسْتِغْرَارُ⁽¹⁾.

وَمَوْضُوعُهُ: بِأَنَّ تُجَامِعَ شَيْئًا مِمَّا يَلَايِمُ المَعْنَى القَرِيبَ، نَحْوُ: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْتَرٍ﴾ [الذَّارِيَاتُ: 47]، أَرَادَ بِالْيَدِ: مَعْنَاهَا البَعِيدَ، وَهِيَ القُدْرَةُ⁽²⁾، وَقَرَنَهَا بِمَا يَلَايِمُ المَعْنَى القَرِيبَ الَّذِي هُوَ الجَارِحَةُ المَخْصُوصَةُ⁽³⁾، وَهُوَ ﴿بَنَيْنَاهَا﴾، إِذِ البِنَاءُ يَلَايِمُ

بِالْكَيْفِ لَا يَنْفِي مَا قَدْ عَلِمَ أَصْلُهُ.

زَابِعًا: يُلْزَمُ مِنْ تَفْسِيرِ الإِسْتِغْوَاءِ بِالإِسْتِغْلَاءِ أَنَّ اللهَ مُشْتَرِكٌ عَلَى الأَرْضِ وَنَحْوِهَا. خَامِسًا: إِنَّ إِخْدَاتِ القَوْلِ فِي كِتَابِ اللهِ الَّذِي كَانَ السَّلَفُ والأَئِمَّةُ عَلَى خِلَافِهِ يَنْتَلِزِمُ أَخَذُ أَمْرَيْنِ: إِذَا أَنْ يَكُونُ خَطَأً فِي نَفْسِهِ أَوْ تَكُونُ أَقْوَالُ السَّلَفِ المَخَالَفَةُ لَهُ خَطَأً، وَلَا يَشْكُ عَاقِلٌ أَنَّهُ أَوَّلَى بِالْغَلَطِ وَالْخَطَأِ مِنْ قَوْلِ السَّلَفِ.

السادس: أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ قَدْ اطَّرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالتَّوْحِيدِ خِيَتْ وَزِدَ بِلَفْظِ الإِسْتِغْوَاءِ دُونَ الإِسْتِغْلَاءِ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ اسْتِغْوَى لَكَانَ اسْتِعْمَالُهُ فِي أَكْثَرِ مَوَارِدِهِ كَذَلِكَ، فَإِذَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ بِلَفْظِ اسْتِغْوَى حُبِلَ عَلَى مَعْنَى اسْتِغْوَى لَأَنَّ المَأْلُوفَ المَعْنُودَ، وَأَمَّا أَنْ يَأْتِيَ إِلَى لَفْظِ قَدْ اطَّرَدَ اسْتِعْمَالُهُ فِي جَمِيعِ مَوَارِدِهِ عَلَى مَعْنَى وَاجِدٍ فَيُدْعَى ضَرْفُهُ فِي الْجَمِيعِ إِلَى مَعْنَى لَمْ يُعْتَدِ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ فَبَيَّ غَايَةُ القَصَادِ، وَلَمْ يُقْبَلْهُ وَيُفَعَّلْهُ مِنْ قَصْدِ البَيَانِ.

وَقَدْ أَوْصَلَهَا ابْنُ القَيْمِ إِلَى اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَجْهًا، كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الصَّوَاهِقِ.

يُنْظَرُ: مُخْتَصَرُ الاسْتِغْوَاءِ وَالْأَجُوبَةِ الْأَصُولِيَّةِ عَلَى الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ لِلْمُسْلِمَانِ (ص 83 - 84).

(1) وَهَذَا الَّذِي اسْتِغْنَاهُ الشَّارِحُ - عَفَا اللهُ عَنْهُ - هُوَ أَحَدُ مَعَانِ أَرْبَعَةٍ عَلَيْهَا السَّلَفُ فِي تَفْسِيرِ الإِسْتِغْوَاءِ، وَهِيَ: الإِسْتِغْرَارُ، وَالْعُلُوُّ، وَالْإِزْفَاعُ، وَالصُّغُودُ، جَمَعَهَا ابْنُ القَيْمِ فِي قَوْلِهِ:

فَلَهُمْ جَبَازَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ	فَدُ حُجِّلَتْ لِلْفَارِسِ الطُّعَانُ
وَهِيَ اسْتِغْرَارٌ وَقَدْ عَلَا وَكَذَلِكَ إِزْ	تَفَعَّ الَّذِي مَا بِهِ مِنْ تَكْرَانِ
وَكَذَلِكَ قَدْ صَبَدَ الَّذِي هُوَ زَابِعٌ	وَأَبُو عُبَيْدَةَ ضَاغِبُ الشُّبَّانِ
يُخْتَارُ هَذَا الْقَوْلُ فِي تَفْسِيرِهِ	أَذْرَى مِنَ الْجَهْمِيِّ بِالْقُرْآنِ

يُنْظَرُ: الكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ فِي الإِنْتِبَاحِ لِلْفَرْقَةِ النَّاجِيَةِ (النُّونِيَّةِ) لِابْنِ القَيْمِ (ص 75).

(2) هَذَا هُوَ مَعْنَى الآيَةِ، وَهُوَ المَعْنَى المُتَبَايِرُ لِللَّغَمِ، خِلَافًا لِمَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ تَبَقًا لِأَكْثَرِ البَلَاغِيِّينَ.

يُنْظَرُ لِلْفَائِلَةِ: شَرْحُ الشُّفَارِينِيَّةِ لِابْنِ عُثَيْمِينَ (ص 261 - 262).

(3) هَذَا المَعْنَى غَيْرُ وَارِدٍ هُنَا فَضْلًا عَنْ أَنْ يُدْعَى أَنَّهُ المَعْنَى القَرِيبُ.

النِّدَّ الْجَارِحَةُ.

(وَاللَّفُّ وَالنُّشْرُ) أَي: وَمِنَ اللَّفِّ وَالنُّشْرِ، وَهُوَ ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ عَلَى التَّفْصِيلِ أَوْ
الْإِجْمَالِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا لِكُلِّ مِنْ أَحَادٍ هَذَا الْمُتَعَدِّدِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِينٍ، ثَقَّةٌ بِأَنَّ السَّامِعَ يَرُدُّهُ
إِلَيْهِ؛ لِيَعْلَمَهُ بِذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ اللَّفْظِيَّةِ أَوْ الْمَعْنَوِيَّةِ.

فَالأَوَّلُ - أَي: ذِكْرُ الْمُتَعَدِّدِ عَلَى التَّفْصِيلِ - ضَرْبَانِ:

مُرْتَب: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [الْقَضِصُ:
73] عَلَى التَّفْصِيلِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا لِلنَّيْلِ وَهُوَ السُّكُونُ فِيهِ، وَمَا لِلنَّهَارِ وَهُوَ الْإِبْتِغَاءُ مِنْ
فَضْلِ اللَّهِ - عَلَى التَّرْتِيبِ -، وَالْإِبْتِغَاءُ: الطَّلَبُ بِأَنْوَاعِ الْمَكَايِبِ.

وْغَيْرُ مُرْتَبٍ: وَيُسَمَّى: مَغْكُوسًا⁽¹⁾، نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ خَيْثُوسٍ⁽²⁾:

كَيْفَ أَسْلَوْ وَأَنْتَ جَقْفٌ وَغُضْنٌ وَغَزَالٌ لَخَطْلًا وَقَدْ وَرَدَفَا⁽³⁾

(فَلَخَطْلًا) يَغُودُ إِلَى (غَزَالٍ)، وَ(قَدْ) إِلَى (غُضْنٍ)، وَ(وَرَدَفَا) إِلَى (جَقْفٍ).

وَالرَّدَفُ: الْكِفْلُ الثَّقِيلُ، وَالْجَقْفُ: الثَّقَا مِنَ الرَّمْلِ، يُشَبَّهُ الْكِفْلَ فِي الْعَظَمِ

وَالِاسْتِدَارَةِ.

وَالثَّانِي: ذِكْرُ الْمُتَعَدِّدِ عَلَى الْإِجْمَالِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ
الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ [البَقَرَةُ: 111]، فَذَكَرَهُمَا إِجْمَالًا، ثُمَّ ذَكَرَ مَا
لِكُلِّ، أَي: وَقَالَتِ الْيَهُودُ: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا، وَقَالَتِ النَّصَارَى: لَنْ
يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ نَصْرَى، فَلَفَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ إِجْمَالًا، لِعَدَمِ
الِإِتِبَاسِ، لِيَعْلَمَ بِتَضْلِيلِ كُلِّ فَرِيقٍ ضَاجِبُهُ، وَاعْتِقَادِهِ بِأَنَّهُ دَاخِلُ الْجَنَّةِ هُوَ لَا

(1) وَيُسَمَّى: مَغْكُوسًا. يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ (404/2).

(2) مُحَمَّدُ بْنُ سُلْطَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَيْثُوسِ الْغَنَوِيِّ، الْأَمِيرُ أَبُو الْفَتَيَّانِ: شَاعِرُ الشَّامِ فِي عَصْرِهِ،
وُلِدَ سَنَةَ 394 بِدِمَشْقَ، وَتَوَفِّي بِحَلَبٍ سَنَةَ 473، لَهُ دِيْوَانُ شِعْرِ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (147/6).

(3) يُنْظَرُ: مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ (273/2)؛ وَفِيهِ: «وَهُوَ مَنْشُوبٌ لِابْنِ خَيْثُوسَ وَلَمْ أَرَهُ فِي دِيْوَانِهِ، وَلَعَلَّهُ
ابْنُ خَيْثُوسِ الْإِسْبِيلِيُّ».

صاحبه^(١).

(والاستخدام) أي: ومثله الاستخدام، وهو أن يَرَادَ بلفظ له معنيان أحدهما، ثم يَرَادَ بضميره - أي: بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ - معناه الآخر، أو يَرَادَ بأحد ضميريه أحدهما ويَرَادَ بالآخر الآخر.

فالأول: كقول معاوية بن مالک^(٢):

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضٍ قَوْمٌ رَغِينَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا^(٣)

أَرَادَ بِالسَّمَاءِ: الغيث^(٤)، وبضميره في «رغيناه»: الثبت.

والثاني: كقول البخري:

فَسَقَى الْغُضَا وَالشَّكِينِ وَإِنْ هُمْ شَبَّوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي^(٥)

أَرَادَ بِأَحَدِ ضَمِيرِي الْغُضَا فِي قَوْلِهِ: (وَالشَّكِينِ) الْمَكَانَ الَّذِي فِيهِ شَجَرُ الْغُضَا، وَفِي الثَّانِي فِي قَوْلِهِ (شَبَّوْهُ): النَّارَ الْخَاصِلَةَ مِنْ شَجَرِ الْغُضَا، وَكِلَاهُمَا مَجَازٌ؛ إِذِ الْغُضَا شَجَرٌ، أَيْ: وَإِنْ أَوْقَدُوا بَيْنَ جَوَانِحِي نَارَ شَجَرِ الْغُضَا، يَغْنِي: نَارَ الْهَوَى الَّتِي تُشَبِّهُ الْغُضَا الْمُوقَدَةَ بَيْنَ الْأَضْلَاحِ وَالْجَوَانِحِ.

الأضلاع: التي تحت الترائب، وهي مما يلي الصدر، والضلوع: مما يلي

الظهر.

(١) قال الزمخشري في الكشاف (١/١٧٧): «الضمير في «وقالوا» لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، والمعنى: وقالت اليهود: لن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا، وَقَالَتِ النَّصَارَى: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ نَصَارَى، فَلَفَّ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بَقَّةٌ بِأَنَّ السَّامِعَ يَرُدُّ إِلَى كُلِّ فَرِيقٍ قَوْلَهُ، وَأَمَّا مِنَ الْإِلْتِبَاسِ، لِمَا عَلِمَ مِنَ التَّغَادِي بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ وَتَضَلُّيلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ».

(٢) معاوية بن مالک بن جعفر بن كلاب الغامري: شاعر، من أشرف العرب في الجاهلية، لقّب بمعوذ الحكماء لقوله:

أَعُوذُ بِمَثَلِهَا الْحُكَمَاءِ بَعْدِي إِذَا مَا الْأَمْرُ فِي الْحَدَثَانِ نَابَا

ينظر: الأعلام (٢٦٣/٧).

(٣) ينظر: معاهد التنصيص (٢/٢٦٠) وفيه اختلافهم في نسبة البيت.

(٤) على طريقة النجاشي المرسلي، وعلاقته: المخالفة.

(٥) ينظر: المرجع السابق (٢/٢٦٩).

(وَالسُّوقُ) أَي: وَمِنَهُ السُّوقُ، وَهُوَ تَجَاهُلُ الْعَارِفِ، أَي: وَسُوقُ الْمَغْلُومِ
بِسَبَاقِ غَيْرِهِ لِنُكْتَةِ، كَالْتَّوْبِيخِ فِي قَوْلِ الْخَارِجِيَّةِ⁽¹⁾:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا؟ كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ⁽²⁾
تَجَاهَلْتُ - مَعَ مَعْرِفَتِهَا - أَنَّ الشَّجَرَ لَا يَتَأَثَّرُ بِمَوْتِ مَنْ مَاتَ؛ تَوْبِيخًا.

وَكَالْمُبَالَغَةِ فِي الْمَذْحِ وَالذَّمِّ، فَالْأَوَّلُ: كَقَوْلِ الْبُخْتَرِيِّ:
الْمَغْ بَزَقَ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِضْبَاحٍ؟ أَمْ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي؟⁽³⁾
بَالِغٌ فِي مَذْحِ ابْتِسَامَتِهَا حَيْثُ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَمْعِ الْبَزَقِ وَضَوْءِ الْمِضْبَاحِ.
وَالثَّانِي: كَقَوْلِ زُهَيْرٍ:

وَمَا أَهْدِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَهْدِي أَقْوَمَ آلِ حِطْنٍ أَمْ نِسَاءً؟⁽⁴⁾

(وَالْتَّوْجِيهِ) أَي: وَمِنَهُ التَّوْجِيهِ، وَيُسَمَّى: مُخْتَبِلُ الضُّدَيْنِ، وَهُوَ إِزَادَةُ الْكَلَامِ
مُخْتَبِلًا لِبُوجْهَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ، كَقَوْلِ مَنْ قَالَ لِأَعُورٍ يُسَمَّى غُمْرًا:

خَاطَ لِي غُمْرًا وَقَبَاءَ لَيْتَ عَيْنِيهِ سَوَاءً⁽⁵⁾
فَإِنَّهُ يَخْتَبِلُ صِحَّةَ الْعُورِ؛ فَيَكُونُ دُعَاءَ لَهُ، أَوْ تَمَنِّيَ الْعَكْسِ؛ فَيَكُونُ دُعَاءَ عَلَيْهِ.

(وَالْتَّوْفِيقُ) أَي: وَمِنَهُ التَّوْفِيقُ، وَيُسَمَّى: مُرَاحَاةَ التَّظْلِيلِ، وَالتَّنَاسُبِ، وَالِاتِّجَافِ،
وَالْتَّوْفِيقُ أَيْضًا، وَهُوَ جَمْعُ أَمْرٍ وَمَا يُنَاسِبُهُ لَا بِالتَّضَادِّ، وَالمُنَاسَبَةُ بِالتَّضَادِّ: أَنْ يَكُونَ

(1) لَيْلَى - وَقَبِيلُ غَيْرِ ذَلِكَ - بِنْتُ طَرِيفِ بْنِ الصُّلُبِ، التَّغْلِبِيَّةُ الشَّيْبَانِيَّةُ؛ شَاعِرَةٌ، مِنْ الْقَوَارِيسِ؛
كَانَتْ تَزَكُّبُ الْخَيْلَ وَتُقَاتِلُ وَغَلَبَتْهَا الْبَزَغُ وَالْمَغْفَرُ، وَهِيَ أُخْتُ الْوَلِيدِ بْنِ طَرِيفِ الْخَارِجِيِّ،
تُوَفِّيَتْ نَحْوَ سَنَةِ 200.

يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (128/5).

(2) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْحَمَوِيِّ (278/1).

وَالْخَابُورُ: نَهْرٌ بِدِيَارِ بَكْرِ يَصُبُّ فِي الْفَرَاتِ.

(3) يُنْظَرُ: نَهَايَةُ الْأَرَبِ (123/7).

قَوْلُهُ: «سَرَى» أَي: ظَهَرَ لَيْلًا، وَالْمُرَادُ بِالْمَنْظَرِ: الْوُجْهَةُ أَوْ الْقَمَرُ، وَالضَّاحِي: الظَّاهِرُ.

(4) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْحَمَوِيِّ (278/1).

(5) الْبَيْتُ لِشَارِ بْنِ بُزْدٍ. يُنْظَرُ: بَنِيهِ الْإِيضَاحُ (628/4).

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَابِلًا لِلْآخِرِ، وَبِهَذَا يُخْرَجُ الطَّبَاقُ، نَحْوُ^(١): ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾^(٢) [الرَّحْمَنُ: 5] أَيْ: يَجْرِنَانِ^(٣).

وَمِنْ مُرَاعَاةِ التَّظْيِيرِ مَا يُسَمَّى: تَشَابُهَ الْأَطْرَافِ، وَ[هُوَ]^(٤) أَنْ يُخْتَمَ الْكَلَامُ بِمَا يُنَاسِبُهُ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: ﴿لَا تُدْرِصُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الْأَنْعَامُ: 103] الْآيَةُ، فَإِنَّ اللَّطِيفَ يُنَاسِبُ كَوْنَهُ غَيْرَ مُدْرِكٍ بِالْأَبْصَارِ^(٥)، وَالْخَيْرُ يُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ مُدْرِكًا لَهَا.

وَيُلْحَقُ بِمُرَاعَاةِ التَّظْيِيرِ: أَنْ يُجْنَعَ بَيْنَ مَعْنَيْنِ بِلَفْظَيْنِ يَكُونُ لَهُمَا مَعْنَيَانِ مُتَنَاسِبَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مَقْصُودَيْنِ، نَحْوُ: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾^(٦) وَالنَّجْمُ^(٧) [الرَّحْمَنُ: 5 - 6] أَيْ: النَّبَاتُ الَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا سَاقَ لَهُ كَالْبُقُولِ، ﴿وَالشَّجَرُ﴾ الَّذِي لَهُ سَاقٌ ﴿سَجْدَانِ﴾ أَيْ: يَتَقَادِانِ لِلَّهِ تَعَالَى فِيمَا خُلِقَا لَهُ.

فَالنَّجْمُ بِهَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنَاسِبًا لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، لَكِنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْكَوْكَبِ وَهُوَ مُنَاسِبٌ لَهُمَا، وَيُسَمَّى هَذَا: إِيْهَامَ التَّنَاسُبِ^(٨)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(وَالْبَحْثُ) أَيْ: وَمِنْهُ الْبَحْثُ، أَيْ: الْمَذْهَبُ الْكَلَامِيُّ، وَهُوَ إِسْرَادُ حُجَّةٍ لِلْمَطْلُوبِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْبَحْثِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ بَعْدَ تَنْسِيلِ الْمُقَدِّمَاتِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: 22]، وَاللَّازِمُ هُوَ فَسَادُ السَّمَاوَاتِ، وَفَسَادُ السَّمَاوَاتِ: بَاطِلٌ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ خُرُوجُهَا عَنِ النِّظَامِ الَّذِي هُمَا

(١) أَيْ: بِمَثَلِ مُرَاعَاةِ التَّظْيِيرِ - لَا الطَّبَاقِ -.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَالشَّمْسُ) بِالْوَاوِ.

(٣) يُنْظَرُ: تَفْسِيرُ الْجَلَالَيْنِ (ص 709).

(٤) زِيَادَةُ يَنْضَبِيهَا الْكَلَامُ.

(٥) لِأَنَّ اللَّطِيفَ فِي الْأَصْلِ: دِقَّةُ الشَّيْءِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: (وَالشَّمْسُ) بِالْوَاوِ.

(٧) «فَإِنَّ ذِكْرَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ هُنَا يُوْجِهُمُ السَّامِعُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّجْمِ أَخَذَ النُّجُومَ، وَالْمُرَادُ بِهِ: الثِّبْتُ الَّذِي لَا سَاقَ لَهُ». يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْمَحْمُودِيِّ (339/2).

عليه، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة^(١).

وقول النابغة:

خلفت فلم أترك لنفسك ربة وليس وراء الله للمسرء مطلب
لئن كنت قد بلغت غبي خربة لميلك الواسي أغش وأكذب
ولكنني كنت امراً لي جانب من الأرض فيه مستزاد وملتب
ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أحكم في أموالهم وأقرب
كفيلك في قوم أراك اضطفتهم فلم ترهم في مدحهم لك أدنبوا^(٢)

يعني: لا تلمني ولا تعاقبني على مدحي آل جفنة وقد أحسنوا إلي، كما لا تلم قوماً مدحوك وقد أحسن إليهم، كما^(٣) أن مدح أولئك لك لا يعد ذنباً، كذلك مدحي لمن أحسن إلي، وهذه الحجة على صورة التثليل الذي يستجبه الفقهاء: قياساً، ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائي^(٤)، بأن يقال: لو كان مدحي لآل جفنة ذنباً، لكان مدح أولئك القوم لك ذنباً، لكن اللازم باطل، فكذا الملزوم.

(والتثليل) أي: وبمنه حسن التثليل، وهو أن يدعى لوضف علة مناسبة له باعتبار لطيف^(٥) غير حقيقي، وهو أربعة أضرب؛ لأن الصفة إما ثابتة قصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها.

والأولى: إما أن لا يظهر لها في العادة علة، كقول أبي الطيب:

(١) ففي الآية حجة عقلية، مركبة من مقدمتين ونتيجة على النحو الآتي.

«لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا (هذه القضية الكبرى).

لكنهما لم تفسدا، كما هو مشاهد في الواقع (هذه القضية الصغرى).

إذن: فليس فيهما آلهة بخلاف إلا الله (هذه النتيجة).

ينظر: البلاغة العربية (446/2 - 447).

(٢) ينظر: خزنة الأدب للبغدادي (467/9).

(٣) كذا في الأصل، ولعلّ الأحسن أن يقال: «فكما»، والله أعلم.

(٤) وهو نوع من القياس عند المناطقة، ويسمى: القضية الشرطية - أيضاً -.

(٥) أي: دقيق، لا يذرك إلا من له تصرف في دقائق المعاني. ينظر: بغية الإيضاح (616/4).

لَمْ يَخُكْ نَائِلَكَ الشَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمْتُ بِهِ فَضِييْهَا الرُّخَصَاءُ⁽¹⁾
وَهُوَ عَرَقُ الْحُمَى، وَقَدْ عَلَّلَهُ بِأَنَّهُ عَرَقُ حُمَاهَا الْحَادِثَةِ بِسَبَبِ عَطَاءِ
الْمُذَوِّجِ.

أَوْ تَنْظُرُ عِلَّةً غَيْرَ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، كَقَوْلِهِ أَيْضًا:
مَا بِهِ قَتْلُ أَغَادِيهِ وَلَكِنْ يَبْقَى إِخْلَافُ مَا تَرْجُو الدِّثَابَ⁽²⁾
فَإِنَّ قَتْلَ الْأَعْدَاءِ فِي الْعَادَةِ لَدَفْعِ مَضْرِبِهِمْ لَا لِمَا ذَكَرَهُ.
وَالصِّفَةُ الثَّانِيَّةُ: الَّتِي أُرِيدَ إِثْبَاتُهَا، إِذَا مُمَكِّنَتْ، كَقَوْلِ مُسْلِمِ بْنِ الْوَلِيدِ⁽³⁾:
يَا وَاشِيَا حَسُنْتَ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَى جَذَارُكَ إِنْسَانِي مِنَ الْغَرَقِ⁽⁴⁾
فَإِنَّ اسْتِخْصَانِ إِسَاءَةِ الْوَاشِي مُمَكِّنٌ، لَكِنْ لَمَّا خَالَفَ الشَّاعِرُ النَّاسَ فِيهِ، عَقَبَهُ
بِأَنِّ جَذَارَهُ مِنْهُ نَجَى إِنْسَانَهُ مِنَ الْغَرَقِ فِي الدُّمُوعِ.
أَوْ غَيْرَ مُمَكِّنَةٍ، كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾:

- (1) يُنْظَرُ: الْوَسَاطَةُ بَيْنَ الْمُتَبَتِّ وَخُضُومِهِ لِلجُزْجَانِي (ص 180).
قَوْلُهُ: «لَمْ يَخُكْ» أَيُّ: لَمْ تُشَابِهْ، وَالنَّائِلُ: الْعَطَاءُ، وَالشَّحَابُ - عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ - أَيُّ: مَطَرُ الشَّحَابِ، وَحُمْتُ: أَصَابَتْ بِالْحُمَى، وَالضُّبَيْبُ: مَا صُبَّ مِنَ الْمَطَرِ.
يُنْظَرُ: بِغِيَةِ الْإِيضَاحِ (617/4).
(2) يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (618/4).
(3) مُسْلِمُ بْنُ الْوَلِيدِ الْأَنْصَارِيُّ بِالْوَلَاءِ، أَبُو الْوَلِيدِ، الْمَعْرُوفُ بِضَرِيعِ الْغَوَانِي: شَاعِرٌ عَرَلٍ، هُوَ
أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْبَدِيعِ، وَتَبِعَهُ الشُّعْرَاءُ فِيهِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، نَزَلَ بَغْدَادَ، فَأَنْشَدَ الرَّشِيدُ
الغُبَابِيُّ قَوْلَهُ:
وَمَا الْغَيْشُ إِلَّا أَنْ تَرُوحَ مَعَ الْغُصْنِ وَتَغْدُو ضَرِيعَ الْكَأْسِ وَالْأَغْنِ النَّجْلِ
فَلَقَبَهُ بِضَرِيعِ الْغَوَانِي، فَعَرَفَ بِهِ، تُوَفِّيَ سَنَةَ 208. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (223/7).
(4) يُنْظَرُ: الشُّعْرَاءُ وَالشُّعْرَاءُ لابن قُتَيْبَةَ (828/2).
الْوَاشِي: الشَّاعِرُ بِالْفَسَادِ، وَالْجَذَارُ: مَضْمَرٌ «خَافَزَ» مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَقَوْلُهُ: «إِنْسَانِي»
يَعْنِي بِهِ: إِنْسَانٌ غَيْبِي، وَهُوَ مَا يُرَى فِي سَوَادِهَا، أَوْ هُوَ سَوَادُهَا. يُنْظَرُ: بِغِيَةِ الْإِيضَاحِ (4620).
(5) هُوَ لِعَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُزْجَانِيِّ، تَرَجَمَ بِهِ أَصْلَةُ الْقَارِيسِيِّ. يُنْظَرُ: أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ (ص 278).
وَالْجُزْزَاءُ: بُرْجٌ فَلَكِيٌّ حَوْلَهُ نُجُومٌ تُسَمَّى: نِطَاقُ الْجُزْزَاءِ، وَالْمُتَطَلِّقُ: ذُو الْبِطَاقِ، وَهُوَ مَا يُشَدُّ
فِي الْوَسَطِ، وَقَدْ يَكُونُ مُرَصَّعًا بِالْجَوَاهِرِ كَالْعَقَدِ.

لَوْ لَمْ تَكُنْ نَبِيَّةُ الْجُوزَاءِ خِدْمَتُهُ لَمَا زَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ [مُتَعَلِّقٍ]⁽¹⁾
 فَبَيَّةُ الْجُوزَاءِ خِدْمَةُ الْمَمْدُوحِ: صِفَةُ غَيْرِ مُمَكِّنَةٍ قَصْدُ إِثْبَاتِهَا، وَنَظَرُ الشَّغْدِ
 التَّفْتَازَانِي فِي هَذَا؛ فَلْيَزَاجُ⁽²⁾.

(وَالْتَعْلِيْقُ) أَي: وَبَيَّةُ التَّغْلِيْقِ، أَي: التَّفْرِيعُ، وَهُوَ أَنْ يَثْبُتَ لِمُتَعَلِّقٍ أَمْرٌ حُكْمٌ
 بَعْدَ إِثْبَاتِهِ لِمُتَعَلِّقٍ لَهُ آخَرُ، كَقَوْلِ الْكُمَيْتِ فِي مَدْحِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ:
 أَخْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ⁽³⁾
 وَالْكَلْبُ - يَفْتَحُ اللَّامَ -: شِبْهُ الْجُنُونِ يَخْذُلُ مِنْ غَضَبِ الْكَلْبِ، وَلَا دَوَاءَ لَهُ
 أَنْجَعُ مِنْ شُرْبِ دَمِ مَلِكٍ⁽⁴⁾، يَغْنِي: أَنْتُمْ أَزْيَابُ الْعُقُولِ الرَّاجِحَةِ وَمُلُوكُ وَأَشْرَافِ.
 وَفِي طَرِيقَتِهِ قَوْلُ الْخَمَاسِيِّ:

بُنَاءُ مَكَارِمٍ وَأَسَاءَةُ كُلِّمٍ دِمَاؤُهُمْ مِنَ الْكَلْبِ الْبِشْفَاءُ⁽⁵⁾
 فَقَدْ فَرَّغَ عَلَى وَصْفِهِمْ بِشْفَاءِ أَخْلَامِهِمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ وَصَفَهُمْ بِشْفَاءِ دِمَائِهِمْ
 مِنْ دَاءِ الْكَلْبِ.

• تَبَيَّنَ: تَسْمِيَةُ النَّاطِلِ لِهَذَا النَّوعِ: التَّغْلِيْقُ، اضْطَرُّهُ إِلَيْهَا الْقَافِيَةُ لِمُوَازَنَةِ الشُّطْرِ
 الْأَوَّلِ، مَعَ أَنَّهُ فِي الْمَعْنَى هُوَ التَّغْلِيْقُ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَشْهُورٍ عِنْدَ الْبَدِيعِيِّينَ.

(1) فِي الْأَصْلِ: (مَنْطِقٌ)، وَالضُّوَابُ مَا أُثْبِتَ أَغْلَاةً.

(2) يُنْظَرُ: شَرْحُ الشَّغْدِ - ضَمْنُ شُرُوحِ التَّلْجِيصِ -: (380/4 - 382).

(3) يُنْظَرُ: الْعَمَلَةُ فِي مُحَاسِنِ الْبَعْرِ (42/2).

(4) هَذَا زَعَمُ الْجَاهِلِيِّينَ كَمَا لَا يَخْفَى.

(5) هُوَ لِأَبِي الْبَرَجِ الْقَاسِمِ بْنِ خَنْبَلِ الْمَوَزِّيِّ.

يُنْظَرُ: شَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلشُّبْرِيِّ (304/2 - 305).

بَابُ الشَّرَقَاتِ الشَّعْرِيَّةِ

(الشَّرَقَاتُ) إمَّا (ظَاهِرٌ) وَهُوَ أَنْ يُؤْخَذَ الْمَعْنَى كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ، فَإِنْ أُخِذَ اللَّفْظُ^(١) كُلُّهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ النِّظْمِ؛ (فَ) هُوَ (النَّسْخُ)^(٢) . يَذْمُ أَيُّ: فَهُوَ مَذْمُومٌ، كَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ^(٣):

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرَفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَفْقِلُ
وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضَيِّمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَرْخُلٌ^(٤)
فَإِنْ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ لِمَعْنٍ بِنِ أَوْبِسٍ^(٥) وَقَدْ أَنْشَدَ قَصِيدَتَهُ^(٦) الَّتِي أَوَّلُهَا:

(١) بَثْلٌ أَخَذَ اللَّفْظَ: أَخَذَ مُرَادِفَهُ.

(٢) وَيُنْسَى: انْتَبَهَ - أَيْضًا - .

(٣) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو حَنِيبٍ صَحَابِيُّ جَلِيلٌ، وَهُوَ أَوَّلُ مَوْلُودٍ فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ ضَرَبَ الدَّرَاهِمَ الْمُسْتَعْبِرَةَ، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوْسُفَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَنَةَ 72.

يُنْظَرُ: مُشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ أَعْلَامُ فَقَهَاءِ الْأَقْطَارِ لِابْنِ جَبَّانٍ (ص 55)، الْأَعْلَامُ (87/4).

(٤) قَوْلُهُ: «لَمْ تُنْصِفْ» أَيُّ: لَمْ تَغْيِلْ مَعَهُ وَتَوَقَّهْ حَقَّهُ، وَطَرَفُ الْهَجْرَانِ: جَانِبُهُ، وَالْإِضَافَةُ بَيِّنَاتٌ، وَالْمُرَادُ بِحَدِّ السَّيْفِ: مَا يَتَحَمَّلُهُ مِنَ الشَّدَائِدِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِقَارَةِ، وَ«مِنْ» فِي قَوْلِهِ: «مِنْ أَنْ تُضَيِّمَهُ» لِلْبَدَلِ أَوْ لِلتَّغْلِيلِ، وَالضَّمِيمُ: الظُّلْمُ، وَشَفْرَةُ السَّيْفِ: حَدُّهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا يَتَحَمَّلُهُ مِنَ الشَّدَائِدِ أَيْضًا، وَالْمَرْخُلُ: الْمُنْبَعَثُ. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (670/4 - 671).

(٥) مَعْنَى بِنِ أَوْبِسٍ بِنِ نَعْبَرٍ بِنِ زِيَادِ الْمُزَنِيِّ: شَاجِرٌ فُخِّلَ، مِنْ مَخْضَرِمِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، لَهُ مَذَابِغٌ فِي جَمَاعَةِ مِنَ الصُّخَابَةِ، رَخِلَ إِلَى الشَّامِ وَالْبَصْرَةِ، وَكَثُرَ بَصْرُهُ فِي أَوَاخِرِ أَيَّامِهِ، وَكَانَ يَتَرَدَّدُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بِنِ أَبِي طَالِبٍ قُبَايِلَ الْغَابِ فِي إِكْرَامِهِ، لَهُ أَخْبَارٌ مِنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَكَانَ مُعَاوِنَةً يُفَضِّلُهُ وَيَقُولُ: «أَشْغَرُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ: زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَشْغَرُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ: ابْنَةُ كَعْبٍ وَمَعْنَى بِنِ أَوْبِسٍ».

يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (273/7).

(٦) وَهِيَ الْمَغْرُوقَةُ بِ: لَا مِيَّةَ الْغَرْبِ، وَوَجْهٌ الزُّرِّيُّ لِي فَسَمَّاهَا لَا مِيَّةَ الْعَجَمِ وَلَا مِيَّةَ الْعَجَمِ إِنَّمَا هِيَ لِمَوْلَيْدِ الْبَنِي الطُّغْرَايِي، وَأَوَّلُهَا:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَا أُوجِلُّ عَلَى أَنَا تُغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ^(١)
 وَفِيهَا هَذَانِ الْبَيِّنَاتَانِ قَدْ أَنْشَدَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّزْيِيزِ مِغَاوِيَةً، فَأَقْبَلَ مِغَاوِيَةً عَلَى
 عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الرَّزْيِيزِ قَالَ لَهُ: أَلَمْ تُخْبِرْنِي أَنَّهَا لَكَ؟ فَقَالَ: اللَّفْظُ لَهُ، وَالْمَعْنَى لِي، وَتَعُدُّ^(٢)
 فَهُوَ أَحَبُّ لِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَأَنَا أَحَقُّ بِشِعْرِهِ.
 • وَإِنْ أُخِذَ اللَّفْظُ مَعَ تَغْيِيرِ لَفْظِهِ^(٣)، أَوْ أُخِذَ بَعْضُ اللَّفْظِ، فَيُسَمَّى: الْإِغَارَةُ،
 وَيُسَمَّى: الْمُنْسخ.

فَإِنْ كَانَ الثَّانِي أَبْلَغَ - لِاخْتِصَاصِهِ بِفَضِيلَةٍ^(٤) - فَمَمْدُوحٌ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ
 النَّاطِلِ: (إِلَّا أَنْ يَطِيبَ الْمُنْسخ)، كَقَوْلِ بَشَّارٍ:
 مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ لَمْ يَنْظُرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالْعُطَيَّاتِ الْفَاتِكِ الْلَهْجِ^(٥)
 وَقَوْلِ سَلَمِ الْخَاسِرِ^(٦):
 مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ مَاتَ غُمًا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورِ^(٧)

- أَصَالَةُ الرَّأْيِ صَانَتْنِي مِنَ الْخَطْلِ وَجَنِيَّةُ الْفَضْلِ زَانَتْنِي لَدَى الْغَطْلِ
- (١) «لَعَمْرُكَ»: قَسَمٌ أَوْ تَوْكِيدٌ، وَأَوْجِلُّ: أَفْغَلُّ تَفْصِيلٌ مِنَ الْوَجَلِ وَهُوَ الْخَوْفُ، وَقَوْلُهُ: «تَغْدُو» مِنَ الْغَدْوِ.
 - (٢) يُنْظَرُ: الْكَامِلُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ لِلْمُبَرِّدِ (157/2).
 - (٣) كَذَلِكَ، وَالضَّوَابِتُ: «مَعَ تَغْيِيرِ نَظْمِهِ».
 - (٤) كَحُسْنِ الشُّبِّكِ بِخُلُقِهِ مِنَ التَّغْيِيدِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَغْنَوِيِّ وَنَحْوِهِمَا، أَوْ الْإِخْتِصَاصِ، أَوْ الْإِبْصَاحِ، أَوْ زِيَادَةِ الْمَعْنَى. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْصَاحِ (674/4).
 - (٥) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْحَمَوِيِّ (377/2).
 - وَقَوْلُهُ: «رَاقِبٌ» أَيُّ: خَافَ وَخَافَ، وَالْفَاتِكُ: الشُّجَاعُ وَالْفَتَالُ، وَاللَّهْجُ: الْمُلَازِمُ لِنَظْمِهِ الْخَرِيصُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَاةٍ.
 - (٦) سَلَمٌ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَمَادٍ: شَاجِرٌ خَلِيعٌ مَاجِرٌ، مِنْ أَهْلِ الْبُضْرَةِ، مِنَ الْمَوَالِي، سَكَنَ بَغْدَادَ، لَهُ مَذَاهِبٌ فِي الْمُهَذَّبِ وَالرُّشِيدِ الْغُبَابِيِّينَ، وَأَخْبَارٌ مَعَ بَشَّارِ بْنِ بَزْدٍ وَأَبِي الْعَظَايَةِ، وَشِعْرُهُ رَقِيقٌ رَصِينٌ، قِيلَ: سَمِيَ الْخَاسِرَ لِأَنَّهُ بَاعَ مَضْحَفًا وَاشْتَرَى بِشِعْرِهِ طَبْرًا، تُوُفِّيَ سَنَةَ 186.
 - يُنْظَرُ: الْأَصْلَامُ (110/3 - 111).
 - (٧) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْحَمَوِيِّ (377/2).

وَقَوْلُ الْآخِرِ^(١):

خَلَقْنَا لَهُمْ فِي كُلِّ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ بِسْمِ الْقَنَا وَالْبَيْضِ عَيْنًا وَحَاجِبًا^(٢)
وَقَوْلُ ابْنِ ثُبَّانَةَ^(٣):

خَلَقْنَا بِأَطْرَافِ الْقَنَا فِي ظُهُورِهِ عَيْنُونَا لَهَا وَقَعَ الشُّيُوفُ حَوَاجِبُ^(٤)
فَبَيَّثَ ابْنُ ثُبَّانَةَ أَنْبَلُغَ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِزِيَادَةِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ إِلَى انْتِهَازِهِمْ، خَيْثُ
وَقَعَ الطُّغْرُ وَالضَّرْبُ عَلَى ظُهُورِهِمْ.

وَإِنْ كَانَ دُونَ الْأَوَّلِ؛ فَمَذْمُومٌ، كَقَوْلِ أَبِي ثَمَامٍ:

هَنِيهَاتُ أَنْ يَأْتِيَ الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلٌ^(٥)
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

أَغْدَى الزَّمَانُ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بِخَيْلًا^(٦)

وَقَوْلُهُ: «الْجُسُورُ» أَيِ: الْمَقْدَامُ.

وَالشَّاهِدُ: كَوْنُ بَيْتِ سَلَمٍ أَخْضَرَ مِنْ بَيْتِ بَشَارٍ، لِأَنَّ «الْجُسُورَ» فِي مَعْنَى «الْقَابِكَ النَّهْجِ».

- (1) نِسْبَةُ الشَّهَابِ الْخَفَاجِيِّ فِي زِينَةِ الْأَيَا (ص 264) لِأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ الْغَزَّيِّ.
 - (2) فِي الْأَصْلِ: (سَمِي)، بَلَا بَاءٍ قَبْلَهَا.
- وَقَوْلُهُ: «خَلَقْنَا» أَيِ: أَوْجَدْنَا، وَالْقَنَا: وَاحِدَةُ قَنَاةٍ وَهِيَ الرُّمَحُ، وَالْبَيْضُ: الشُّيُوفُ، وَقَدْ جُمِلَ
أَثَرُ الرُّمَحِ عَيْنًا لِامْتِنَانَتِهِ، وَأَثَرُ الشُّيُوفِ فَوْقَهُ حَاجِبًا لِاسْتِطَالَتِهِ، عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَاذَةِ.
يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (675/4).

- (3) عَبْدُ الْغَزِيرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ثُبَّانَةَ الثَّبِيحِيِّ الشَّعْبِيِّ، أَبُو نَضْرٍ: مِنْ شُعْرَاءِ حَيْفِ الدُّوَلَةِ
ابْنِ خَمْدَانَ، طَافَ الْبِلَادَ، وَمَذَّحَ الْمُلُوكَ، قَالَ ابْنُ خَلِّكَانَ: «مُعْظَمُ شِعْرِهِ جَيِّدٌ»، لَهُ دِيْوَانُ
شِعْرِ، وَلِدَتْ سَنَةٌ 327، وَتُوفِّيَ سَنَةَ 405. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (23/4 - 24).

- (4) كَذَا، وَلَعَلَّ الْأَصُوبَ: «مَعَ تَغْيِيرِ نَظْمِهِ».

- (5) يُنْظَرُ: الْوَسَاطَةُ لِلْجُرْجَانِيِّ (ص 223).

وَقَوْلُهُ: «هَنِيهَاتُ» اسْمٌ فَعْلٍ مَاضٍ بِمَعْنَى «بَعْدًا»، وَفَاعِلُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: بَعْدَ إِيْتَانِ الزَّمَانِ
بِمِثْلِهِ؛ بِذَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (675/4).

- (6) فِي الْأَصْلِ: (أَعْدَاءُ) بِذَلِكَ (أَغْدَى)، وَالضَّرَابُ مَا أُثْبِتَ أَغْلَاهُ.

يُنْظَرُ: الْوَسَاطَةُ لِلْجُرْجَانِيِّ (ص 130).

فالمِضْرَاعُ الثَّانِي مَأْخُودٌ مِنَ الْمِضْرَاعِ الثَّانِي لِأَبِي تَمَامٍ، لَكِنْ مِضْرَاعُ أَبِي تَمَامٍ أَجُودٌ مِنْكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَ أَبِي الطَّيِّبِ: (وَلَقَدْ يَكُونُ) - بِلَفْظِ الْمِضْرَاعِ - لَمْ يَصِبْ مَحَلَّهُ؛ إِذِ الْمَعْنَى عَلَى الْمَاضِي، وَالْمُرَادُ: وَلَقَدْ كَانَ⁽¹⁾. وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى الثَّانِي مِثْلَهُ؛ فَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ الدَّمِّ، وَالْفَضْلُ لِلأَوَّلِ، كَقَوْلِ أَبِي تَمَامٍ:

لَوْ خَارَ مُرْتَادُ الْمَنِيَّةِ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَاقَ عَلَى التُّغْوِسِ ذَلِيلًا⁽²⁾
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

لَوْلَا مُفَارَقَةُ الْأَخْبَابِ مَا وَجَدْتُ لَهَا الْمَنَاتِيَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا⁽³⁾

(وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ) يَغْنِي: مِثْلَ مَا يُسَمَّى الْأَخْذُ إِعَارَةً⁽⁴⁾ وَمَسْخَا، أَيْ: أَنَّ الثَّانِي إِذَا أَبْلَغَ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ دُونَهُ أَوْ مِثْلَهُ، وَهُوَ - أَيْ السَّلْخُ -⁽⁵⁾: كَشَطُ الْجِلْدِ عَنِ الشَّاةِ وَنَحْوِهَا.

فَإِنْ أَخَذَ الْمَعْنَى وَخَذَهُ يُسَمَّى: إِهَامًا وَسَلْخًا، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

وقوله: «أَعْدَى» فَعْلٌ مَاضٍ مِنَ الْإِعْدَاءِ، وَهُوَ تَجَاوَزُ الشَّيْءِ مِنْ صَاحِبِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَالشَّعَاءُ: الْجُودُ، يَغْنِي: أَنَّ الزَّمَانَ كَانَ بَخِيلًا بِهِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَخَذَهُ سَخَاوُهُ جَادَ عَلَيْهِ بِهِ فَأَسْعَدَهُ بِصُحْبَتِهِ. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (676/4).

(1) هَذَا الْمَعْنَى مَطْرُوقٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الشُّعْرَاءِ، مِنْ نِسْبَةِ الْجُودِ لِلزَّمَانِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنْ نِسْبَةِ الْخَيْرِ وَالْبَغْمَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الزَّمَانَ لَا يَسْتَقْبِلُ بِالْأَفْعَالِ وَإِنَّمَا هُوَ ظَرْفٌ لَهَا.

(2) فِي الْأَصْلِ: (جَازَ) بِذَلِكَ (حَارَ)، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتَ أَغْلَاهُ.

يُنْظَرُ: مُحَاضِرَاتُ الْأَدْبَاءِ لِلزَّاعِبِ (71/2).

وقوله: «خَارَ» أَيْ: ضَلَّ فِي التَّوَسُّلِ إِلَى مُرَاجِيهِ، وَالْمُرْتَادُ: الطَّالِبُ، وَالذَّلِيلُ: الطَّرِيقُ، وَهُوَ مَنصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلُ لِمَا «يَجِدُ» وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَهُ، يَغْنِي: أَنَّهُ لَا يَجِدُ لَهُ ذَلِيلًا عَلَى التُّغْوِسِ إِلَّا الْفِرَاقَ. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (677/4).

(3) يُنْظَرُ: الْوَسَاطَةُ لِلْجُزْجَانِيِّ (ص 217).

(4) فِي الْأَصْلِ: «إِعَارَةٌ» - بِالْفَتْحِ الْمُهْمَلَةُ -.

(5) فِي اللَّغَةِ.

الأول: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أْبْلَغَ مِنَ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِ أَبِي ثَمَامٍ:
 هُوَ الصَّنْعُ إِنْ يَجْعَلَ فَعْنَزًا، وَإِنْ يَرِثَ فَلَلَزَيْتُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ⁽¹⁾
 وَكَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:
 وَمِنْ الْخَيْسِرِ بَطْءُ سَيْبِكَ عَنِّي أَسْرَعُ الشَّخْبِ فِي الْمَجِيرِ الْجَهَامِ⁽²⁾
 وَالْجَهَامُ: الشَّخَابُ الَّذِي لَا مَاءَ فِيهِ⁽³⁾.
 فَبَيَّنْتُ أَبِي الطَّيِّبِ - لِاسْتِغَالِهِ عَلَى ضَرْبِ الْمَثَلِ بِالشَّخْبِ⁽⁴⁾ - فِيهِ زِيَادَةً فِي
 نَيْلِ الْمُقْصُودِ.

ثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِ الْبُخْتَرِيِّ:
 وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي الثُّدِيِّ كَلَامُهُ الْـ مَضْمُوقُ جَلَّتْ لِسَانُهُ مِنْ عَضْبِهِ⁽⁵⁾
 أَيُّ: مِنْ سَيْفِهِ الْقَاطِعِ.
 وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:
 كَانَ السُّنْهُمُ فِي النُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَى رِمَاجِهِمْ فِي الطُّغْنِ خُرُصَانَا⁽⁶⁾
 وَخُرُصَانُ الشَّجَرِ: قُضْبَانُهَا، وَخُرُصَانُ الرِّمَاحِ: أَسْتُتْهَا، وَاجِدْهَا: خُرُصُ

(1) قَوْلُهُ: «هُوَ» ضَمِيرُ الشَّانِ، وَ«الصَّنْعُ»: الْإِحْسَانُ، وَ«يَرِثُ» أَيُّ: يَتَّبِعُ.
 يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْصَاحِ (679/4).

(2) يُنْظَرُ: الصَّنْعُ الْمُتَّبِعُ (309/1).

(3) يُنْظَرُ: الصُّحَااح (1892/5).

(4) فَكَأَنَّهُ ذَكَرَ دَعْوَى بِذَلِيلِهَا، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ.

(5) قَوْلُهُ: «تَأَلَّقَ» أَيُّ: لَمَعَ، وَ«الثُّدِيُّ»: مَجْلِسُ أَشْرَافِ الْقَوْمِ، وَ«الْمَضْمُوقُ»: الْمَجْلُوعُ،
 وَ«الْعَضْبُ»: السَّيْفُ الْقَاطِعُ. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْصَاحِ (681/4).

(6) يُنْظَرُ: الصَّنْعُ الْمُتَّبِعُ (142/2).

يَعْنِي أَبُو الطَّيِّبِ بِالتَّيْنِ الْمَذْكُورِ: أَنَّ السُّنْهُمَ عِنْدَ النُّطْقِ فِي الْمَضَاءِ تُشَبِّهُ أَيْسَةَ رِمَاجِهِمْ عِنْدَ
 الطُّغْنِ، وَالضُّمِيرُ فِي: «السُّنْهُمِ» يَهْدِي إِلَى بَنِي الْخُنَازِرِ قَوْمِ مَعْدُوجِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي
 قَوْلِهِ قَبْلَ التَّيْنِ:

جَزَى بَنِي الْخُنَازِرِ الْخُنَازِرَ قَبْلَهُمْ فِي قَوْمِهِمْ مِثْلَهُمْ فِي الْمُسْرِ عَدْنَانَا
 يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِبْصَاحِ (681/4).

بالصم أو الكسر، فَبَيْتُ أَبِي الطَّيِّبِ دُونَ بَيْتِ الْبُخْتَرِيِّ، لِأَنَّهُ قَدْ فَاتَهُ مِنَ الْإِسْتِعَارَةِ التَّخِيلِيَّةِ وَالضَّمَالَةِ لِلْكَلَامِ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مِثْلَ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِ أَبِي زَيْنَادٍ⁽¹⁾:

وَلَمْ يَكْ أَكْثَرَ الْفَتَيَانِ مَالًا وَلَكِنْ كَانَ أَزْخِيفَهُمْ ذِرَاعًا⁽²⁾
وَقَوْلِ أَشَجَعٍ⁽³⁾:

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الْغَنَى وَلَكِنْ مَفْرُوفُهُ أَوْسَعُ⁽⁴⁾

(وَعَيْزُ ظَاهِرٍ وَإِذَا عَيْزُ الظَّاهِرِ، فَهُوَ كَمَا قَالَ النَّاظِمُ: (كَوَضِعِ مَعْنَى فِي مَحَلِّ آخِرٍ) أَيِ: وَهُوَ أَنْ يَنْقَلِ الْمَعْنَى إِلَى مَحَلِّ آخِرٍ، كَقَوْلِ الْبُخْتَرِيِّ:

سَلِّبُوا وَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيْهِمْ مَحْمُورَةٌ فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسَلِّبُوا⁽⁵⁾
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

يَبْسُ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجْرَدٌ مِنْ جَنْبِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغَمَّدُ⁽⁶⁾
(أَوْ يَشَابِهَانِ) أَيِ: وَمِنْ غَيْرِ الظَّاهِرِ أَنْ يَشَابَهَ مَعْنَى الْبَيْتِ الْأَوَّلِ وَمَعْنَى الْبَيْتِ الثَّانِي، كَقَوْلِ جَرِيرٍ:

(1) يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِّ بْنِ هِشَامِ الْكَلَابِيِّ، أَبُو زَيْنَادٍ: عَالِمٌ بِالْأَدَبِ، لَهُ شِعْرٌ جَيِّدٌ، لَهُ: كِتَابُ التَّوَابِرِ، وَالْفُرُوقِ، وَالْإِبِلِ، وَخُلُقُ الْإِنْسَانِ، تُوَفِّيَ نَحْوَ سَنَةِ 200. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (184/8).

(2) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ (467/6).

وَقَوْلُهُ: «أَزْخِيفَهُمْ ذِرَاعًا» أَيِ: أَوْسَعَهُمْ، وَهُوَ كِبَايَةُ غِنٍ جَوْدِهِ وَكَرَمِهِ.

(3) أَشَجَعُ بْنُ عَمْرِو السَّلْمِيِّ، أَبُو الْوَلِيدِ: شَاعِرٌ فَخْلٌ. وُلِدَ بِالْيَمَامَةِ، وَنَشَأَ فِي الْبَصْرَةِ، وَانْقَلَبَ إِلَى الرُّقَّةِ، وَاسْتَقَرَّ بِبَغْدَادٍ، مَذْحُ الْبَرَامِكَةِ، وَانْقَطَعَ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى فَقَرَّبَهُ مِنَ الرَّشِيدِ، فَأَعْجَبَ الرَّشِيدُ بِهِ، فَأَثَرَى وَخَسَنَتْ خَالُهُ، تُوَفِّيَ نَحْوَ سَنَةِ 195. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (331/1).

(4) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ (296/1 - 297).

(5) «سَلِّبُوا» أَيِ: جَرِّدُوا مِنْ ثِيَابِهِمْ، وَ«أَشْرَقَتْ» أَيِ: ظَهَرَتْ أَوْ لَمَعَتْ.

وَمَعْنَى الْبَيْتِ: أَنَّ لِبَاسَهُمْ كَانَ أَحْمَرَ، فَلَمَّا سَلِّبُوا بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ حُمْرَةُ الْبِمَاءِ؛ فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسَلِّبُوا.

(6) يُنْظَرُ: الْوَسَاطَةُ (ص 256).

وَالنَّجِيعُ: الدَّمُ الْمَائِلُ إِلَى سَوَادٍ، وَالْمُغَمَّدُ: قِرَابُ السَّيْفِ.

فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبٍ لِحَامُهُمْ سِوَاءَ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْجِمَارِ⁽¹⁾
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاءٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابٌ⁽²⁾
فَتَغْيِيرُ جَرِيرٍ عَنِ الرَّجُلِ بِذِي الْعِمَامَةِ كَتَغْيِيرِ أَبِي الطَّيِّبِ عَنْهُ بِـ «مَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاءٌ»، وَكَذَا التَّغْيِيرُ عَنِ الْمَرْأَةِ بِذَاتِ الْجِمَارِ، وَبِـ «مَنْ فِي كَفِّهِ خِضَابٌ»⁽³⁾.
(أَوْ ذَا اشْتَمَلُ) أَيُّ: وَمِنْ غَيْرِ الظَّاهِرِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الثَّانِي اشْتَمَلُ مِنَ الْأَوَّلِ،
كَقَوْلِ جَرِيرٍ:

إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ زَأَيْتَ النَّاسَ كُلَّهُمْ غَضَابًا⁽⁴⁾
وَكَقَوْلِ أَبِي نُوَابِسٍ:

وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَكْبَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ⁽⁵⁾
فَالْمَعْنَى فِي بَيْتِ أَبِي نُوَابِسٍ اشْتَمَلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ⁽⁶⁾.
(وَمِنْهُ) أَيُّ: وَمِنْ غَيْرِ الظَّاهِرِ (قَلْبُ) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الثَّانِي تَقْيِضُ
الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، كَقَوْلِ أَبِي الشَّيْبِ:

(1) وَالْأَرْبُ: الْحَاجَةُ، وَالْبَحْىُ: جَمْعُ لَحِيَةٍ وَهِيَ شَعْرُ الْخَدَيْنِ وَالذَّقْنِ، وَذُو الْعِمَامَةِ: الرَّجُلُ،
وَذَاتُ الْجِمَارِ: الْمَرْأَةُ، وَقَوْلُهُ: «ذُو الْعِمَامَةِ وَالْجِمَارِ» تَغْلِيظٌ. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (4/686).
(2) يُنْظَرُ: الطَّبِيعُ الْمُنْبِي (1/285).

وَالْقَنَاءُ: الرِّمْحُ، وَالْخِضَابُ: صَبْغُ الْجَنَابِ.

(3) عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ عَنْ الْمَوْضُوفِ فِي الْجَمْعِ.

(4) يُنْظَرُ: الْعَمَلَةُ فِي مُحَاسِنِ الشَّعْرِ وَأَدَابِهِ (2/144).

(5) يُنْظَرُ: الْبَدِيعُ فِي نَقْدِ الشَّعْرِ لِابْنِ مَنَظَلٍ (ص 293).

وَالْمُرَادُ بِالْوَاحِدِ: هَارُونُ الرَّشِيدِ الْوَارِدُ فِي قَوْلِهِ قَبْلَهُ:

قَوْلًا لِهَارُونَ إِمَامٍ الْهَدَى هَذَا اجْتِمَاعُ الْمَجْلِسِ الْخَاشِدِ

(6) قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ الْخَمَوِي فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ (2/373) - عَنْ بَيْتِ أَبِي نُوَابِسٍ -: «فَرَادَ عَلَى جَرِيرٍ
زِيَادَاتٍ، مِنْهَا: قَصْرُ الْوَزْنِ، وَحُسْنُ الشُّبْلِكِ، وَإِخْرَاجُ كَلَامِهِ مِنَ الظَّنِّ إِلَى الْيَقِينِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
ذِكْرَ الْعَالَمِ أَعْلَمُ مِنْ ذِكْرِ النَّاسِ فِي بَيْتِ جَرِيرٍ».

(7) مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَزِينَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ تَمِيمٍ الْخَزَاعِيُّ: شَاهِرٌ مَطْبُوعٌ، سَبْرِيحُ
الْخَاطِرِ، رَقِيقُ الْأَلْفَاظِ، مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَأَبُو الشَّيْبِ لَقَبٌ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو جَعْفَرٍ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لَدِيدَةً حُبًّا لِذِكْرِكَ فَلْيَلْمِنِي الْوُؤْمُ^(١)
وَقَوْلِ أَبِي الطَّبَيْبِ:

أَجِبُّهُ وَأَجِبْ فِيهِ مَلَامَةً؟! إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَغْدَائِهِ^(٢)
فَهَذَا تَقْيِضٌ مَعْنَى بَيْتِ أَبِي الشَّيْخِ:

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِالسَّرَقَاتِ الشَّعْرِيَّةِ: الْاِقْتِبَاسُ، وَهُوَ قَوْلُ النَّاطِلِ:

(وَاقْتِبَاسٌ يُنْقَلُ) وَهُوَ أَنْ يُضْمِنَ الْكَلَامُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ^(٣) أَوْ الْحَدِيثِ، لَا
عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ، أَيْ: لَا عَلَى أَنْ طَرِيقَهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، إِذْ لَوْ كَانَ
كَذَلِكَ - كَانَ يُقَالُ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَذَا - لَمْ يَكُنْ اقْتِبَاسًا.

مِثَالُهُ قَوْلُ الْحَرِيرِيِّ: «فَلَمْ يَكُنْ (لَا كَلِمَجِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ)^(٤)»، حَتَّى أَنْشَدَ
فَأَعْرَبَ^(٥).

وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٦):

إِنْ كُنْتُ أَرْمَعُ عَلَى هَجَرِنَا مِنْ غَيْرِ مَا جُزِمَ «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ»^(٧)

دَغِيلُ الْخَزَاعِي، غَمِي فِي آخِرِ غَمْرِهِ، قُبِلَ سَنَةَ ١٩٦. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ (٢٧١/٦).

(١) يُنْظَرُ: مُحَاضَرَاتُ الْأَدْبَاءِ لِلزَّاعِبِ (٥٢/٢).

(٢) يُنْظَرُ: الصَّنِيعُ الْمُتَّبِعِي (٢٨٢/١).

وَمَعْنَى الْبَيْتِ: كَيْفَ أَجِبْتُ فِيهِ الْمَلَامَةَ وَأَنَا أَجِبُّهُ، وَالْمَلَامَةُ فِيهِ هِيَ مِنْ أَغْدَائِهِ؟ هَلِيبُ أُمُورٍ لَا
تُجْتَمِعُ لِتَنَاقُضِهَا أَوْ تَضَادِّهَا. يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ (٥٥٦/٢).

(٣) الْاِقْتِبَاسُ مِنَ الْقُرْآنِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَجُوزُهُ قَوْمٌ، وَمَنْعُ مِنْهُ آخَرُونَ، وَالْأَوَّلَى: اجْتِنَابُهُ فِي الشَّعْرِ
خَاصَّةً، وَتَخْرِيمُهُ فِيهِ لَيْسَ بِمُعِيدٍ.

يُنْظَرُ: الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ لِلْسَيُوطِيِّ (٣٨٦/١ - ٣٨٩)، شَرْحُ عَقُودِ الْجَمَانِ لِلْسَيُوطِيِّ
(ص ١٦٨).

(٤) مُقْتَبَسٌ مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ، آيَةُ: ٧٧.

(٥) يُنْظَرُ: مَقَامَاتُ الْحَرِيرِيِّ (ص ٣٢).

(٦) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْخَسَنِ الْكَاتِبِيُّ. يُنْظَرُ: بَغِيَةُ الْإِيضَاحِ (٦٩١/٤).

(٧) مُقْتَبَسٌ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ، آيَةُ: ١٨.

وَأَنْ تُبَدِّلَ بِنَا غَيْرَنَا
فَد «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»^(١)
وَمِنْ الْحَدِيثِ قَوْلُ ابْنِ عَبَّادٍ^(٢):

قَالَ لِي: إِنَّ زَقِيْبِي
قُلْتُ: دَغْبِي وَجْهَكَ «أَلَا
سَيِّءُ الْخُلُقِ قَذَارَةٌ
جَنَّةُ خُفْتُ بِالْمَكَارَةِ»^(٣)

(وَمِنْهُ) أَي: وَمِمَّا يَصِلُ بِالسَّرَقَاتِ (تُضْمِنُ)، وَهُوَ أَنْ يُضْمِنَ [الشَّاعِرُ]^(٤)
شَيْئًا مِنْ شَعْرِ الْغَيْرِ بَيْنًا أَوْ مَا قُوَّةً، [أَوْ]^(٥) بِضَرَاغَا كَانَ أَوْ مَا دُونَهُ، مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ إِنَّ
لَمْ [يَكُنْ]^(٦) مَشْهُورًا عِنْدَ الْبُلَغَاءِ، وَإِنْ كَانَ مَشْهُورًا فَلَا اخْتِيَاغَ عَلَى التَّنْبِيهِ.
كَقَوْلِ الْخَرِيرِيِّ:

عَلَى أَنِّي سَأُنْشِئُ عِنْدَ بَنِي سِي
«أَضَاعُونِي وَأَيُّ قَتَى أَضَاعُوا»^(٧)
الْبُضْرَاعُ الثَّانِي مِنْ بَيْتِ الْغُرْجِي^(٨)، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍو بْنِ
عُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) مُقْبَسٌ مِنْ سُورَةِ آلِ هِنَرَانَ، آيَةُ: ١٧٣.

(٢) إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ الْعَبَّاسِ، أَبُو الْقَاسِمِ الطَّالِقَانِيُّ: وَزِيرٌ فَلَبَّ عَلَيْهِ الْأَذْبُ، فَكَانَ مِنْ
النُّوَابِرِ عَلَمًا وَفَضْلًا وَتَذْيِيرًا وَخَوْفَةً زَائِي، وَلَقَّبَ بِالصَّاحِبِ؛ لِصُحْبَتِهِ مُؤَيَّدَ الثُّلُوثِ مِنْ جِبَاءِ،
وُلِدَ فِي الطَّالِقَانِ - مِنْ أَصْحَابِ قُزُوبِن - سَنَةَ ٣٢٦، وَتَوَفَّى بِالزَّيِّ سَنَةَ ٣٨٥، وَنُقِلَ إِلَى أَصْبَهَانَ
فَلُذِّنَ فِيهَا، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْكُشْفُ عَنْ مَسَاوِي شَعْرِ الْمُتَنَبِّي، وَالْإِقْنَاعُ فِي الْغُرُوضِ وَتَخْرِيجِ
الْقَوَافِي، وَغُرُوَانُ الْمَخَارِفِ وَذِكْرُ الْخَلَائِفِ، وَلَهُ شِعْرٌ جُمِعَ فِي دِيْوَانٍ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ
(٣١٦/١).

(٣) مُقْبَسٌ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُفْتُ الْجَنَّةَ بِالْمَكَارِهِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ -
بِلَفْظٍ: «خَجِبْتُ» - (٦٤٨٧)، وَفَسِّلِمَ (٢٨٢٢).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «الشَّعْرُ»، وَلَقُلَّ الصُّوَابُ مَا أُثْبِتَ أَغْلَاهُ.

(٥) كَذَا، وَكَأَنَّهَا مُفْخَنَةٌ.

(٦) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٧) يُنْظَرُ: مَقَامَاتُ الْحَرِيرِيِّ (ص ٣٦٢).

(٨) هُوَ صَدْرُ بَيْتٍ لَهُ، وَتَمَامُهُ:

لِيَنْزِمَ كَسْرِيَّةً وَسَدَادَ ثَغْرِي

يُنْظَرُ: ربيع الأبرار للزمخشري (٢٢/٢).

وأحسنه: ما زاد على الأصل بِنَكْتَةٍ؛ كَالثَّوْرِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ:
 إِذَا الزُّهْمُ أَبْذَى لِي لَمَاهَا وَتَغَرَّهَا «تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعَذِيبِ وَبَارِقِ»
 وَيَذَكِّرُنِي مِنْ قَدِّهَا وَمَذَامِجِي «مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجَزَى السَّوَابِقِ»⁽¹⁾
 وَالْعَذِيبُ وَبَارِقُ: مَوْضِعَانِ مَعْرُوفَانِ، فِيهِ التَّضْمِينُ ثَوْرِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْعَذِيبَ
 تَضْمِينُ الْعَذَبِ، وَعَنَى بِهِ: شَقَّةَ الْحَيَاةِ، وَبَارِقُ: تَغَرَّهَا الشَّيْبَةُ بِالْبَرْقِ، وَبِمَا يَبْتَنُّهَا:
 رِيْقَهَا، وَشَبَّهَ تَبَحُّثَ قَدِّهَا بِتَمَايُلِ الرُّمَحِ، وَجَرَيَانِ دُمْعِهِ عَلَى الثَّنَائِعِ بِجَرَيَانِ الْحَبْلِ
 السَّوَابِقِ، فَرَادَ عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ بِهَذِهِ الثَّوْرِيَّةِ⁽²⁾.
 وَلَا يَضُرُّ فِي التَّضْمِينِ التَّغْيِيرُ النَّبِيرُ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي يَهُودِيٍّ بِهِ دَاءُ الثُّغْلَبِ:
 أَقُولُ لِنَفْسِي غَلَطُوا وَغَضُّوا مِنْ الشُّنَيْخِ الرَّشِيدِ وَأَنْكَرُوهُ
 هُوَ ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى يَضَعِ الْعِمَامَةَ تَغْرِفُوهُ⁽³⁾
 وَأَضَلَّ النَّبِيَّ لِسَخِيمِ بْنِ وَثِيلٍ⁽⁴⁾، وَفِي النَّبِيِّ تَهَكُّمٌ ظَاهِرٌ.
 وَرُبَّمَا سَجَّى تَضْمِينُ النَّبِيِّ [فَمَا]⁽⁵⁾ زَادَ [عَلَى النَّبِيِّ]⁽⁶⁾: اسْتِعَانَةٌ، وَتَضْمِينُ
 الْمُبْضَرَّاعِ فَمَا ذُوْنُهُ: إِذَا عَا⁽⁷⁾.

(وَتَلْمِيحٌ) أَيُّ: وَمِمَّا يُتَّصَلُ بِالسَّرْقَاتِ التَّلْمِيحُ - بِتَقْدِيمِ اللَّامِ عَلَى الْجِيمِ،

(1) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْحَمَوِيِّ (329/2).

(2) إِذْ بَيْتُ الْمُتَشَبِّهِ:

تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعَذِيبِ وَبَارِقِ مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجَزَى السَّوَابِقِ

يُنْظَرُ: التُّبْحُ الْمُنَبِّئُ (429/1).

(3) الْبَيْتَانِ لِإِبْنِ الْبَيْنِ مَوْسَى بْنِ مُلْهِمٍ. يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (696/4).

(4) وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ الثَّامِنِ مِنْ عِلْمِ الْمُغَنِّي، وَلَفْظُهُ:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَغْرِفُونِي

وَلَا تَصِحُّ نَسْبَةُ لِلْخُجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ، وَإِنَّمَا الْخُجَّاجُ تَمَثَّلَ بِهِ.

(5) فِي الْأَصْلِ: (فِيمَا)، وَالضُّوَابُ مَا أُثْبِتَ أَغْلَاهُ.

(6) كَذَا.

(7) وَيُسَمَّى: رَفُؤًا - أَيْضًا -. يُنْظَرُ: عُلُومُ الْبَلَاغَةِ (ص 313).

وَتَقْدُمُ الْجِيمِ عَلَى اللَّامِ هُنَا: غَلَطَ مُحَضَّرٌ⁽¹⁾ -، وَهُوَ أَنْ يُشَارَ إِلَى قِصَّةِ أَوْ شِعْرِ أَوْ
مَثَلٍ سَائِرٍ⁽²⁾ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ تِلْكَ الْقِصَّةِ أَوْ الشِّعْرِ أَوْ الْمَثَلِ.

كَقَوْلِ أَبِي تَمَامٍ:

فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي أَخْلَامُ نَائِمٍ أَلَمْتُ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرُّكْبِ يَوْشَعٌ⁽³⁾

أَشَارَ إِلَى قِصَّةِ يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ فَتَى مُوسَى، وَاسْتِيقَافِهِ الشَّمْسِ.

وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁴⁾:

لَعَمْرُؤِ مَعَ الرُّمُضَاءِ وَالنَّارِ تَلْتَظِي أَرْقُ وَأَخْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَزْبِ⁽⁵⁾

أَشَارَ إِلَى الْبَيْتِ الْمَشْهُورِ:

(1) لَأَنَّ التَّلْمِيحَ يُذَكِّرُ فِي مَبْخَبِ الْإِسْتِغَارَةِ.

(2) وَمِثْلُ ذَلِكَ: الْإِشَارَةُ إِلَى خَبِيرٍ أَوْ آيَةٍ أَوْ مَسْأَلَةٍ عَلَنِيَّةٍ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

خَلِدُوا يَتَجَمِّي هَذَا الْغُرَالُ فَإِنَّهُ زَمَانِي بِسَهْمِي مُفْلَتِيهِ عَلَى غَنَدٍ
وَلَا تَقْتُلُوهُ إِنِّي أَنَا عَبْدُهُ وَلَمْ أَرْحُرْ أَطُّ بِقَتْلِ بِالْمَجْدِ

يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (700/4).

(3) وَقَبْلَهُ:

فَرَدْتُ عَلَيْنَا الشَّمْسُ وَاللَّيْلُ رَاغِمٌ بِشَمْسٍ لَهُمْ مِنْ جَانِبِ الْجَنْدَرِ تَطْلُعُ

«وَصِفَ لُحُوقَهُ بِالْأَجْبَةِ الْمُرْتَحِلِينَ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ بِوَجْهِ الْخَبِيرِ مِنْ جَانِبِ الْجَنْدَرِ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، ثُمَّ اسْتَغْطَمَ ذَلِكَ وَاسْتَعْرَبَ وَتَجَاهَلَ تَحْيِيزًا، وَقَالَ: أَهَذَا حُلْمٌ أَرَاهُ فِي النَّوْمِ أَمْ كَانَ فِي الرُّكْبِ يَوْشَعُ فَرَدَ الشَّمْسُ؟ إِشَارَةً إِلَى قِصَّةِ يَوْشَعَ وَاسْتِيقَافِهِ الشَّمْسِ جِئْنَا فَاتَّلَ الْجَبَّارِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَخَافَ أَنْ تُغَيَّبَ فَيَدْخُلَ الشَّبْتُ فَلَا يَجِلُّ لَهُ قِتَالُهُمْ، فَذَعَا اللَّهَ تَعَالَى فَأَوْقَفَهَا لَهُ حَتَّى فَرَّغَ».

يُنْظَرُ: شَرْحُ عُقُودِ الْجَمَانِ لِلْسَيُوطِيِّ (ص 171).

(4) هُوَ أَبُو تَمَامٍ. يُنْظَرُ: الْعَمْدَةُ فِي مَحَاسِنِ الشَّعْرِ وَآدَابِهِ (88/2).

(5) الرُّمُضَاءُ: الْأَرْضُ الْحَارَّةُ، وَتَلْتَظِي: تَتَوَقَّدُ، وَالْأَخْفَى: الْأَسْفَى.

يُنْظَرُ: بَغْيَةُ الْإِيضَاحِ (702/4).

الْمُسْتَجِيرُ بِغَمْرٍ وَجَنْدُ كُرَيْبٍ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ⁽¹⁾
وَعَمَرُوهُ هُوَ جَسَّاسُ بَنِي مُرَّةَ، كَمَا فِي الْمَطْوَلِ⁽²⁾، وَاعْتَرَضَهُ الشُّلْبِيُّ فَقَالَ: إِنَّمَا
هُوَ عَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَجَسَّاسُ [هُوَ جَسَّاسُ]⁽³⁾ بَنِي مُرَّةَ، وَلَعَلَّهُ مِنَ النَّاسِخِ⁽⁴⁾.
وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَبَرِيِّ: «فَبِتُّ بَلِيلَةَ [النَّابِغِيَّةِ]⁽⁵⁾»، وَأَخْرَاجُ يَغْقُوبِيَّةٍ⁽⁶⁾.

(و) مِنْ ذَلِكَ (حَلٌّ) وَهُوَ أَنْ يَنْتَرِ التَّنْظِيمُ، عَكْسُ الْعَقْدِ، كَقَوْلِ بَعْضِ الْمُعَارِبَةِ:
«فَبَانَتْ لَمَّا قُبِحَتْ فَعَلَاتُهُ، وَخَنَظَلَتْ نَخَلَاتُهُ، لَمْ يَزَلْ سُوءُ الظَّنِّ يَنْتَادُهُ، وَيُصَدِّقُ تَوَهُمَهُ
فِي الَّذِي يَنْتَادُهُ» حَلٌّ قَوْلِ أَبِي الْعَلَيْبِ:
إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظَنُونُهُ وَصَدَّقَ مَا يَنْتَادُهُ مِنْ تَوَهُمٍ⁽⁷⁾

(ز) مِنْ ذَلِكَ (عَقْدٌ)، وَالْعَقْدُ: هُوَ أَنْ يَنْظِمَ نَثْرًا - قُرْآنًا كَانَ أَوْ حَدِيثًا أَوْ مَثَلًا

(1) «وَقُبْضَةُ ذَلِكَ: أَنْ عَمَرُوا تَرْصُدَ كُلِّبًا حَتَّى ابْتَغَدَ عَنِ الْجَمَى، فَرَكِبَ قَرْصَةً، فَأَتْبَعَهُ فَرَسٌ
ضَلَبَهُ، ثُمَّ وَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: «هِيَ عَمَرُو، أَخْبَثِي بِشَرْبَةِ مَاءٍ» فَأَجْهَزَ عَلَيْهِ، فَنَافَتْ، فَقِيلَ هَذَا
الْبَيْتُ».

يُنْظَرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ (543/2).

(2) فِي شَرْحِ التَّلْخِيسِ لِسَعْدِ الدِّينِ التُّنْجَانِي.

(3) زِيَادَةٌ مِنْ حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ عَلَى السُّعْدِ يَفْتَضِيهَا النَّبَاطُ.

يُنْظَرُ: شُرُوحُ التَّلْخِيسِ (528/4).

(4) أَيْ: فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ.

(5) الَّذِي فِي الْمَقَامَاتِ لِلْخَبَرِيِّ: «بَلِيلَةُ نَابِغِيَّةٍ».

(6) يُنْظَرُ: مَقَامَاتُ الْحَرِيرِيِّ (ص 273).

وَقَوْلُهُ: «فَبِتُّ بَلِيلَةَ نَابِغِيَّةٍ» يُشِيرُ إِلَى بَيْتِ النَّابِغَةِ التُّنْجَانِي:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي ضَمِيلَةً مِنْ الرُّقَشِ فِي أَتْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ

وَقَوْلُهُ: «وَأَخْرَاجُ يَغْقُوبِيَّةٍ» إِشَارَةٌ إِلَى قِصَّةِ يَغْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْمَذْكُورَةُ فِي سُورَةِ يُوسُفَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ -.

(7) يُنْظَرُ: الصُّبْحُ الْمُنْبِي (376/2).

أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ - لَا عَلَى طَرِيقِ الْإِقْتِبَاسِ، كَقَوْلِ أَبِي الْمَثَابَةِ:

مَا بَالُ مَنْ أَوْلَاهُ نُطْفَةً وَجَسِيْفَةً آخِرَةً؛ يَفْخَرُ؟

عَقَدَ قَوْلَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا لِابْنِ آدَمَ وَالْفَخْرِ، وَإِنْ أَوْلَاهُ نُطْفَةً، وَآخِرُهُ جَسِيْفَةٌ»⁽¹⁾.

وَإِنْ كَانَ قُرْآنًا أَوْ حَدِيثًا، فَإِنَّمَا يَكُونُ عَقْدًا إِذَا غُيِّرَ تَغْيِيرًا كَثِيرًا لَا يَتَحَصَّلُ بِمَثَلِهِ كَثِيرٌ فِي الْإِقْتِبَاسِ، أَوْ لَمْ يُغَيَّرْ تَغْيِيرًا كَثِيرًا وَلَكِنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ الْحَدِيثِ؛ فَجَيِّدٌ لَا يَكُونُ عَلَى طَرِيقِ الْإِقْتِبَاسِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽²⁾:

أَبْلَنِي بِالَّذِي اسْتَعْرَضْتَ خَطًا⁽³⁾ وَأَفْهَمَ مَعْرِفًا قَدْ شَاهَدُوهُ

فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْبَرَّانِيَا عَنَّتْ لَجَلَالِ هَيْبَتِهِ الْوُجُوهُ

يَقُولُ: «إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاتَّجِبُوهُ»⁽⁴⁾

(وَالثَّانِي إِنْ نَسَلَ أَيُّ: وَيَتَّبِعِي لِلْمُتَكَلِّمِ شَاعِرًا كَانَ أَوْ كَاتِبًا أَنْ يَتَأَثَّرَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ⁽⁵⁾):

الأول: (بِرَاعَةِ اسْتِهْلَالِ الْإِنْتِقَالِ) وَهِيَ الْإِبْتِدَاءُ، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

(1) يُنْظَرُ: بَرِيقَةُ مَحْمُودِيَةِ لِلخَادِمِي (217/2).

(2) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ الْوُاسِطِيُّ الْبَاسْمِي. يُنْظَرُ: بَغِيَةُ الْإِيضَاحِ (697/4).

(3) فِي الْأَصْلِ: (اسْتَعْرَضْتَ حِفْظًا)، وَالضَّوَابُّ مَا أُثْبِتَ أَغْلَاةً.

(4) قَوْلُهُ: «أَبْلَنِي» أَيُّ: أَغْلَبَنِي، وَ«اسْتَعْرَضْتَ» أَيُّ: اسْتَدْنْتُ، وَ«الْبَرَّانِيَا»: الْخَلَائِقُ، جَمْعُ بَرِيَّةٍ، وَ«عَنَّتْ»: خَضَعَتْ.

وَالشَّاهِدُ: عَقْدُهُ ذَلِكَ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ: 282. يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ثَمَّةً.

(5) حَتَّى تَكُونَ أَغْذَبَ لَفْظًا - بِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّافَرِ وَنَحْوِهِ -، وَأَحْسَنَ سَبْكًا - بِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّعْقِيدِ -، وَأَضَحَّ مَعْنَى - بِمُطَابَقَتِهِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ - . يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (705/4).

قفا نُبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَمُنْزِلٌ⁽¹⁾

وَقَوْلٍ أَشْجَعَ السَّلْمَى فِي وَصْفِ الدِّيارِ:

قَطَرَ عَلَيْهِ نَجِيَّةً وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الْأَيَّامُ⁽²⁾

وَأَحْسَنُهُ مَا نَأْسَبُ الْمَقْصُودَ، وَبِهَذَا يُقَيَّدُ الْإِبْتِدَاءُ بِبَرَاةِ الْإِسْتِهْلَالِ، كَقَوْلِهِ فِي التَّهْنِئَةِ:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا

وَقَوْلِهِ فِي التَّرْتِيبَةِ:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا خَذَارٍ خَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي⁽⁴⁾

وَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ يَهْتِنُ الْمُخْتَصِمَ فِي فَتْحِ غُمُورِيَّةٍ، وَكَانَ أَهْلُ التَّنْجِيمِ زَعَمُوا أَنَّهَا لَا تُفْتَحُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ:

السَّيْفُ أَضْدَقُ إِنْبَاءٍ مِنَ الْكُثْبِ فِي حَدِّهِ الْحَدُّ بَيْنَ الْجِدِّ وَاللَّعِبِ⁽⁵⁾

(1) هِيَ مَطْلَعٌ مُعَلَّقَتِهِ، وَتَمَامُ الْبَيْتِ:

يَسْقُطُ الْبَلْوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَخُورَمِلَ

يُنْظَرُ: المعلقات العشر وأخبار شعرائها (ص 62).

(2) يُنْظَرُ: خزانة الأدب للبغدادي (1/299).

(3) الْبَيْتُ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْخَازَرِ، وَتَمَامُهُ:

وَكُذِّبَ الْمَجْدُ فِي أَفْقِ الْعَلَا ضَعْفًا

يُنْظَرُ: خزانة الأدب للحموي (1/35).

(4) الْبَيْتُ لِأَبِي الْفَرْجِ الشَّافِيِّ يَزِيهِ فَخْرُ الدَّوْلَةِ مِنْ مُلُوكِ آلِ بُوَيْهِ.

يُنْظَرُ: بغية الإيضاح (4/709).

وَالْبَطْشُ: الْأَخْذُ بِشِدَّةٍ، وَالْفَتْكُ: قُرْبٌ مِنْهُ.

(5) «إِنْبَاءٌ» مُضَدَّرٌ «أَنْبَاءٌ» أَي: أَخْبَرُ، وَيُضَبُّ: «أَنْبَاءٌ» - بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ -: جَمْعُ: «نَبَأٌ» أَي: أَضْدَقُ أَخْبَارًا، وَخَذَ السَّيْفُ: مَقْطَعُهُ.

وأمثال هذا كثير.

والثاني: وهو براعة التخلص، أي: الخروج بما شئب^(١) الكلام به من شئب أو غيره إلى المقصود، مع رعاية الملاءمة بينهم^(٢)، وخرج بهذا القيد: الإقتضاب، فإنه عذم الملاءمة في الانتقال بين ما افتتح به الكلام وبين المقصود^(٣)، وهو مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين^(٤)، كقول أبي تمام:

لو رأى الله أن في الشئب خيراً جاوزته الأبرار في الخلد شيئاً^(٥)

ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه؛ فقال:

كل يوم تبدي ضروف الليالي خلقاً من أبي سعيد غريباً^(٦)

ومن الإقتضاب: ما يقرب من التخلص، كقوله بغد حمد الله: أما بغد، وقيل: هو فضل الخطاب^(٧).

فمن حسن الانتقال قول أبي تمام:

(١) أي: ابتدئ، وأصل الشئب: ابتداء القصيدة بذكر أمور الشباب، فاستعمل في مطلق الانتقال على سبيل المجاز المرسل. ينظر: المراجع السابق نفسه.

(٢) لأن السامع يكون مترقباً للانتقال من الشئب إلى المقصود كيف يكون، فإذا كان حسناً متلائم الطرفين، حرك نشاط السامع، وأعان على إصغائه إلى ما بغده، وإن كان بخلاف ذلك، كان الأمر بالعكس. اهـ من الإيضاح.

(٣) ينظر: المثل السائر (260/2).

(٤) المخضرمون: من قالوا الشعر في الجاهلية والإسلام.

(٥) الأبرار: المطيعون، والخلد: الجنة، والشئب: جمع أشئب أي: شائب.

(٦) ضروف الليالي: خواتمها، وأبو سعيد: هو محمد بن يوسف الثوري.

ينظر: بغية الإيضاح (712/4).

(٧) الزايد في قول الله تعالى: ﴿وَأَنبَنَهُ الْخُكَّةَ وَقَصَلَ لَظَابِ﴾ [ص:20].

ينظر: الكشف (80/4).

أَمَطَّلَعَ الشَّمْسُ تَجْبِي أَنْ تَرُومَ بِنَا فَقُلْتُ: كَلَّا، وَلَكِنْ مَطَّلَعَ الْجُودُ⁽¹⁾
وَأَمْثَالُ هَذَا كَثِيرٌ.

وَالثَّلَاثُ الْبَرَاعَاتُ الَّتِي يُتَّبَعِي الثَّانِي فِيهَا: بَرَاعَةُ (خَسْنِ الْخَتَامِ. انْتَهَى الْمَقَالِ)؛
فَيَجِبُ عَلَى الْبَلِغِ أَنْ يَخْتِمَ كَلَامَهُ شِعْرًا كَانَ أَوْ رِسَالَةً أَوْ خُطْبَةً بِأَحْسَنِ خَاتِمَةٍ؛ لِأَنَّهُ
بِمَا يَبْغِيهِ السَّمْعُ وَيَرْتَبِسُ فِي النَّفْسِ⁽²⁾، كَقَوْلِ أَبِي نَوَاسٍ:

فَلِإِنِّي جَدِيدٌ إِذْ بَلَّغْتُكَ بِالْمُنَى وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ بِنَفْسِكَ جَدِيدُ
فَلِإِنْ تُؤَلِّمُنِي بِنَفْسِكَ الْجَمِيلِ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَلِإِنِّي عَاجِزٌ وَشَكُورُ⁽³⁾
وَأَحْسَنُهُ: مَا آدَنَ بِانْتِهَاءِ الْكَلَامِ⁽⁴⁾ حَتَّى لَمْ يَبْقَ لِلنَّفْسِ تَشْوِيقٌ إِلَى مَا وَرَاءَهُ،

(1) يُنْظَرُ: الْعَمَلَةُ فِي مَحَاسِنِ الشَّعْرِ وَأَدَابِهِ (67/2).

وَقَوْلُهُ: «تَرُومَ» أَيُّ: تُقْصِدُ.

وَالشَّاهِدُ: فِي أَنَّهُ أَحْسَنُ التَّخْلِصِ، بِأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ مَطَّلَعَ الشَّمْسِ إِلَى الْمَفْدُوحِ بَعْدَ أَنْ جَعَلَهُ
مَطَّلَعَ الْجُودِ، فَكَانَ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي مَنَاسِبَةً مِنْ جِهَةِ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا مَطَّلَعٌ
لِأَمْرِ مَخْمُودٍ.

وَالْمُرَادُ بِمَطَّلَعَ الْجُودِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ الَّذِي مَدَحَهُ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ.

يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْإِبْرَاحِ (710/4).

(2) فَإِنْ كَانَ مُخْتَارًا جَبَرُ مَا عَسَاءَ وَقَعَ فِيمَا قَبْلَهُ مِنَ التَّفْصِيرِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُخْتَارٍ كَانَ بِخِلَافِ
ذَلِكَ، وَرُبَّمَا أَنْشَى مَخَاسِنَ مَا قَبْلَهُ. اهـ مِنَ الْإِبْرَاحِ.

(3) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْحَمَوِيِّ (502/2).

الْجَدِيدُ: الْمُسْتَجِدُّ، وَالْمُنَى: مَا يُسْتَمْنَى وَيُطْلَبُ، وَقَوْلُهُ: «تُؤَلِّمُنِي» أَيُّ: تُعْطِينِي، وَقَوْلُهُ: «فَأَهْلُهُ»
أَيُّ: فَأَنْتَ أَهْلُهُ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: خَسْنُ الْخَتَامِ فِي قَوْلِهِ: «وَإِلَّا فَلِإِنِّي عَاجِزٌ وَشَكُورُ» فَإِنْ قُبِلَ الْعَذَرُ يَتَضَرَّى
انْقِطَاعَ الْكَلَامِ، وَالْمُرَادُ: شَكُورُ لِعَطَايَا الْمَاضِيَةِ، أَوْ لِإِضْفَائِهِ إِلَى مُدْبِحِهِ.

يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ (713/4).

(4) بِأَنْ يَكُونَ لَفْظًا مُؤَسَّرًا لِلذَّلَالَةِ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ، وَلَوْ فِي مُجَرَّدِ الْغُرُوبِ وَالْعَادَةِ؛ كَالدُّعَاءِ
وَالسَّلَامِ، وَيُسَمَّى الْإِنْتِهَاءُ الَّذِي يُؤَدِّنُ بِذَلِكَ: بَرَاعَةَ الْمَقْطَعِ.

كَقَوْلِ بَغِيضِ الْعَرَبِ⁽¹⁾:

بَقِيَتْ بَقَاءَ الذَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءُ لِلْبِرَّةِ شَامِلٌ⁽²⁾
وَمَنْ تَأَمَّلَ فَوَاتِحَ السُّورِ وَخَوَاتِمَهَا وَجَدَهَا وَارِدَةً عَلَى أَحْسَنِ التَّوْجُوهِ
وَأَكْمَلِهَا⁽³⁾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) نسبة التورثي للعربي. يُنظر: نهاية الأرب (135/7).

(2) الكهف - في الأصل - : الغار في الجبل، والمراد به: الملجأ، على سبيل الاستعارة، والبرّة: الخلق، وإنما كان هذا دعاءً شاملاً لهم لأن بقاءه سبب لصلاح خالهم.
يُنظر: بغية الإيضاح (714/4).

(3) لأن فواتحها تدور بين تكميدات وبداءات يفضد منها إيقاظ السامع لما يلقى إليه ونحو ذلك، وخواتمها تدور بين أدعية ووصايا ونحوها مما يحسن الإنهاء به، كقوله تعالى في ختام سورة المؤمنون: ﴿وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ (الآية: 118).
يُنظر: المرجع السابق نفسه.

وللشيوطي كلام نفيس جليل في آخر شرح عقود الجمان (ص 175)، فراجعهُ هناك - إن شئت -.

قَالَ مُؤَلِّفُهُ - أَدَامَ اللَّهُ نَفْعَهُ وَبِقَاءَهُ - :

ثُمَّ الشَّرَحُ الْمُبَارَكُ بِعَوْنِ اللَّهِ الْوَهَّابِ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَسْوِيدِهِ يَوْمَ الْأَحَدِ يَوْمَ سَابِعِ عَشَرَ فِي شَهْرِ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ 1245 عَلَى يَدِ مُؤَلِّفِهِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسَاوِي بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْوَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ [ابن دين]⁽¹⁾ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الْمُتَوَفِّيِّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عِيْسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الشَّرِيفِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ الْأَهْدَلِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عُثَيْدٍ بْنِ عِيْسَى بْنِ عَلَوِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَمْحَامَ بْنِ عَوْنِ بْنِ مُوسَى الْكَاطِمِ بْنِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ بْنِ عَلِيٍّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَنْ دَخَلَ لَهُ وَلَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ، مُضِلِّيَا مُسْلِمًا عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ عَدَدَ مَا أَخَاطَ بِهِ عِلْمُ اللَّهِ.

انْتَهَى مَا نَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّ الشَّرِيفِ الْمُؤَلِّفِ، أُعِيدَتْ بِرِكَائِهِ عَلَيْنَا
وَعَلَى سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَفَعَّ بِهِ وَيَأْسَلِفِهِ الْمُطَهَّرِينَ الْغُرَّ الْخِيَامِينَ،
آمِينَ آمِينَ آمِينَ.

بِقَلَمِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ [...] ⁽²⁾ عُمَرُ خَلِيل

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ،

(1) كَتَبْتُهَا اخْتِمَالًا، إِذْ لَمْ أَتَيْتُهَا!

(2) لَمْ أَتَيْتِ الْكَلِمَةَ!

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسْخِهَا ضَمَى نَهَارِ الْأَخِيرِ
سَابِعٍ وَعِشْرِينَ شَهْرِ جُمَادَى الْآخِرِ
سَنَةِ 1254.

وَذَلِكَ بِعِنَايَةِ سَيِّدِي الْعَلَامَةِ الْجَمُّالِ السَّيِّدِ رِزْقِ [ابْنِ] رِزْقِ الْعُلُوِّي،
أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ وَعَافَاهُ، آمِينَ.
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.⁽¹⁾

(1) قَالَ زَكْرِيَاءُ بْنُ مَخْلُوفٍ ثُونَابِي - غَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ وَالِدَيْهِ وَعَنْ الْمُسْلِمِينَ -: قَدْ تَمَّ -
بِحَمْدِ اللَّهِ وَمِنْهُ وَكَرَمِهِ - الْعِنَايَةُ بِهَذَا الشَّرْحِ الْمُبَارَكِ، وَذَلِكَ قُبَيْلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ الْخَامِسِ
(5) مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ عَامِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ (1432) مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الْمُوَافِقِ بِقَدْرِ اللَّهِ لَ 2011/2/8 م، بِمَدِينَةِ الْبَلَدَةِ (الْجَزَائِرِ) - أَعَزَّهَا اللَّهُ
بِالتَّوَجُّيدِ وَالسُّتَةِ -.

• ثُمَّ انْتَهَتْ مُرَاجَعَتُهُ - فِي مَجَالِسِ مُتَعَدِّدَةٍ - بَعْدَ ظَهْرِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ الثَّامِنِ عَشَرَ (18) مِنْ
شَهْرِ شَوَّالِ عَامِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ (1433) مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، الْمُوَافِقِ بِقَدْرِ اللَّهِ لَ 2012 / 09 / 05 م، بِمَسْتَعْلِيَّةِ (الْجَزَائِرِ) - حَرَّسَهَا اللَّهُ مِنْ كُلِّ
سُوءٍ -.

ضَبْطُ مَنْظُومَةِ ابْنِ الشَّحْنَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- | | |
|---|---|
| 1 - الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ | عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اضْطَفَأَ |
| 2 - مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، | وَيَعْدُ: قَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَنْظِمَا |
| 3 - فِي حِلْمِي الْبَيَانِ وَالْمَغَانِي | أَرْجُو زُورَةً لَعَلَّيْفَةَ الْمَغَانِي |
| 4 - أَنْبِئْتُهَا عَنْ مِائَةِ لَمْ تُزِدْ، | فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسْبِ: |
| 5 - فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهِ | مِنْ نَفَرَةٍ فِيهِ، وَمِنْ غَرَابَتِهِ، |
| 6 - وَكَوْنِهِ مُخَالَفَ الْقِيَاسِ. | ثُمَّ الْقَصِيحُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ |
| 7 - مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ مُلِيمًا، | وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ مُسْقِئًا، |
| 8 - وَهُوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي. | وَأِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ |
| 9 - فَهُوَ الْبَلِيغُ، وَالَّذِي يُؤَلَّفُهُ، | وَبِالْقَصِيحِ مَنْ يُغَيِّرُ نَصْفَهُ |

[الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: حِلْمُ الْمَغَانِي]

- | | |
|---|--|
| 10 - وَالصِّدْقُ: أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا | يَقُولُهُ، وَالْكَذِبُ: أَنْ ذَا يُعْدَمَا |
| 11 - وَغَرِيبِي اللَّفْظُ ذُو أَحْوَالِ | يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ |
| 12 - حِرْفَانُهَا حِلْمٌ هُوَ الْمَغَانِي | مُنْخَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ |

الْبَابُ الْأَوَّلُ: أَحْوَالُ الْإِسْنَادِ الْخَبِيرِي

- | | |
|---|------------------------------------|
| 13 - إِنْ قَصَدَ الْمُخْبِرُ نَفْسَ الْحُكْمِ | فَسَمِ ذَا: فَائِسَةً، وَسَمِ |
| 14 - إِنْ قَصَدَ الْإِضْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ: | لَا زِمَهَا، وَلِلْمَقَامِ اثْنَيْ |
| 15 - إِنْ ابْتَدَأَ فَلَا يُرَوِّدُ، | أَوْ طَلَبًا فَهُوَ فِيهِ يُحْمَدُ |

- 16 - وَوَاجِبٌ بِعَنْبِ الْإِنْكَارِ، وَتَحْسُنُ التَّنِيدِيلُ بِالْأَغْسَانِ
17 - وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْنَدَهُ لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرٍ ذَا عِنْدَهُ
18 - حَقِيقَةُ عَقْلِيَّةٍ، وَإِنْ إِلَى غَيْرِ مُلَابِسٍ مَجَازًا أَوْ لَا

الباب الثاني: أحوال المستند إليه

- 19 - الْحَذْفُ لِلضُّوْنِ وَالْإِنْكَارِ
20 - وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِهَانَةِ
21 - وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مَعْرِفًا
22 - وَالْأَضْلُ فِي الْخُطَابِ لِلْمُعْجِنِ
23 - أَوْ غَلَبِيَّةٍ فَلِلْإِخْضَارِ
24 - وَصِلَةٌ لِلْجَهْلِ وَالتَّعْظِيمِ
25 - وَبِإِشَارَةٍ لِيَذِي فَهْمٍ بَطِي
26 - فَالْإِعْهَادُ أَوْ حَقِيقَةُ وَقَدْ
27 - وَبِإِضْمَارٍ فَلِاخْتِصَارِ
28 - وَإِنْ تُنَكَّرُ فَلِلتَّخْفِيرِ
29 - وَضَمِّهِ، وَالْوَضْفُ لِلتَّيِينِ
30 - وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا فَيُخْضَلُ
31 - وَالشُّهُورُ وَالشُّجُورُ الْمُبَاحُ،
32 - بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ، وَالْإِبْدَالُ
33 - وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ
34 - وَالْفَضْلُ لِلتَّخْصِيصِ، وَالتَّحْدِيدِ
35 - كَالْأَضْلِ وَالتَّكْبِينِ وَالتَّعْجُلِ،
36 - نَفْيًا، وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ
وَالْإِخْتِصَارُ أَوْ لِلْإِخْتِصَارِ
وَالْبَسْطُ وَالتَّيِينُ وَالْقَرِينَةُ
فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاغْرِفَا
وَالْتَرْكُ فِيهِ لِلْمَعْنُومِ الْبَسِيطِ
وَقَضْدُ تَغْظِيمٍ أَوْ اخْتِصَارِ
لِلشَّأْنِ وَالْإِيمَاءِ وَالتَّخْفِيمِ
لِلقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ
يَقِيدُ الْإِسْتِغْرَاقُ أَوْ لِمَا انْفَرَدَ
نَعْمَ وَلِللَّذَمِّ أَوْ اخْتِصَارِ
وَالضَّدُّ وَالْإِفْرَادُ وَالتَّكْثِيرُ
وَالْمَذْحُ وَالتَّخْصِيصُ وَالتَّغْيِينُ
لِذَمِّهِ وَهُوَ كَوْنُهُ لَا يَشْمَلُ
ثُمَّ بَيَانُهُ فَلِلْإِيجَازِ
يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِمَا يُقَالُ
وَرَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصُّوَابِ
فَلِاخْتِصَامٍ يَخْضَلُ التَّخْصِيمُ
وَقَدْ يَقِيدُ الْإِخْتِصَاصُ إِنْ وَلِيَ
يَأْتِي كَأَوَّلَى وَالْبَقَاةُ ذَائِرِ

الْبَابُ الثَّالِثُ: أَحْوَالُ الْمُسْتَدِ

- 37 - لِمَا مَضَى التَّرْكُ مَعَ الْقَرِيبَةِ وَالذِّكْرُ أَوْ يَفْهَدُنَا تَغْيِينَهُ
38 - وَكَوْنُهُ فِعْلًا فَلِلتَّقْيِيدِ بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ الشَّجْدِ
39 - وَاسْمًا فَلَا تَبْعَادُ ذَا، وَمَفْرَدًا لِأَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ فِيهِ قَصِيدًا
40 - وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا وَنَحْوُهُ فَلْيَفْهَدُ أَرَادَا
41 - وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مِنْهُ، وَإِنْ بِالشَّرْطِ بِإِغْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ
42 - أَدَاتِهِ، وَالْجَزْمُ أَضَلُّ فِي إِذَا لَا إِنْ وَلَسَ وَلَا كَذَلِكَ مَنَعُ ذَا
43 - وَالْوَضْفُ وَالتَّغْرِيفُ وَالتَّأْجِيزُ وَعَكْسُهُ يُغْفَرُ وَالتَّنْكِيرُ

الْبَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

- 44 - ثُمَّ مَعَ الْمَفْعُولِ خَالَ الْفِعْلُ كَحَالِهِ مَعَ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ
45 - ثَلَاثِينَ، لَا كَوْنُ ذَلِكَ قَدْ جَرَى وَإِنْ يَرُدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا
46 - النَّفْيُ مُطْلَقًا أَوْ الْإِثْبَاتُ لَهُ فَبِالْمَنْزِلَةِ
47 - مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ، وَإِلَّا لَزِمَا، وَالْحَذْفُ لِلْبَيَانِ فِيمَا أَبْهَمَا
48 - أَوْ لِمَجِيءِ الذِّكْرِ أَوْ لِرَدِّ تَوْهَمِ السَّمْعِ خَيْرَ الْقَضْدِ
49 - أَوْ مَوْ لِلتَّغْيِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَةِ أَوْ مُو لَاسْتِهْجَانِكَ الْمُقَابِلَةِ
50 - وَقَدْ مِ الْمَفْعُولِ أَوْ شَيْئِهِ رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصَبِّ تَغْيِينَهُ
51 - وَيَنْغَضُ مَفْعُولٌ عَلَى بَعْضٍ [كَمَا] إِذَا امْتِنَامَ أَوْ لِأَضَلِّ عِلْمًا

الْبَابُ الْخَامِسُ: الْقَضْرُ

- 52 - الْقَضْرُ نَوْعَانِ: حَقِيقِيٌّ، وَذَا نَوْعَانِ، وَالثَّانِي: إِضَافِيٌّ كَذَا
53 - فَقَضْرُكَ التَّوَضُّعُ عَلَى الْمُوَضُّوفِ وَعَكْسُهُ مِنْ نَوْعِهِ الْمَفْرُوفِ
54 - طَرِيقُهُ: النَّفْيُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ وَالْعَطْفُ، وَالتَّقْدِيمُ، ثُمَّ إِنَّمَا
55 - دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالنَّحْوِ، وَمَا عَدَاهُ بِالْوَضْعِ، وَأَيْضًا مِثْلُ مَا
56 - الْقَضْرُ بَيْنَ خَبَرٍ وَالْمُبْتَدَأِ يَكُونُ بَيْنَ فَاعِلٍ وَمَا بَدَا

57 - مِسْنَةٌ، فَمُغْلُومٌ وَمَا يَنْزُلُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ أَوْ يُبَدَّلُ

الْبَابُ السَّادِسُ: الْإِنْشَاءُ

- 58 - يَسْتَدْعِي الْإِنْشَاءَ إِذَا كَانَ طَلَبُ
 59 - مِثْنَةٍ: التَّمَنِّي، وَلَهُ الْمَوْضُوعُ
 60 - وَلَوْ وَهَلَ بِمَثَلٍ لَعَلَّ الدَّاحِلَةَ
 61 - هَلْ هَمَزَةٌ مِنْ مَا وَأَيُّ أَهْنَا
 62 - فَهَلْ بِهَا يُطَلَبُ تَضَدِّيقٌ، وَمَا
 63 - وَقَدْ كَالَا سَيْطَاءَ وَالتَّحْقِيرَ
 64 - وَالْأَمْرَ وَهُوَ طَلَبُ اسْتِغْلَاءٍ
 65 - وَالتَّنْهِي وَهُوَ مِثْلُهُ بِلَا بَدَا
 66 - وَقَدْ لِلَاخْتِصَاصِ وَالْإِعْرَافِ
 67 - قَدْ يَفْعُ الْخَبَرَ لِلتَّفَاوُلِ
- مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ، وَالْمُنْتَخِبُ
 لَيْتَ وَإِنْ لَمْ يَنْعَكِسِ الْوُقُوعُ
 فِيهِ، وَالْإِسْتِغْلَاءُ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ
 كَمْ كَيْفَ أَتَانِ مَتَى وَأَتَى
 هَمَزًا عِذَا تَصَوَّرَ، وَهِيَ هُمَا
 وَغَيْرُ ذَا يَكُونُ وَالتَّخْفِيرُ
 وَقَدْ لِلْأَنْوَاعِ يَكُونُ جَائِزِي
 وَالشَّرْطُ بِغِذَا يَجُوزُ، وَالْبَدَا
 يَجِيءُ، ثُمَّ مَوْقِعُ الْإِنْشَاءِ
 وَالْجُزْمِ، أَوْ بِعَكْسِ ذَا، تَأْمُلِ

الْبَابُ السَّابِعُ: الْفَضْلُ وَالْوَضْلُ

- 68 - إِنْ نُزِلَتْ تَالِيَةً مِنْ مَاضِيَةٍ
 69 - أَفْصَلَ، وَإِنْ تَوَسَّطَتْ فَالْوَضْلُ
 70 - لِلْحَالِ خِيَتْ أَضْلَاهَا قَدْ مَلِمَا
- كَتَفَسِبَهَا أَوْ نُزِلَتْ كَالْعَارِيَةِ
 بِجَامِعِ أَرْجَحٍ، ثُمَّ الْفَضْلُ
 وَإِنْ يَكُنْ مُرْجَحٌ تَحَثَّمَا

الْبَابُ الثَّامِنُ: الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ وَالْمُسَاوَاةُ

- 71 - تَوْفِيَّةُ الْمُرَادِ بِالتَّاقِصِ مِنْ
 72 - بِزَائِدِ عَنَّهُ، وَضَرْبُ الْأَوَّلِ:
 73 - أَوْ جُزْءٍ جُمْلَةٍ، وَمَا يَدُلُّ
 74 - وَجَاءَ لِلتَّوْضِيحِ بِالتَّفْصِيلِ
- لَقَطِ لَهُ الْإِيجَازُ، وَالْإِطْنَابُ إِنْ
 قَصُرَ وَحُذِفَ جُمْلَةً أَوْ جُمْلِي
 عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهَا: الْعَقْلُ
 ثَانٍ، وَالْإِعْتِرَاضُ وَالتَّذْيِيلُ

[المطلب الثاني:] علم البيان

- 75 - علم البيان ما به يعرف
76 - في كونها واضحة الدلالة
77 - إما مجاز - منه استعارة
78 - وطرفا التشبيه جريان
79 - ومنه بالوهم وبالأوجدان
80 - ووجهه: ما اشتركا فيه، وجا
81 - وصفاً فجبني وعقلي، وذا
82 - والكاف أو كأن أو كمثل
83 - وعرض منه على مشبه
84 - فباختبار كل زكن اقبم
85 - مفردة أو مركب، وتارة
86 - يجعل ذا ذاك اذعاء أوله
87 - أصلية، أو لا فتيعية
88 - وما به لازم معنى وهو لا
89 - إزادة النسبة أو نفس الصفة
- إسراة ما طرقة تختلف
فما به لازم ما وضع له
تبي عن التشبيه - أو كناية
ولو خيالاً وعقلياً
أو فيهما يختلف الجزآن
ذا في حقيقتيهما وخارجا
واجداً أو في حكمه أو لا كذا
أدائه، وقد يذكر الفعل
يعسود، أو على مشبه به
أنواعه، ثم المجاز فافهم
يكون مرسلاً أو استعارة
وهي إن اسم جنس استعير له
وإن تكن هدا تهكمية
مشتبهاً كناية، فاقسم إلى
أو غير هذين اجتهد أن تعرفه

[المطلب الثالث:] علم البديع

- 90 - علم البديع وهو تحسين الكلام
91 - ضربان: لفظي، وتجنيس ورذ
92 - والمنعوي: وهو كالتسليم،
93 - والقول بالموجب، والتجريد
94 - والعكس، والرجوع، والإيهام
95 - والشوق، والتوجيه، والتوفيق
- بغذ رعاية الوضوح والمقام
وسجع، أو قلب، وتشريع، ورذ
والجمع، والتفريق، والتقسيم
والجبد، والطباق، والتأكيد
واللف والتشريح، والاستخدام
والبحث، والتفصيل، والتفليق

رَبَابُ الشَّرِقَاتِ الشَّغْرِيةِ

- 96 - الشَّرِقَاتُ ظَاهِرٌ فَالْشُّنْخُ
 97 - وَالشُّنْخُ مِثْلُهُ، وَغَيْرُ ظَاهِرٍ
 98 - أَوْ يَشَابِهَانِ، أَوْ ذَا أَشْمَلٍ
 99 - وَمِثْلُهُ تَضْمِينٌ وَتَلْمِيحٌ وَخَلٌّ
 100 - بِرَاعَةِ اسْتِهْلَالِ الْإِنْجَالِ
- يُذَمُّ إِلَّا أَنْ يَطْلُبَ الْمَنْخُ
 كَوْضْعَ مَعْنَى فِي مَحَلِّ آخِرٍ
 وَمِثْلُهُ: قَلْبٌ، وَاقْتِبَاسٌ يُثْقَلُ
 وَمِثْلُهُ عَقْدٌ، وَالتَّائِقُ إِنْ تَسَلَّ
 خَسَنُ الْجَنَامِ، انْتَهَى الْمَقَالُ

قائمة المصادر والمراجع

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - أبجد العلوم، محمد صديق خان القنوجي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2002م.
- 3 - الإتيقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
- 4 - أحكام القرآن، محمد بن عبد الله بن العربي المغازلي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 2003م.
- 5 - أخبار الطوائف والمتمাজنين، عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: بشام عبد الوهاب الجاني، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.
- 6 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، محمد بن محمد، المعروف بـ أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، [د.ت].
- 7 - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1985م.
- 8 - الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح ابن عثيمين، دار ابن الجوزي، 1426هـ.

- 9 - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجخني البشقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1995م.
- 10 - إغانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، صالح بن فوزان الفوزان، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 2002م.
- 11 - الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م.
- 12 - الأمالي، إسماعيل بن القاسم أبو علي الفاي، عناية: محمد عبد الجواد الأضمعي، دار الكتب البصرية، الطبعة الثانية، 1926م.
- 13 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر بن محمد البضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- 14 - أمدى سبيل إلى علمي الحليل، د. محمود مصطفى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2002م.
- 15 - الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن، المعروف بـ: الخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت - لبنان، [د.ت.].
- 16 - بحوث منهجية في علوم البلاغة العربية، ابن عبد الله أحمد شبيب، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2008م.

17 - بذائع الفوائد محمد بن أبي بكر، المعروف بـ: ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، [د.ت].

18 - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد، أبو الوليد القرطبي، المعروف بـ: ابن رشد الحفيد، دار الحديث، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 2004م.

19 - البديع في نقد الشعر، أسامة بن مرشد ابن منقذ، تحقيق: د. أحمد أحمد بدوي، ود. حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - الجمهورية العربية المتحدة، 1960م.

20 - بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح (في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع)، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة السابعة عشرة، 2005م.

21 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان، [د.ت].

22 - البلاغة: فنونها وأقنائها (علم المعاني)، د. فضل حسن عباس، دار القرآن للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الرابعة، 1997م.

23 - البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن بن حسن خبثكة المينداني، دار القلم (دمشق) - الدار الشامية (بيروت)، الطبعة الأولى، 1416هـ، 1996م.

- 24 - البلاغة الواضحة (البيان والمعاني والبديع)، علي الجارم ومصطفى أمين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005م.
- 25 - البيان والتبيين، عمرو بن بحر، المعروف ب: الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، 1423هـ.
- 26 - تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، المعروف ب: مرتضى الزبيدي، تحقيق: جماعة من الباحثين، دار الهداية، بيروت - لبنان، [د.ت].
- 27 - تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، 1987م.
- 28 - تاريخ الأدب العربي (المعصر الجاهلي)، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة والعشرون، 2003م.
- 29 - تحرير ألفاظ التنبيه، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، 1408م.
- 30 - التحرير والتوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر والتوزيع (تونس) والمؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر)، 1984م.
- 31 - التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن ابن حمدون البغدادي، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- 32 - التسهيل لعلوم البلاغة، زكرياء ثوناني، كُتاب ناشرون، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2010م.

- 33 - التلخيصات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية، صالح بن فوزان الفوزان، دار العاصمة للنشر والتوزيع، [د.ت].
- 34 - التفسير التبانّي للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن، المشهورة بـ: بنت الشاطي، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، [د.ت].
- 35 - تفسير الجلالين، محمد بن أحمد جلال الدين المحلي، وعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، دار الحديث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، [د.ت].
- 36 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.
- 37 - تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرّي، تحقيق: محمد جواد مرعبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.
- 38 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2008م.
- 39 - جامع الترمذي العربي، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، (صيدا - بيروت) - لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، 1993م.
- 40 - جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيد، أحمد الهاشمي، ضبط وتذقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، (صيدا - بيروت) - لبنان، [د.ت].

- 41 - بحهرة اللغة، محمد بن الحسن بن يزيد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بثلبي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1987م.
- 42 - حاشية العلامة محمد الطالبي بن خمدون بن الحاج علي شرح محمد بن أحمد الشهير بـ ميثارة على المرحل المعين على الضروري من علوم الدين، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، [د.ت].
- 43 - حاشية الضبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الضبان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.
- 44 - خدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين بن عبد الله الأزبي الهزلي، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.
- 45 - الحلل الذهبية على الشحفة السنية، محمد الصغير بن قايد العبادلي المقطري، دار الآثار للنشر والتوزيع، صنعاء - اليمن، الطبعة الأولى، 2002م.
- 46 - خياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى الدميري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1424 هـ.
- 47 - الحيوان، عمرو بن بحر، المعروف بـ الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1424 هـ.
- 48 - بحرانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الرابعة، 1997م.

49 - جزالة الأذب وغاية الأرب، أبو بكر بن علي ابن جبة الحموي، تحقيق: عصام شقير، دار ومكتبة الهلال (بيروت)، دار البخار (بيروت)، الطبعة الأخيرة، 2004م.

50 - خصائص التراكم: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الشابعة، [د.ت].

51 - درة الفواص في أوهام الخواص، قاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1998هـ.

52 - دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: أبي فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المذنب بالقاهرة - دار المذنب بجدة، الطبعة الثالثة، 1992م.

53 - الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بـ السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق - سوريا، [د.ت].

54 - الدر الحسن شرح عقود الجمان في المعاني والبيان (من أول الكتاب إلى نهاية علم المعاني - دراسة وتحقيق)، عبد الرحمن بن عيسى المرشدي، أطروحة دكتوراه، إعداد: إبراهيم بن عبد الله بن غانم السماعيل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية بالرياض، قسم البلاغة والتقد ومنهج الأدب الإسلامي، 1428/1429هـ.

55 - ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، محمود بن عمرو جار الله الزمخشري، مؤسسة الأغلب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ.

56 - رسالة في الوصول إلى القمر، محمد بن صالح ابن عثيمين [رسالة مطبوعة ضمن رسائل في العقيدة]، مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية.

57 - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ.

58 - روضة المجيبين ونزهة المشتاقين، محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1983م.

59 - زينة الألباء وزهرة الحياة الدنيا، أحمد بن محمد بن عمر، المعروف بابن الشهاب الخفاجي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، 1967م.

60 - زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ.

61 - سرور النفس بمدارك الخواص الخمس، محمد بن جلال الدين المكرم، المعروف بابن ابن منظور، تحقيق: إسماعيل عيسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1980م.

62 - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1995م.

63 - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيء في الأمة،
 محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة
 العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1992م.

64 - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، تحقيق:
 محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (صيدا، بيروت) - لبنان، [د.ت].

65 - سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، المعروف بابن
 ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، [د.ت].

66 - سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي،
 تحقيق: جماعة من الباحثين، تحت إشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،
 بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1985م.

67 - شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملوي، مؤسسة الرسالة، بيروت
 - لبنان، الطبعة الأولى، 2003م.

68 - شرح الأشموني على ألفية، علي بن محمد الأشموني، دار الكتب
 العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.

69 - شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي
 البصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث (القاهرة)، الطبعة
 العشرون، 1980م.

70 - شرح ديوان الخماسة، يحيى بن علي التبريزي، دار القلم، بيروت -
 لبنان، [د.ت].

- 71 - شرح العقيدة الشافعية، محمد بن صالح ابن عثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1426هـ.
- 72 - شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د.ت].
- 73 - شرح قطر الندى ونبذ الضدى، عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد مخيي الدين عبد الحميد، القاهرة - مصر، الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ.
- 74 - شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائفي الجبائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، نشرته: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، [د.ت].
- 75 - شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد الفتوحجي، المعروف بـ: ابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، 1997م.
- 76 - شرح المنظومة البيقونية، محمد بن صالح ابن عثيمين، اغتنى به: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا للنشر، الطبعة الثانية، 2003م.
- 77 - شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، [د.ت].
- 78 - صنيع الأغشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، [د.ت].

- 79 - الصنح المنبي عن خيشية المتنبى - مطبوع بهامش شرح الفكري -
يوسف البديعي الدمشقي، المطبعة العامة الشرقية، الطبعة الأولى، 1308هـ.
- 80 - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي،
تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- 81 - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد
فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، [د.ت].
- 82 - الطراز لأشعار البلاغة وعلوم حقايق الإحجاز، يحيى بن حمزة العلوي،
المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ.
- 83 - العدة شرح العدة، عبد الرحمن بن إبراهيم بهاء الدين المقدسي، دار
الحديث، القاهرة - مصر، 2003م.
- 84 - علم العروض والقافية، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت -
لبنان، [د.ت].
- 85 - علوم البلاغة (البيان والمغابي والبديع)، أحمد مصطفى المراغي،
المكتبة العصرية، (صيدا، بيروت) - لبنان، 2008م.
- 86 - العدة في محاسن الشعر وآدابه، الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق:
محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، 1981م.
- 87 - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المحرومي،
د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، [د.ت].

88 - غيوث الأثر في فنون المفازي والشمايل والسير، محمد بن محمد، المعروف بـ: ابن سيد الناس، علق عليه: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1993م.

89 - فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الخنيلي، تحقيق: جماعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1996م.

90 - الفروق اللغوية، الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة - مصر، [د.ت].

91 - القاموس المحيط، محمد بن يعقوب مجد الدين الفيروز أبادي، تحقيق: مكش تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العزقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، 2005م.

92 - ثوث المغتذي على جامع الترمذي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: ناصر بن محمد بن حامد الغربي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

93 - القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح ابن عثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1424هـ.

94 - الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، محمد بن أبي بكر، المعروف بـ: ابن قيم الجوزية، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2004م.

- 95 - الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، 1997م.
- 96 - الكشف عن خفايا التزليل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- 97 - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: غنيد الحميد بن أحمد ابن مندوي، المكتبة العصرية، (صيدا، بيروت) - لبنان، الطبعة الأولى، 2000م.
- 98 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، المعروف بـ: حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد - العراق، 1941م.
- 99 - الكلّيات، أيوب بن موسى أبو البقاء الكفوي، تحقيق: غدّان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، [د.ت].
- 100 - لباب الألباب، عبد الملك بن محمد الثعالبي، تحقيق: أحمد حسن لبيح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.
- 101 - اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.
- 102 - لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

103 - اللُّمخَةُ فِي شَرْحِ الْمُلَخَّةِ، مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ الْجَذَامِي، الْمَعْرُوفُ بِإِبْنِ الصَّائِغِ، تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَالِمِ الصَّاعِدِيِّ، نَشْرُهُ: عِمَادَةُ النَّحْبِ الْعِلْمِيِّ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، 2004م.

104 - لَوَائِحُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ وَسَوَائِغِ الْأَسْرَارِ الْأَثَرِيَّةِ لِشَرْحِ الذَّرَةِ الْمُضِيَّةِ فِي عَقْدِ الْفِرْقَةِ الْفَرْصِيَّةِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَالِمِ السُّفَارِينِي، مُؤَسَّسَةُ الْخَافِقَيْنِ وَمَكْتَبَتُهَا، دِمَشْقُ - سُورِيَا، الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، 1982م.

105 - الْمُبْسُطُ فِي غُلُومِ الْبَلَاغَةِ، مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ اللَّادِقِي، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، (صَيْدَا، بَيْرُوتُ) - لُبْنَانُ، 2008م.

106 - الْمَثَلُ الشَّائِرُ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ وَالشَّاعِرِ، نَصْرُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفُ بِ: ضِيَاءِ الدِّينِ ابْنِ الْأَثِيرِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُخَيِّ الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ، 1420هـ.

107 - مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَيْدَانِي، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُخَيِّ الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ، [د.ت.].

108 - مَذَارِجُ السَّالِكِينَ بَيْنَ مَنَازِلِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، الْمَعْرُوفُ بِ: ابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الْمُغْتَصِمُ بِاللَّهِ الْبَغْدَادِي، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ، الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ، 1996م.

109 - مَخَابِسُ التَّأْوِيلِ، مُحَمَّدُ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِي، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ بَاسِلُ عَيْنُونِ السُّودِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، 1418هـ.

110 - مُحاضرات الأدباء ومُحاورات الشعراء والبلغاء، الحسين بن محمد المنزوف ب: الراغب الأصفهاني، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ.

111 - المخزور الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ.

112 - المخكم والمجسط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2000م.

113 - مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيوخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، لبنان، الطبعة الخامسة، 1999م.

114 - مختصر الأسبلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية، عبد العزيز بن محمد السلمان، [د.ب.ت].

115 - مختصر الشنابل المحمدية للترمذي، اختصره وحققه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان - الأردن، [د.ت].

116 - مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، محمد بن محمد ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 2001م.

117 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر خلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.

118 - المُنْتَزَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ التِّسَابُورِيُّ،
تَحْقِيقُ: مُصْطَفَى عَبْدِ الْقَادِرِ عَطَا، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ، الطَّبْعَةُ
الأولى، 1990م.

119 - مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ، تَحْقِيقُ:
شُعَيْبُ الْأَرْزَانُوطِي، وَعَادِلُ مُرْشِدٍ، وَآخَرِينَ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ، الطَّبْعَةُ
الأولى، 2001م.

120 - مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ وَأَعْلَامُ فَقَهَاءِ الْأَقْطَارِ، مُحَمَّدُ بْنُ جَبَّانَ
الْبُسْتِي، حَقَّقَهُ وَوَثَّقَهُ وَغَلَّقَ عَلَيْهِ: مَرْزُوقُ عَلِيٍّ إِبْرَاهِيمَ، دَارُ الْوَقَائِدِ، الْمَنْصُورَةُ -
مِصْرُ، الطَّبْعَةُ الأولى، 1991م.

121 - الْمِضْبَاحُ الْمُنِيرُ فِي غَرِيبِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُيُومِيُّ،
الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ، بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ، [د.ت].

122 - مَعَاهِدُ التَّنْصِيفِ عَلَى شَوَاهِدِ التَّلْخِصِ، عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْعَبَّاسِيُّ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُخْيِي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، عَالَمُ الْكُتُبِ، بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ،
[د.ت].

123 - مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، يَاقُوتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَمُورِيُّ، تَحْقِيقُ: إِحْسَانُ عَبَّاسٍ،
دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ، بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الأولى، 1993م.

124 - مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، عُمَرُ بْنُ رِضَا كَحَّالَةَ، مَكْتَبَةُ الْمُتَشَى وَدَارُ إِخْيَاءِ
التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ (بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ)، [د.ت].

125 - الْمُنْعَجَمُ الْوَسِيطُ، إِبْرَاهِيمُ مُصْطَفَى، وَأَحْمَدُ الرِّيَّاتِ، وَحَامِدُ
عَبْدُ الْقَادِرِ، وَمُحَمَّدُ النُّجَارُ، دَارُ الدَّعْوَةِ، [د.ت].

126 - المفلقات العشر وأخبار شغرائها، أحمد الأمين الشنقيطي، دار النشر للطباعة والنشر، [د.ت].

127 - معنى تفضيل جنس الرجال على جنس النساء، سليمان بن صالح الخراشي، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، [د.ت].

128 - مغاتيخ الغيب، محمد بن عمر فخر الدين الرازي، المعروف بـ: ابن الخطيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1420هـ.

129 - مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر الشكاكي، ضبطه وكسب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1987م.

130 - المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد، المعروف بـ: الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم (دمشق)، الدار الشامية (بيروت)، الطبعة الأولى، 1412هـ.

131 - المقاصد الحسنة في بيان كبير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1985م.

132 - مقامات الحريري، القاسم بن علي الحريري، مطبعة المعارف، بيروت - لبنان، 1873م.

- 133 - مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرّازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.
- 134 - الممتع الكبير في التّصريف، علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، المعروف بـ: ابن غصّور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.
- 135 - الموازنة بين أبي تمام والبخري، الحسن بن بشر الأبيدي، تحقيق: أحمد صفير، دار المعارف، 1961م.
- 136 - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، محمد بن محمد الخطّاب الرّعيني المالكي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1992م.
- 137 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1963م.
- 138 - نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب النوري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1423هـ.
- 139 - النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن محمد الجزري، المعروف بـ: أبي الشّفاذات ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الراوي، ومحمود محمد الطّناحي، المكتبة العلميّة، بيروت - لبنان، 1979م.
- 140 - نور الأفتان على مائة المعاني والبيان، محمد المخروط الشّنقيطي، [د.ب.ت].

141 - نيل المزام من تفسير آيات الأحكام، محمد صديق خان بن حسن القنوجي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، 2003م.

142 - نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسيني اليمني الصنعائي، المكتبة السلفية ومكتبتها، القاهرة - مصر، 1348هـ.

143 - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين الباناني البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، [د.ت].

144 - منع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين الشيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندوي، المكتبة التوفيقية، مصر، [د.ت].

145 - الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجزجاني، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، [د.ت].

• أبحاث:

146 - الوصل والفضل بين تطبيقات البلاغيتين واشتغالات القرآن الكريم، زكرياء ثوناني، بحث منشور في مجلة الإصلاح الجزائرية، العدد 18.

147 - الفاصلة القرآنية وأثرها في توليد المعنى، زكرياء ثوناني، بحث منشور في مجلة إداعة القرآن الكريم الدولية، الجزائر، العدد 15.

« المخطوطات »:

148 - دُرُ الْفَرَائِدِ الْمُسْتَحْسَنَةِ فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ ابْنِ الشَّخَنَةِ، مُحَمَّدُ بْنُ
مُحَمَّدٍ الْغَمَرِيُّ، مِنْ مَخْطُوطَاتِ مَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِ.

149 - شَرْحُ الْمِائَةِ بَيْتِ النَّبِيِّ لِابْنِ الشَّخَنَةِ الْخَلْبِيِّ، ضَعَّ اللَّهُ، الْمُلَقَّبُ بِ: أَبِي
الْإِقْبَالِ الْخَلْبِيِّ.

فَهْرُسُ الْكِتَابِ

3	تَقْرِیْطُ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِیزِ نَصِیْف
4	تَقْرِیْطُ فَضِیْلَةِ الشَّیْخِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِیدِ الْحَلَبِيِّ الْأَثَرِيِّ
5	تَقْرِیْطُ الشَّیْخِ الدُّكْتُورِ صَادِقِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبِیْضَانِيِّ
7	شُكْرٌ وَتَقْدِیرٌ
9	مُقَدِّمَةُ الْمُغْتَنِي
11	وَضْفُ النُّسْخَةِ الْمُغْتَمَدِ عَلَيْهَا فِي تَحْقِيقِ الْكِتَابِ
12	مَنْهَجُ الْمُحَقِّقِ
15	نَظْمُ مِائَةِ الْمَعَانِي لِابْنِ الشَّحْنَةِ
23	بَابُ الشَّرَفَاتِ الشَّعْرِيَّةِ
24	صُورٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ
27	مَقْدَمَةُ الْمُصَنَّفِ
30	شَرْحُ مَقْدَمَةِ النَّاطِمِ
38	الْفَصَاحَةُ وَشُرُوطُهَا
48	الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: عِلْمُ الْمَعَانِي
50	الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ
57	الْبَابُ الثَّانِي: فِي مَعْرِفَةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
78	الْبَابُ الثَّالِثُ: أَخْوَالُ الْمُسْنَدِ
85	الْبَابُ الرَّابِعُ: أَخْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ
92	الْبَابُ الْخَامِسُ: فِي الْقَضْرِ
97	الْبَابُ السَّادِسُ: الْإِنْشَاءُ

117	الباب السابع: في الفضل والوضل
126	الباب الثامن: في الإيجاز والإطناب والمساواة
136	المطلب الثاني: علم البيان
137	التشبيه
148	المجاز
151	الاستعارة
156	الكناية
161	المطلب الثالث: علم البديع
161	التجنيس
166	السجع
170	القلب
170	التشريع
172	التسليم (الإرصاد)
173	الجمع
174	التفريق
174	لتقسيم
177	القول بالموجب
178	الاطراد
178	التجريد
179	الجد الذي ظاهره الهزل
180	الطباق
180	تأكيد المذح بما يشبه الذم
180	تأكيد الذم بما يشبه المذح
182	الرجوع
182	الإيهام (التورية)

184	اللف والنشر
185	الاستخدام
186	السوق (تجاهل العارف)
186	التوجيه
186	التوفيق (مراعاة النظر)
187	البحث (المذهب الكلامي)
188	حسن التعليل
190	التعليق (التفريع)
191	باب الشَّرَقَاتِ الشَّعْرِيَّةِ
191	النسخ
192	المسخ
194	السلخ
196	السرقه غير الظاهرة
198	الاقتباس
199	التضمين
200	التلميح
202	الحل
202	العقد
203	براءة الاستهلال
205	براءة التخلص
206	براءة الختام
208	خاتمة الشرح
211	ضَبْطُ مَنْطُومَةِ ابْنِ الشَّخْنَةِ
217	قَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَزَاجِ
237	فهرس الكتاب